

علم الاجتماع

الأستاذ الدكتور
محمد عاطف غيث
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٩٣

دار المعرفة الجامعية
٤٠ بن سويف - إسماعيلية
٤٨٣ : ١٦٣

اتهامات ٢٠٠٣

إبراهيم مصطفى إبراهيم
الإسكندرية

علم الاجتماع

علم الاجتماع

أستاذ الكوفة
محمد عاطف غيث
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش. بورسعيد - الإسكندرية
٤١٢٠١٦٢ : ٥

إهداء

الى الروح الطاهرة

الى أمي

مقدمة

يتقدم الانسان منذ مطلع القرن العشرين في محاولته العلمية لفهم مجتمع الانسان . ولا زالت أمامه جهود كثيرة لابد أن يبذلها ليبلغ بالنسبة للمجتمع ما بلغه بالنسبة للعالم الطبيعى . ويتوقف قدر كبير من هذه الجهود على نجاح علم الاجتماع في فهم الحقيقة الاجتماعية وتحديد أبعادها ، وتطويع هذا الفهم لابتكار تكنولوجيا اجتماعية تعبر وتيسر طريق الانسان في عالم الانسان . كما أن تعقد حياة المجتمع الحديث وثقافة علاقاتها واتساع مداها ، ألقي على علم الاجتماع مسؤولية التقريب بين المتباعدين والتوفيق بين المتصارعين بإزالة الجفوة التي صنعها التخصص ومواجهة الانعزالية التي تنمو مع نمو الحياة الحضارية .

إن خبرة الفرد في المجتمع الحديث المترامي الاطراف ، تقتصر على عدد قليل من الناس ، بل إن عددا كبيرا من الافراد قد ينغلقون داخل جماعة واحدة وينزلون بذلك عن كل أعضاء المجتمع . والمجتمع المعاصر ينقسم بطبيعته الى أقسام سكانية ومهنية متعددة ، قد يتيح للفرد أن يخبر بعضها عن قرب ، ولكنه لن يستطيع مدى حياته أن يخبر كل هذه الاقسام . ولذلك يظل الفرد بعيدا عن أغلب مواطنيه ، لا يعرف دوافعهم أو نظرتهم أو طريقتهم في الحياة ، ولا القيم التي تسيطر على سلوكهم الاجتماعى . ومهما كانت أيديولوجية المجتمع واحدة ، إلا أنها تتعدل في أقسام المجتمع الواحد ، وتلبس رداء كل جماعة بحسب اتجاهاتها وطابعها المميز في الحياة . ومن أجل هذا كان علم الاجتماع ضرورة ثقافية واجتماعية ملحة ، فهو وحده الذى يقدم صورة متكاملة لحياة المجتمع ، ويعطى أهمية للمسائل المتعلقة بالاختلافات والمثالبات ،

ويحاول أن يتعمق اتجاهات الفعل الاجتماعي والصور المختلفة للعلاقات الاجتماعية التي تترتب على ذلك .

أن علم الاجتماع يحاول أن يمد بصره بعيدا ليدرك أبعاد السلوك الاجتماعي وأهدافه ووسائله . فمن طريقه يستطيع الفرد في المجتمع أن يكون على علم بما يجرى في نطاق الحياة الاجتماعية لأفراد آخرين أو في جماعات أخرى قد لا يتيسر له طوال حياته أن ينتمى إليها أو أن تكون له بها صلات . واذا فعمل الاجتماع ينمي التكامل الاجتماعي ، وهو لذلك عنوان وحدة المجتمع .

هذا الى أن علم الاجتماع يستطيع أن يقدم معاونة جوهرية في تحديد الاهداف التي يمكن الاتفاق عليها ، ويمكنه أن يرسم الوسائل الناجحة لبلوغها ، ويظهر ذلك واضحا من أن السياسات الاجتماعية في مجتمع يتغير باستمرار لا يمكن أن تقوم على أساس من العادة أو العاطفة ، ولن يتسنى لمشتغل بالسياسة الاجتماعية العامة أن ينجح في مهمته ، الا اذا كان لديه قدر كاف من المعرفة عن المجتمع الذي يرسم له خطوط نموه الاقتصادي والاجتماعي ، وخاصة في مثل هذا المجتمع ، ومن الضروري للمخطط أن يعطى على وجه الدقة معوقات التغير وعوامل التأخير التي قد تلبس ثيابا تضلل ، فتساير في الظاهر وتخرّب في واقع الامر .

وبعد ... لقد حاولت في هذا الكتاب أن أتقدم خطوة أخرى بعد «مقدمة في علم الاجتماع» في طريق استكمال مقومات علم الاجتماع الاساسية ليكون مرجعا للطالب وعونا للقارئ في فهم المجتمع الذي نعيش فيه وقد عرضت من أجل ذلك ما تصورته ضروريا في ضوء تقدم علم الاجتماع في مجتمعنا .

ولقد حرصت على أن تكون فصول الكتاب شاملة للتاريخ والنظرية والمنهج والموضوعات المهمة التي صارت محل اتفاق بين عدد كبير من علماء الاجتماع . ولكنني لم أتعرض لموضوعين هامين ، هما النسل

السياسى والنظام الدينى ، واكتفيت بالاشارات المتعددة لهما ، التى وردت فى أكثر من موضع عند مناقشة الموضوعات الاخرى المرتبطة بهما .

ان من يكتب فى العلم ، لا يكتب آخر كلمة فيه ، لان العلم يتقدم دائما عن طريق الاضافات التى يضيفها الباحثون الذين يتجددون ويتعاقبون باستمرار . وبدون هذا التجديد والتعاقب يتجمد التراث الثقافى وتتوقف خصوبة العلم . ومن أجل هذا سأرحب بكل نقد بناء ، لانى اعتبر هذا النوع من النقد جزءا متما لرسالة العلم .

ان المرء لا يستطيع أن يعلم على وجه الدقة ، ما الذى شكل تفكيره وحده ، لانه من الصعب تتبع كل الخيوط التى تشابكت وتفاعلت خلال سنوات طويلة بطرق متعددة ، حتى بلورت هذا الاتجاه أو ذاك . ولكن مهما كانت الرؤية عسيرة ، فاننى أرى مصباحا على الطريق : رائدى وأستاذى الدكتور محمد ثابت المندى ، بدوته ، تعثر طريقى الى ذاتى والى علم «المجتمع» ، وبصحبة عرشت الفصل والصفاء . لقد اشترك هو والأستاذ الدكتور محمد عبد المعز نصر ، ايجابيا فى رعاية أول تقدم علمى أحسزته ، اشرافا وتوجيها ، وسوف أظل ذاكرة لهما مواقف لا تنسى . أما الأستاذ الدكتور على سامى النشار فهو لى المعلم الصديق .

ولا يفوتنى أن أذكر بالشكر والامتنان ، أصدقائى وزملائى وطلابى الذين تعلمت الكثير من مناقشاتهم ونقدتهم البناء .

عاطف غيث

محتويات الكتاب

مقدمة ز

الفصل الاول

تمهيد ١

- اتجاهات التفكير الاجتماعي قبل قيام علم الاجتماع (الشرق

القديم، اليونان، الرومان، ابن خلدون، فلسفة التاريخ) ... ٥

- فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع ١٥

الفصل الثاني

ميدان علم الاجتماع ٢١

تعريف علم الاجتماع ٢٤

بموضوعات علم الاجتماع ٣٠

أهمية التفاعل المنظم ٣٩

أهمية الثقافة ٤٢

علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية ٥٢

الاقتصاد ٥٢

علم النفس ٥٤

علم السياسة ٥٥

التاريخ ٥٧

الانثروبولوجيا ٥٨

القيمة العملية لعلم الاجتماع ٦٠

الفصل الثالث

علم الاجتماع والمنهج العلمي ٦٥

خصائص العلم ٦٧

مفاهيم ضرورية ٧١

المنهج العلمي ٧٥

تطبيق المنهج العلمي عمليا ٧٧

مبادئ نامية في البحث ٧٩

٨٤	خطوات المنهج العلمى
٨٦	الاختبار والوصف والتفسير
٨٧	المتغيرات
٨٩	كيف تختار موضوعات البحث

الفصل الرابع

المجتمع والحياة الاجتماعية

٩٣	تعريف المجتمع
٩٥	المجتمع والفردي
١٠٣	العمليات الأساسية في الحياة الاجتماعية
١٠٦	التمازج والتنافس والصراع
١٠٨	التوافق
١٠٩	التمثيل
١١١	عوامل التأثير في التعاون والتنافس
١١٢	المبادئ العامة في العمليات الاجتماعية
١١٣	مكونات التكامل الاجتماعى
١١٥	العوامل المؤثرة في التكامل
١١٨	الجماعات والتنظيم الاجتماعى
١٢٠	

الفصل الخامس

المجتمعات المحلية

١٤٥	تعريف المجتمع المحلى
١٤٧	أهمية البيئة الجغرافية في المجتمع المحلى
١٥٢	المجتمع المحلى الحضرى والقروى
١٥٣	خصائص الحضرية
١٥٤	الدراسة العلمية للمجتمع الحضرى
١٦٠	تعريف المدينة
١٦١	المقارنة بين الحياتين الحضرية والريفية
١٦٥	نمو المدينة
١٦٦	الفوارق الأساسية بين الحضر والريفية
١٦٨	النسق الطبقي الحضرى
١٧٦	مستقبل الحياة الحضرية
١٨٠	

الفصل السادس

١٨٣	النظم الاجتماعية
١٨٣	اهمية دراسة النظم الاجتماعية
١٨٦	البناء والوظيفة
١٩١	الجانب الوظيفي في النظم الاجتماعية
١٩٤	العلاقات المتبادلة بين النظم الاجتماعية
١٩٦	انتقال لوظائف من نظام لآخر

الفصل السابع

١٩٩	الاقتصاد والمجتمع
٢٠١	مقدمة
٢٠٢	الاقتصاد والفن
٢٠٥	العالم انثيمية للاقتصاد القديم
٢٠٦	تطور الاقتصاد
٢١٢	الاقتصاد الاشتراكي
٢١٢	الخصائص المشتركة للملك الاقتصادي

الفصل الثامن

٢١٥	الاسرة
٢١٧	الدراسات الاسرية
٢٢١	تعريف الاسرة
٢٢٥	العائلة والاسرة
٢٢٦	مظاهر البناء الاسري
٢٢٦	الضبط العام والزواج
٢٢٧	الاساس البيولوجي
٢٢٩	تنظيم الاسرة
٢٣١	وظائف الاسرة
٢٣٢	مشاكل الاسرة
٢٣٥	التوافق الزوجي
٢٣٦	عوامل ما قبل الزواج

٢٣٧	عوامل ما بعد الزواج
٢٣٧	تغير العائلة في المجتمع العربي ونتائجه

الفصل التاسع

٢٥١	قواعد الضبط والامتثال في المجتمع
٢٥٣	تعريف الضبط الاجتماعي
٢٥٨	الداخل السوسيولوجي لفهم الضبط الاجتماعي
٢٦٢	ميكانيزمات وقف التصدع والتوتر المؤدى الى الانحراف
٢٦٤	تطويع التصدع أو التوتر وسياسته
٢٦٧	ميكانيزمات الحصار والتجويق
٢٧١	فاعلية الضبط الاجتماعي
٢٧٣	المتضمنات الاجتماعية للضبط الاجتماعي

الفصل العاشر

أسس التمايز والترتيب الطبقي في المجتمع

٢٧٧	المجمل التاريخي لدراسة التمايز والتفاضل
٢٨٤	أساس التمايز في المجتمع
٢٨٦	المركز الاجتماعي والترتيب الطبقي
٢٨٩	الطبقات الاجتماعية
٢٩٥	نظرية كارل ماركس
٢٩٧	نظرية سوروكين
٣٠١	نظرية لويد وورنر
٣٠٧	التنقل الاجتماعي
٣٠٩	أسباب التنقل الاجتماعي

الفصل الحادي عشر

التغير الاجتماعي

٣١١	التغير والتقدم
٣١٣	افكار ضرورية لفهم التغير الاجتماعي
٣١٧	انواع التغير الاجتماعي

٣٢٣	العوامل العليا في التغيير
٣٢٥	التغير الاجتماعي والتغير الثقافي والتفاعل
٣٢٦	تفسير التغير الاجتماعي
٣٢٦	العوامل الأساسية
٣٣٠	مستويات التغيير
٣٣٣	المطابع الدورية للتغيير
٣٣٦	نسبية التغيير

الفصل الثاني عشر

٣٣٩	التغيير والتخطيط والحرية
٣٤١
٣٤١
٣٤٣
٣٤٥
٣٤٩
٣٥١
٣٥٣
٣٥٣
٣٥٤

الفصل الأول

تمهيد

تمهيد

ترداد مقدرة الانسان في عالم اليوم ، على السيطرة على العالم الطبيعي ، ووصل في هذا الصدد الى اكتشافات هامة جدا . لا نعرف على وجه التحديد آثارها في حياة البشر المستقبلية . فالزراعة أول اختراع جوهري في تاريخ المجتمع الانساني ، وضعت حداً لمتنقل الانسان الدائم وحيرته ونظمت لأول مرة حياته الاجتماعية ، وأتاحت له فرصة الاستقرار والفراغ بعض الوقت ، الذي استغله في التفكير ، فأنشأ الحضارات الاولى في الوديان الخصبة ، التي انبعت منها التقدم الانساني ، في كل ميادين الحياة . وكان اختراع الكتابة الوسيلة الكبرى التي مكنت الانسان من حفظ تراثه الثقافي والاجتماعي ، وأتاحت لهذا التراث فرصة التجمع والتراكم على مر الاجيال ، مما مكن الانسان أن يزيد من سيطرته على العالم الطبيعي وينمي قدرته على الكشف والاختراع .

وبالكشف القوة المعركة المستقلة عن قوة الانسان والحيوان ، دخل المجتمع الانساني مرحلة جديدة من تطوره ، ظلت تنمو وتغير من طابع الحياة الاجتماعية ، حتى اكتشفت الطاقة النووية التي حملت معها نذيراً وبشيراً في وقت واحد لمجتمع الانسان . والجهود التي تبذل الان لمنع تحقق نذرها ، ينظر اليها غالبية البشر في كل أنحاء العالم اليوم بأمل كبير لتجنب سحق تراث الانسان .

وقد أحس الناس في كل مكان أن فهم البشر أنفسهم لم يحرز تقدماً كالتيقدم الذي تم في مجال السيطرة على الطبيعة ، وهذا راجع الى أن محاولات الانسان فهم حياته بدأت متأخرة جدا . ومن أجل هذا يتزايد الاهتمام في كل ركن من أركان العالم اليوم بعلوم المجتمع ، وقد أصبح هذا الاهتمام سياسة التعليم وأساس الرعاية الاجتماعية ، عندما تأكد

العلماء وقادة المجتمعات أن الإصلاح الاجتماعي لن يحقق غاياته إلا إذا تم على أساس فهم علمي لبناء المجتمع ووظائفه وعوامل تغيره ، وأن معالجة شؤون الحياة الاجتماعية ، يجب أن تستنير بالعلم وتقوم على فهم عميق بنتائج أبحاثه .

وعلم الاجتماع حين يدرس المجتمع ، لا يقف بعيداً عن مشكلته ، لأن كل مشكلة تمثل موضوعاً من موضوعاته الأساسية . ولذلك فأنه يتخصص في علم الاجتماع يتخصص في فهم المجتمع ومشكلته بالضرورة . وعالم الاجتماع قد لا يشترك بشخصه في تنفيذ خطة العلاج الاجتماعي ، إلا أن أبحاثه يجب أن تكون القاعدة التي ينبعث منها كل تفكير علاجي ، لأنها تقوم على النظرة المتكاملة لحقائق الحياة الاجتماعية ، والتساند الضروري بين أجزاء المجتمع في واقع الأمر .

ان عمر علم الاجتماع لا يتجاوز مائة عام على الرغم من التاريخ الطويل للإنسان الذي انقضى قبل أن يظهر . وفكأننا — بقدر ما نعلم — لا يزيد على ذكاء أقراننا في المجتمعات السابقة ، وليست هناك علامات أو دلائل تشير إلى أن زماننا يتميز بظهور عبقریات مفاجئة تختلف عن عبقریات الأزمان الماضية . وكل ما لدينا أكثر مما كان لدى المجتمعات القديمة ، أن ثقافتنا أوسع مدى لأنها الآن في قمة تراكبها عن طريق العناصر التي أضفها البشر إليها منذ أن ظهر النوع الإنساني على هذه الأرض^(١) . وقد يكون من حسن الإجابة أن نغفل تساؤل البعض عن السبب الذي من أجله لم يظهر علم الاجتماع قبل ذلك ، لأن مثل هذا التساؤل لا يخص علم الاجتماع وحده بقدر ما يخص كل العلوم التي توالى انفصالها في تاريخ الفكر الإنساني عن الفلسفة كمعارف موضوعية محددة كالعلوم الطبيعية والبيولوجية وغيرها ، فالظروف الثقافية المتطورة اتساعاً واتساع نطاق العمران الإنساني على الأرض فرض على الإنسان منهجياً الانتقال من القياس إلى الاستقراء ومن التعميم إلى التخصيص

(1) Don Martindale; The Nature and Types of Sociological Theory, London, 1961, p. 2.

دون مساس بالعود الضروري الى الكليات أو العموميات لضمان فهم
أكمل للعالم الذى نعيش فيه . فالمعرفة الانسانية وحدة متكاملة ،
وتجزئتها ضرورة ثقافية ملحة ، لكن الإبقاء على التجزئة والامعان فى
التمييز بعثرة للعقل الانسانى وخلقاً لمشاكل سوء الفهم وقصر النظر الى
جانب التحيز والفضالة ، الامر الذى يعانى منه المجتمع الانسانى اليوم .
اذن فعلم الاجتماع — فى واقع الامر — ليس حادثاً منعزلاً فى تاريخ
الفكر الانسانى ، كما أنه ليس اختراع فرد أو أكثر ، لأنه يمثل نشاطاً
مستمراً ، وتراثاً ثقافياً أصيلاً .

اتجاهات التفكير الاجتماعى قبل قيام علم الاجتماع :

اولاً : يجمع مؤرخو التفكير الاجتماعى على أن التفكير الصينى
والفلسفة الاجتماعية عندهم تمثل أقدم تفكير منظم عن المجتمع قبل عصر
سقراط . ويمكن أن نلخص خصائص التفكير فى الشرق القديم من وجهة
النظر السوسولوجية فيما يلى :

أ (لم يكن ذا طابع منظم ، وغير نابع عن دراسة مقصودة لذاتها ،
وانما كان صدئ للظروف الاجتماعية والحكمة السائدة . ولهذا يعبر عن
الفرد أكثر مما يعبر عن الجماعة .

ب (كان فردياً فى طابعه يعكس التجربة الشخصية ، وإن كان فى
بعض الأحيان يعكس مشاعر أو سلوك طبقة بعينها . وخاصة تلك التى
ينتمى اليها الكاتب .

ج (أغلب أجزاء النظرية الاجتماعية تدور حول الاهداف النفعية
العاجلة ، ولذلك زخر مثل هذا النوع من التفكير بالنصائح وبيان طرق
النجاح فى الحياة ومعاملة الناس .

د (كان أسوب الكتابة مليئاً بالجمال الخطابية ، مشحوناً بالعاطفة ،
يميل الى التحيز وذلك من حيث الاتجاه والمضمون .

هـ (وقد انتظمت جميع الكتابات تقريباً النزعة المحافظة ، أو بمعنى
آخر غابت عن المفكرين معانى التقدم الاجتماعى أو التغير ، كما أن

التفسير الاجتماعي كان يدور في حلقة مفرغة قاعدتها القوى التي لا سبيل إلى السيطرة البشرية عليها ، أى أن العملية الاجتماعية كانت في جانب سبب واحد هو « القوة الخارقة » .

ثانيا : وقد انتقل تفكير الانسان في المجتمع نقلة أساسية بظهور الفلسفة اليونانية ولذلك يعتبر التفكير اليوناني في المجتمع أول تفكير منظم ، لانه كان جزءا من اطار المذاهب الفلسفية الكبرى التي أرسى قواعد المعرفة الانسانية في كل نواحيها . وقد كان هذا التفكير غنيا وعميقا الى الدرجة التي رسم معها الخطوط وحدد المعالم التي لازال الفكر الاجتماعي — بصورة ما — يترسمها حتى اليوم . وقد انطوت كتابات اليونان عن أصالة وعمق ومنطق لم يسبقوا اليه . ولكننا لانستطيع أن ننسب أصالة الفكر الاجتماعي هذا الى البيئة الاجتماعية وحدها على الرغم من أن أثرها على اتجاهه وما اتخذته من صور لا يمكن انكاره . فلم تكن هناك دولة تجمع في نظامها السياسي الموحد جميع الشعوب المتنافرة التي كانت تعيش في اليونان وقتئذ ، الامر الذي أدى الى قيام النزعات القبلية والتي أثرت الى حد كبير في تفكير اليونان عن ظواهر الحياة الاجتماعية . ولما كان التنظيم الاجتماعي عند اليونان قائما على أساس وحدة المدينة ، فقد أدى ذلك الى تشابه أبناء المدينة الواحدة مما أفسح الطريق أمام النظريات اليوتوبية التي ميزت أعمال أفلاطون بوجه خاص .

ولعل أهم ما في أعمال أفلاطون بالنسبة لتاريخ علم الاجتماع هو القوانين Laws فقد سبق التطورين في القرن التاسع عشر عندما تحدث عن طبيعة التطور الاجتماعي وعن الزمن الذي يستغرقه لينبع مداه . وعلى العكس من المفكرين الاجتماعيين الذين سبقوه ، حاول أفلاطون أن يفهم المجتمع وأن يطله كوحدة أى أنه بالمفهوم الحديث لعلم الاجتماع كان ينظر الى المجتمع ككل مترابط أجزاءه لتكون كلا متساندا .

أما أرسطو فقد كان أكثر مفكرى اليونان أثرا في الفلسفة الاجتماعية ويرجع ذلك الى عمق تفكيره ونظريته النافذة الى ما يسمى الان بالعمليات

الاجتماعية الاطرادية • ونظرا لمسيطرة تفكير أرسطو على أفكار العصور الوسطى فقد كان له قصب السبق على أفلاطون خصوصا في بحثه عن أسس العلاقات السياسية والاجتماعية • غنى المحل الاول يعتبر كتابه « السياسة Politics » مدخلا الى حد ما لدراسة الظواهر الاجتماعية عن طريق المنهج الاستقرائي Inductive method بينما كان أفلاطون معتمدا كلية في تحليله الاجتماعي على المنهج القياسي Deductive method وأهم من هذا كله ما قرره أرسطو في كثير من كتاباته من أن الانسان حيوان اجتماعي أو كائن اجتماعي Social Being وقد استمد أرسطو من هذه القضية ضرورة وجود العلاقات الاجتماعية ليتمكن للشخصية أن تنمو وأن تتخذ الطابع الانساني كما أشار الى شذوذ الشخصية التي تتجه اتجاها غير اجتماعي •

وقد كان تفسير أرسطو للتطور الاجتماعي قائما على أساس الغريزة الاجتماعية التي تعتبر امتدادا للطبيعة الاجتماعية للانسان • وفي هذا الصدد يعتبر أرسطو أكثر واقعية من أفلاطون الذي تبني التفسير الاقتصادي النفعي الى الحد الذي دعاه الى رفض ما يسمى بالواقع الانساني • وعلى الرغم من أن تحليل أرسطو للمجتمع كان محددا وواضحا الا أنه يضاهاى أفلاطون في تحليله المتقن للاساس الاقتصادي الذي يقوم عليه المجتمع •

ثالثا : كان الرومان منشغلين بالتفكير القانوني والعملى • ولذلك لم يكرسوا جهودهم للتفكير الفلسفي التجريدي • وكل ما فعلوه في هذا الصدد تكييف الفلسفة اليونانية لتناسب ظروفهم أو لتخدمهم في تطوير القانون والتنظيم السياسى • أو بمعنى آخر لم يكن لهم شأن في خلق نظريات فلسفية جديدة عن الدولة أو المجتمع • ولعل انشغال الرومان بخلق امبراطورية واسعة أتاح لهم الفرصة للاتصال بنظم تشريعية متعددة ومختلفة أو بالمعنى السوسيولوجى كان أمامهم فرصة للاتصال الثقافي بثقافات متعددة الامر الذي جعلهم يستحدثون نظريات عن أصل القانون وطبيعته •

هذا وقد كانت نظريات الرومان الاجتماعية أساسا هاما في الفلسفة الاجتماعية المسيحية التي يمثلها آباء الكنيسة التي يمكن تلخيصها كما يلي: (٣)

أ (الجنس الانساني اجتماعى بالطبيعة • ولهذا كان المجتمع طبيعيا •

ب (النظم الاجتماعية الحالية ولو أنها تتقدم خدمة عظمى للانسان، إلا أنها لا تقارن بالنظم الموجودة في المملكة الالهية •

ج (الإصلاح الاجتماعى غير مهم وخير للانسان أن يبحث عن صالحه الحقيقي في الحياة الآخرة ، لان إصلاح الحياة الأرضية والظروف المعيشية التي يعيشها الانسان الان ليست هدفا ينبغي أن يسعى اليه الفرد في حياته القصيرة •

د (الفقير في العالم الأرضى جزء من العالم الالهى ، والفقير هنا مرتبط بالصفاء والقرب من الله •

رابعا : ابن خلدون (١٣٣٢ - ١٤٠٦) يعتبر ابن خلدون كما يقول هارى بارنس (٣) أول كاتب يتعرض لفكرة التقدم ووحدة العمليات الاطرادية الاجتماعية • وأهم ما يميز هذا المفكر هو فصله بين ما سماه بالتاريخ القصصى المملوء بالخرافات والافهام وبين التاريخ العلمى الذى يقوم على تحرى الحقائق ورفض المسائل التى تتنافى مع طبائع الاشياء وتسلسل الاحداث كما أنه وجد أن الحياة الاجتماعية لا تسير وفق أهواء المؤرخين وانما تسير على أساس قوانين ثابتة • ونادى لذلك بضرورة قيام علم لدراسة المجتمع سماه «علم العمران» •

والانسان في رأى ابن خلدون اجتماعى بطبعه ، لان حاجاته متعددة ومتنوعة ولا يمكن أن تتوفر له الا بالجهود المشتركة التى يبذلها الافراد متعاونين • ولكن صراع الرغبات يؤدى الى المنازعات الامر الذى تصبغ

(2) Barnes. H. E. An Introduction to the history of Sociology Chicago, 1948, p. 14.

(3) Ibid., p. 25.

معه الحكومة ضرورة ملحة لفرض الاستقرار والنظام • ويعتبر تحليل ابن خلدون للمجتمع البدوي والمجتمع الحضري من أروع ما كتب في هذا الموضوع حتى الآن • كما أن تحليله لأثر البيئة الطبيعية على المجتمع لم يساويه في ذلك الأبودان ومنتسكيو •

ويعتقد بارنس أن أهم تجديد لابن خلدون هو عرضه المتقن لوحدة واستمرار العمليات التاريخية كما أنه توصل إلى فكرة المراحل التي تمر فيها المدينة وتكشف في وضوح أن الحضارة في حالة تغير مستمر مثل حياة الفرد تماما • وأشار بوضوح إلى اتحاد العوامل النفسية والبيئة في عمليات التطور التاريخي ويقول بارنس أيضا أن ابن خلدون يعتبر بحق مؤسس فلسفة التاريخ لأنه سبق «فيكو» الذي كان يعد إلى عهد قريب مؤسس هذه الفلسفة بصوالى ثلاثة قرون من الزمان • ولكن كتاباته في هذا الموضوع لم تكشف وتترجم إلى اللغات الأوروبية إلا منذ عهد قريب •

ويقول سوروكين^(٤) (وهو من أكبر علماء الاجتماع المعاصرين) أن ابن خلدون ناقش تقريبا جميع المسائل التي ترد دائما في موضوعات علم الاجتماع وفروعه المختلفة في ضوء اصطلاحاته عن الحياة البدوية والحياة الحضرية وتبدو كثير من آرائه حديثة إذا نظر إليها من وجهة نظر علم الاجتماع الحديث • ويمكن وضع ابن خلدون جنبا إلى جنب مع افلاطون وأرسطو وفيكو وأوجست كومت على أنه أحد مؤسسي علم الاجتماع • كما أنه في مجال التاريخ العلمى • يعتبر مؤسس التاريخ العلمى •

خامسا: بودان : (١٥٣٠ - ١٥٩٦) كتب ست كتب في «الجمهورية» بطريقة علمية تختلف عن طريقة مكيافلى العملية وطريقة مور الاخلاقية ويعتبر أول من استخدم نظرية الشروط الطبيعية والجغرافية في الظواهر الاجتماعية وعالج مشكلة السلطة وقرر أن العالم في زمانه يحتاج إلى قوة ملكية ثابتة ، وتعرض في كتابه الرابع إلى الحكومات في نشأتها

(4) Sorokin P. Society, Culture and personality, p. 10.

وتطورها وفنائها مع الاشارة الى الظروف التى تغير من مستقبل الدولة والسياسات الرشيدة والخطاثة التى تنتهجها بعض الحكومات ويغلب عليه فى بحوثه منهج الاستدلال وان كنا نظن أنه اتبع مايسمى بالاستدلال الاستقرائى عند معالجة تعميماته التى بناها بناء تاما . ويوضع بودان فى تاريخ الفكر الاجتماعى فى أول حلقة من سلسلة المفكرين السياسيين التى نستطيع أن نضم اليها هوبز ولوك وفيلكو ومنتسيكيو .

من كل هذا نتبين كيف سارت محاولات تفسير الحياة الاجتماعية الى النضج ، على الرغم من تأثر كل مفكر من المفكرين السابقين بظروف عصره وبالمذهب الفلسفى الذى يؤمن به ، الى جانب غلبة نوع معين من التفسير عليه . فبعضهم كان يتجه فى دراسته اتجاها قانونيا والبعض الآخر يتجه اتجاها جغرافيا أو سياسيا أو اقتصاديا . وعلى أى حال فقد أسهمت هذه الكتابات فى تقديم موعد ولادة علم الاجتماع .

ومن أبرز المحاولات التى ظهرت لتفسير الحياة الاجتماعية المحاولة التى عرفت فى تاريخ الفكر الاجتماعى ، بمدرسة العقد الاجتماعى واتى كان من أعلامها فولتير وروسو وهوبز ولوك وولسوف أكتفى هنا بالاشارة الى هذه المدرسة دون عرض آرائها ، لانها فى الواقع تعتبر محاولة فلسفية يمكن أن نضمها الى محاولات فلسفة التاريخ .

فلسفة التاريخ :
تعد فلسفة التاريخ المحاولة الاخيرة لتفسير الحياة الاجتماعية ، السابقة مباشرة على قيام علم الاجتماع . فقد اتجه كتابها الى تفسير تطور المجتمع الانسانى عامة فى مراحل متعاقبة ينظمها قانون واحد شامل . ومع خروج هذه المحاولة على المنهج العلمى كما يظهر من أعمال فيكو وكوندرسيه وغيرهم حتى أوجيست كومت وتوينبى وشبنجلر وسوروكين — بطريقة ما ، الا أنها كشفت عن الحاجة الماسة الى علم لدراسة المجتمع ولنسمه الفيزياء الاجتماعية أو علم الاجتماع كما انتهى الى هذه التسمية أوجيست كومت .

وفلسفة التاريخ شأنها شأن أى معبرغة أو كشف انسانى نتيجة لتطور أو لوقائع معينة أدت اليه نشر اليها فيما يلى :

أ (المحاولات التى قام بها آباء الكنيسة والكتاب المدرسيون وعلى
الاخص القديس أوغسطين — فى تفسير التاريخ على أنه مظهر لفعل
العناية الالهية وتدخلها فى الشئون الانسانية •

ويقول بعض النقاد — ان « مدينة الله » التى وضعها القديس
أوغسطين كان لها أثر كبير فى فلسفة التاريخ وفى الخطوط الرئيسية التى
سارت عليها اذا اعتذاها الكتاب الذين كتبوا فيها فى القرنين الثامن عشر
والتاسع عشر • والمعروف أن فكرة التدبير الالهى والقضاء والقدر كانت
مسيطره على كتابات المدرسين جميعا • وكانوا يعتقدون أن الامور
الانسانية تجرى لمستقر لها بتدبير حكيم أعظم •

ومما يسترعى النظر أن نفس الفكرة ولكن فى ثوب آخر غير دينى
بالطبع — بقى مميذا لبعض خلسفات التاريخ الحديثة — التى يظن
البعض أنه ليس هناك ثمة علاقة يمينها وبين كتابات المدرسين • ولكن
ليس معنى عرض الفكرة عرضا جديدا فى ثوب جديد المظن بأنها هى
الآخرى جديدة • فلو اعتقدنا ذلك لكنا متجنين على الحقيقة •

ب) التحول الاجتماعى : تميز العصر الحديث عن العصور السابقة
بالتحول السريع الذى لحق جميع النواحي الفكرية والعلمية بل والطبيعية
أيضا ، فلم تعد العقائد القديمة ولا التفسيرات البالية كافية لتفسير مثل
هذا التحول • فكان لابد من قيام علم يبحث هذه المسائل فى ضوء جديد
من جهة — وينتج فى المجتمع الانسانى وتاريخه من جهة أخرى •

وهكذا تهيأت الفرصة المناسبة لفلسفة التاريخ أن تظهر وأن تعمق
جذورها • واذا كان المفكرون الفرنسيون أمثال روسو وكونت قد قاموا
بمحاولات من هذا القبيل فإن أثرهم ليس كآثر المفكرين الالمان الذين
كان لهم النصيب الاول فى هذا الميدان •

وذا واقع أن أهم دعامة قامت عليها فلسفة التاريخ أو بمعنى آخر
أهم الاسباب التى أدت الى قيام هذا الضرب من المعرفة — وهو التحول
الذى طرأ على العلاقات الاجتماعية والسياسية والدولة نتيجة للتحول
الصناعى وما صحبه من تطورات عميقة تردد صداها فى مختلف أنحاء

العالم • فرأى المفكرون نظما تنهار بأكملها أمام أعينهم مفسحة المجال لنظم وتقاليـد أخرى جديدة جريئة ما كانوا يتوقعون أن تظهر يومًا ما • بل كانت ستظل في نظرهم أحلاما تداعب الشعراء والفلاسفة • ولسوا بأنفسهم الاثر العميق الذى أحدثه هذا التطور في عقلية الأفراد والشعوب وأثر ذلك على معتقداتهم وأساليب حياتهم ونظريتهم العامة الى الحياة •

وطبيعى أن كل أزمة تواجه الانسانية أو كل تطور يقلب النظام رأسا على عقب يدعو الى التفكير والتدبير • ولذلك ينهض المفكرون وذوو المـفـطنة لمحاولة التفسير والتيقن أو بمعنى آخر لمحاولة التبرير وإقامة أساس عقلى منطقى يطمئن اليه — ومن ثم كانت فلسفة التاريخ •

هذا وتحاول فلسفة التاريخ المعاصرة أن تقترب من علم الاجتماع وأن تعتمد في أكثر دراساتها على أحدث ما وصل اليه العلم في أبحاثه المختلفة • الا أنه بالرغم من ذلك فطالما أنها تحاول أن تخضع هذا الخضم الواسع من العلاقات المتشابكة المعقدة الى قانون عام شامل لا مدخل للظن ، أو الاحتمال عليه — فانها ستظل بعيدة عن العلم فاذا ما تفلت عن هذه الصفة فليس من مبرر لوجودها اذ أن علم الاجتماع يقوم بهذه المهمة وقد استقرت مناهجه وأصوله •

الا أنه بالرغم من ذلك فاننى أعتقد أن فلسفة التاريخ لازمة كأحد العناصر المكملة للحركة العقلية بصفة عامة التى تسود في مجتمع معين والـتى تقنع كثيرا من الناس فهي باقية ما بقيت الفلسفة • وسأعرض هنا لرأى كل من شبنجلر وسوروكين باعتبارهم يمثلون فلسفة التاريخ المعاصرة — وفي وصفنا سوروكين كفيلسوف تاريخ شئ من التجاوز — ولكنى أدخله هنا لرأى له في تطور الحضارة أو التاريخ بصفة عامة •

شبنجلر: أحدث كتابه «تدهور الغرب» ضجة كبرى في ميادين المعرفة جميعا وعلى الاخص في ميدان فلسفة التاريخ — بل لقد أحيا كتابه هذا فلسفة التاريخ بعد أن كان قد ظن أنها قد ماتت • وتتخلص أهم نظرياته في الامور الآتية :

١ (ارتضى الفصل بين الحقيقة التاريخية والحقيقة الطبيعية كما

قال بذلك وندلباند وديكارت الا أنه لم يخف تفضيله للمنهج التاريخي في معالجة مسائل التاريخ . فاذا كان المنهج الطبيعي يصلح خاصة للعلم الطبيعي فإنه يقصر عن تفسير التاريخ الانساني ولذلك فالمنهج التاريخي هو الوحيد الذى يوفقنا على حقائق التاريخ الانساني .

ب) وأهم شيء في فلسفته نظريته في الحضارة — فالتاريخ العالمى هو تاريخ بعض المدن والكبرى . والمشاهد أن كل حضارة كبرى عبارة عن كائن عضوى ينمو ويتدهو ويموت . وكل حضارة كبرى لها خصائصها المميزة الا أنها جميعا تتفق في تاريخها العام واتجاهها نحو الفناء .

ج) والدرجة الاخيرة من تاريخ الحضارة هى المدينة — باقضى ما يمكن أن يحمله اللفظ من معنى فنى — وهذه تتميز بوجود نوع من سيطرة المراكز العليا تعتبر رئيسية في المدينة .

سوروكين : يرى سوروكين أن الثقافة تتطور في اتجاه معين لمدة معينة على نحو مستقيم ثم يحدث أن يتغير الاتجاه وقد يكون التغير على نحو مستقيم أيضا أو ذبذبة أو مطابقا لمنحنى معين ولكن المهم أن كل تطور يبدأ لا يلبث أن يصل الى نهايته ويبدأ تطور جديد وهكذا .

وقد تعود الثقافة في مجرى هذه التغيرات غير التامة وغير المنتظمة الى بعض الحالات التى كانت عليها سابقا . وبذلك يقترب التطور الى ما يشبه الدائرة كما هو متوقع في تاريخ المجتمع الانساني .

ويمكن تفسير حركة التطور هذه — بالآثار التى يتركها أحد صفار الدجاج في سيره على الرمال — فبالرغم من أنه يستمر في الحركة الا أنه يغير اتجاهها باستمرار في دوائر غير منتظمة — ولكن الشيء الثابت في حركته أنه بالرغم من استمرار تقدمه الا أنه لا يتبع طريقه ولا يحافظ على اتجاهه في دقة وتحديد . . . الخ .

ويرى على أساس الدراسات والابحاث المستفيضة التى ضمنها كتابه الكبير⁽⁵⁾ أن الثقافة وان كانت لا تسير على نظام أو اتجاه معين أو تتبع

(5) Sorokin, P. A., Social and Cultural Dynamics (4 Vols.) New York, 1937-1941.

خطوطا دائرية فانها تتميز بخاصية دائمة وهذه الخاصية ترتد في صميمها الى الروح العامة أو المظهر المميز العام — وتتخلص في أن الثقافة تميل الى التذبذب في فترات غير منتظمة بين ثلاث نماذج ثقافية كل له أصوله العامة وأسس الروحية وما يصاحبه من بناء اجتماعي خاص •

١ - الاول هو الثقافة الفكرية : ونها تدرك الحقيقة على أنها شيء غير محسوس وغير مادي وهذا يؤدي الى قيام ضرب من الادب الروحي والموسيقى والى قيام حكومة ثيوقراطية ونظام عائلي في التنظيم الاجتماعي واتجاه رمزي تجريدي في الفن •

٢ - الثاني هو الثقافة المادية أو الحسية : وتتميز بأن الحقيقة واقعية تجريبية — ومن ثم فالاتجاه الى الحكومة الاوليغرافية أو الى الادب الواقعي والفلسفة الابيقورية •

ويعتقد سوروكين أن الثقافة الغربية وصلت اليوم الى أقصى مراحل الثقافة الحسية أو المادية وهي بسبيلها اليوم الى التحول الى الثقافة الروحية أو المثالية •

٣ - الثقافة الروحية أو المثالية : وتتميز بأن الحقيقة تتجه نحو المثاليات والايديولوجيات سواء كانت ايديولوجيات سياسية أو اقتصادية أو دينية أو اجتماعية أي أن الاتجاه يكون الى الحكومات الديمقراطية والى الفلسفات المثالية الاغلاطونية ويغلب التفكير الروحي على التفكير المادي • وتصبح المعرفة عقلية لا تجريبية •

هذا ويختلف سوروكين عن غلاسفة التاريخ في موقفه من تفسير التطور الاجتماعي التاريخي بوجه عام فهو :

أ (لم يقطع برأى محدد جازم في الاتجاه الذي يتخذه هذا التطور بل وقف موقفا لا أدريا واكتفى بأن عين الاحتمالات الممكنة في هذا السبيل •

ب) وهو بعد ذلك لم يبين تعميماته على أسس افتراضية أو على

مجرد تجريدات عقلية • بل على أساس الأبحاث العلمية الواقعية التي يقوم بها علم الاجتماع الذي يعد سوروكين من أعلامه فليس من عجب أن يكون كتابه السالف الذكر وما تبعه من كتب نقطة تحول عميقة في الفكر الاجتماعي بصفة عامة وليس من مبالغة في قول أحد اساتذة علم الاجتماع في أمريكا «أن سوروكين أحد العقول الجبارة الخلاقة في هذا العصر» •

فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع :

ومهما يكن من أمر الاتجاهات المختلفة في فلسفة التاريخ فالحال أن صفة واحدة تميزها جميعا وهى محاولة أرجاع الحوادث التاريخية جميعها الى عامل واحد أو الى قانون واحد ، يجمع في كلماته القصيرة كل تاريخ الانسانية الحافل — مفسرا كل العلاقات الانسانية المتشابكة المعقدة ولاشك أن في هذا غلوا كبيرا • ومع ذلك فقد كانت أبحاث علماء الاجتماع الاول تكاد تقترب من منهج فلاسفة التاريخ هؤلاء • فقد كانت هذه الأبحاث تحاول جاهدة أن تجعل من ظاهرة معينة أو عاملا بعينه الاصل في كل الظواهر ، وكانت تصدر في صميمها عن اتجاهين •

١ — رغبة بعض علماء الاجتماع أن يصلوا الى تفسيرات عامة لها شكل التفسيرات الفلسفية • ولذلك فانه يصعب أحيانا أن نفصل دراساتهم عن مجال فلسفة التاريخ • ولكن فلسفة التاريخ طالما أنها لا تتدخل في تفسيرها العوامل المختلفة متمشية في ذلك مع المنهج العلمي فلن تكون علم اجتماع • وانما الاصل أن تظل كما هى نوعا من أنواع المعرفة •

٢ — تأثر بعض علماء الاجتماع بالنزعة الميتافيزيقية في البحث عن السبب الاول أو جوهر الاشياء ، ولهذا يعد من هذا القبيل كل الأبحاث الاجتماعية التي تفسر التاريخ بالاضافة الى العامل العنصرى أو الجغرافى أو ما إليها • وان كانت قد أشارت الى أثر العوامل الاخرى فبطريقة عرضية لم تظفر منهم بعناية أو التفات جدير بها •

وهم في هذا الاتجاه أيضا كانوا أقرب الى فلسفة التاريخ منهم الى

علم الاجتماع الصحيح اللهم الا في بعدهم عن الاصطلاحات الفلسفية ودقة أبحاثهم وشمولها واحاطتها بموضوع البحث احاطة علمية نوعا ما .

وأخيرا فان فلسفة التاريخ تعد الان مرحلة ما قبل علم الاجتماع • أو الاصح أن نعتبرها المحاولة الاولى لاقامة علم الاجتماع • ولكن بعد قيام علم الاجتماع كعلم مستقل له أصوله وطرائقه وموضوعه الخاص به فليس من مبرر اليوم لبعض من لايزال يفرق بين فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع • شأنهم في ذلك شأن من لايزال يناقش انفصال العلوم عن الفلسفة محاولا أن يبين أن الفلسفة لاتزال تحتضن العلوم جميعا •

هذا وقد أصبح علم الاجتماع اليوم من أهم العلوم – وأصبحت العلوم الاجتماعية على الخصوص تتلقى نتائجه وأبحاثه في عناية وتعاول على ضوءها أن تدعم من دراستها وتقييمها على أسس أكثر ثباتا ويقينا • فهو في الحقيقة يسدى خدمة مزدوجة اليها •

١ – ففى الناحية الموضوعية : يزودها بالحقائق والمسلمات التى وصل اليها من استقصائه الشامل ، ويعرض عليها هذه الامور بما فيها من دقة فى الفهم والبحث •

٢ – وفى الناحية المنهجية : يزودها بالمناهج العامة التى تصلح لدراسة أو المناهج المناسبة لكل علم من هذه العلوم حتى تكون الدراسة أتم وأوفى •

ملاحظة عامة : ان دراسة المجتمع عند فلاسفة اليونان لم يكن القصد منها الوصول الى معرفة علمية محققة عن ظواهر المجتمع ، وانما كانت تهدف أساسا الى المساعدة فى بناء مجتمع مثالى ، فأفلاطون مثلا حاول أن يقدم فى «الجمهورية» نموذجا لمجتمع مثالى يتولى حكمه الفلاسفة ، وشجع تلاميذه أن يقيموا مثل هذا النظام السياسى فى بعض جهات اليونان أو الجزر التابعة لها • أما «السياسة» عند أرسطو ، فهى فى واقع الامر مرشد أو دليل لرجال الدولة ليدلهم على أفضل الطرق وأحكمها فى الحكم وبناء مجتمع فاضل • ولا يمثل هذان المؤلفان الطابع

اليوتوبى للتفكير اليونانى الاجتماعى فحسب ، بل انهما لم يميزا في الحقيقة بين دراسة المجتمع ونظمه وبين دراسة الحكومة والنظم السياسية .

ويتميز التفكير الاجتماعى القديم بخصائص ثلاث ضرورية لفهم تطور علم الاجتماع :

١ - لقد فشل هذا التفكير في التمييز بين دراسة الانساق السياسية وبين دراسة البناءات الاجتماعية .

٢ - وأدى الاهتمام الاول والذي كان موجها لخلق مجتمع مثالى، الى تعويق الاتجاه الموضوعى لدراسة الظواهر الاجتماعية .

٣ - أدى الاهتمام بالبحث عن أصل النظم السياسية والاجتماعية وتحديد مجرى التاريخ الى تركيز الانتباه على الحوادث التاريخية ذات الطابع غير المتكرر ، الامر الذى أدى الى الابتعاد عن فحص الانماط الاجتماعية المتكررة في الزمان والمكان .

ولا يعنى ذلك أن الفلسفة الاجتماعية القديمة لم يكن لها نظرات نافذة وخلاقة ازاء بعض مسائل الحياة الاجتماعية . ولا نستطيع أن ننكر أن التفكير الاجتماعى الذى أتى بعد ذلك ترسم الطريق الذى خطه وسار فيه كبار الفلاسفة القدماء ، ولكن الذى نعلمه أن نمو علم الاجتماع في الوقت الحاضر يسير في اتجاه معدل للمسائل الثلاث السابقة : دراسة البناء الاجتماعى ، والنظرة الموضوعية للظواهر الاجتماعية ، والتركيز على الانماط الاجتماعية ذات الطابع المتكرر^(٦) .

ولعل أهم تجديد جاء بعد الفلسفة الاجتماعية التقليدية هو ما يعرف باسم نظريات العقد الاجتماعى . فخلد سادت فكرة العقد الاجتماعى منذ أن حددها بوضوح خلال القرن السادس عشر توماس هوكر Thomas Hooker ويعتبر كل من توماس هوبز وجون لوك أكبر من يمثل هذا

(6) Bau, P. M., Moore, G. W., Sociology, in Hoselitt, B. E. A. Reader's guide to the Social Sciences Illinois, 1960.

الاتجاه في التفكير السياسي والاجتماعي • فلقد زعم هوبز أن حالة الطبيعة هي حرب الانسان ضد أخيه الانسان ، ولقد دخل الناس في عقد ليعربوا من هذه الحالة • ولهذا فإن الحكومات مشروعة بسبب هذا العقد الاصلى ومن ثم فوجود الحكومة ليس مرتبنا بموافقة المحكومين أما لوك فإنه يعارض رأى هوبز معارضة جوهرية ذلك لأنه يرى أن الانسان بطبيعته اجتماعي ، وأن حالته الطبيعية هي حالة يسودها السلام • والناس يدخلون العقد الاجتماعي لحماية حقوقهم في المحل الاول ولهذا فإن موافقة المحكومين شرط أساسى للحكومات الشرعية • وإذا اعتدت الحكومة على العقد الاجتماعي فإن الناس يجب أن يخلعوا لان خلعا يعتبر واجبا وأمرأ أخلاقيا معا •

ونحن لا نرى في أقوال هوبز أو لوك أو غيرهما ممن اتجه مثل هذا الاتجاه غير نوع من الجدل الذى لا يقوم على أساس علمى ، ذلك لان هدفهم الاصلى اقامة فلسفة سياسية ولم يكن تحليل المجتمع في اعتبارهم ، وعلى هذا يمكن القول ، ان تأثير نظرية العقد الاجتماعي يقع في المحل الاول في ميادين الاخلاق والسياسة • ومما لا شك فيه أن خلط التفكير السياسى بالتفكير الاجتماعي في العصر الذى ازدهرت فيه نظرية العقد الاجتماعي وما بعده أدى الى تمويق نمو التفكير الاجتماعي المستقل في المجتمع • أو بمعنى آخر لم يتيسر للمجتمع كحقيقة موضوعية أن ينفصل فكريا وموضوعيا عن الدولة ليصبح محل دراسة • ويكاد أن يجمع مؤرخوا التفكير الاجتماعي على أن انفصال النظرية السياسية عن النظرية الاجتماعية كان أول علامة على قرب ميلاد علم الاجتماع •

ولا نستطيع في هذا المقام أن نزعم أن عبد الرحمن بن خلدون كان مفكرا في المجتمع بمعنى أنه درس بناء أو ظواهره أو أنماطه المتكررة ، لأنه كان مفكر دولة في المحل الاول بنفس الطريقة التى فكر بها الفلاسفة الاجتماعيون في عصور ما قبل عصر النهضة وما بعدها • ويحسن أن نلاحظ هنا أن مقدمته التى نادى فيها بضرورة انشاء علم للعمران انما كانت اتجاها منهجيا منه في محاولته الاصلية ليستعين به في المحل الاول

لفهم التاريخ واعادة كتابته على نحو صحيح • ان اقتران مفاهيم التاريخ والدولة والمجتمع في مقدمة ابن خلدون جعلته يحتل مكانا مرموقا من غير شك في دراسات التاريخ والسياسة وعلم الاجتماع • ونحن حين نبرزه من بين مفكرى العرب فانما نفعل ذلك من أجل محاولته المنهجية وتحليله لنمطى المجتمع القديم الذى عاش فيه وهما النمط الحضري والنمط البدوي • واذا كان لنا أن نضعه في مكان مميز بين المفكرين الكبار فاننا لا نتردد في وضعه بين الفلاسفة الاجتماعيين • أما أن نحكم عليه في مناسبات مختلفة بأنه مؤسس التاريخ ومؤسس الاقتصاد ومؤسس السياسة ومؤسس علم الاجتماع ورائد المنهج العلمى فلن يفيد ذلك شيئا في فهم هذا الرجل أو في تقدير أعماله •

هذا ويمكننا أن نقول ان القرن التاسع عشر حمل معه بالنسبة لعلم الاجتماع نقطة التقاء وافتراق معا بالنسبة للتفكير الاجتماعى العلم • فمن حيث الالتقاء شارك العلوم الاجتماعية التى ظهرت قبله في محاولتها فهم المجتمع ، ومن حيث الافتراق انفصل عن السياسة ليرضوح الفرق بين دراسة الحكومة وبين دراسة المجتمع • ولقد اقترح سان سيمون في القرن التاسع عشر اقامة علم جديد للدراسة المنظمة للتغيرات في الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى تمخضت عنها الثورة الصناعية والتقدم العلمى ، ولكنه تصور أن مثل هذا العلم الجديد سوف يكتشف القوانين العامة التى ترسم الحركة نحو السعادة الاجتماعية • وهو مثل افلاطون ولكن بصورة أخرى حين نادى بضرورة وضع مسئولية حكم المجتمع وقيادته في يد العلماء الاجتماعيين • ولكن هذه الافكار أخذت اتجاها جديدا وثوبا آخر على يد أوجيست كومت تلميذ سان سيمون •

الفصل الثاني

ميدان علم الاجتماع

ميدان علم الاجتماع

أول من استخدم كلمة علم الاجتماع Sociology هو أوجيست كوفت في عام ١٨٣٩ • وكان يريد أن يسمى العلم الجديد «الفيزياء الاجتماعية»، ولكنه عدل عن هذه التسمية بعد أن شرع العالم البلجيكي أدولف كتليه Adolphe Quételet ، في إجراء دراسات احصائية عن المجتمع ، وسمى محاولته هذه «الفيزياء الاجتماعية» • وجدير بالذكر أن كوفت أدرك منذ عام ١٨٢٢ : مع «سان سيمون» ضرورة هذا العلم الجديد ، فكتب في «السياسة الوضعية» يقول «لدينا الآن فيزياء فلكية ، وفيزياء أرضية ، آلية أو كيميائية ، ولدينا فيزياء نباتية وفيزياء حيوانية» ، ولكننا لانزال في حاجة الى فيزياء أخرى وأخيرة : «الفيزياء الاجتماعية» لنستكمل نسق معرفتنا بالطبيعة • وأننى أعنى بالفيزياء الاجتماعية ، العلم الذى تكون دراسة الظواهر الاجتماعية فيه موضوعية ، على أن ينظر الى هذه الظواهر بنفس الروح التى ينظر بها الى الظواهر الفلكية أو الطبيعية أو الكيميائية أو الفسيولوجية • وبمعنى آخر تخضع الظواهر الاجتماعية لقوانين لا تتغير ، يكون اكتشافها هو الموضوع الاساسى للاستقصاء»^(١)

أما كلمة علم الاجتماع باللغة الانجليزية فهى خليط من أصل لاتينى ويونانى • كما أن جزئها المكونين لها يصفان ما يحاول العلم الجديد أن يشرحه • فكلمه Logy تشير الى أو تتضمن دراسة على مستوى عال ، بشرحه • فكلمة Socio الى المجتمع • وهكذا يعنى علم الاجتماع من الناحية الاستنتاجية ، دراسة المجتمع على مستوى عال من التجريد والتعميم •

(1) Reprinted in Positive Politics, Vol. IV, Appendix, pp. 149-150 (Timasheff, P. 19).

تعريف علم الاجتماع :

التعريف السابق لعلم الاجتماع ، يفترض أن الباحث أو القارئ يعلم ما هو المجتمع ، الذى هو الآخر فى حاجة الى تعريف . ومن أجل هذا ظهرت مشكلة تعريف علم الاجتماع منذ اليوم الاول لنشأته . ولم يكن التعريف سهلا أو أمرا يمكن الاتفاق عليه دون جدل ، ذلك لان تعريف علم الاجتماع مرتبط ارتباطا تاما بموضوعه ومنهجه ببل وبعلاقاته بغيره من العلوم الاجتماعية وغير الاجتماعية . وقد ترتب على ذلك أن تعددت تعريفات علم الاجتماع بتعدد العلماء، وبتعدد النظريات والمذاهب التى اتجهت وجهات متعارضة فى تحديد الحقيقة الاجتماعية وتفسيرها . وخير تعريف إذن لعلم الاجتماع انما نستنبطه من مجرى التاريخ ، لان علم الاجتماع جزء من التطور الفكرى الكبير الذى مر من الدين خلال الفلسفة الى العلم . وهذا يبدو بوضوح من أن هناك خصائص معينة فى علم الاجتماع الحديث ، لا يمكن فهمها ، الا بردها الى ظروف نشأته الاولى . والقول المأثور ، بأن العلم يبنى نفسه مبتعدا عن الفلسفة ، يأخذ العلوم الطبيعية مثلا على ذلك . وهى العلوم التى كانت طليعة التفكير العلمى المنفصل عن التفكير الفلسفى . وقد أصبح هذا القول حقيقة تركت آثارها على كل العلوم الاجتماعية بما فى ذلك علم الاجتماع . فاذا اكتشفنا العلاقات الاولى لعلم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الاخرى ، واذا اكتشفنا ارتباطه بالمركات العقلية والايديولوجية التى انبثقت منها تاريخيا ، أمكننا أن نقرب من رسم الحدود للمنطقة التى يطالب علم الاجتماع أن يختص بها . وبالتالي يمكن أن نصل الى تعريف دقيق له .

ولذلك

ومن المثير للاهتمام أن نستعرض عددا من تعريفات علم الاجتماع التى تتبع من أطارات مختلفة من المفاهيم العامة فى النظرية السوسيولوجية، والى تصور فى نفس الوقت مدى التقارب الذى يتجه اليه علماء الاجتماع فى بعض المسائل الاولى كتعريف العلم :

— مال كثير من علماء الاجتماع منذ ظهور علم الاجتماع حتى

اليوم ، الى تعريف مختصر وهو أن علم الاجتماع «علم المجتمع» باعتباره
أن المجتمع عبارة عن سلوك أى جماعة مكونة من أعضاء (كائنات) يحيون
حياة متسندة ووسيلتهم الى ذلك التفاعل والعلاقات المتبادلة . وعلى
ذلك يكون موضوع علم الاجتماع دراسة السلوك الاجتماعى الانسانى
مع التأكيد على أهمية التفاعل الانسانى الذى يعبر عن سلوك الانسان
في علاقته بانسان آخر ، ولهذا يميل من يؤيد هذا التفسير الى تعريف
علم الاجتماع بصورة أكثر تصديداً على أنه «مجموعة من التعميمات
المتربطة تدور حول السلوك الاجتماعى الانسانى الذى نصل اليه عن
طريق استخدام المناهج العلمية»

وحجة المؤيدين لهذا التعريف تقوم على أن العلوم جميعاً تدرس
 انسلوك وما يترتب عليه من نتائج أو تسجيلات (التقافة) . وكل علم
 يأخذ اسمه الذى يعرف به من نمط السلوك الذى يهتم بدراسته . وغير
 صحيح تلك التفرقة التى يحاول البعض أن يقيما بين العلوم التى تدرس
 السلوك (العلوم السلوكية) أو العلوم التى تدرس المادة ؛ وكل ما فى
 الاهر أن العلماء الاجتماعيين يدرسون السلوك الماضى (التقديم) الذى
 ينعكس فى الثقافة ، والسلوك المعاصر ، ويمثل النوعان من السلوك
 الموضوعات الأساسية فى الدراسة السوسولوجية (٣) .

وربما كان جورج لندبرج من أبرز من يأخذ بهذا التعريف . ويتضح
 من مناقشته ، أنه يزعم أن العلوم الاجتماعية ، وعلم الاجتماع بصفة
 خاصة لا تفتقر عن العلم الطبيعى ، ومن أجل هذا كانت مناهج هذا
 العلم الاخر صالحة للتطبيق فى ميدان علم الاجتماع ، كما أنه من الممكن
 استعارة المصطلحات والمفاهيم العامة والاتجاه النظرى للعلوم الطبيعية
 واستخدامها ، مع جعلها ملائمة (لنمط السلوك) الذى يعالجه علم
 الاجتماع ، واذاً فعلم الاجتماع فى نظر لندبرج والمؤيدين للاتجاه
 الموضوعى عامة ، علم طبيعى مثل الطبيعة أو الكيمياء ومع ذلك يبرز
 تعريف لندبرج عدة عناصر هامة يهتم لها علم الاجتماع — بنفص النظر

(2) Lundberg, Schrag, Larsen, Sociology, New York., 1958, pp. 6-7.

عن المنهج أو طريقة المعالجة - وهي الجماعة كوحدة أساسية في التحليل؛
والسلوك الذي يعبر عن تساند علاقات أعضاء الجماعة ، والتفاعل الذي
هو شرط التعرف على السلوك المكون للظاهرة الاجتماعية .

٢ - ويعرف أوجبرن Ogburn ونيمكوف Nimkoff علم الاجتماع من
خلال مناقشتها للتعريف الموجز له ، (أي أنه الدراسة العلمية للحياة
الاجتماعية) فيقولان ، أن الحياة الاجتماعية تقوم على التفاعل ، والتفاعل
يؤدي إلى التنظيم الاجتماعي ، الذي يؤدي بدوره إلى خلق أشياء
كثيرة كالمباني والموسيقى والأخلاق والآلات - أي إلى خلق الثقافة .
ومادام علم الاجتماع يدرس هذا كله فإنه صالح لأن يكون علماً علماً
بمعالج الخصائص المشتركة بين الجماعات والمجتمعات المختلفة (٣) .

وواضح أن أوجبرن ونيمكوف يتفقان مع لندبرج في أهمية الجماعة
والتفاعل ، ولكنهما يضيفان التنظيم الاجتماعي ، كما أنهما يتفقان -
أيضاً في اعتبار الثقافة (نتيجة التفاعل المتختم) جزءاً لا يتجزأ من
الحياة الاجتماعية ، موضوع علم الاجتماع . ولذلك يمكن القول أن
الفرق بين التعريفين السابقين فرق لا يكاد أن يذكر .

٣ - أما التعريف الذي يرضيه سوروكين فيرى أن علم الاجتماع
علم عام وخاص في نفس الوقت . فهو عام لأنه يدرس الخصائص العامة
للعالم الاجتماعي الثقافي ككل ، وهو خاص لأن دراسة هذه الخصائص
تقتضي تخصصاً لا يقل عن تخصص علم الطبيعة أو علم الاقتصاد . ومن
أجل طبيعة علم الاجتماع التعميمية فإنه ينقسم إلى علوم اجتماع
خاصة ، يتناول كل منها نوعاً معيناً من الظواهر يركز على دراستها وفي
الذهن دائماً ترابط الظواهر وتساندها ، ويرى سوروكين أن تعريف علم
الاجتماع بالصورة التي ارتضاها هو تعريف المنطقي الواقعي ، وذلك

(3) Ogburn, Nimkoff, A. Handbook of Sociology, London, 1960,
pp. 13-15.

فانه يعتقد أن التعريفات الأخرى كالقول بأن علم الاجتماع علم الثقافة أو المجتمع أو المصالحات الإنسانية أو التفاعل الاجتماعي أو صور العلاقات الاجتماعية ، تعريفات غير دقيقة ، لأنها لا تبرز الخصائص المميزة لعلم الاجتماع ، كما أنها لا تحدد مكانه بالدقة من العلوم الاجتماعية الأخرى^(٤) وفي موضع آخر يري سوروكين أن الحقيقة الاجتماعية البنائية ذات أبعاد أو أجزاء متداخلة هي الشخصية والثقافة والمجتمع ، ومن ثم بنى تحليله لعلم الاجتماع على دراسة بناء هذه الأجزاء وتغيرها وعلاقتها كل بالآخر ومدى التأثيرات المتبادلة بينها .

من هذا نقبين أن سوروكين يرى أن العالم الاجتماعي الثقافي موضوع علم الاجتماع يتكون من هذه الحقيقة الثلاثية الأطراف ، وأن دراستها من الناحية البنائية والوظيفية والدينامية ، هي التي تميز علم الاجتماع كعلم عام وخاص في نفس الوقت . واذن سوروكين يرى أن تكون دراسة الثقافة جزء لا يتجزأ من علم الاجتماع .

٤ — ويعتبر موقف سوروكين من الثقافة مخالفا إلى حد كبير لموقف روبرت ماكيفر R. Maciver الذي يرى أن علم الاجتماع دراسة للعلاقات الاجتماعية التي يتكون من نسيجها المجتمع . كما أنه يعتقد أن علم الاجتماع بدراسته للمجتمع على هذا النحو ، يحدد علاقته من العلوم الأخرى ، لأنه لا يوجد علم آخر يجعل «المجتمع» موضوعه الأساسي في الدراسة^(٥) . ومعنى هذا أن ماكيفر يرى أنه طالما كان موضوع علم الاجتماع دراسة المجتمع ، فانه لا يدرس الثقافة ، ولا يتعرض لها إلا في أضيق الحدود عندما تكون الإشارة إلى المؤثرات الثقافية ضرورية في فهم العلاقة الاجتماعية أو المجتمع ككل . ويحاول ماكيفر أن يبرر وجهة نظره فيقول ، إننا في علم الاجتماع لا ندرس الدين كدين ولا الفن كفن ولا الاختراع كاختراع ، والا فسوف نواجه كل نشاط الإنسان وكل

(4) Sorokin, P., Society, Culture and Personality, N. Y., 1947, p. 17.

(5) Maciver, Page, Society, London, 1953, pp. V-VI.

ما تعلمه خلال تاريخه الطويل • وربما كان ماكيفر يعتقد أن دراسة الثقافة تفصيلا وبيان أثارها على الحياة الاجتماعية موضوع علم آخر هو الانثروبولوجيا الثقافية^(٦) • ولكن القدر الذي يعطيه علماء الاجتماع اليوم للثقافة واهتمامهم بآثارها في التحليل السوسيولوجي، يدل على أن علم الاجتماع وهو يحاول أن يتعمق الحقيقة الاجتماعية، يجتهد في أن يبرز المؤثرات الهامة في بنائها وتفسيرها • وربما كانت دراسات التنوير الاجتماعي هي النقطة الحاسمة في الرد على ماكيفر، لأن أحدا في ميدان علم الاجتماع لا يستطيع أن يدرس التنوير دون أن يركز على أهم عوامله «الثقافة» •

• — وعلى الرغم من كثرة التعريفات التي قدمها علماء الاجتماع، إلا أن جونسون وهو يمثل أحد المؤيدين لاتجاه الفعل الاجتماعي يميل إلى التعريف الذي يتجه مباشرة إلى الموضوع الرئيسي الذي يعالجه علم الاجتماع والذي يميزه عن غيره من العلوم الاجتماعية ويبرز أهمية التفاعل الاجتماعي •

فعلم الاجتماع هو العلم الذي يتناول بالدراسة الجماعات الاجتماعية، من حيث صور أو نماذج تنظيمها الداخلي • والعمليات التي تميل إلى استمرار أو تغير هذه الصور التنظيمية والعلاقات بين الجماعات^(٧) وموضوع الجماعات الاجتماعية معقد للغاية بحيث يتطلب لمعالجته معالجة علمية، مفاهيمية محدودة، واصطلاحات فنية معينة تعريفا جامعا • كما أن كلمة «الجماعات» وهي ذات استعمال شائع في اللغة العادية، تحتاج هي الأخرى — وفيما بعد — إلى مراجعة تعريفها وتحديدها بدقة لتؤدي الغرض الذي تنشده من الدراسة العلمية لها •

ويقول، لسا في حاجة إلى تأكيد أهمية «علم الجماعات الاجتماعية» ذلك أن كلا منا ولد في جماعة أسرية، كما أن معظم أفعالنا من يوم الولادة حتى الآن تمارس في حدود طاقتنا كأعضاء في جماعة أو أخرى •

(6) Ibid, p. 55.

(7) Johnson, H., Sociology, London, 1961, p. 2.

كذلك فإن كل المشاكل الاجتماعية مثل انحراف الأحداث أو التمييز العنصري أو الاسكان غير الملائم أو الترتيبية أو الحرب لها علاقة وثيقة بوظائف الجماعات أو بالعلاقات التي تربط أحدها بالآخر . كما أن السياسة الاجتماعية تستير الى حد ما بالمعرفة الوثيقة بجماعات معينة . والمعرفة المحققة للمماريات التي تحافظ على تنظيم الجماعة أو تغييرها تكون أكبر عون في حل المشاكل الاجتماعية ، كما أن أكثر مثلنا التصاقا بنا وأهدافنا ومعتقداتنا تأخذ صورتها متأثرة بالجماعة التي نشارك فيها أو نود المشاركة فيها . وعلى ذلك يجب أن يسهم علم الاجتماع بشيء ما في معرفة الانسان بذاته . وفضلا عن هذه القيم العملية لعلم الاجتماع ، فإن البحث فيه يمكن أن يكون شيقا في حد ذاته مثل أى محاولة أخرى جادة لاكتشاف الحقائق وشرحها في ضوء نظرية مكتملة متسقة .

وتظهر أهمية الجماعة عندما يتفاعل شخصان ، فإن كلا منهما يدخل في اعتباره الآخر ، ليس كموضوع أو شيء غيبيائي ، ولكن كفرد له اتجاهات وتوقعات ، وقدرة على الحكم ، ولذلك فإن تصرف — فـل — كل منهما يقوم الى حد ما على اتجاهاته نحو الآخر وعلى توقعاته لاستجابات الآخر المحتملة (٨) .

ويرى جونسون أن تحديد فكرة الجماعة كنسق اجتماعي أو كنسق للتفاعل الاجتماعي تبدأ بالتمييز بين الجماعات والعلاقات الاجتماعية بصفة عامة . فيقول أن العلاقة الاجتماعية تقوم الى المدى الذي يتفاعل فيه فردان أو أكثر أو جماعتان أو أكثر أو أفراد وجماعات مع أى عدد منها . والعلاقات الاجتماعية تختلف عن التفاعلات المؤقتة مثل تبادل التحيات الى الانساق الدائمة للتفاعل مثل الاسرة أو المصادقة الوطنية . وقد يكون بين طرفي العلاقة الاجتماعية وثام أو عداوة ، فقد يتعاونان كل مع الآخر أو قد يحاولان تدمير أحدهما الآخر . ولذلك تكون العلاقة بين جيشين متعارضين ، من هذه الزاوية ، علاقة اجتماعية .

(8) Ibid., p. 4.

وكل الجماعات عبارة عن علاقات اجتماعية ؛ ولكن ليست كل العلاقات الاجتماعية جماعات ، فالجماعة من حيث الاصطلاح تتضمن درجة من التعاون بين أعضائها للوصول الى أهداف مشتركة . ودرجة التعاون تكون سطحية وقد تكون اجبارية ، ولكن بدون درجة معينة من التعاون لا تكون هناك جماعة . ومع وجود التعاون بين أعضاء الجماعة ، فان هذا لا يمنع وجود نوع من العدوان أو انتضان بينهم . ومثال ذلك تلك الاسرة التي يكون هناك اختلاف في الاتجاهات بين أعضائها ، ومع ذلك لابد أن يتعاون ككل للحفاظ على البيت وتحضير الطعام والدخا عن هؤلاء الاعضاء ضد أى خطر يهددهم من العالم الخارجى . ونظرا لما لاعضاء الجماعة من حقوق وواجبات فانها (أى الحقوق والواجبات) تعتبر قواعد سلوكية ونمطا معياريا يتجه اليه الاعضاء في علاقاتهم أحدهم بالآخر ، ومن ثم يفصل هذا النمط المعيارى الاعضاء من غير الاعضاء⁽⁹⁾ .

ويتضح من ذلك أن جونسون يعرف علم الاجتماع في ضوء «الفعل الاجتماعى» الهادف الذى يتحرك لبلوغ غايته داخل جماعة ، وما يترتب على الوجود الجماعى من تفاعل وعلاقات وصور متعددة للسلط تشمل كل مطالب الانسان . ونظرا لان «الثقافة» تهيب وتعدل وتغير عددا كبيرا من مطالب الانسان هذه ، فان جونسون يهتم بدراستها وخاصة لما لها من تأثيرات جوهرية في عمليات هامة في المجتمع كالقنشة الاجتماعية . ويعبر كنجسلى ديفز Kingsley Davis عن أهمية الثقافة في علم الاجتماع بقوله ، اذا كان هناك عامل يفسر الوضع انفرادى للانسان في هذا العالم ، فهو «الثقافة» التى جعلت من مجتمع الانسان نوعا مختلفا أشد الاختلاف عن أى مجتمع آخر لكائنات حية أخرى . ولهذا تتضمن دراسة المجتمع الانسانى دراسة الثقافة بالضرورة ، كما أن تحليل هذا المجتمع يجب أن يتم على مستوى ثقافى ، ولعل أهم مايميز علم الاجتماع في نظره ، دراسته للثقافة من حيث طبيعتها وأهميتها⁽¹⁰⁾ .

(9) Ibid, pp. 5-6.

(10) Davis. Kingsley : Human Society; N. Y., 1955, pp. 3-6.

مما سبق نتبين أن الاختلاف في تعريف علم الاجتماع ، هو في الواقع اختلاف يمكن حصره في نقطتين :

الاولى : خلاف على طبيعة العلم وخصائصه بالتطبيق على دراسة (المجتمع) . وينحصر الخلاف هنا على نوع الحقائق التي تصلح للمعالجة العلمية وخصائص المنهج الصالح للتطبيق ، ومنال ذلك ما ذهب اليه لندبرج من أن علم الاجتماع يمكن أن يستخدم مناهج وأفكار العلوم الطبيعية ، لانه هو الآخر علم طبيعي ، وما ذهب اليه آخرون من أن الحقيقة الاجتماعية من طبيعة مختلفة عن الحقيقة الطبيعية ، ولذلك تتطلب معالجة مختلفة .

(والثانية) : خلاف على الوحدة الاجتماعية في التحليل السوسيولوجي وأبعادها ، أو بمعنى آخر ، كلن الخلاف ولا يزال يدور حول الاساس الذي يقوم عليه المجتمع ، هل هو الفعل أو العلاقة أو الجماعة ، وأي منهم يمكن اعتباره أصغر وحدة (خلية أو ذرة) تصلح كنقطة بدء في الدراسة . ونحن لو تناقضنا مؤقتا عن هذه الاختلافات نستطيع أن ندرك أن الاختلاف على النقطة الثانية أدى الى ظهور نظريات علمية تحاول أن تعمق اتجاهها أو آخر وتخلق منه مذهباً قائماً بذاته ، ولكن الذي يبدو واضحاً أن التفاعل الذي يخلق العلاقة ويتم في جماعة أو أصغر ، ويتخذ أنماطاً متعددة تعينها الثقافة ، ويدوم فيحدد صور البناء الاجتماعي ويتبلور في بوتقة الثقافة فيحدد طابع الشخصية هو الذي يرسم بحدوده وشروطه ونتائجه المتعددة الصور الكاملة لتعريف علم الاجتماع .

موضوعات علم الاجتماع :

أولاً : لازال تقسيم أوجيست كوفت لعلم الاجتماع الى موضوعين أساسيين الاستقرار الاجتماعي Social Statics والتطور الاجتماعي Social Dynamics محل موافقة كثيرين من علماء الاجتماع في مختلف أنحاء العالم من حيث الشكل على الأقل . وإن كانت تسمية كل موضوع قد تعدلت الى تسمية الاول « البناء الاجتماعي » Social Structure

والثاني التغير الاجتماعي Social Change كما أن مضامين كل منهما تختلف اختلافًا كبيرًا في كل اتجاه من اتجاهات علم الاجتماع المعاصر . ومن المؤلفين في كتب علم الاجتماع المدرسية أن نجد المؤلف يقسم كتابه إلى قسمين أساسيين : البناء والتغير ، ويحاول أن يضمن كل قسم عناصره ومقوماته المختلفة ، الأمر الذي أدى خصوصًا فيما يتعلق بفكرة البناء الاجتماعي إلى قيام مناقشات كثيرة حول مفهومها ، وما يجب أن يدرس الباحث من عناصرها وما لا يجب . وتزداد مناقشة هذه الفكرة عند المدارس المختلفة في علم الاجتماع ، التي تتخذ اتجاهًا محددًا إزاء العلاقة الاجتماعية أو الفعل الاجتماعي أو العملية الاجتماعية .

وقد اتسع نطاق مناقشة فكرة البناء الاجتماعي في علم الاجتماع بظهور الاتجاه البنائي الوظيفي ، الذي يقوم في جوهره على تصور المجتمع كبناء مكون من أجزاء متعددة تقوم كل منها بوظيفة مصددة ، وترابط الأجزاء والوظائف لتكون كلاً متكاملًا ، وفكرة البناء والوظيفة قديمة في التفكير السوسولوجي . والجديد فيها يدور حول المضامين التي تلحق بها ، والتي تمثل في أساسها اختلافات تحليلية أو منهجية . وقد كان أميل دوركايم من أوائل من أدركوا أهمية النظر إلى المجتمع من زاوية البناء والوظيفة حين قسم دراسته إلى المورفولوجيا الاجتماعية Social Morphology والفيولوجيا الاجتماعية Social Physiology فالأولى دراسة للبناء الاجتماعي بالمفهوم الشائع الآن في علم الاجتماع بصورة ما ، والثانية دراسة للوظائف التي يؤديها هذا البناء في أجزائه وكياناته .

ولكن المهم هنا ، أن دوركايم حين كان يضع أساسًا علميًا لتبرير قيام علم الاجتماع كعلم مستقل ، ويعطيه مكانًا بين العلوم الأخرى ، حاول أن يحدد ميدانه ويبرز أهم موضوعاته . فجعل الظواهر الاجتماعية الموضوع الرئيسي لعلم الاجتماع ، ومن ثم اجتهد في تحديد خواصها التي تميزها عن غيرها من ظواهر الطبيعة أو الحياة غير الإنسانية .

ولما كانت الظواهر الاجتماعية لا تشكل موضوع علم الاجتماع وحده ،

بل انها محور بحث العلوم الاجتماعية الأخرى ، فقد حاول دوركايم أن يحدد الفرق بين معالجة علم الاجتماع للظاهرة الاجتماعية ومعالجة أى علم اجتماعى آخر لها . فعلى الرغم من النظرة التساندية الذى ينظر بها عالم الاجتماع للظواهر الاجتماعية ، والتي لا تظهر عند العلماء فى العلوم الاجتماعية الأخرى الا أن علم الاجتماع يدرس من للظاهرة الاجتماعية الجوانب التى تتصل بنشاط الإنسان ككائن اجتماعى ينتمى الى المجتمع ككل . لا الى ناحية واحدة فيه كاللتاحية الاقتصادية وحدها أو السياسية أو الدينية ... الخ . وعلى ذلك ينقسم علم الاجتماع الى فروع بعدد الظواهر الاجتماعية . الأمر الذى أدى الى ظهور علوم الاجتماع الخاصة كعلم الاجتماع الاقتصادى والسياسى والدينى والقضائى . وتكون مهمة علم الاجتماع العلم حيثئذ ربط النتائج العامة التى تصل اليها هذه الفروع وسن القوانين أو التعميمات التى تفسر الحياة الاجتماعية تفسيراً شاملاً .

ولازالت هذه النظرة الى أقسام علم الاجتماع حية حتى اليوم . ومن المألوف أن نثعر على مؤلفات تعالج ظاهرة من ظواهر المجتمع على أن معالجتها فرع من فروع الدراسة . ومن أبرز الذين يسايرون هذا الاتجاه «سوروكين» فى تقسيمه علم الاجتماع ، الى علم الاجتماع العام . وعلوم الاجتماع الخاصة . بل ان تعريفه لعلم الاجتماع يبرز أهمية الخصائص العامة لمجموعات الظواهر الاجتماعية التى تكون أساس الحياة العامة فى المجتمع (١١) .

ومع الاعتراف بأن الظواهر الاجتماعية تشكل ميدان علم الاجتماع ، الا أن أبرز كل ظاهرة ودرستها كفرع مستقل ، اتجاه انصرف عنه كثير من العلماء اليوم . ذلك أن كل موقف اجتماعى ينطوى على تداخل عدد من الظروف لا يمكن ردها الى سيادة ظاهرة واحدة ، وهذا الى جانب الصعوبات التى تواجه الباحثين فى التفسير الترابطى للحقيقة الاجتماعية،

(11) Sorokin., Society, Culture and Personality, New York, 1947, pp. 3-10.

وقد ترتب على ذلك أن ازداد الاتجاه الى النظر الى المواقف الاجتماعية أو الفعل الاجتماعي أو النسق الاجتماعي أو الجماعة كوحدات أساسية متكاملة في البحث السوسيولوجي. ولعل أهم اتجاهات بارسونز Parsons ولندبرج Lundberg ومكيفر Maciver وأجبرن Ogburn والسوسيومترين تعبر عن ذلك أدق تعبير •

وهناك اتجاه آخر له أنصار كثيرون في علم الاجتماع ، يتناول أقسام المجتمع أو أنماطه المختلفة بالدراسة كوحدة متميزة بنوع خاص من الحياة الاجتماعية نظرا للعوامل والظروف المتمايزة التي تؤثر على كل منها • ولذلك يدور اهتمام علم الاجتماع حول موضوعات مثل : دراسة المجتمعات المحلية Communities التي تتميز بطابع جغرافي معين وبخصائص غارقة للسكان ، تفوقهم عن غيرهم من سكان المجتمعات المحلية الأخرى • ودراسة المجتمع القروي ، وتتخذ القرية مقياسا في تحديد الفرق بين هذا المجتمع وغيره من أنواع المجتمعات الأخرى داخل المجتمع الكبير ، ولما كان المجتمع القروي يتكون من وحدات كثيرة متشابهة بطريقة معينة، وكانت القرية خاصة على مستوى معين من التجريد ، فإن القرية كمجتمع صغير تعتبر وحدة الدراسة ، أو التجمعات الأخرى التي تقوم حياتها في المحل الأول على الزراعة ويشكل العمل الزراعي والمعيشة في القرية نظرة السكان للحياة • وقد نما هذا الاتجاه في أمريكا بظهور علم الاجتماع «الريفي» واتخاذ الحياة الريفية الأمريكية أساسا في تحديد موضوعات الدراسة ، كما أنه اتخذ طريقا آخر عندما شرع روبرت ردفيلد R. Redfield في تطبيق مناهج وطرق الأنثروبولوجيا الاجتماعية وخبرتها في دراسة المجتمعات البدائية على المجتمعات القروية في أنحاء العالم • وقام بنفسه وتلاميذه بدراسة عدة قرى في المكسيك والهند والصين ومنطقة جنوبي شرقى آسيا • وكان الخط الاساسي في أبحاثهم محاولة اكتشاف عناصر البناء الاجتماعي القروي ، وبيان العوامل التي تؤدي الى تغييرها ، كل ذلك في ضوء نظرية ردفيلد ، أن المجتمعات الصغيرة تتغير من مرحلة الفولك « Folk » الى مرحلة المدنية ، أي أن التغير في القرية يؤدي الى اكتسابها الخصائص الحضرية للمدينة

بالتدريج (١٢) .

وقد استحدث علماء الاجتماع في أمريكا دراسة علم الاجتماع — الحضري الذى يهتم فى المثل الاول بدراسة المدينة باعتبارها مجتمعا متميزا ، وقد تطورت الدراسة فيه وتشعبت فروعها • ويزداد الاهتمام به بزيادة المدن عددا وحجما • ولكن البحث فى هذا العلم يواجه صعوبات متعددة أهمها عدم تحديد موضوعه تحديدا دقيقا ، الى جانب تعدد أنماط المدن تعددا استعصى معه تعريف المدينة تعريفا علميا مصددا ، وهذا بالإضافة الى أن المدينة نفسها لا تمثل مجتمعا واحدا ، بل عدة مجتمعات لتتنوع أنماط الحياة الاجتماعية فيها خصوصا فى المدن الكبرى؛ ولعل هذا هو الذى أدى الى قيام فروع أخرى فى علم الاجتماع لدراسة التطور الذى حدث فى الحياة الحضرية ، وخاصة عندما تطورت الصناعة واتسع نطاقها وأصبح التصنيع وتوطين الصناعة من أدم الموضوعات التى تواجه سياسات الدول المختلفة وأهم فرع فى هذا الميدان هو علم الاجتماع الصناعى Industrial Sociology الذى يعتبر المصنع مجتمعا يمكن دراسة العلاقات والعمليات الاجتماعية فيه دراسة تؤدى الى مزيد من الفهم للعلاقات الانسانية المترتبة على تطور علاقات العمل والعمال فى الصناعة الحديثة •

ولقد لخص سبروت Sprott من وجهة نظره — الموقف «الموضوعى» فى علم الاجتماع فى أن مصادر اهتمام الباحثين دارت حول نقطتين هامتين :

الاولى : دراسة السلوك الاجتماعى الانسانى من حيث موضوعات السلوك واتجاهاته ونتائجه وارتباطاته المختلفة ، وتطور هذا السلوك فى أنماط أو أنساق محددة يمكن كشفها ودراستها • ومن هذه الزاوية يصبح

(١٢) راجع فى هذا الموضوع :

Redfield, R., Peasant Society and Culture, Chicago, 1950

وكذلك : Redfield, R., The Little Community, Chicago, 1956.

الفعل الاجتماعي Social Action نقطة الارتكاز التي ينبعث منها الباحث لتحديد ميدان علم الاجتماع .

والثانية : دراسة المجتمعات الانسانية ، مثل الجماعات والروابط وأنواع التجمعات الاخرى ، باعتبارها الانساق الاجتماعية التي تشمل قوالب محددة لانواع متعددة من العلاقات الاجتماعية⁽¹³⁾ وعن طريق هاتين النقطتين اذن يمكن فهم المجتمع الانساني الذي يعتبره سبروت الموضوع الواسع لعلم الاجتماع .

وخلاصة القول ، ان علم الاجتماع في أطواره الاولى ، حاول رواده أن يحددوا ما ينبغي أن يكون عليه ، من حيث مناهجه وموضوعاته واتصاله بالعلوم الاخرى وعلى الإخص العلوم الاجتماعية ، ولكن النظرة الى العلم قد تغيرت اليوم ، ويدور البحث عن حقيقة علم الاجتماع في واقع الامر ، بعد أن جاوز مشاكل النشأة الاولى . وقد تعينت للظواهر الاجتماعية خصائصها النوعية ، وأصبحت قابلة للدراسة الكمية بفضل تقدم طرق البحث الاجتماعي ، واتساع نطاق النظرية السوسيولوجية . ويمكن القول ان الظاهرة الاجتماعية أصبحت من حيث الدراسة منفصلة تماما عن الظواهر غير الاجتماعية ، كالظواهر الطبيعية والسيكولوجية .

وقد سبق دوركايم بتحديد خصائص الظاهرة الاجتماعية ، واهتم بخصائص الخارجية والعمومية ، ومعنى هذا أنه حاول أن يفصل ميدان الدراسة في علم الاجتماع عن ميدان علم النفس باعتبار أن الظاهرة الاجتماعية خارجة عن نطاق الفرد ، لا تستمد كيانها من دوافعه أو نزعاته ، كما أنها عامة تتردد في الزمان والمكان ، بمعنى أن علم الاجتماع لا يهتم بالظواهر غير المتكررة أو ذات الصفة العرضية أو الطابع الاثيمي البحث . ولكن الجدير بالذكر هنا ، أن علماء الاجتماع يتجهون في ثبات الان ، الى اعتبار التفاعل الاجتماعي Social Interaction أو للعلاقة ذات المعنى والمصادفة . المقياس الاول

(13) Sprott, W. J. Q., Sociology, London, 1956, pp. 7-29.

«للوجود الاجتماعي» فلا يكون الموقف أو الحقيقة «اجتماعية» الا اذا انطوت على تفاعل . والتفاعل الاجتماعي يتطلب وجود اثنين أو أكثر من الافراد أو الجماعات ، ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة ، كما يتطلب في نفس الوقت الاعتماد الواعي للفعل الانساني بعضه على البعض الآخر⁽¹⁴⁾ ، واخذ بالظاهرة الاجتماعية التي يبحثها علم الاجتماع ، هي الظاهرة التي تستمد بناءها ووظيفتها من عمليات ونتائج التفاعل الاجتماعي بالمعنى المشار اليه .

ولما كان التفاعل يتم في وسط اجتماعي معين ، وينطوي على عمليات معينة تجمع وتفرق بين الافراد ، ويهدف الى أغراض شعورية واضحة ، ويؤدي الى أنماط سلوكية محددة ، ويخضع لقيم وضوابط مسلم بها ، ويتمخض عنه نتائج ملموسة ، ويتغير متأثراً بموامل متعددة ، فلنأخذنا نستطيع أن نحدد طبقاً لذلك الموضوعات الأساسية في علم الاجتماع على النحو الآتي :

١ - الجماعات الاجتماعية Social Groups ، وهي التي ينتمي اليها «الناس» بطرق مختلفة ، وتعتبر الجماعة «نظاماً System» له بناء معين يتكون من أجزاء ، كل جزء يؤدي وظيفة معينة في ضوء الوظيفة الكلية له . وتعتبر دراسة الجماعة أحد المداخل المهمة لان لدراسة علم الاجتماع⁽¹⁵⁾ .

٢ - العمليات الاجتماعية الاطرادية Social Processes: وهي الصور الأساسية للأنفعال الاجتماعي من حيث الاغراض التي تنتجها اليها ، والموجهات التي تعين مسارها ، ويعتبر التعاون والتنافس والصراع أهم العمليات التي يعالجها علم الاجتماع . ومن الملاحظ أن «الناس» في المجتمع يتجمعون ويتفرقون في آن واحد . ولذلك كان بحث أسباب التجمع والتفرق نقطة أساسية في دراسة علم الاجتماع ، ذلك لان التأكيد

(14) Timasheff, N.S., Sociological Theory, Garden City, N.Y., 1955, pp. 293-298.

(15) Johnson, H. M., Sociology, London, 1961, p. 2.

من هذه النقطة سيكتشف في وضوح عن عناصر البناء الاجتماعي وطريقة
ترابطها ووظائف كل منها في ضوء وظائف الكل .

٣ - الثقافة (Culture) : وهي مجموعة الطرق الثابتة نسبيا ، وذات
الصفة العامة للتفكير ، التي تكون فعالة في مجتمع معين^(١٦) ، أو هي
نتاج العقل الانساني من تفكير وعلم وهن وأدب وتكنولوجيا . ولذلك
تكون الثقافة محفلا هاما في دراسات علم الاجتماع ، لاننا اذا قلنا ، أن
المكونات الاساسية للحياة الاجتماعية واحدة غير متغيرة في المجتمع
الانساني من حيث الوظائف الاساسية والضرورية التي تؤديها ، وأن
التغير انما يلحق شكلها أو وظائفها غير المصاحبة ، تكون الثقافة هي
العنصر الفعال في هذا التغير ، فهي التي تؤدي في واقع الامر الى
الاختلافات الواسعة النطاق بين «النظم الاجتماعية» التي نشاهدها في
المجتمعات المختلفة . ومن أجل هذا كلنت دراسة الثقافة ، دراسة العوامل
الدينامية في حياة المجتمع الانساني .

٤ - الشخصية : وهي التي تكون موضوع التفاعل . والتفاعل في
حد ذاته لا معنى له الا اذا درس في ضوء المؤثرات الثقافية . ويهتم
علم الاجتماع بدراسة الشخصية لان المجتمع ليس الا مجموعة من
الشخصيات .

٥ - التغير (Change) : وهو القانون الدائم في حياة المجتمعات ؛
فالتغير بالنسبة لها كالتنفس بالنسبة للكائن الحي . وتعتبر دراسات
التغير أهم موضوعات علم الاجتماع اليوم . ذلك أننا حين ندرس موقفا
أو نسقا اجتماعيا ، فاننا ندرسه باعتبار أنه ثابت نسبيا ، ولكن الواقع
أننا نفعل ذلك على مستوى معين من التجريد ، بينما نعلم أن تمام
الدراسة لا يكون الا باذخار علم التغير دائما في حسابنا . ودراسة
التغير في الثقافة والمجتمع ، تفترض الاهتمام بمواكبه وعملياته واتجاهاته
ونواتجه ، كما تفترض أن نخرج من هذه الدراسة بقدره معينة على

(16) Timasheff, Op. Cit., pp. 293-298.

التنبؤ ، التى بدونها لا يمكن أن نخطط ، ولا أن نقيم السياسة الاجتماعية على أساس سليم . وقد أنضجت دراسات للتغير مصاولات الباحثين لفهم عوامل التنفك والانحراف فى المجتمع، وزودت المهتمين بذلك بمعدات التحليل والتقييم ، والتشخيص والعلاج .

ثانيا - اشمية التفاعل المنظم Organised Interaction

سبقت الاشارة الى أن التفاعل المهادف هو الذى يخلق الظاهرة الاجتماعية ، ومن ثم كان محل اهتمام الباحثين فى علم الاجتماع ، لأن معرفة طبيعته وعملياته واتجاهاته ، ضرورى لفهم أسس العلاقات الاجتماعية ، وتحديد الفعل الاجتماعى .

وعلى ذلك يمكن أن نحدد خصائص التفاعل من وجهات نظر متعددة على النحو الاتى :

١ - التفاعل لا يتم فى الفراغ ، وإنما يتم بين أفراد وجماعات فى المجتمع ، ولهذا فإن مكونات موضوعات التفاعل تقسم طبقا لعدد العناصر الداخلة فيه ، فقد يكون التفاعل بين اثنين أو ثلاثة أو كثير ، أو بين واحد وكثير ، أو بين كثير وكثير ، أو بمعنى آخر يمكن أن ندخل فى باب التفاعل العلاقة بين صديقين ، والعلاقات بين أعضاء الاسرة الواحدة ، والعلاقات الواسعة المدى فى المجتمع الكبير ، بشرط أن تكون هذه العلاقات جميعا ذات معنى بالنسبة للاطراف المثلة لها .

٢ - أساس التفاعل «العلية» أى أنه لا يقوم على مقدمات لاتعقبها نتائج ضرورية ، ولا تنقطع سلسلة الاسباب والنتائج دون هدف مفهوم . ولبدأ تنقسم عمليات التفاعل بالاضافة الى المكونات «ذات المعنى» التى تتدخلها ، الى مكونات دينية أو عائلية أو قانونية أو اقتصادية أو سياسية وهكذا . ومعنى ذلك أننا نستطيع أن نصف مكونات التفاعل الى صور بالاضافة الى الغرض أو الهدف المحدد الذى يظهر فى كل منها .

٣ - التفاعل يستخدم وسائل توصله الى غايته ، ولذلك يتم عن طريق موصلات كاللون أو الضوء أو الكهرباء أو وسائل الاتصال الاخرى

التي تصطلح عليها الجماعة ، وهنا تبرز أهمية هذه الوسائل في توضيح الاهداف والاعانة على بلوغها .

ولذلك اذا أخذنا جملة خصائص متشابكة ، تبين أن التفاعل يأخذ نماذج كثيرة . فقد يكون وجها لوجه ، أو غير مباشر ، أو طويل الأمد ، أو قصير الامد ، أو شديد التركيز ، أو ضعيف التركيز ، أو ممتدا ، أو ضيقا . والتفاعل من ناحية أخرى قد يكون من جانب واحد اذا أثرت جماعة في مظاهر سلوك جماعة أخرى دون أن تتأثر ، وقد يكون التأثير متبادلا اذا أثرت الجماعتان كل منهما في الأخرى . واذن لتحديد طبيعة التفاعل على النحو السابق يحدد أنواع العلاقات الاجتماعية التي تربط الافراد والجماعات ، ويحدد في نفس الوقت أيضا موضوع هذه العلاقات . ومن ثم يمكن أن نصف النشاط الاجتماعي في المجتمع الى أقسام متميزة . وهذا هو الذي يعين الباحث على تحديد موضوع دراسته في الجانب الاقتصادي أو الاسرى أو الدينى ... الخ ، لان كل نوع من هذا النشاط ينطوى على تفاعل يمكن أن نلاحظه ونحدد نوعه ومضمونه .

ويتركز الاهتمام في علم الاجتماع على العمليات التفاعلية التي تتميز بالدوام وبالتكرار والتأثير العميق والنضوج ، لان الاهتمام بالادوار العرضية أو الوقوتية أو غير ذات الجذور العميقة في توجيه السلوك الاجتماعي لا يتفق مع طبيعة البحث العلمى . كما أن العملية التفاعلية التي لها الصفات السابقة تؤدي الى خلق «ابنية اجتماعية أو ثقافية» كالجماعات والانساق الثقافية ، والى خلق «شخصيات» اجتماعية . تتميز تماما عن الكائنات البيولوجية . ولهذا يهتم عالم الاجتماع عند دراسة النظم الاجتماعية بالعمليات التفاعلية التي لها صفات التحديد والمتضمن والتكامل ويسقط من حسابها العمليات العدوانية أو غير المنظمة أو المفككة ، وخاصة عندما لا يكون لها دور في النظام الاجتماعي أو لا تدخل كعنصر أساسى في بنائه ، أو لا ترتبط بالوظائف التي يؤديها .

والمثل الاخرى يوضح ماذا نقصد بالعمليات التفاعلية التي تشمل

الجماعات : «فرقة موسيقية مكونة من مائة عازف في قاعة كبيرة ، وكل منهم يعزف على آلتة الموسيقى دون أن يتسق مع الآخرين ، ونتيجة هذا ضوضاء غير مفهومة ، ولا نصل مطلقا الى اللحن السيمفوني . ولكن اذا خضعت هذه الفرقة لتأثد ، وعرف كل عضو فيها دوره ووظيفته على وجه التحديد ، وعمل في تناز مع الآخرين العازفين لادوارهم ووظائفهم ، تكون نتيجة عملهم المشترك «السيمفونية» واذا حدث بعد ذلك أن عزف كل على حدة ، فان النتيجة تتلخص في أن كل عازف انما يصدر ازعاجا من نوع معين . ولذلك يقال ان الاوركسترا (الفرقة الموسيقية) في الحالة الاولى كانت غير منظمة ، وفي الحالة الثالثة «مفككة» ومثل هذا يمكن أن يطبق على الجماعات . فهناك الجماعات المنظمة وغير المنظمة والمفككة ، ولكن الجماعة لا تكون لها خاصية التفكك الا اذا كانت منظمة قبلا . ويلقى هذا المثال الضوء من ناحية أخرى على الفرق بين التنظيم والتفاعل ، فالتيفاعل لا يعنى التنظيم كما هو واضح في الحالة الاولى من المثال . لان جلوس الفرقة الموسيقية في قاعة واحدة كان على مستوى معين من التفاعل ، ومع ذلك لم يكن هناك تنظيم ، ومعنى ذلك أن التفاعل في حد ذاته لا يؤدي الى التنظيم . ومن أجل هذا لا نستطيع القول بأن الجماعة المتفاعلة جماعة منظمة . واذن فيلزم الان أن نتحدث عن خصائص التفاعل غير المنظم والمفكك (١٧) .

الجماعة «الاجتماعية» باعتبارها مجموعة من الافراد المتفاعلين ككل ، تكون منظمة عندها تصبح سلسلة المعاني والقيم التي تعتبر قاعدة التفاعل فيها ، متفقة ومتناسقة من الداخل . وتكون موجهة في نفس الوقت على أساس مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم أفعال الاعضاء واستجاباتهم داخل الجماعة وخارجها عند الدخول في علاقات مع أعضاء آخرين من جماعة أخرى . ومعنى هذا :

— أن القواعد القانونية تحدد بالتفصيل واجبات كل عضو

(١٧) استخدم هذا المثال كل من سوروكين ولندبرج ، ولكن بطريقة مختلفة : لبيان الانماط المتعددة التي تكون عليها الجماعات في الواقع .

وحقوقه ، ومع من ، وكيف ، ومتى ، وإلى أى حد ، وتحت أى ظرف يكون مرغما على عمل شيء أو اغفاله ، أو أن يتسامح أو يتشدد ؛ كما أنها تعين الوظائف والادوار المرسومة التي يجب على كل عضو أن يفي بها ، وأخيرا تحدد مركزه في نسق التفاعل (الجماعة) كما هو واقع على أساس مجموع حقوقه وواجباته ووظائفه وأدواره .

٢ - أن القواعد القانونية تبرز القانون وسلطة الجماعة بما لها من وظائف تشريعية وتنفيذية وقضائية .

٣ - أن القواعد القانونية عن طريق تعريفها للحقوق والواجبات ، تعين بوضوح العلاقات أو صور التفاعل التي يمكن أن تقبل بين الجماعات . ولهذا نتبين من الدراسة أن هناك أنواعا مختلفة من العلاقات . كذلك التي يغلب عليها طابع القهر أو الإلزام ، وغير المصرح بها أو الممنوعة ، أو التي يسمح بالدخول فيها .

٤ - أن القواعد القانونية تعمل في ضوء ما سبق ، على إقامة جماعة متميزة ، «كل وظيفي» يقوم كل عضو فيها بعمل معين يؤدي به وظيفة من وظائف الجماعة الكلية ، ويشغل مرتبة معينة في سلم السلطات والمسئوليات .

ولا يجب أن يغيب عن بالنا دائما أن الجماعة لا تستطيع أن تقوم بوظائفها أو أن تنهض بالتزاماتها ، إلا إذا اعتمدت على مصادر اقتصادية واضحة ومحددة ، فيغير هذه المصادر لا يمكن لجماعة أن تستمر في الوجود في حالة منظرمة ، وأخيرا نلاحظ أن كل جماعة تصطلح على اسم أو رمز تعرف به ويصبح علامة مميزة لها ، ويستمد غالبا من ايديولوجيتها .

ثالثا - أهمية الثقافة :

لا يمكن لمباحث في المجتمع الانساني أن يتغافل « الثقافة » والا أصبحت دراسته فارغة المضمون . فالثقافة تتخلل كل جزء من أجزاء حياة الانسان الاجتماعية وترحف على كل نشاط يقوم به وكل تفكير يخطر له وكل سلوك يقوم به . من أجل هذا يذهب كثير من علماء

الاجتماع اليوم الى القول بأن دراسة المجتمع تتضمن دراسة الثقافة ،
 مهما كن الجانب الذي ندرسه من المجتمع . ومثال ذلك أننا اذا كسا
 بحدود دراسة الاسرة ، فان التفسير البيولوجى الذى يستبعد التفسير
 الثقافى كعامل جوهري لا يمكن أن يصلح فى تحليل عناصر الاسرة أو
 وظائفها أو تغيراتها . ومن المسلم به أن أنماط الاسرة هى أنماط ثقافية
 فى واقع الامر . واذا كانت الثقافة مهمة على هذا النحو عند دراسة
 الاسرة ، فانها بالتالى تكون أهم عند دراسة نواحى التنظيم الاقتصادى
 والسياسى والدينى . ولا يعنى ذلك أن علم الاجتماع يهتم بالثقافة فى
 مجملها وتفاصيلها ، لان مضمون الثقافة مختلف ومتنوع أشد التنوع
 فوق ما يحتاجه علم الاجتماع فى واقع الامر ، وهذا يتضح اذا عرفنا أن
 الثقافة تشمل على الفن والموسيقى والعمارة والادب والعلم والتكنولوجيا
 والفلسفة والدين وأشياء أخرى قد لا يمكن حصرها . ولذلك فان معالجة
 مثل هذه الموضوعات بالتفصيل يحتاج الى دائرة معارف ضخمة جدا
 وجيش من المتخصصين (١٨) .

ان أغلب علوم الانسان — وعلى الاخص العلوم الانسانية — علوم
 لدراسة الثقافة ، تعالج مختلف الفروع التى ينقسم اليها التراث
 الثقافى . ولكن اهتمام العالم الاجتماعى بالثقافة ينحصر فى الجانب الذى
 تؤثر به على الحياة الاجتماعية ، أو بمعنى آخر ينظر عالم الاجتماع الى
 الثقافة من وجهة نظر خاصة ، فيختار النواحى التى تلقى الضوء على
 السلوك والتنظيم الاجتماعى ، وبخصوصا بالطريقة التى تجعل الثقافة
 عاملا أساسيا فى تعقد المجتمع الانسانى واستمراره . ولذا فلن دراسة
 الاختراع وتتبع انتشاره وآثاره يعتمد فى المحل الاول على التعرف على
 التقدم الثقافى وعلى الظروف الثقافية التى جعلت من هذا الاختراع أو
 ذلك ممكنا ، كما أن عالم الاجتماع لا يمكن أن يدرس أنماط التفاعل
 الاجتماعى كالقوانين والعادات وغيرها ، والنظم التى تهيم على السلوك

(18) Kinksley, Davis; Op. Cit., p. 4.

الا اذا تعرف على تلك النواهي من الثقافة التي تحدد هذه الانماط
أو النظم .

ويعتبر سوروكين من أوضح علماء الاجتماع وأكثرهم اقتناعا في
إبراز أهمية الجانب الثقافي في الموضوعات التي يعالجها علم الاجتماع،
ريمتد أن الذين يحاولون استبعاد الثقافة كلية من ميدان علم الاجتماع
هم في الحقيقة غير موفقين في ادراك أبعاد الحقيقة الاجتماعية ، ويقول ،
أن المحاولات التي تبذل لمحصر ميدان علم الاجتماع في الجانب الاجتماعي
من الظواهر الاجتماعية الثقافية ، واستبعاد عامل الثقافة والشخصية ،
محولات تقوم على أساس خاطيء ، ومن المألوف أن نقرأ عند بعض
العلماء ، أن علم الاجتماع يهتم بما هو «اجتماعي» ومعنى هذا أن
أُسُس المعرفة والدين واللغة والتكنولوجيا وما يماثلها لا يجب أن نهتم
بها . ولكن سوروكين يرى أن مثل هذه النظرية لا يمكن الدفاع عنها
للاسباب الآتية : (١٧)

١ - إذا استبعدنا القيم الثقافية ستصبح التفاعلات الانسانية
ظواهر بيولوجية وفيزيائية ولن تكون ظواهر اجتماعية . وإذا سرنا مع
هذا الاستبعاد الى نهايته المنطقية ، فان مقولات العالم الاجتماعي
ستذوب في الظواهر البيولوجية والفيزيائية ؛ وهن ثم يفقد علم الاجتماع
الاساس الجوهرى لوجوده .

٢ - إذا استبعدنا القيم الثقافية عند دراسة التفاعلات الاجتماعية؛
فلن يبقى الا أقل القليل للدراسة ، بل ان القليل الذي سيبقى سيكون
عجاة عن بناءات فيزيائية وأنواع من الحركة ؛ هي في الواقع الموضوع
الاساسى للبيولوجيا والفيزياء ، ذلك لاننا لن نستطيع أن نشير الى
خصائص العملية التفاعلية التي نعبّر عنها باصطلاحات مصددة مثل
العدوانية والانزعالية والثورية والدينية والخنقية والعلمية ، كما أن

الدراسة على النحو السابق لن تؤدي الى انضاج أى معرفة عن طبيعة التفاعلات الانسانية ذات المعنى أو علاقاتها أو خصائصها •

٣ — اذا استبعدنا العنصر الثقافى — كالمعنى والقيم والمعايير — فاننا لن نستطيع دراسة المعايير التى تنظم تفاعل الافراد ، الذى يكون — من وجهة نظر المعارضين لدراسة الثقافة — جوهر أى نظام أو تنظيم اجتماعى، وبالتالي سنجد علم الاجتماع من أى موضوع هام لدراسته •

٤ — ان النظام الثقافى الاجتماعى لا يمكن قسمته ، ولا يمكن أيضا أن نقيم علما لوجه واحد منه فقط ، كأن نفرد علما للجانب الاجتماعى ونهمل الجانب الثقافى أو الجانب المتعلق بالشخصية • ومثل هذا التصور لعلم الاجتماع لا يفتقر عن تصورنا لعلم النبات ؛ اذ ركز دراسته على الجانب الايمن لأى نوع من النبات وأهمل الجانب الايسر • ان علم الاجتماع فى اتجاهه الصحيح يهتم بنفس الدرجة بالخواص الثلاثة للظواهر الاجتماعية الثقافية — المجتمع والثقافة والشخصية — ولكن من وجهة نظره الخاصة كعلم تعميم ينظر الى النسق الاجتماعى الثقافى ككل •

وكل الذى يمكن أن نحلى به فى هذا الصدد ، أن التمييز الممكن والوحيد بين المجتمع والثقافة ، هو أن نفهم اصطلاح «اجتماعى» على أنه يشير الى تركيزنا على مجموعة البشر المتفاعلين وعلاقاتهم المتبادلة، ونفهم اصطلاح «ثقافى» على أنه يشير أو يتضمن التركيز على المعانى والقيم والمعايير ، بالاضافة الى حواملها المادية (الثقافة المادية) • واذن فنحن فى علم الاجتماع لا ندرس الثقافة كتقطعة بدء أو كأساس ، ولكننا ندرس الثقافة من حيث ما لها من أثر بالغ على التفاعل الاجتماعى ، وبالتالي على العلاقات الاجتماعية مسواء كانت على صورة أدوار أو مراكز • أو كانت على صورة قواعد ومستويات ومعايير وقيم ؛ أو بمعنى آخر ندرس الثقافة باعتبارها عنصرا أساسيا فى حياة الانسان •

علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية :

الانسان كائن اجتماعى ، لأنه عادة يقضى معظم حياته مرتبطا مع أقرانه من الكائنات الانسانية ، وكعضو فى جماعات اجتماعية منظمة •

وفى بعض الصالات يكون ارتباطه مع الآخرين - كما هو الامر فى الاسرة - دائما وشديدا . وفى حالات أخرى - كما هو الامر بالنسبة لجمهرة المواطنين فى القرية أو المدينة، يكون ارتباطه عرضيا ولاشخصيا . وهنا نلاحظ أن ارتباطه بالآخرين فى الجماعة التى ينتمى اليها - خصوصا اذا كانت كبيرة - لا يكون بطريقة مباشرة بالنسبة لمجموع الاعضاء . ومثال ذلك اننا اذا أخذنا المجتمع فى الجمهورية العربية المتحدة ككل ، فليس هناك من يستطيع أن يزعم أن جميع السكان يعرفون بعضهم الآخر . ومع ذلك فهم جميعا أعضاء فى مجتمع واحد كبير تربطهم روابط من اللغة الواحدة ، والمصالح المتشابهة ، والنظرة المتطابقة تقريبا للحياة الى جانب ارتباطهم بمصادر ولأء وانتماء واحدة، واعتمادهم على حكومة قومية مشتركة فى حمايتهم وفى توفير سبل العيش لهم .

١ - والعلم الاجتماعى الذى يهتم بهذا كله ، انما يدرس فى حقيقة الامر الحياة الجمعية للانسان ، ولذلك يهتم عالى الاجتماع بجميع الاشكال التى تنصب فى قوالبها العلاقات الانسانية متخذة طابعا جماعيا منظمًا . فهو اذن يدرس ويحاول أن يشرح الاتجاهات الجماعية ، والمعتقدات والعادات . ويتدرج من ذلك الى دراسة النظم الاجتماعية المعقدة والمتغيرة مثل الدولة والاسرة والنشاط الاقتصادى والدينى . ولا يقف عند هذا الحد بل يحاول أيضا أن يتنبأ بمستقبل السلوك الجماعى . وأن يقدم ويمهد لمن يحاول أن يسترشد بنتائج العلم الاجتماعى فى الاغراض العملية لرفاهية البشر . وحين نتكلم عن التنبؤ الذى هو الغاية القصوى من جميع العلوم ، ينبغى أن نشير الى الصعوبات البالغة التى تكتنف القدرة على التنبؤ فى العلوم الاجتماعية اذا قورنت بالعلوم الطبيعية ، والتى ترجع فى صميمها الى تعقد مادة الدراسة وتداخلها وخضوعها دائما لعوامل التغير الاجتماعى . ولهذا ينصح كثير من العلماء أن يكون التنبؤ فى أضيق الحدود ولفترات قصيرة المدى . ولا نجازف بتعيين خطوط المستقبل الا اذا كانت لدينا الحقائق الكافية .

٢ - الانسان كائن غريد متميز بين جميع الكائنات الحية • لان له ثلاث قدرات عظيمة نامية الى درجة كبيرة • لا توجد في بعض الحيوانات أو أنبا موجودة في بعضها الاخر بطريقة غير كاملة •

أ (فالانسان يستطيع أن يفكر وأن يتعقل الاشياء • وقد دلت التجارب على أن الحيوان يستطيع أن يفكر الى درجة محدودة مثل أنواع من الشمبانزى التى يمكنها أن تحل نماذج من المشاكل البسيطة لتحصل على الطعام الذى يكون في غير متناولها • ولكن قدرة الانسان على التفكير وعلى حل المشاكل المعقدة أكبر بكثير من قدرة الشمبانزى ، حتى أنه من الممكن أن نقول بأن التفكير الانسانى من حيث النوع يختلف عن التفكير للحيوانى •

ب) والانسان يستطيع أن يتصل بالآخرين عن طريق اللغة ، كما أن قدرته على التفكير تتوقف بطريقة جزئية على قدرته في استخدام اللغة ، واللغة في حد ذاتها عبارة عن نسق من الرموز الصوتية ، مركبة بطرق خاصة لتتوصل المعرفة والافكار — والرموز «الكلمات — وطرق ربطها — القواعد » تختلف من لغة الى أخرى • ولكن البشر مهما اختلفت لغاتهم يتناقلون الافكار والمعاني عن طريق استخدام اللغة • حقيقة أن الحيوانات تستخدم الاصوات لتتصل بعضها بالآخر • ولكن ليس لدينا أى دليل على أن الحيوانات تستخدم كما يستخدم الانسان الكلمات • ليعبر بها عن الافكار المجردة كاللحوق والخير والجمال ، وكانزل والرجل والشجرة • ولهذا نقول أن أصوات الحيوان غريزية ومحدودة المدى ومع هذا تستطيع الحيوانات أن تتناقل التحذيرات ومشاعر اللفة والعداوة والخوف •

رئظرا لان البشر يستطيعون أن يتصل أحدهم بالآخر عن طريق اللغة : فقد أمكن أن تنتقل معرفة الفرد الى فرد آخر • وبهذه الطريقة أمكن أن تنتقل معارف جماعة الى جماعة ، وأن تنتقل معرفة جيل الى جيل ، وبهذه الطريقة أيضا أمكن زيادة التراث الانسانى وأمكن حفظه وانماؤه وتطويره ، وهكذا أمكن أن يكون للانسان ثقافة ومدنية • هذا وقد

ازدادت قدرة المجتمعات الانسانية على تجميع المعرفة بسبب اختراع الكتابة والطباعة ، حتى أصبحت الكلمة المطبوعة أقدر في توصيل المعرفة وربط الافكار من الكلمة المنطوقة . ويقول بعض العلماء ان اشراخ الكتابة بالطباعة كانا أخطر اختراعين وأبعدهما أثرا في تاريخ الانسان .

ج) والقدرة الثالثة التي تميز الانسان عن الحيوان هي امكان استخدامه للالات والادوات . فقدرة الانسان على استخدام هذه الادوات تتوقف الى حد كبير على تركيب يديه التي عن طريقهما يمسك بالاشياء في ثبات وضبط . كما أن هذه القدرة تتوقف أيضا على قدرته على التفكير والاختراع وعلى قدرته في نقل معرفته عن الادوات واستخدامها من جيل الى آخر .

ولهذا أمكن للانسان أن يسيطر الى حد ما على البيئة الطبيعية وان يخضعها في كثير من الاحيان لمشيئته ، حتى أنه يزيل جميع الكائنات التي تقف في طريق تعميره للمكان الذي يقيم فيه .

٣ - القدرات الثلاث السابقة ، هي في واقع الامر استعدادات مزود بها الانسان بطبيعته . ولكنها تحتاج الى عوامل ملائمة تنمو فيها بحيث لو ترك الانسان وحده لتراجعت هذه الاستعدادات وانطهست وصارت أقرب الى طبائع الحيوان منها الى طبيعة الانسان . ومن هنا كانت الحياة الاجتماعية ضرورية للفرد ليصبح كائنا اجتماعيا له هذه القدرات النامية . ولهذا يقال دائما ان البشر من خلق البيئة الاجتماعية، فطابع كل كائن انساني وشخصيته انعكاس للمجتمع الذي يعيش فيه . فمن البيئة الاجتماعية يكتسب معرفته ومهاراته وعاداته ومثله ودينه وأخلاقه . فنحن هنا في الجمهورية العربية المتحدة نحس ونفكر كمصريين أو كمرب . فلو كنا قد نشأنا منذ الولادة في الاسكيو لعشنا مثلاً ونشعرنا بمشاعرهم ولكن شعور المصريين وأحاسيسهم غريبة علينا كلية .

ومع أن شخصية الفرد تتشكل بحسب المجتمع الذي توجد فيه ، فإنه من الواضح أن المجتمع لا يمكن أن يكون له وجود حقيقي منفصلا عن

الافراد الذين يكونونه ، فالمجتمع اذن يتكون من «الناس» وتغير خصائص المجتمع بالتدريج على مر الاجيال بتأثير «الناس» الذين ينتمون اليه . وقد يكون تأثير فرد واحد صغيرا جدا ، ولكن تأثير مجموع من الافراد فى المدى الزمنى الطويل قد يكون عظيما جدا .

ان مجموعة من الناس قد لا تكون بالضرورة مجتمعا ، لانهم قد يلتقون بطريقة مؤقتة أو عرضية ، والاساس فى تكوين المجتمع أن تكون هناك جماعة ترتبط ببعضها البعض عن طريق علاقة منظمة . (فالمجتمع اذن مجموعة من الناس عاشوا معا لفترة كافية بحيث تنتظم ابلانها علاقاتهم . ويفكرون فى انفسهم على أنهم وحدة اجتماعية) وبطريقة أخرى يمكن أن نقول ، ان المجتمع مجموعة منظمة من الناس يتبعون « طريقة معينة فى الحياة » . وتكون ثقافة هذا المجتمع هى طريقة الحياة التى يسير عليها أعضاؤه .

• — وهناك شبه اتفاق بين علماء الاجتماع على أن المجتمع عبارة عن العلاقات الاجتماعية فى زمن معين لجماعة من الناس ، وأن الثقافة هى ما تتميز عنه هذه العلاقات من آثار مادية تبقى على مر الزمان أو تتعدل أو تختفى . وتبدو أهمية الثقافة فى الحياة الاجتماعية اذا عرفنا أن الثقافة نفسها لا تنمو الا من خلال العلاقات التى يكونها بنى الانسان بعضهم مع الآخر . وهذه العلاقات فى حد ذاتها تفترض وجود مجتمع . وعلى هذا يمكن القول أن الثقافة هى التى تجعل المجتمع الانسانى ممكنا ، ذلك لان الناس لا يستطيعون أن يؤدوا وظائفهم كجماعات منظمة ما لم تكن لهم ثقافة متعارف عليها . وفى وجود مثل هذه الثقافة يستطيع أن يعرف كل فرد ما يتوقعه من الآخرين ، ويعرف أيضا كيف يتصرف ليواجه مطالب الجماعة وهكذا . وخلاصة القول أن المجتمع يستطيع أن يعيش لان الطبيعة زودت الانسان بالمعدات العقلية التى يستطيع بها أن يصنع الثقافة وأن ينقلها الى الاجيال المتعاقبة . كما أن الثقافة بدورها تخلق المجتمعات ، أى أن المجتمعات تعتمد فى نموها وفى حياتها على الثقافات .

٦ - الميادين الاساسية للمعرفة الانسانية :

من المحتمل جدا أن الثقافة بدأت تتجمع عناصرها وتنتقل متجمعة خلال الاجيال منذ الوقت انذى استطاع الانسان أن يكتسب فيه الطابع الانساني . ويمكن أن نحصر المعرفة الانسانية في نوعين رئيسيين :

الاول : معرفة الانسان بنفسه ، وهذا يشمل الثقافة التي تخلقها وما يصنعها ليبقى على مر الزمان .

والثاني : معرفة الانسان ببيئته الطبيعية .

١) ولكن معرفة الانسان ليست جميعا معرفة علمية بالمعنى المتواضع عليه الان . وان هذه المعرفة — في واقع الامر — معرفة جمعت بطريقة منظمة وصننت وربطت أجزاؤها ثم حللته وفسرت . ففي الايام القديمة نادرا ما كان الانسان يلجأ الى جمع المعرفة على النحو السابق ، ويمكننا أن نقول بأن معظم المعارف التي حصلها الانسان قبل أن يلجأ الى المنطق العلمي كانت غير ارادية أو غير مقصودة لذاتها . هذا الى أن الاقدمين قبلوا «عالمهم» كما هو عليه ، وان حاروا في تحليل أمر ، أرجعوا أسبابه الى قوى فوق قوة البشر على أى نحو . ولهذا اعتقد بعض البدائيين أن كل مجرى مائى وكل شجرة وكل صخرة تحوى روحا تسيطر على أفعالها . ولكن اهتمامنا اليوم ينصب على محاولة كشف علة كل شيء . كشفنا مؤيدا بالحقائق العلمية المحسوسة أو المبرهن عليها لما قياسا أو استقراء . ونظرا لسخامة المعارف العلمية التي تجمعت على مر الزمان ولا زالت وستظل تتجمع ، فقد قسمت الميادين العلمية وستظل تنقسم الى عدة أجزاء ، ويمثل كل علم اليوم مجموعة من الحقائق التي تتصل بأحد هذه الميادين أو بأجزاء منها . حتى أن العلم الواحد ينقسم الى عدد من الفروع قد يصل الى عشر أو الى عشرين فرعاً في بعض الاحيان . وانقسام العلم الى فروع هو ما يدل على انه اسم التخصص العلمى الضيق .

ب) وبصفة عامة نستطيع أن نصنف المعرفة العلمية الى ميادين

رئيسية ثالث : العلم الاجتماعي ، والعلم الطبيعي والانساني وكل من هذه الميادين يقسم الى عدد من العلوم المتضمنة وذلك بقصد تسهيل مزيد من الدراسات المركزة للوصول الى الحقائق المضبوطة ، فالعلم الاجتماعي هو ذلك الميدان من المعرفة الانسانية الذي يتناول جميع جوانب الحياة الجمعية للإنسان . ويتناول العلم الكيميائي البيئة الطبيعية التي يعيش وسطها الإنسان ، كما أنه يشمل علوما مثل الطبيعة والكيمياء التي تعالج مسائل عديدة ككولن المدة والحركة والمكان والكتلة والطاقة ، كما أنها تشمل أيضا للعلوم الحيوية التي تدرس الكائنات الحية . أما الانسانيات فأنها أكثر الميادين ارتباطا بالعلم الاجتماعي لأن خيما يدرس الإنسان وثقافته . ولكن للعلم الاجتماعي يهتم بوجه خاص بالعلم الاجتماعي للثقافة التي تحدد الأنماط السلوك الانساني . وتعالج الانسانيات بعض وجوه خاصة من الثقافة الانسانية أو يهتم أكثر وضوحا بتناول أن يتحدد نفسها في تقيس مدلولات الإنسان لتعبر عن قيده الروحية والجمالية من خلال الابد والفن وتهدف الى اكتشاف معنى الحياة من خلال الدين والفلسفة .

ج) لننا لانستطيع أن نصل الى فهم سليم لحياة الإنسان الاجتماعية بدراسة بعض نواحيها واحمال النواحي الاخرى . تقول هذا لأن تاريخ تطور علم الاجتماع زلخر بالنظريات التي كانت تنصر الحياة الاجتماعية من جانب واحد ، أو تغلب عللا من العوامل المؤثرة في نشاط الإنسان وتجعل له الاهمية الاولى والاخيرة في توجيه هذا النشاط . ومثل ذلك أن فلاسفة التاريخ الذين مودوا لتعليم هذا العلم كانوا يحاولون تفسير تطور البشرية على أسس نظري معين ، وأغلب نظرياتهم كانت تقوم على رسم خط مستقيم أو دائري أو غير منتظم لتطور الحضارات ، ينظمونه في حلقات ، لكل حلقة خصائص متميزة من الفكر والعمل .

د) ومع ذلك فمن المسائل التي تلفت اليها فنظر أن جميع نواحي الثقافة الانسانية مرتبطة ومتسندة الا أن العلم الاجتماعي اليوم يعد

ميدانا معقدا وواسعا جدا حتى ليصعب على باحث أو عالم واحد أن يحيط به علما . ولذلك يكتفى الباحث أن يستفيد ما أمكنه من النظر الى المجتمع كحقيقة كلية ، أما أن يحصل على معرفة عميقة فعلية أن يركز دراسته على ناحية واحدة من نواحي الحياة الاجتماعية ، وهذا يوضح لماذا انقسم البحث في المجتمع الى عدة أقسام يختص كل واحد من العلوم الاجتماعية بقسم واحد منها . وهذا التقسيم من وجهة النظر العلمية ليس الا تقسيما ضروريا للعمل اذا كان علينا أن نستمر في انماء معلوماتنا عن المجتمع وعن القوانين أو المبادئ التي تحكمه .

هـ) ويقول كنجسلي ديفز Kingsley Davis ، ان الحدود الفاصلة بين العلوم الاجتماعية غير واضحة من حيث الواقع ومن حيث البدء أيضا ، ومثل هذا الموقف خلق خلافات كثيرة مثلما تخلق خلافات الحدود بين الامم من مجادلات ومشاكل كثيرة . ويرى أن النظر الى الموضوع من الناحية العلمية البحتة يدعونا الى الاهتمام بهذه الخلافات ، لان العلم لا يعرف حدا . وربما كان من أهم عوامل الخلاف بين العلوم الاجتماعية الصراع بين العلماء على مسائل لا تتصل بالمعرفة ذاتها⁽²⁰⁾ وخير طريقة لفهم طبيعة العلوم الاجتماعية المتعددة أن نخصص ما يقوم به الباحثون ، لا ما يقولونه . ولسوف يتضح من ذلك أن أساس التمايز لا يمثل اختلافا في الموضوع ، لان جميع هذه العلوم تدرس نفس الظواهر («حقائق الحياة الاجتماعية») أو بمعنى آخر يمكننا أن نقول ، ان الاختلافات تنصب على مركز الاهتمام أو النظرة الخاصة لكل علم من العلوم الاجتماعية . ومع ذلك فمن المناسب أن نلقى نظرة سريعة على أهم هذه العلوم وأكثرها اتصالا بعلم الاجتماع ليتضح مدى الصلة التي تربطها به .

١ - الاقتصاد :

هناك تعريفات كثيرة للاقتصاد بقدر ما هناك من تحديدات لميدان

(20) Kingsley Davis, Op. Cit., pp. 6-7.

دراسته • وقد كان تعريف الاقتصاد قديماً يعتمد على عدد من القضايا المنطقية والفلسفية كأن يقال ، ان الانسان وكل انسان هو خير حكم على ما هو في صالحه • ولكن الامر تطور في المصور الحديثة ، فاصبح من المؤلف الاعتماد في تعريف الاقتصاد وفي تحديد ميقاته على التعرف على العلاقات الواقعية باستخدام الاستقصاءات الاحصائية والتقارضية • ومنذ منتصف القرن الثامن عشر حتى النصف الاول من القرن العشرين بدأ الاقتصاد يتطور ويتخذ صورة علم اجتماعي واضح المعالم • فقد عرف آدم سميث الاقتصاد بأنه علم الثروة ، وميقاته يقتصر على دراسة طبيعة فرة الامم واسبابها ومظاهرها الخارجية • كما ان الفرد هو الذي يعرف الاقتصاد بأنه «دراسة الناس في حياتهم العملية المعاشية» • وقد ارتبط الاقتصاد دائماً بالسياسة ورنما كان هذا هو الاصل في تسميته «الاقتصاد السياسي» ولذلك كتبت كتايبات الاقتصاد السياسي هي أعمال قصد بها مناقشة المسائل الاقتصادية ذات الابعاد السياسية المعينة • ومن المؤلفون أن يميز علماء الاقتصاد عند ترميقه وتحديد ميقات دراسته بين المسائل الاقتصادية ذات الطابع النظري ، والمسائل الاقتصادية ذات الطابع التطبيقي • وعلى كل حال ، فاننا نجد أن مسألة اقتصادية معينة تكون محل الدراسة ، اذا تبين أن هناك هدفا اجتماعيا محددا ينبغي الوصول اليه بأقل نفقات ممكنة ، أو اذا كانت لدينا وسائل معينة وتريد أن نصل عن طريقها الى أقصى نتيجة ممكنة •

ومن أجل هذا فاننا لا نستطيع أن نفصل الاقتصاد عن الاهداف الاجتماعية في المجتمع ، كذلك يمكن أن يقال ، ان الاقتصاد هو وسيلة المجتمع لبلوغ أهدافه بأقل قدر ممكن من النفقات أو المجهود ، ومن أجل هذا لا يمكن أن ندرس «القيمة» في الاقتصاد دون معرفة اتجاهات الجماعات المختلفة في المجتمع والذيفيات التي تحدث في مفصلاتها أو مطالبها المتغيرة • وقد أبرز كثير من علماء الاجتماع الدافع القوي للانسان في سبيل الحصول على مطلب المعيشة باعتباره أهم دافع في حياة المجتمع ، يترتب عليه عدد كبير من الدوافع الفرعية • ومن

أجل هذا فإن الجانِب المادى من المجتمع والثقافة يعطى أهمية كبيرة فى التحليل السوسىولوجى .

٢ - علم النفس :

يتجه كثير من علماء النفس الآن الى القول بأن مركز اهتمام علم النفس يتركز حول الفرد فى تفاعله مع بيئته . وربما كان هذا القول يصور شيئاً هاماً ، وهو أن علم النفس من العلوم المتداخلة فى عدد آخر من العلوم ، ذلك لأنه اذا اعتبرنا علم النفس من العلوم الاجتماعية ، فهو إذن علم سلوكى ، على الرغم من أنه فى بعض الأحيان قد يكون علماً بيولوجياً أيضاً ، ولكن اهتمامه الأول بالفرد جعله أكثر تحديداً من أى علم آخر . كما أن ميدانه لم يكن فى يوم من الأيام متسعاً . ان اهتمام علم النفس بموضوعات معينة كالاحساس والادراك والتقدير جعل بعض الناس يمزونه خطأ عن دائرة العلوم الاجتماعية ، باعتبار أن هذه الموضوعات يمكن أن تدرس مستقلة دون ربطها بالبيئة التى يعيش فيها الفرد ، ذلك أن التكيف مع البيئة مستحيل من غير أن تكون لدينا معلومات عنها ، كما أن حدود نجاحنا فى حصولنا على هذه المعلومات مرتين بقدرة الكائن الحى على التفاعل مع طاقة 'الاحساس من حوله .

وقد أدى اهتمام علماء الاجتماع فى السنين الأخيرة بدراسة التفاعل الاجتماعى بين شخصين أو أكثر ، ودراسة الصراعات المتبادلة بين الجماعات المتنافسة الى تقارب وجهات النظر بين علم النفس الاجتماعى وبين علم اجتماع الوحدات الصغيرة . حتى أن موضوع ديناميات الجماعة يدرسه علماء اجتماع ونفس فى ذات الوقت ، كما أن اهتمام علماء الاجتماع بموضوع التنشئة الاجتماعية يكشف عن مدى أهمية دراسة الشخصية فى فهم المجتمع والثقافة . وربما كان أقوى اتجاه فى هذا الصدد ما يقوم به توكوت بارسونز ومترسبه من التركيز على دراسة المفصل الاجتماعى لتحديد دوافعه وأبعاده ونتائج فى حياة الشخص والجماعة والمجتمع .

٣ - علم السياسة :

السياسة كالأدب تطيس ثياباً جديدة في كل جيل ، وتفسير بتغير أسلوب انفس في الحياة . وليس معنى ذلك أن السياسة لا تتبع منطقاً معيناً ، ذلك لان أسلوب النـاس المتغيرة هي في واقع الامر أعراض وتوجهيات تتبع من الظروف الجديدة وتبعد عن الاستجابة المباشرة لها . وعلى الرغم من أن السياسة قديمة قدم الانسان نفسه ، الا أن علم السياسة كموضوع أكاديمي حديث نسبياً . ويختلف علماء السياسة في تتبع أصل هذا العلم . فبعضهم يفضل أن يذهب بعيداً حتى أفلاطون وأرسطو . ويفضل أصحاب النزعة العملية رده الى مكيافيللي ، ويذهب آخرون الى القول بأن علم السياسة كعلم منظم بدأ عند انشاء الاقسام المستقلة لعلم السياسة في الجامعات في أواخر القرن التاسع عشر . وتلى كل حال غالباً يعود الى تذوق الباحث للموضوع .

وقد اختلف علماء السياسة كثيراً في تعريف العلم وتحديد ميدانه ، ومثال ذلك : أن البعض يزعم أن الدراسة الحققة للسياسة هي دراسة للقيم المثالية . ولذلك يكون علم السياسة فناً . وربما كان محور تفكيرهم بدور حول ايجاد نظرية لتبرير وجود الدولة والدفاع عنها ، أو يكون - كما فعل هارولد لاسكي في كتاب «قواعد السياسة» - محاولة للدفاع عن الفرد وروابطه وعظمته ضد الدولة . وقد حاول ديفيد إيستون David Easton في كتابه «النظام السياسي ١٩٥٣» أن يحل علم السياسة متخذاً نقطة انطلاقه من الحاجة الى اطار شامل يسمح بالتنظيم التلقائي المنسق للحقائق المتجمعة عن النظم الاجتماعية والسلوك السياسي . هذا الى أن عدداً من الباحثين في السياسة في الوقت الحاضر يهتمون بما يسمى «السلوك السياسي أو السلوكية السياسية» في محاولتهم فهم العلاقة المتبادلة بين النظم ذات الطابع السياسي والسلوك المعلى للأفراد في المجتمع . ولكن هذه المحاولة أصبحت مصل نقد من الكثيرين نظراً لاساس النفسى الذى تقوم عليه . وخير طريقة لفهم موضوع علم السياسة أن نذكر في ايجاز المسائل الاساسية التى يهتم لها علماء السياسة في واقع الامر وتتكرر في كتاباتهم ، وهى على النحو الآتى :

(أ) النظرية السياسية : من أهم المظاهر التي برزت في علم السياسة • أنه انفصل ، في أواخر القرن التاسع عشر عن صلتة الزواجية بالفلسفة الخلقية والتاريخ والقانون العام ، وظهرت معالم النظرية والبحث الواقعي فيه • والنظرية السياسية الحديثة عبارة عن مزيج من التفكير الألماني المجرد عن طبيعة الدولة وأفكار أوستن عن السيادة ، وهذا إلى جانب النظريات التطورية عن الأجناس والأمم • ويلاحظ أنه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تزايد الاهتمام بمسائل السياسة العامة .

(ب) الحكومة : تعتبر دراسة الحكومة عند كثير من علماء السياسة جوهر التحليل السياسي • فقد كان بروز النظرية السياسية كميدان شبه مستقل في علم السياسة ، داعيا إلى الاهتمام المتزايد بالدولة كوحدة أساسية في التحليل • ففى خلال الأربعين سنة الماضية استطاع علم السياسة أن يخرج دراسات متعددة تناولت التاريخ والدستور والنظم المتعلقة بالحكومة على مستويات متعددة محلية أو قومية أو عالمية • وهنا يظهر تأثير علم الاجتماع على تطور علم السياسة بترديد الاعتماد على المدخل الأسوسيولوجي في دراسة المسائل المختلفة التي يعالجها العلم من وجهة نظر تعدد العوامل • ويعتبر ماكيفر Maciver من أبرز علماء الاجتماع الذين لهم تأثير بالغ على التحليل السياسي في الوقت الحاضر •

(ج) السياسة العامة والإدارة : من أهم فروع علم السياسة ، تلك الدراسة التي تهتم في المثل الأول بالعلاقات الإنسانية أو العلاقات العامة كمدخل لدراسة موضوعاتها متأثرة في ذلك بعلم النفس • كما تأثر علم السياسة في هذه الناحية بعلم الاجتماع أيضا وخاصة في معالجه للنظرية التنظيمية • ويلاحظ أن طلاب السياسة العامة يشاركون غالبا في نشاط الحكومة ، الأمر الذي يتيح لهم فرصة اختيار مبادئهم وأفكارهم العامة •

(د) السياسة العالمية : إن اهتمام علم السياسة بالسياسة العالمية يتقدم باستمرار ليحل محلا ، القانون والتاريخ • وقد زاد الاهتمام

بالسياسة العالمية في أعقاب الحرب العالمية الأولى ووصل إلى قمته في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ولأزال يتزايد حتى الآن . وقد تغير مركز الثقل في دراسة السياسة العالمية بتزايد الاهتمام بدول المعالمة وقادتها وظروفها النفسية والصناعية والجغرافية وخصائصها السكانية، التي تلقى ضوءا هائلا على امكانيات كل أمة ومبلغ ما يمكن أن تسهم به في المجتمع الدولي .

٤ - التاريخ :

التاريخ هو دراسة التطور الماضي للمجتمعات الانسانية . خاصة خلال المرحلة التي كانت فيها السجلات المكتوبة متيسرة . وهو علم اجتماعي لانه يمثل المحاولة المنظمة لمعرفة وتحقيق الحوادث الماضية ، وربطها أحدها بالآخرى وبكشف أثرها في تشكيل المدينة . هذا إلى أننا لكي نفهم أى موقف اجتماعي فلا بد أن نعرف الظروف التي أدت إلى انبثاقه — أو كما يقال لا نستطيع أن نفهم الحاضر دون أن نعرف الماضي . ومع ذلك فالتاريخ لا يستطيع أن يقدم تفسيراً كاملاً عن كيف ولماذا تطور الحاضر عن الماضي ، كما أنه لا يستطيع أن يعطينا القدرة للتنبؤ بالمستقبل . فليست هناك مبادئ أو قوانين عامة للتطور التاريخي نجعل مثل هذا التنبؤ ممكناً . أننا غالباً ما نقول بأن التاريخ يعيد نفسه ، ولكن هذا غير صحيح ، فكل ما يعنيه مثل هذا القول أن حوادث فترة معينة يمكن أن تحوى بعض وجوه الشبه في فترة أخرى سابقة . فلو أن التاريخ يعيد نفسه لما كان هناك تاريخ .

وبمع أن التاريخ لا يساعدنا على التنبؤ بالمستقبل فإنه يميننا على اكتشاف اتجاهات معينة في تطور المجتمعات الانسانية . ومثال ذلك هذا الاتجاه الذي ظل ينمو منذ حوالى مائتى عام وهو انتشار التصنيع . لانه إذا كان هذا الاتجاه ظل ينمو دون أدنى تكوص حتى اليوم فإنه من المألوسب لنا في هذا المجال أن نتوقع استمراره لفترة من الزمان في المستقبل .

يذهب كثير من الانثروبولوجيين الى أن الانثروبولوجيا تهتم من حيث الموضوع بالانسان وأعماله في كل زمان وفي كل مكان . وعلى الرغم من أن باحثا واحدا لا ينتظر منه أن يكون ملما بكل فروع الانثروبولوجيا ، الا أنه لابد أن يكون على صلة بالمسائل التي تعالجها الانثروبولوجيا الطبيعية واللغويات والآثار والاثنولوجيا . ولعل نداء الانثروبولوجيا أنها تهتم بكل جوانب الحياة الانسانية في جميع الارض هو الذى جعل ميدانها نقطة التقاء عدد كبير من الباحثين من تخصصات مختلفة . ويلاحظ أن دراسات أنثروبولوجية كثيرة في الماضي وحتى الان من عمل أشخاص ليسوا أنثروبولوجيين بالاحتراف ، وربما كان هذا هو السر في تعدد مداخل الدراسة فيها الى جانب تعدد مناهج البحث أيضا .

ومن الناحية التاريخية اهتمت الانثروبولوجيا بمجتمعات وثقافات لم تهتم بها العلوم الموجودة فعلا لهذا انصب بحثها على تلك المجتمعات التى توصف أحيانا بالبدائية أو المتوحشة أو البربرية . ولكن هذا لم يمنع الانثروبولوجيا من أن تنمى مناهجها ومداخلها لدراسة المجتمعات البسيطة نسبيا . وعلى الرغم من التغيرات الجوهرية التى حدثت في التوجيه الموضوعى ومناهج البحث ، فان الانثروبولوجيا لا تزال تركز على دراسة المجتمعات البدائية . ولذلك عندما حول الانثروبولوجيون اهتمامهم — الى حد ما — الى دراسة المجتمع الغربى المعاصر ، غانهم يتلمسون السبيل اليه — ما أمكن ذلك — كما لو كانوا يدرسون مجتمعا بدائيا ، ومثال ذلك ما يقوم به الانثروبولوجيون الامريكيون في دراسة التجمعات الفرعية والثقافات الفرعية في المجتمع الأمريكى .

ويلاحظ من يتتبع نمو الانثروبولوجيا ، أن الباحثين فيها لا يزالون يفضلون دراسة الشعوب المعزولة أو التى تعيش على هامش المدينة الكبرى . ولعل أهم تطور حدث في الانثروبولوجيا في السنين الاخيرة ذلك الاتجاه الذى ينمو بسرعة ويتركز حول الاهتمام بدراسة تجمعات أكثر تعقيدا كالقرى والمجتمعات المحلية القروية . وقد تدرس هذه

القرى باعتبارها منطلق معزولة أو قد تدرس على أنها جزء من مركب حضارى معقد .

وهناك من يفضل إطلاق اسم «الانثروبولوجيا الثقافية» على فروع الانثروبولوجيا التى تقوم بدراسة موضوعات اجتماعية وثقافية . كما أن تقسيم الانثروبولوجيا الثقافية على أساس الموضوعات ذات الأهمية، أدى إلى ظهور مجموعتين كبيرتين من الدراسات . الأولى : تشير إلى الميادين التى يثلب عليها الناحية الوصفية والتاريخية ، والثانى : تشير إلى الميادين التى يعثب عليها التحليل الاجتماعى . وتشمل المجموعة الأولى ، الانثولوجيا Ethnology وهى الدراسة النظرية والمقارنة للعادات الانسانية ، والانتوجرافيا Ethnography وهى وصف الثقافات المفردة ، والآثار Archaeology وهى وصف بقايا الثقافات الماضية أو القديمة . أما المجموعة الثانية فتسمى الانثروبولوجيا الاجتماعية ، التى تسمى فى بعض الأحيان علم الاجتماع المقارن . وهى تهتم فى المحل الأول بدراسة البناء الاجتماعى والتنظيم أكثر من اهتمامها بدراسة العادات . ومن خصائص الانثروبولوجيا المعاصرة أن الباحث قد يهتم فى نفس الوقت بهاتين المجموعتين من الميادين ، أى أنه يجمع الحقائق ويفسرها ، وقد تكون هذه الحقائق تاريخية أو غير تاريخية .

ويلاحظ أن كلا من المجموعتين على صلة وثيقة بالعلوم الاجتماعية ، إلا أن صلة المجموعة الأولى بالتاريخ واضحة ، كما أن صلة المجموعة الثانية (الانثروبولوجيا الاجتماعية) أهد ما تكون بعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى . وأبلغ دليل على ذلك تأثير المدرسة الانجليزية فى الانثروبولوجيا بنظريات اميل دوركايم التى أكدها الفرد راد كليف براون وخاصة فى الأفكار المتعلقة — بالتحليل البنائى الوظيفى .

و) أن أهم غارق بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية ، هو أن كل علم اجتماعى يعالج جزءا من العالم الاجتماعى الثقافى ، بينما يعالج علم الاجتماع بطريقته هذا العالم ككل محاولا أن يصل إلى خصائصه العامة : أو بمعنى آخر ينظر إلى علم الاجتماع باعتبار أنه يعالج

موضوعاً أوسع من الموضوعات التي تعالجها العلوم الاجتماعية ، كل على حدة ، ومثال ذلك أن الاقتصاد يدرس الصناعة ، وكذلك يفعل علم الاجتماع ، ولكن دراسة علم الاجتماع للصناعة أوسع من دراسة الاقتصاد ، من حيث أنه يدخل في التفسير عوامل أعم ويحاول أن يتتبع تأثير الصناعة على المجتمع الى آفاق أوسع مدى من الاقتصاد . ويظهر اختلاف علم الاجتماع عن العلوم الاجتماعية ، اذا عرفنا اهتمامه الفريد بموضوعات مثل الاسرة والسلوك الاجتماعى والسكان والمشاكل الاجتماعية مثل الجريمة والانحراف والفقر والتمييز العنصرى (٢١) .

القيمة العملية لعلم الاجتماع :

كلما زاد تعقد المجتمع الذى نعيش فيه ، نتيجة لاتساع نطاق التخصص وزيادة السكان ، وكلما زادت المدن حجماً ، كلما كانت الحاجة ماسة الى معرفة دقيقة بطبيعة الحياة الاجتماعية . ومن الملاحظ أن أهم ما يميز عصرنا ، ذلك التغير الاجتماعى والثقافى السريع الذى يواجهه الانسان بتحد واضح لما تعودده وما نقله عن الاجيال السابقة . ان النتائج المذهلة للتكنولوجيا المعاصرة تفرض على الفرد كما تفرض على الجماعة . أن تراجع مناهجها التقليدية فى الحياة ونظرتها اليها . ولذلك اذا كان التفكير فى الفعل الاجتماعى والتفاعل المنظم والعلاقات الاجتماعية المتعددة والمعقدة ، أمراً مارسه فيما مضى الحكماء وكبار السن الذين كانوا يلخصون تجاربهم وآرائهم فى الحياة على صورة حكم يجرى مجرى الامثال ، فان التفكير الاجتماعى المنظم أصبح سمة العصر الذى نعيش فيه ، وأصبح علماً له موضوعه ومناهجه ، وله أهميته البالغة فى فهم الانسان الحديث . ومن العوامل الهامة التى تكمن وراء ترايد الاهتمام بالعلم الاجتماعى فى كل أنحاء العالم ، أن دورة حياة الفرد لم تعد أمراً يمكن التنبؤ به فى دقة كما هو الحال منذ قرون مضت ؛ فالفرديّة النامية وعلاقات المصلحة التى تشمل تدريجياً محل علاقات الجوار والصداقة والدم والقرابة ، جعلت الفرد يحس تدريجياً بالعزلة

(21) Ogburn & Nimkoff; Sociology, London, 1969, pp. 14-15.

وبالحاجة الى أساس جديد للوجود الاجتماعى • هذا ويمكن أن نلخص القيمة العملية لعلم الاجتماع فيما يلى :

١ - يقدم علم الاجتماع معونة جوهرية فى تحديد الاهداف التى يمكن الاتفاق عليها ، ويمكن أن يرسم الوسائل الناجحة لبلوغها • وهذا يظهر واضحا من أن السياسات الاجتماعية فى مجتمع يتغير باستمرار ، لا يمكن أن تقوم على الاساس من العادة أو العاطفة • اذ لا يتسنى لمشتغل بالسياسة الاجتماعية العامة أن ينجح فى مهمته ، الا اذا كان لديه قدر كاف من المعرفة عن المجتمع الذى يرسم له خطوط نموه الاجتماعى والاقتصادى ، وكلما تراعت أطراف المجتمع • وكلما تعقدت ظروفه الاجتماعية ، أصبحت المعرفة الاجتماعية أكثر الحلما وأوسع مدى • كذلك يلاحظ أن السياسة الاجتماعية لمجتمع معين ، اذا كانت ذات طابع شامل ومحدد فى نفس الوقت ، أصبحت الحاجة ماسة الى المعرفة ذات الطابع السوسولوجى أكثر من المعرفة ذات الطابع الاقتصادى أو السياسى • ومثال ذلك ، أننا اذا كنا بصدد رسم سياسة لضبط النسل : فان الوسائل الناجحة لبلوغ هذا الهدف لا يمكن أن نعتد فيها على الرسائل ذات الطابع السياسى أو الاقتصادى فقط • لاننا يجب أن ندخل فى الاعتبار مسائل هامة ، مثل التنظيم الاجتماعى ، والتنظيم العائلى وديناميات السكان وعادات الانجاب والقيم التقليدية • وكل هذه الموضوعات لا يمكن أن نحسن تقديرها أو تحليلها الا اذا اعتمدنا على علم الاجتماع فى المحل الاول (٣) •

٢ - فى المجتمع الحديث المترامى الاطراف ، تقتصر خبرة الفرد على عدد قليل من الناس ، بل ان عددا كبيرا من الافراد قد ينغلقون داخل جماعة واحدة ويتعزلون بذلك عن كل أعضاء المجتمع • والمجتمع الحديث بطبيعته ينقسم الى أقسام سكانية ومهنية متعددة ، قد يتاح للفرد أن يخبر بعضها عن قرب ، ولكنه لن يستطيع مدى حياته أن يخبر كل هذه الأقسام • ولذلك يظل الفرد فى المجتمع الحديث بعيدا عن أغلب أعضاء

(22) Kingsley Davis Op. Cit., p. 15.

المجتمع ، لا يعرف دواعيهم ولا نظرتهم أو طريقتهم في الحياة بولا التقييم
التي تسيطر على سلوكهم الاجتماعي . ومهما كنت ايدولوجية المجتمع
واحدة ، الا انها تتعدل في أقسام المجتمع الواحد وتلبس رداء كل جماعة
بحسب اتجاهاتها وطابعها المميز في الحياة .

فاذا أضفنا الى ذلك أن الثقافة هي الاخرى قد تكون عامة في المجتمع
من حيث خصائصها الاساسية ، الا أن هذا لا يمنع من وجود ثقافات
فرعية في المجتمع الواحد تتميز بخصائص مختلفة . ولهذا قد يصعب
على أغلب الأفراد فهم أقرانهم الذين ينتمون الى نفس الثقافة الكلية .
من أجل هذا كان علم الاجتماع ضرورة ثقافية واجتماعية ملحة في
المجتمع الحديث . فهو وحده الذي يقدم صورة متكاملة لحياة المجتمع ،
ويعطى أهمية بالغة للمسائل المتعلقة بالاختلافات والتشابهات التي تظهر
بين أقسام المجتمع ، ويحاول أن يتعمق اتجاهات الفعل الاجتماعي
والصور المختلفة للعلاقات الاجتماعية التي تترتب على ذلك . كما أنه
يهتم بالقيم والسلوك الناجم عنه ويحاول أن يعد بصره جيداً ليحرك
أبعاد سلوك الاجتماعي وأهدافه ووسائله ، وغير ذلك من الموضوعات
التي تهتم الانسان الحديث . فمن طريق علم الاجتماع يستطيع الفرد
أن يكون على علم بما يجري في نطاق الحياة الاجتماعية لأفراد آخرين
أو في جهاعات أخرى تد لا يتيسر له طرأ حيلة أن ينتمي اليها أو أن
تكون له بها صلات . واذن فعلم الاجتماع يعني التكامل الاجتماعي ،
وهو لذلك عنوان وحدة المجتمع .

٣ - إن علامة الانسان المثقف ، أن يكون لديه الإدراك الكافي
والتقدير المناسب للأشياء التي قد تغيبت الرجل العادي . ولذلك فحسب
علم الاجتماع بجانب أنه يسهم في تقدم المجتمع اسهاماً جوهرياً ، فهو
مفيد جداً من الناحية الشخصية ، لأن الفرد عن طريقه يستطيع أن
يحصل على فهم أفضل لنفسه وللآخرين ، ويتيح له هذا الفهم أن يكون
أكثر مرونة إزاء المواقف الجديدة . دون الانسلاخ الى الانعزال المتحجرة
الشائعة ، التي قد تكون قائمة على أسس خاطئة ، ومن ثم يستطيع أن

يوسع مدى الاحتمالات والنتائج التي يتصور فيها الفعل . كذلك يستطيع الشخص عن طريق نتائج الدراسة المقارنة للمجتمعات والجماعات التي تختلف عن مجتمعه أو جماعته الخاصة ، أن يرى أشياء ، ربما غائتة عند التفكير في الوجود الاجتماعي له أو للآخرين ، ومن ثم تصبح حياته أكثر ثراء وأكثر امتلاء . وربما كان هذا هو النسب الذي من أجله يتجه المسؤولون عن الجامعات والتعليم العالي والثانوي في أنحاء العالم إلى جعل دراسة علم الاجتماع جزءا متكاملًا من الدراسة في كل الكليات والمدارس والمراكز مهما اختلفت تخصصاتها (٢٣) .

٤ — ويجب أن ننبه هنا إلى أن مهمة عالم الاجتماع أن يقدم المشورة وأن يعاون على تحديد السياسة الاجتماعية داخل إطار هيئة منظمة يناط بها مثل هذا التحديد ، أما من يعمل كموظف داخل هذه الهيئة ، فإن فاعليته وأهمية مشورته يمكن أن تتعرض للطمس . ذلك لأن القرار النهائي في تحديد هذه السياسة يكون دائما في يد رجال الإدارة . وهذا يتأتى من أن مهمة رجل الاجتماع كعالم أن يحل وأن يشرح وأن يزيد من كنية المعرفة ، ولذلك يجب ألا نخلط بين مهمته وبين مهمة رجال السياسة والاقتصاد الذين قد يكون في أيديهم القدرة التنفيذية انصاحا لوضع أفكارهم موضع التطبيق العملي . ومن المؤلفين أن يسأل عالم الاجتماع أسئلة لا يمكنه الإجابة عليها ، ولا يوجه مثلها إلى العلماء الآخرين في الميادين المختلفة . ولهذا فقد يتململ بعض الناس ويقولون؛ ما فائدة علم الاجتماع إذن ؟ وربما كان مرجع ذلك إلى الفهم الخاطئ لرسالة عالم الاجتماع . فالجيولوجي مثلا لا يسأل إلا عن تحديد الأماكن التي يحتمل أن يكون في باطن أرضها خام البترول ، ولا يخطر ببال أحد أن يطلب منه منع الاستغلال السيئ للمصادر الطبيعية ، ولم يطلب أحد كذلك من المؤرخ أن يحول مجرى التاريخ . ولكن علماء الاجتماع غالبا ما يطلب إليهم تغيير المجتمع . أن عالم الاجتماع شأنه في ذلك شأن أي عالم آخر يستطيع أن ينمي المعرفة التي تعاون على حل

المشاكل التى تعترض المجتمعات ، ولكنه مثل أى عالم آخر أيضا لا يستطيع أن يسيطر على مجرى الحوادث (٢٤) •

وهنا يجب أن نفرق بين هدفين متميزين لعلم الاجتماع ، الاول هو الدراسة المنظمة للعلاقات العلوية التى تجرى على أيدى متخصصين ، والثانى نشر المعرفة التى يحصل عليها الباحثون وجعلها فى متناول الجميع ، رغبة فى تمكين السكان جميعا من مزيد من الفهم والوصول بالمجتمع الى وحدة متكاملة • ومعنى هذا أن علم الاجتماع يضع نفسه دائما فى خدمة المجتمع الخاص والمجتمع العالمى فى نفس الوقت، بعكس كثير من العلوم التى تغلق نفسها على العدد القليل من المتخصصين فيها ، ولا تبذل فيها محاولات حقيقية لجعل المعرفة التى تتوصل اليها فى متناول الجميع •

(24) Green, A. W., Sociology, New York, 1960, pp. 8-9.

الفصل الثالث

علم الاجتماع والمنهج العلمى

علم الاجتماع والمنهج العلمي

حظيت مناقشة «علمية» دراسة المجتمع (علم الاجتماع) بأكثر اهتمام الرواد الاول للعلم الجديد . وظلوا يدافعون عن امكان تطبيق مناهج العلم الطبيعي أو الرياضي على ظواهر المجتمع ، ولا زالت المناقشة حية حتى الآن ، وقد وصل اميل دوركايم بهذه المناقشة الى قمتها في كتابه «قواعد المنهج في علم الاجتماع» عندما فصل نوعيا بين الظواهر الاجتماعية وغيرها من ظواهر الكون وعين لها خصائص ملازمة، واعتبرها «أشياء» في الوقت عينه تخضع لقواعد الميتودولوجيا العامة، ومن ثم تسقط حجة المناهضين لعلوم الاجتماع والمشكلين في امكان علمية البحث في المجتمع . وقد انقسم علماء الاجتماع طوائف كثيرة في ميدان المعركة، الامر الذي ظل علم الاجتماع يحمل آثارها حتى اليوم، والمتتبع للنظريات السوسيولوجية المعاصرة يستطيع أن يلاحظ مظاهر التباين في مسألتين :

الاولى : منهجية ، وتدور حول طبيعة المنهج الذي يطبق على دراسة ظواهر المجتمع الانساني واصطلاحاته المختلفة ، ولهذا نجد المتشيعين لمناهج العلوم الحيوية والمشبين للمجتمع بالكائن العضوى ، وما تفرع عن ذلك من شعب مختلفة في النظرية السوسيولوجية ، ونجد أيضا المتشيعين لمناهج العلوم الطبيعية والمشبين لحقائق المجتمع بالمواد وما فيها من حركة داخلية وطاقه وتوازن وتجادب وتنافس وغير ذلك ، كذلك نجد المتشيعين لمناهج العلوم الرياضية ، وجوهر ادعائهم أن كمال العلم في امكان صياغة نتائجه في صورة رياضية ولن يكون علم الاجتماع علما الا اذا استطاع الوصول الى هذه النتيجة . الامر الذي أدى الى تقديس العدد وتجريد الحقيقة الاجتماعية من مضامينها الحقيقية ومن وشائجها الحيوية . واننى أتصور المغالين في أهمية الارقام والجداول

في فهم الحقيقة الاجتماعية بمن يحصى من القتلى في ميدان المعركة،
ويصنفهم بحسب رتبهم وسنهم ومواطنهم الأصلية ، متناسيا أن كل
واحد منهم انسان عاش حياة معينة تفعمت بمختلف الاتجاهات
والانتماءات ثم ينتهي من هذه الدراسة يبحث عن المقاتلين .

الثانية : موضوعية ، وهي لازمة ومترتبة على الاولى ، ذلك أن الميل
المنهجي يؤدي في أغلب الأحيان الى ضرورات موضوعية معينة . ويظهر
التباين «الموضوعي» في الموضوعات الأساسية التي تكون مادة البحث
في علم الاجتماع . وتصور تعريفات علم الاجتماع هذا التباين خير
تمثيل . والموضوع الأساسي الذي التزمه كثير من الباحثين ، أن علم
الاجتماع يدرس «الظواهر الاجتماعية» الامر الذي أدى الى متناقضات
كثيرة خصوصا في موقف علم الاجتماع من العلوم الاجتماعية . وثمة
اتجاه آخر يفيل الى تحديد «التفاعل الاجتماعي» كأهم موضوع لعلم
الاجتماع . وهناك فريق آخر يدافع عن «الجماعة الاجتماعية» كموضوع
جوهرى في علم الاجتماع ، وغيرهم يعتقد أن دراسة العمليات الاجتماعية
الاضطرابية تمثل المركز الذى يجب أن تدور عليه كل أبحاث علم
الاجتماع (1) .

ولعل فكرة العلم وحدوده المختلفة هي التي أثارت كل هذه الخلافات
بين علماء الاجتماع وفي هذا الصدد يقول «كوهين» أن العلم في أضيق
معانيه يعنى الوصول الى القوانين العامة التي تقيم الصلة المنطقية بين
الحقائق المختلفة ، كما أن المنهج العلمى بأوسع معانيه يساعد على
تدعيم القروض بتخليصها من الأخطاء ومن أشباه الحقائق (2) ومعنى
هذا أن الغاية العظمى من البحث في علم الاجتماع الوصول في رأى
«كوهين» الى قوانين وأنواع عالية المنهج العلمى تكون في قدرته على مد
الباحثين بالفروض المبدئية للدراسة ، وربما لا يكون هناك اختلاف كبير

(1) Timasheff N. S., Sociological Theory, Garden City, N. Y., 1955,
pp. 293-299.

(2) Cohen. Y. R. Encyclopaedia of Social sciences.

بين علماء الاجتماع حول هذه النقطة ، وانما مرد الخلاف الى طبيعة المنهج العلمى الذى يجب أن يتبع كما أشرنا الى ذلك من قبل .

ويجمع علماء المناهج مثل (كارل بيرسون) و «دوهيم» و «بوانكريه» على أن الحقائق وحدها لا تصنع العلم . أى أن العلم لا يعرف عن طريق موضوعه ، فهو وحدة تنضوى تحت لوائها جميع العلوم المختلفة . ويتميز كل علم عن الآخر باختلاف موضوعه وباختلاف وسائل الملاحظة العلمية فيه . ولهذا يكون العلم فى أى فرع من فروع المعرفة وسيلة للحصول على المعرفة المضبوطة عن أى نوع من أنواع الظواهر التى تنظم الكون وتطبق هذه المعرفة فى عمليات التنبؤ والضبط⁽³⁾ ولهذا يمكن النظر الى الجدل الذى قام حول عملية علم الاجتماع خارجا عن نطاق بحثنا الان ، وكل الذى نود أن نشير اليه أنه يجب على دارس المجتمع ليكون علميا أن يتبع منهجا معيناً لنتأكد أنه لا يسير طبقا لفكرة فلسفية أو متأثرا بمدرسة خاصة من مدارس التفكير ، لأنه يجب أن يسير حسب ما يميله عليه المنهج العلمى مهما كانت النتائج التى يصل اليها ، فالامانة العلمية تقضى أن نكون محايدين ، ولم يتقدم علم الاجتماع الا بعد أن طرح العلماء الافكار القبلية أو التأثيرات الخاصة .

وهناك جانبان للعلم ولنشاط العلماء . «الجانب الاول» يتمثل فى خلق أو بناء نظرية عامة لطبيعة معينة من الظواهر ، والعالم الذى يهتم بمثل هذا العمل يجد أن أى حالة خاصة من الظاهرة محل البحث يجب أن تكون محل اهتمام فقط كجزء من المادة التى تستطيع استخدامها لتكوين فروضه أو اختبارها ، ومثل هذا النوع من النشاط العلمى يشار اليه غالبا على أنه علم خالص أو نظرى . «والجانب الثانى» تطبيق ما أمكن اقامته من معرفة علمية لشرح ظاهرة معينة أو فهمها ، ويقال لمثل هذا النشاط «العلم التطبيقي» ولهذا يكون الطب تأسيسا على ذلك علما تطبيقيا يقوم على علوم نظرية مثل الفسيولوجيا والباثولوجيا⁽⁴⁾ .

(3) Lundberg, Foundations of Sociology, New York, 1939, pp. 5-10.

(4) Radcliffe-Brown, Daryll Forde, African Systems of Kinship and marriage, Oxford, pp. 2-3.

والعلم الذى يشترك فى مثل هذا العمل لا يكون الهدف الاساسى فيه الاضافة الى النتائج النظرية العامة ، بل الوصول الى تفسير لحالة خاصة من الظواهر يكون للعلم مهتما بها . وهذان النوعان من النشاط العلمى متساندان تماما وقد يطبقان معا ، ولفهم علاقة كل منهما بالآخر لابد أن نميز بينهما منذ البداية ، ولذلك كان من المستحسن فى أى دراسة نقوم بها أن نعرف ما نحاول أن نفعله ، ومثال ذلك اذا كنا بصدد دراسة لنظام اجتماعى مثل «القرابة» فان الباحث الاجتماعى ينظر اليه على أنه نسق اجتماعى معين ويعتبره «موضوعا» يزوده بمجموعة من الحقائق الواقعية يمكن أن يستخدمها فى اقامة نظرية أو اختبارها ، ولكن من ناحية أخرى يمكن استخدام المعرفة النظرية لفهم مظاهر نسق اجتماعى معين . وفى ضوء المعرفة النظرية العامة التى تنتج عن الدراسة المقارنة للمجتمعات يستطيع العلم أن يقوم بتحليل لنسق خاص بحيث يمكن لأى مظهر معين فيه أن نراه فى علاقته بالمظاهر الاخرى لهذا النسق ومكانه من النسق ككل ، وقيمة أى دراسة كهذه وصدقها تعتمد فى المحل الاول على مدى دقة الافكار النظرية العامة التى توجهها .

وقد دارت مناقشات كثيرة حول ما يكون علما وما لا يكون فى علم الاجتماع وربما كان ذلك مرجعه أن العلم مسألة درجة ، وقد نجحت كثير من العلوم فى تنظيم مادتها وفى تعميق قدرتها على التنبؤ أكثر مما فعل علم الاجتماع ، ولكن علم الاجتماع مع هذا له — وعلى الرغم من ذلك — الخصائص التالية للعلم :

١ (الواقعية : أى أنه يقوم على الملاحظة والفحص وتحرى الملل ولا يقوم على علاقات غيبية ، كما أن نتائجه ليست تأملية . والعلوم فى مراحلها المبكرة الخلقة تقوم على التأمل بالطبع ، ولكنها وبطريقة مثالية تخضع هذا التأمل للاختبار وفحص الوقائع قبل اعلانه على أنه كشف علمى .

ب) النظرية : أى أنه يحاول أن يلخص الملاحظات المعقدة فى قضايا

مجردة ومرتبطة ارتباطا منطقيا بحيث يمكن شرح العلاقات العلمية التي تربط الحقائق بعضها بالآخر •

ج) التراكبية: أى أن النظريات السوسيولوجية تتبنى بعضها فوق بعض فالنظريات الجديدة تصحح وتوسع وتنقى النظريات القديمة •

د) الموضوعية: أى أن النظريات السوسيولوجية ليس لها طابع أخلاقي ، ولذلك لا يسأل علماء الاجتماع عما إذا كانت أفعال اجتماعية معينة حسنة أو رديئة ، وإنما يحاولون شرحها وحسب •

ان علم الاجتماع لم يصل بعد في كل هذه الخصائص الى درجة الكمال ، ولكن التقدم ماض الى الامام باستمرار •

مفاهيم ضرورية :

١ - ترجم أهمية العلم الى أهمية المعرفة خصوصا اذا ما قورنت بالمعتقدات أو الخرافات ، أو اذا وضعت جنباً الى جنب مع المفاهيم غير الناضجة التي تنتج غالبا عن قلة المعلومات أو عدم دقتها ومثال ذلك أننا كنا نعتقد يوما ما، كما زعم «ليفى برول» بأن العقلية البدائية تختلف نوعا عن العقلية المتحضرة ، وننسى أن اختلاف الثقافة ربما أدى الى اختلاف أنماط التفكير وننسى أيضا أن ظروف التشبث الاجتماعية يمكن أن تجعل الطفل الذي ولد في أكثر الثقافات تقدما بدائيا خالسا اذا نشأ وسط مجتمع بدائي ، ولكننا نعلم اليوم أن مثل هذا الزعم خاطئ، لأنه قام على أساس نظري غير سليم ، فالمعرفة لا تزودنا باليقين أو بشيء مقارب له فحسب بل أنها تطارد الخوف والجزع الذي ينجم من عدم التثبيت من طبائع الاشياء ولذلك فالتعريف الموجز للعلم أنه معرفة⁽⁵⁾ .

وفي هذا الصدد يجب أن نعلم أن المعرفة والأفكار ليستا شيئا واحدا ، لان كل الأفكار ليست جميعا معرفة ، فهناك مثلا فكرة في أن

(5) Ogburn, Nimkoff. A Handbook Of Sociology, London, 1960. pp. 1-15.

وجود حكومة عالمية سيؤدي الى منع الحروب أو أن الشخص يتحدد مستقبل نموه العقلي الى الاختلال أو التكامل في سن الخامسة ، وربما أمكن اثبات هذه الفكرة ومن ثم تصبح معرفة ، أو قد يؤدي البحث في النهاية الى اثبات عدم صحتها . هذا الى أن كثيرا من الافكار لا تتردد لتصبح خاضعة للاثبات أو الدحض وإنما تذيع لمجرد التسلية أو قد تكون من قبيل الاحلام أو التمنيات كما أن بعضها قد يستخدم للاثارة أو التخويف . ومع ذلك فإننا لا ننكر بأن الافكار تشكل مادة النشاط الذهني وتكون لامعة وجذابة عندما لا تخضع للتصديقات المنهجية وخاصة عندما تنلف باطار انفعالي . ولهذا فإننا نحب أن نناقش وجوه الحسن في الحياة والهدف من وجود العالم وطبيعة الحكمة وهكذا . وعلى ذلك تكون الأفكار مادة مهمة بالنسبة للعالم الاجتماعي كما هي أيضا كذلك بالنسبة لغير العالم . فالعالم الاجتماعي يحتاج الى تصورات يمكن أن تؤدي الى مزيد من التبصر والفروض ، ولكنه يعالجها بفرض محدد وهو إمكان تحويلها الى معرفة أو أن يكشف في نهاية الامر أنها من طبيعة تستمعي على التحديد العلمي .

٢ - في بعض الاحيان تكون الافكار من الكثرة والتعقيد بحيث يلزم أن نقرر منذ البداية ما يمكن أن يدخل منها في باب المعرفة وما لا يمكن ، ولذلك يواجه العالم الاجتماعي سؤال هام عليه أن يجيب عليه بعناية تامة : ما الافكار التي تصلح معرفة وما لا تصلح ؟ ومثال ذلك أن هناك نظريات كثيرة عن عوامل انحراف الاحداث مثل نظرية الضعف العقلي والنظرية العصابية ونظرية البيت المهجور ونظرية التعلم الارتباطي . والسؤال الآن : كيف نثبت أن واحدة من هذه النظريات أو كلها يمكن أن يصلح معرفة ؟ الطريق العلمي أماننا هو أن نجتمع الحقائق المتصلة بكل نظرية ثم ننظر لنرى الى حد يمكن أن تثبت الحقائق الجامعة هذه النظرية أو تلك . ولهذا يكون العمل العلمي معنيا بالمادة والافكار في نفس الوقت ، ولكن المادة ليس من السهل جمعها في كل الاحوال ، وتواجه عمليات الجمع صعوبات نسبية في جميع العلوم، فمادة العلوم الطبيعية مثلا بسيطة يمكن أن نجعلها داخل معمل ولكن

في علم الاجتماع لا نستطيع أن نحصل على مادته الا عن طريق العمل
الحقلى ، وغالبا ما يستغرق جمع مثل هذه المادة وقتا طويلا الى جانب
بهاظة التكاليف في بعض الاحيان .

٣ - يعتبر التحيز الناجم عن العاطفة من أهم معوقات البحث
العلمي ، ويوجد أرضا خصبة اذا كانت المادة غير كاملة أو غير دالة ،
الامر الذي يؤدي الى انحراف النتائج ، التي نصل اليها والتعليل من
الدقة الواجبة ودرجة الاعتماد على هذه النتائج ، ويرجع التحيز الى أن
علم الاجتماع يعالج موضوعات لكل منا ازاءها عاطفة معينة كما هو
الحال بالنسبة لموضوعات الجنس والاسرة والجريمة والفقر . ويظهر
تأثير التحيز بوجه خاص في عملية التنبؤ التي ان لم تقم على أساس
معلومات عالية الدقة ، فان ما يمكن تأسيسه عليها ينهار تماما في مدى
قصير ، وتظهر خطورة هذا الموقف اذا كنا بصدد تطبيق نتائج العلم
في التخطيط .

٤ - العلم اذن ليس فنا من الفنون ، وهو يخاطب التفكير ، ومع
ذلك فاننا نفكر كثيرا ولكن بطريقة غير علمية ، فهدف العلم أن يصل
الى المعرفة وليس من شأنه أن يؤدي الى الحكمة (٧) . والعلم كذلك
يختلف عن الاخلاقيات ، الا أن المعرفة التي نحصل عليها عن طريق
العلم تكون ذات فائدة في الاغراض العملية ، ومما لاشك فيه أن القيم
السائدة في المجتمع والاخلاقيات تعتبر موجهات السلوك الفردية أو
الجماعية ، فاذا كنا بصدد الاختيار بين الاقامة في مدينة أو في قرية ،
فان مجموعة من العوامل الذاتية يمكن أن تتدخل في الاختيار كما هو
الحال بالنسبة لتفضيلنا لالوان معينة . لكن المعرفة العلمية يمكن أن
تؤثر خصوصا في عصرنا هذا في القيم التي توجه اختيارنا لأي أمر من
أمر حياتنا المادية أو المعنوية ، ومع هذا فان موضوع العلم لا يتعلق
بخلق القيم ، ويمبر العلماء عن هذه النقطة أحيانا بالتمييز بين الوسائل
والغايات أو بمعنى آخر نقول ، ان وظيفة العلم تهيب الوسائل التي

(6) Ibid., pp. 3-15.

نصل عن طريقها الى الاهداف المتعلقة بالقيم التى تؤمن بها ، وفى علم الاجتماع يختار الباحثون غالبا مسائل يهدفون من وراءها الى الكشف عن معرفة جديدة تفيد الجنس الانسانى ، ولهذا يحاول عالم الاجتماع أن يكشف عوامل الجريمة التى قد تستخدم فى نواح متعددة ، من بينها زيادة الجريمة نفسها ، ولكن علماء الاجتماع يأملون أن تؤدى معرفة هذه العوامل الى الاقلال من نسب الجريمة . ومعنى هذا أن علم الاجتماع حين يبدأ من النظر وينتهى الى النظر فانه لا يغض الطرف مطلقا عن النواحي التطبيقية التى يمكن استخدام نتائجها فيها ، ذلك أن عالم الاجتماع لا يبحث فى الفراغ ، وانما يستمد انبعاثاته العلمية وغروضاها الموجهة لدراساته من حياة المجتمع ومشاكله المتعددة ، ولذلك فتصنيف البحث فى علم الاجتماع الى بحث نظرى وبحث تطبيقى ، تصنيف غير متفق تماما مع علم الاجتماع ، ولسوف تبرز هذه الناحية عند مناقشتنا لفكرة التطبيق فى علم الاجتماع .

• — المعرفة العلمية تظل قابلة للتوضيح والاضافة والتعديل نتيجة لتقدم البحث العلمى واستمراره — ومع هذا يجب أن تصبح محل ثقة ولها خاصية الدوام التى تبدو على وجه خاص فى نتائج العلوم الطبيعية والبيولوجية . ونظرا لعدم اتساع نطاق البحث فى علم الاجتماع ، فان بعض معارفه لا تصدق فى كل زمان ومكان . ولهذا لا يمكن أن تكون لها صفة العمومية . ومع ذلك فان كثيرا من المعارف السوسولوجية يمكن تطبيقها على نطاق واسع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية ، ومثال ذلك ، اذا أردنا أن نتحقق من القول بأن نسب المواليد فى المدن أقل منها فى المناطق الريفية ، وجدنا أنه يصدق فى الشرق كما يصدق فى العصور الوسطى . وعلى الرغم من أن ما يتوصل اليه علم الاجتماع محدد بالزمان والمكان نظرا لاختلاف العامل الثقافى وتغيره ، فانه مثل جميع العلوم يحاول أن يكشف القوانين التى لها عمومية التطبيق بغض النظر عن اختلافات الثقافة .

المنهج العلمى : (٧)

ان الاهتمام بالمنهج العلمى يمثل فى علم الاجتماع نقطة جوهرية . وقد اهتم بالمنهج العلمى كل علماء الاجتماع تقريبا منذ ولادته الشكلية على يد أوجيست كوفت . وقد تزايد الاهتمام به فى السنوات الاخيرة ، حين نمت طرق البحث الاجتماعى المتعددة باعتبارها أدوات الملاحظة العلمية ، الخطوة الاولى فى المنهج العلمى . ووضح لملء الاجتماع أن التثبت من المنهج العلمى أمر جوهري فى كل مراحل ادراسة ، ومؤهل ضرورى للمبتدئين يمكنهم من اجراء بحوث أفضل . ولهذا كان التدريب على معالجة المنهج العلمى ضرورة موضوعية . ويحصل عالم الطبيعة على هذا التدريب بدراسة الرياضة ويتعلم العمليات المصعدة التى تتضمن التجريب . ويتلقى الباحث فى المسائل الانسانية هذا التدريب من خلال الدراسة المركزة للغات الكلاسيكية . ولكن التدريب الذى يناسب الباحث الطبيعى والانسانى لا يقابل الحاجات والمطالب التى تواجهه العالم الاجتماعى الحديث . فعلى الرغم من أن الصور الرياضية والدراسات التجريبية تزداد أهميتها كل يوم وتثعب دورا هاما فى استقصاء السلوك الانسانى ، الا أنها لن تصبح الوسائل الرئيسية فى المستقبل القريب . وعلى الرغم أيضا من أن الباحث الاجتماعى يمكن أن يستفيد من دراسة اللغتين اللاتينية واليونانية ، الا أن اهتمامه الرئيسى بالمادة المعاصرة ، يحد من الفائدة التى تعود عليه من دراسة هذه اللغات الكلاسيكية . ولذلك كان عليه أن ينمى طرقا للتفكير بأسلوب آخر . أو بمعنى آخر يمكن القول ، ان نوع التحليل المطلوب فى الدراسات المنهجية هو الذى يحدد التدريب المناسب .

ويزيد المنهج العلمى قدرة العالم الاجتماعى على مواجهة التطورات الجديدة أو غير المألوفة فى الميدان الذى يتخصص فيه . وخير ما يوضح

-(٧) سنعتمد فى عرض هذا الموضوع على الكتب الآتية :

(a) Lundberg; Social Research, 1942.

(b) Lundberg; and Others; Sociology; 1958.

(c) Lazarsfeld & Rosenberg; The Language of Social Research, N. Y., 1962.

هذه النقطة ، هو أن نميز تمييزا واضحا بين المنهج العلمى والوسائل الفنية (طرق البحث الاجتماعى) والفرد الذى يتعلم كيف يصمم بعض الاجراءات أو الاختبارات ، أو ذلك الذى يتفوق فى تطبيق بعض الطرق الاحصائية ، يتمكن من المهارات التى تكون فى متناول اليد فى لحظة معينة . وقد يكون قادرا أيضا - فى المستقبل - أن يتعلم المهارات الجديدة ، كما أنه يستطيع أن يفاضل بين هذه المهارات جميعا من حيث صلاحية بعضها أو عدم صلاحية البعض الآخر . ولكن هل يستطيع أن يدرك المزايم التى تكمن وراء هذه الوسائل الفنية ، وهل عنده من القواعد والمقاييس ما يمكنه أن يقدر على أساسها مناسبة اجراء معين لمسائل معينة ؟ والواقع أن القدرة على اصدار أحكام من هذا النوع لا يمكن أن نصل اليها من مجرد تعلم الوسائل الفنية التى تستخدم الآن أو التى استخدمت فى الماضى . وما هو مطلوب اذن هو ذلك النوع من التمرين الذى يمكن الباحث من مقابلة ومعالجة المواقف البحثية المختلفة لعشر أو عشرين سنة . ذلك لان المتدرب تدريبا جيدا فى المنهج العلمى سوف يكون فى استطاعته لسنوات عديدة فيما بعد أن يواجه التطورات الجديدة فى العلم الذى يتخصص فيه ، وسوف يكون فى استطاعته أيضا أن يحكم على محاسنها ، وأن يربط الجديد بالقديم ، كما أنه فى هذه الحالة ، يتمكن من تخير ما يريد أن يضيفه ليصبح جزءا متكاملًا من تفكيره .

ولعل أهم معاونة يقدمها المنهج العلمى للمعلوم الاجتماعية ، هى توجيه الدراسات التى تهتم بالموضوعات المتداخلة بين هذه العلوم . والاهتمام بالدراسة الاجتماعية المتداخلة ينمو فى السنين الاخيرة ليحطم الحدود الفاصلة ، والحواجز التى تقسم الفواصل العميقة بين فروع العلم الاجتماعى . ويضع العلماء ثققتهم فى المنهج العلمى الذى يقع عليه وحده عبء ازالة هذه الفواصل ويكفى أن نخصص جيدا موضوع كثير من العلوم الاجتماعية ، فنجد أنها قد تدرس موضوعات واحدة ولكن اختلاف المصطلحات التى يستخدمها كل علم هو الذى يباعد من نقطة الالتقاء بينها . وهنا يجب أن نشير الى أن تأكيدنا لأهمية المنهج العلمى لا يجب أن يقودنا الى المبالغة فى دوره فى تقدم

العلم ، كما لا يجب أن يقودنا أيضا الى التقليل من أهمية البحث في الواقع . وفي هذا الصدد يقال ، أن الدارس الخلاق هو الذى يقسم بالبحث ، أما الدارس العظيم فهو الذى يتكلم عن هذا البحث .

تطبيق المنهج العلمى علميا :

يفضل كثير من العلماء التفرقة بين المنهج العلمى باعتباره مجموعة من العمليات العقلية التى تقود أى دراسة علمية مهما كان موضوعها ، وبين أدوات البحث العلمى ، التى هى فى واقع الامر وسيلة كل علم لجمع الحقائق بطريقة خاصة ولهدف معين . ومن أجل هذا يقال أن المنهج العلمى واحد فى جميع العلوم بينما تحتفظ أدوات بحث كل علم بحسب طبيعة موضوعه . ويعبر وليام أوبرن Ogburn عن هذا الفصل بين المنهج العلمى وأدوات البحث بتطبيق فكرته فى التخلّف الثقافى فيقول ، إذا نظرنا الى المنهج العلمى وأدوات البحث باعتبارها عناصر ثقافية ، فإن المنهج العلمى يصنف ضمن الثقافة اللامادية ، وطبقا لنظريته يزداد تغير أدوات البحث بازدياد الاختراع والتجديد فيها ، بينما لا يحدث ذلك بالنسبة للمنهج العلمى ومن أجل هذا يحدث التخلّف بين أدوات البحث وبين منهج العلم . ويشير أوبرن بذلك الى التقدم الكبير - فى رأيه - فى أدوات البحث الاجتماعى المتعددة ، بينما ثبت المنهج العلمى عند التحديدات التى وضعها ديكارت ويكون ودوهم وبوانكاريه وكارل بيرسون وغيرهم من علماء المناهج .

ان استخدام أدوات معينة فى جمع الحقائق فى ميدان علم الاجتماع ، لابد أن يكون موجها على أساس الفهم العميق للمنهج العلمى ، لأن مجرد جمع الحقائق مهما تشعبت وسائلها وبلغت مبلغا عظيما من الدقة ، يصبح عبئا من غير تثبت واضح من خطوات المنهج العلمى من ناحية ، ومن الاطار النظرى الذى يحدد الافكار والمفاهيم تمديدا دقيقا من ناحية أخرى . واستخدام أى أداة من أدوات البحث الاجتماعى لابد أن يسبق اذن بتحديد واضح للمشكلة أو الموضوع محل الدراسة ، الى جانب الاحتياطات الاخرى لسلامة الاداة وفعاليتها فى جمع المعلومات ، مثل الدراسات الاستطلاعية وحسن اختيار العينة واستجلاء الصعوبات

وغير ذلك من المتطلبات الضرورية في البحث العلمي • وقد استحدثت العلوم الاجتماعية عددا من أدوات البحث من أهمها : الاستخبار Questionnaire والمقابلة Interview ودراسة الحالة Case Study ، تعتمد جميعا على أنواع من الأسئلة تصمم وتبنى وتستخدم لأغراض متعددة، هذا الى جانب الاعتماد على البيانات والوثائق والسجلات الاحصائية^(٨) .

ومن أحدث طرق البحث الطريقة المسماة «السوسيومتري Sociometry أو القياس الاجتماعي» التي يعتبرها صاحبها مورينو Moreno علما قائما بذاته يقف جنباً الى جنب مع علم الاجتماع والاشتراكية العلمية ، ويرفض أن تكون مجرد وسيلة من وسائل البحث الاجتماعي^(٩) .

ويقول جورج لندبرج ، ان الهدف الاول للعلم الاجتماعي ، أن يقيم نسقا من المقررات المحققة أو القوانين العلمية ، التي تمكننا من فهم وضبط وجوه النشاط الانساني والتنبؤ بها ، وخاصة تلك الوجوه التي تهمنا في الدرجة الأولى • وقبل أن نقرر قانونا أو قضية لها صفة الصدق ، يجب أن نخضعها للاختبار الواقعي التجريبي • وهذا الاختبار في حد ذاته عبارة عن عمل يقوم على الخبرة والتجربة التي تأيدت عن طريق عدد من الملاحظين المؤهلين للملاحظة المنظمة • ومثل هذا الاختبار أيضا لا يعتمد على مجرد تجميع أدلة تثبت صحة القانون بل انه يشتمل على سلسلة من الملاحظات المضبوطة والمنظمة التي يمكن أن تدحض القانون أو تشكك في صحته • وعلى الرغم من أن العلوم الاجتماعية لم

(٨) يمكن للطالب الذي يريد أن يقف على اساليب البحث الاجتماعي أن يرجع الى الكتب الآتية :

١ - الدكتور جمال زكي السيد يس ، أسس البحث الاجتماعي ، ١٩٦٣ (ويتميز هذا الكتاب بالشمول والاحاطة بكل التطورات التي وصل اليها فن البحث) •

٢ - الدكتور ابراهيم أبو لغد والدكتور لؤيس مليكة : البحث الاجتماعي ، ١٩٤٩ •

٣ - الدكتور محمد طلعت غيمى : البحث الاجتماعي ، ١٩٦٠ •

(9) Moreno, L. (ed.), The Sociometry's Reader, Illinois, 1960.

تتوصل بعد الى «مخيار» مثالى ، فان هذا لا يضمننا من أن نضع فى
الذهن دائما أن وظيفة البحث ، جعل ملاحظتنا لها القدرة على اثبات
مفروضنا أو رفضها أو تعديلها •

ميادين نامية فى البحث :

تمر الموضوعات التى تحظى باهتمام الباحثين فى علم الاجتماع
بتغيرات عميقة ، ونلاحظ أنه مع ثبات الاهتمام بالموضوعات التقليدية
التي تتناول ظواهر أو علاقات لها صفة العموم النسبى سواء فى البناء
الاجتماعى أو فى التغير الاجتماعى ، الا أن هناك ميلا يعمق جذوره
وبسرعة للتركيز على وحدات ينظر اليها باعتبارها الخلايا الاساسية فى
بناء المجتمع ، أو الخيط الاساسى الذى يتكون منه نسيج العلاقات
الاجتماعية مهما اتخذ من صور أو أنماط • وقد صاحب هذا الاتجاه
الجديد إعادة فحص أدوات البحث لئلا تتناسب مع أهدافه ، ولذلك تراجع
الآن مدى كفاية الاستخبار والمسح والمقابلة للتعويض بهذه الاهداف ،
وغالبا ما يدخل عليها تعديلات جسورية من حيث المبنى والوظيفة •
وسوف نعطي لمحة سريعة لهذا كله فيما يلى :

١ - نمت الى جانب الدراسات الديموجرافية (السكانية)
والايكولوجية (البيئة والانسان) ، دراسة الجماعات الصغيرة ، التى
تتميز بقلة العدد (المجم الصغير) وبالتفاعل المباشر بين الاعضاء
ومن المعروف أن دراسة السلوك الجماعى ووصفه ، موضوع قديم فى
علم الاجتماع • ولكن الجديد اليوم هو الاهتمام المتزايد بالدراسات
التجريبية فى هذا الميدان • وفى نفس الوقت يهتم الباحثون بدراسة
الجماعات فى ظروفها أو وضعها الطبيعى مثل دراسة جماعات الصناعة
أو جماعات اللعب وغير ذلك • ولا يقتصر الاهتمام بدراسة الجماعات
على اتجاه معين فى العلم الاجتماعى •

٢ (فهناك اتجاه نفسى اجتماعى ابتدعه كورت ليفين Kurt Lewin
لدراسة الجماعة ويعرف بطريقة غير محددة باسم مدخل «ديناميات
الجماعة» •

ب) وهناك الاتجاه السوسيوولوجى الذى يقوم على رأسه بيلز Bales ، والذى يعالج الجماعة الصغيرة باعتبارها نسقا اجتماعيا .

ج) وهناك أخيرا «السوسيومتري Sociometry» التى استحدثها مورينو ، والتى تدرس الجماعة عن طريق أسلوب خاص فى قياس العلاقات داخلها .

٢ - وقد ظهر الاهتمام الكبير ببحوث الجماعة الصغيرة بتدعيم طرق ملاحظة التفاعل الذى يتم بين أعضاء الجماعة الواحدة . ومن أجل هذا ظهرت عدة طرق للملاحظة المنظمة، ومن أهمها الطريقة التى ابتدعت نظاما تصنيفيا لتسجيل التفاعل . ولم تقتصر دراسات الجماعات الصغيرة على اكتشاف عدد من النتائج المتعلقة بنواحي التفاعل المختلفة ، مثل أنماط وسائل الاتصال وبناء السلطة ومصدر القوة فى الجماعة ، وبغاية الجماعة وانتاجيتها وتماسكها . وغير ذلك ، بل انها قربت المسافة بين النظرية والبحث . ومن أبرز الامثلة على ذلك أن النتائج التى توصل اليها بيلز دعمت بعض نظريات تولكوت بارسونز ، التى أثارت بدورها اهتمامات أخرى فى مزيد من النتائج التجريبية . ويرى بعض الباحثين، أنه اذا استمر هذا الاتجاه فى النمو ، سوف تصبح دراسة الجماعات الصغيرة مصدر خصب للنظرية السوسيوولوجية^(١٠) .

٣ - أصبحت السوسيومتري عند مورينو والتى كان من أهم أغراضها قياس أنماط التجاذب والتنافر بين أعضاء الجماعة ، مدخلا يستخدم استخداما واسع النطاق فى دراسة الجماعة الصغيرة . وقد أصبحت بعض اصطلاحاتها مثل القيام بالدور ، والعلاج الجماعى والسوسيوجرام ، مألوفة فى لغة علم الاجتماع . ولكن هناك اتجاه سوسيومتري آخر ابتعد إلى حد ما عن اتجاه مورينو الأصلى ، الذى كان ينظر الى السوسيومتري كمنهج فى خفض حدة الصراع الذى يقوم بين الأشخاص ، ويبدو هذا فى الاهتمام «بتحليل العلاقة» عن طريق

(10) Tiryakian, E. A; Methodology and Research; in Roucek K. Contemporary Sociology, London, 1959, pp. 157-165.

سؤال الفرد أن يقرر عما إذا كان أعضاء الجماعة الآخرون يتقبلونه أو
يتمتعون عنه ويرفضونه .^{١٠}

٤ - وهناك اتجاه آخر قريب لاتجاه دراسة الجماعات الصغيرة ،
يبدو في الاهتمام بنسق الترتيب الطبقي الذي يربط الافراد بعضهم
بالآخر ، وتختار المجتمعات المحلية ميدانا لمثل هذه الدراسات . ومثال
ذلك أن وليام وورنر William Warner نشر بالاشتراك مع زملائه
ومعاونيه دليلا مفصلا للإجراءات التي يمكن استخدامها لدراسة المكانة
الاجتماعية في مجتمع محلي يسمى جونزفيل Jonesville ، وفي هذا
الدليل يرى وورنر ، أن تعيين أو تحديد الافراد في مكانهم من الطبقة
الاجتماعية موضع للنظر ، يعتمد على طريقتين مختلفتين ، الاولى سماها
« المشاركة المقومة Evaluated Participation » وتشتمل على ست وسائل
منية لقياس المدلات ، عن طريقها يقوم المخبرون المشاركة الاجتماعية
لاعضاء المجتمع المحلي ، وينظر أغلب الباحثين الى هذه الطريقة على
أنها طريقة ذاتية . والثانية سماها « دليل أو فهرست خصائص
المركز Index Of Status Characteristics (I. S. C) وهي عبارة عن دليل لاربع
عوامل اجتماعية اقتصادية هي ، المهنة ومصدر الدخل ، وطابع المنزل
ومنطقة الإقامة . وينظر الى هذه الطريقة باعتبارها طريقة موضوعية
تترجم المفاهيم المتعلقة بالطبقة الاجتماعية الى اصطلاحات أو معاني
اقتصادية والعكس . وقد زعم وورنر أن هاتين الطريقتين وما تمخضت
عنهما من نتائج يمكن أن تطبق على كل أنحاء الولايات المتحدة ، ولكن
هذا الزعم قابل بنقد شديد من عدد كبير من الباحثين في علم الاجتماع
لاعتبارات تتعلق بالمنهج وبوحدة الدراسة المختارة^(١١) . ومن المحتمل،
إذا كان هذا المدخل لدراسة الطبقة الاجتماعية لا يصلح في ظل الثقافة
الامريكية المتميزة ، ألا يصلح أيضا للتطبيق في مجتمعات أخرى ذات
ثقافات مختلفة^(١٢) . وقد حاول علماء الاجتماع أن يسدوا النقص الذي

. Ibid., p. 159. (11)

(١٢) ولزيد من الايضاح وبيان وجوه النقص في طريقة وورنر يمكن
الرجوع الى :
Bendix, R. & Lipset, S. Class, Status and Power, 1961, pp. 224-255.

ظهر في دراسات الترتيب الطبقي للمجتمعات المحلية بأن يبتدعوا الطرق التي يمكن معها دراسة هذا الموضوع في النطاق القومي ، وذلك بوضع قائمة للدوائر المهنية التي يسهل تصميمها عن طريق عينات ممثلة في السكان .

• وقد نزل الاهتمام أيضا بأدوات البحث عن طريق إدخال تصنيفات منهجية عليها . فالمنهج الاجتماعي كطريقة يرجع الآن ليؤدي وظيفته بطريقة أفضل وليخدم أهدافا منهجية عامة في نفس الوقت ، ويحل الاستخبار الآن محل المذكرات الشخصية والوثائق الخاصة بتاريخ الحياة ، ووجبت إليه عناية كبيرة فيما يتعلق ببناء الأسئلة وتنظيمها ، كذلك زاد «المقابلة أو الاستخبار» كوسيلة فنية لجمع الحقائق وتعددت أنواعها لتؤدي أغراضا مختلفة . هذا وقد تزايد الاهتمام — بتأثير علم النفس الاجتماعي — بالوسائل الفنية للقياس التي تستخدم المعادلات الرياضية ، وخاصة في قياس الاتجاهات . وقد كان هذا الاهتمام يطرق البحث وأدواته صدى لاحساس علماء الاجتماع أن تقدم المعرفة في علم الاجتماع يتوقف على مدى نجاحهم في الوصول إلى أدوات لجمع الحقائق لها من الدقة ما يسمح بالاطمئنان إلى صدق هذه الحقائق وثباتها .

إن الاتجاهات الجديدة في دراسة الجماعات الصغيرة أو دراسات المجتمع المحلي وما صاحبها من إعادة النظر في أدوات البحث والقياس ، لم تلق ترحيب جميع علماء الاجتماع ، بل أنها تعرضت لانتقاد لاذع من عالم كبير من علماء الاجتماع المعاصرين « سوروكين » في كتابه *Fads and Foibles in Modern Sociology* ومن أهم نقدهاته قوله ، أننا لاننكر أهمية الإحصاء والقياس في دراسة مسائل العالم الاجتماعي والثقافي ، ولكن محاولة تقليد العلوم الطبيعية بالبحث عن معادلات رياضية اتجاه يخرب علم الاجتماع ويكشف عما سماه «هوس الاختبارات» ويزيد الأمر سوءا جهل ادعاء الذين يعتبرون قادة في هذا الميدان . ويهاجم سوروكين أيضا أولئك الذين ينتقلون من ميدان إلى آخر في علم الاجتماع ويبدعهم علم لجيش من الخشب المسندة هو «الاستخبار أو غيره من

أدوات البحث» دون معرفة أو دراية صحيحة بالنظرية السوسولوجية أو بتاريخ الفكر أو بالأرض التي أنبتت المذاهب الفكرية الرئيسية في مجرى التاريخ ، وكأنهم يسعون في كل مكان ويفادون «أعندكم بحث» وما أيسر البحث إذا كانت عدته مجموعة من الاسئلة يزعمون أنها تقيس بطريقة كمية مضبوطة ظواهر المجتمع ، وينسون أن هذه الطريقة لا تميزهم كعلماء لأنها في استطاعة أى إنسان ، ويطلق سوروكين على هؤلاء اسم Omnibus-Researcher-Professor ويستطرد سوروكين فيقول ، أن حالة هؤلاء النفسية تكشف عن مرض وبائى خبيث أصاب الكثيرين ، يسميه «فصام الكم» ، ويظل يهاجم هذه الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع وعلم النفس والانثروبولوجيا مفندا لها بقسوة وعنف بالغين، الى أن يتعرض لأولئك الذين يبحثون عن أبسط وحدة في الظواهر الاجتماعية الثقافية ، تقليدا لعلماء الطبيعة الذين يعتبرون « الذرة » أبسط وحدة في الظاهرة الطبيعية ، ولذلك سقطوا في متاهات وسرايب أوصلتهم الى المضلل ، فبعضهم يرى أن الوحدة هي الفرد أو الزمالة وبعضهم يرى أن هذه الوحدة هي الدور أو الفعل أو العلاقة الاجتماعية، ويرى آخرون أنها الأسرة أو المجتمع البدائى أو الجماعة الصغيرة .

ويحاول سوروكين أن يهدم هذا كله ويبين في تفصيل عدم فهم من يساند هذا الاتجاه أو ذلك لخصائص الوحدة البسيطة من حيث البناء والوظيفة . ويختتم كتابه بقوله ، أن العلم الاجتماعى النفسى قدم خلال القرون ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ معرفة بالغة الأهمية عن الإنسان وعالمه الاجتماعى النفسى ، فلا نكاد نجد جديدا في أيامنا هذه . وكل الذى نجده علامات التعب والضيق التى بدت على باحثين اليوم المتسرعين والمتعجلين للنتائج ، ولهذا تتميز بحوث علوم المجتمع اليوم وخاصة علم الاجتماع وعلم النفس بالعصابية والعقم . أن الحاجة اليوم ماسة الى علاج هذه الحالة بعد حسن تشخيصها ، ولن يتم ذلك الا بتوحيد جهود ثلاث مناهج وتعاونها على انتشارال البحث عن الحقيقة الاجتماعية من الوحدة التى تردت فيها بفعل هوس الاختبارات وفصام الكم ، وهذه النتائج هي :

منهج الملاحظة الذى يقوم على الادراك الحسى •
ومنهج المنطق الرياضى الذى يقوم على استخدام العقل فى
التفكير المجرد •

ومنهج الحدس الذى يعلو فوق الحس والعقل معا •
ويقول سوروكين ان امتزاج هذه المناهج الثلاثة كفىل بأن يكشف
فى وضوح الابعاد الثلاثة للحقيقة الاجتماعية التى يقابل كل بعد منها
المنهج الملائم من المناهج الثلاثة السابقة • الى أن يقول ، ان هذه
المناهج الثلاثة كمل أحدهما الآخر ويراجع أحدهما الآخر أيضا ، الامر
الذى يترتب عليه ضمان عدم الوقوع فى أخطاء الترام منهج واحد (١٣) •
خطوات المنهج العلمى :

مهما كانت طبيعة المادة التى نعالجها ، ومهما كانت طرق البحث
التي نستخدمها فان هناك عدة خطوات ضرورية ، لابد أن نلتزمها فى كل
عمل علمى •

١ - الفرض المناسب : ويشير الى الفرض هنا ، على أنه نوع
من التعميم ، يحتاج الى اختبار أو تعميم • والفرض فى مراحله المبدئية ،
عبارة عن فكرة تصورية أو حدس أو ظن ، يمكن أن يكون قاعدة لدراسة
منظمة • وقد فى سبيل الحصول على المفروض ، ننظر فى ميادين الادب
والفلسفة والشعر ، وكل ما كتب فى علم الاجتماع والاثنولوجيا
وخصوصا النظريات التى ترد كثيرا فى كتابات العلماء •

ومن شروط الفرض المناسب أن يصاغ بصورة واضحة ومحددة
كلما كان ذلك ممكنا ، لأن كل فرض معد للبحث يحدد مقدما المصادر
التي سنعتمد عليها والبياديين التي سنرتادها وبالتالي يمنعنا من الجمع
العشوائى لحقائق • وعلى ذلك ينبغى أن نتجنب منزلقا خطيرا فى هذا

(13) Sorokin, P., Fads and Foibles in Modern Sociology London, 1958, pp. 315-317.

الصدد مغالفة أن نعتبر الفرض قضية علينا أن ندافع عنها وبالتالي
نختار الحقائق المؤيدة ونسقط الحقائق التي تبدو مضعفة لها .

٢ - ملاحظة الحقائق وتسجيلها : وتشمل هذه الخطوة كل ماتعلق
بالعدد والقياس ، وهي تنطوي أيضا على اجراء ملاحظات مضبوطة عن
طريق استخدام الحواس الانسانية بمساعدة الآلات المناسبة . ومن
المسلم به أنه كلما زادت دقة الحقائق المجمعة كلما زاد الاعتماد عليها،
وكلما كانت النتائج المترتبة عليها محل ثقة علمية .

٣ - تصنيف الحقائق وتنظيمها : وتبدو أهمية هذه الخطوة عندما
نعلم أن التشابه والاختلاف لا يظهران الا بعد التصنيف والتظيم .
وكلما كان من الممكن أن نبرهن على الاطراد أو الاتفاق في مجال الحقائق
كلما أصبحت دراستنا ذات اطار علمي .

٤ - التعميم : وعندما تتم الخطوات الثلاث السابقة يصبح من
الممكن أن نصوغ الأوصاف التي تنطبق على اتجاه الحقائق في شكل جملة
قصيرة يمكن أن نجد لها تطبيقات في عدة نواح أو نجد لها مشابهاة في
ظواهر لها نفس الظروف ، ومثل هذه الجملة يقال لها « قانون علمي »
والشكل المثالي لمثل هذه التعميمات هو الصورة الرياضية ومع ذلك فلا
ينبغي لنا أن نزع أن هذه الصورة يمكن أن تكون مضبوطة تماما أو أن
لها خصائص الاطلاق غير المقيد بالزمان والمكان ، حتى أنه في الميادين
التي سار فيها البحث العلمي شوطا بعيدا لا نستطيع أن نطمئن الى دقة
ما يتوصل فيها من تعميمات، ذلك لأنها تخضع دائما للتحسين والتصحيح
على أساس مزيد من الملاحظات الدقيقة وجمع أوسع الحقائق . ومثل
هذه التصحيحات تتم نتيجة للاختبار التجريبي لما نصل اليه من
تعميمات . ولكن هذا القول لا ينبغي أن نفقد معه الثقة في قيمة التعميمات
كأساس للتنبؤ العلمي . ومع ذلك فلا بد أن نحذر تطبيق التعميمات على
نطاق واسع ، أي نطبقها على مواقف أو حالات مختلفة عن الحالات
الاصلية .

الاختيار والوصف والتفسير :

بعض المعرفة السوسولوجية عبارة عن وصف للظواهر كما هو الحال مثلا في مسح المجتمع المحلى . ولكن ليس من الممكن أن يلاحظ جميع الناس بطريقة صحيحة . حتى أنه من الواجب أن يتدرب جامعو الاحصاء . وهذا التدريب بدوره ضروري للمؤرخين وعلماء الاجتماع .

١ - الاختيار : والمشكلة الكبرى في الوصف هي ، ماذا نصف ؟ ذلك لانه عندما تكون الظاهرة المراد وصفها معقدة ومتغيرة ومتعددة ، فان كل شيء لا يمكن أن يخضع للوصف . ولذلك وجب الاختيار . فالأوصاف التي يجمعها أمريكي لروسيا غير التي يجمعها روسي لها ، فقد يكون وصف كليهما دقيقا ولكن كليهما في نفس الوقت مختلف عن الآخر .

٢ - الاوصاف التحقيقية : الملاحظات العلمية لابد أن تتم بشكل يمكن التحقق منها ، ولذلك فان القول بأن السكان في الهند يزدون بنسب تتبذر بأوخم العواقب ، قول لا يخضع للتحقيق لانه ليس لدينا مقاييس عن «أوخم العواقب» ولهذا يكون مثل هذا القول مجرد رأى . وعلى العكس من ذلك يمكن التحقق من القول الاتي :

«في عام ١٩٤٠ زاد سكان الهند حوالي ٥ مليون نسمة ، أى أن عددا من السكان مساو للسكان في الولايات المتحدة عام ١٨٩٠ يمكن أن يضاف في مدى جيل واحد الى مجموع سكان الهند» .

٣ - وصف العينة : يميل علماء الاجتماع الى وصف عينات أكثر من ميلهم الى وصف الكل ، لان البحث السوسولوجي باهظ التكاليف . ومع ذلك لابد أن تكون العينة كبيرة نسبيا وممثلة ، ومثال ذلك أننا اذا أردنا أن نصف الرأى العام فان من الخطأ أن نعتد على تتبص أقوال الصحف في المدن الكبرى فقط ، بل لابد أن نعتمد في نفس الوقت على الصحف التي تصدر في كل مكان اذا كانت موجودة ، كما هو الحال في الولايات المتحدة وبعض البلاد الاوربية . كما أنه من الواجب أن

نفحص حالات كافية لتأكد من أن العينة التي أخذناها صالحة ونموذجية.
اذن فالوصف في العلم يتطلب مهارة وتدريباً .

٤ - قياس العلاقات : اذا حققنا النظر في العمل العلمي في علم الاجتماع نجد أن نسبة كبيرة منه لا تتعلق بوصف الظواهر . فكثيراً من العمل السوسيولوجي يتعلق بالعلاقة الموجودة بين ظاهرتين أو أكثر ، ومثال ذلك عندما نبصّث العلاقة بين ظروف العمل ونسبة الزواج . والمنهج المتبع في هذه الحالة هو بحث المظاهرة . وحول السبب ومعناه جرت مناقشات متعددة ، حتى أن كثيراً من الكتاب يستخدمون كلمة «السبب Cause» في معانٍ مختلفة^(١٤) .

المتغيرات Variables

١ - عندما نفحص العمل السوسيولوجي نجد أن كثيراً منه يتكون من محاولات للبحث عن أسباب الظواهر : مثل الحرب والجريمة والطلاق ... الخ . والظاهرة التي نريد غالباً البحث عن سببها هي تغير من حالة سابقة الى حالة لاحقة . فالحرب تغير من السلام ، والجريمة تغير من الامان وهكذا ... ففي الولايات المتحدة مثلاً كان عدد حالات الطلاق واحد الى ثلاث زيجات ، وكان قبل الحرب في عام ١٩٣٠ واحد الى ست زيجات . وفي كل هذه الحالات كان هناك تغير ، ولذلك نقول عنه انه انحراف ، ويقال للمظاهرة متغيراً Variable . ولذلك فحين نريد أن نبصّث عن أسباب الانحراف من السلام الى الحرب ، وفي زيادة نسبة الطلاق ، أو في انخفاض نسبة الجرائم .

والظاهرة التي نريد أن نشرحها يقال لها المتغير المعتمد Dependant Variable لان هذا التغير معتمد على أو تسبب عن التغير في المتغير الاخر أو المتغيرات الاخرى . وهكذا نجد أن بعض الزيادة في حالات الطلاق بعد الحرب تسبب عن زيجات متسّعة وانفعالات ترتبت على ظروف الحرب ، كما أن الانتعاش الذي أعقب الحرب اسهم في زيادة حالات

(14) Ogburn, Nimkoff, Op. Cit., pp. 5-10.

الطلاق أيضا ، ومن المعلوم أن الطلاق يزداد إبان الانتعاش ويقل إبان الكساد . ولهذا نقول أن سبب زيادة الطلاق بعد الحرب كان في نفس الوقت تغيرا من السلام الى الحرب . فالتغير في متغير واحد يمكن أن يفسر بالاضافة الى تغير في متغير آخر عواذنا عندما ندرس أسباب ظاهرة معينة ، فاننا ندرس بذلك العلاقة بين متغيرين أو أكثر .

٢ - الدائم ليس سببا للتغير : اذا استطعنا أن نفسر انحرافا في ضوء انحراف آخر ، فإن النتيجة تكون في أن انحرافا لا يمكن أن يفسر بالاضافة الى دائم . والدائم هو العامل الذي لا يتغير ، ومع أن الدائم لا يمكن أن يكون سببا في تغير متغير ، فقد يكون مع ذلك عاملا في التغير . ولذا لا تكون الغريزة (غريزة المساواة والعدوان) سببا في الحرب ، لان هذا العامل البيولوجي دائم ، ولأن الغريزة كانت موجودة في السكان في سنوات السلام ، بنفس الدرجة التي كانت موجودة بها أثناء الحرب ، ومع ذلك فإن هذا العامل البيولوجي سبب في الحرب ، لأنه اذا لم يكن موجودا ، فلربما لا تنتشب الحروب . إذن فالظاهرة يكون لها عدد كبير من العوامل الدائمة وفي نفس الوقت يكون كل تغير في الظاهرة نتيجة لعوامل عليا أقل (١٥) .

٣ - الظواهر الاجتماعية ذات أسباب متعددة : المجتمع الحديث مجتمع معقد وملء بالتغيرات . ولهذا فمن المنطق أن نقول أن لظاهرة الاجتماعية أسبابا عديدة . ولكن العقل الانساني في حبه للتبسيط يميل دائما للتفكير في ضوء سبب واحد . ولا ينبغي أن يفهم من قولنا بتعدد العوامل والاسباب اننا نضعها جميعا في مصاف واحد ، بل ان بعضها أهم من البعض الآخر . ومثال ذلك أن أسباب الهجرة كثيرة ، فقد تكون فرسا اقتصادية ، أو ضغطا سكانيا ، أو لأسباب دينية كالاضطهاد ، أو سهولة وسائل المواصلات أو لأسباب تتعلق بدورة العمل وذخائراتها .

٤ - سلسلة الاسباب : عندما نبحث في الاسباب لابد أن ندقق في

(15) Ibid., p. 7.

العلاقات القائمة بين المتغيرات والخطوة الاولى ، ان نحدد عما اذا كانت هناك مصاحبة في الانحراف أو حدوثا في نفس الوقت بالنسبة للمتغيرات أو بينها • ومثال ذلك أننا اذا وجدنا نسب الجريمة في مدن ذات حجم محدد مقارنة لنسبها في مدن تنمو بسرعة ، ثم وجدناها أيضا مقارنة لمدن يقل عدد سكانها أو تزداد في بطيء ، فإنا ننتمي من ذلك الى القول بأن درجة النمو في المدن ذات الحجم المعين والحدود المعينة ، ليست سببا محتملا لزيادة الجريمة • لان نسبة الجريمة دائمة وثابتة عندما تختلف درجات النمو بالنسبة لعدد كبير من المدن •

ومن ناحية أخرى اذا كانت نسبة الرجال الى النساء في المدن مرتفعة مع ارتفاع في نفس الوقت في نسبة الجريمة ، ومنخفضة مع انخفاض في نسبة الجريمة أيضا فقد يكون هناك تغير نسبي أو مصاحب بين الظاهرتين ، ومن ثم لا بد أن نبحث عما اذا كانت هذه المصاحبة تتضمن عليه أم لا • وينبغي أن ننبه هنا أنه في دراسات علم الاجتماع لا يعنى التغير المصاحب ضرورة ارتباط المتغيرين عليا ، لان هذين المتغيرين قد يكونان مستقلين أحدهما عن الآخر ، ويرجع التغير المصاحب الى عوامل أخرى •

كيف نختار موضوع البحث :

من المسائل الهامة التي تعترض الباحثين في علم الاجتماع وخاصة المبتدئين منهم : الموضوعات التي تصلح للدراسة ، لان البعض قد لا يكون عنده ادراك سليم للصعوبات المتعددة التي يتبينها الباحث المتمرن، ولذلك يوصى الاخصائيون في وسائل البحث الاجتماعي بضرورة توفر عوامل وعناصر هامة هي :

أ - التخصص بمعنى أن الباحث يجب أن يكون متخصصا في الناحية التي يريد أن يبحثها ، ولذلك يتمتع هنا أن نسمح للهواة أو للذين لم يتلقوا دراسة منظمة في شؤون المجتمع بمعالجة أى ناحية من نواحي البحث •

٢ - يجب قبل الشروع في البحث أن يتلقى الباحثون معلومات

منظمة عن ميدان الدراسة ، وعن صلته بالميادين الاخرى عن طريق برنامج تدريب محدد ينظم لهذا الغرض •

٣ - يجب أن يعين للباحث مقررا للقراءات التى تنقصه لحسن فهم موضوع الدراسة ، وخاصة الابحاث التى أجريت عليه قبل ذلك أو الابحاث المتصلة به •

٤ - يجب أن ينطوى البحث على تحليل دقيق لجزء محدد من ميدان المعرفة السوسولوجية •

٥ - يجب أن يتعرف الباحث على الاجراءات المتبعة قبل الشروع فى البحث أو أثناءه أو بعده وما يترتب على ذلك من مطالب •

٦ - يجب أن يتكرر البحث مرة بعد أخرى على مستويات مختلفة حتى يتأكد الباحث من أنه قد وصل الى معلومات عالية الدقة تتوفر فيها خصائص الثبات والصدق •

وهناك مستويات رئيسية لابد من اتباعها فى اختيار المشكلة التى تصلح للدراسة منها ، الاصاله والجدة ، على أن نتجنب الازدواج حتى لا يضيع جهد الباحثين عبثا ، فضلا عن أهمية الموضوع محل البحث ، لانه من غير الملائم أن يهتم الباحث بمسائل عرضية أو وقتية أو سطحية • كل هذا يجب أن يتم على أساس من التثبت من المنهج والامكانيات المتوفرة فى جمع المادة التى يجب أن تكون فى متناول اليد مع تقدير عامل الزمن •

أما منطوق الموضوع محل البحث فلا بد أن يكون فى صورة سؤال أو جملة خبرية مباشرة وتشمل مراحل تعريف موضوع البحث ما يلى :

١ - تحليله الى عناصره المكونة الاساسية حتى يمكن ترتيب جمع المادة ترتيبا منطقيا •

٢ - معرفة واضحة بحدود البحث ومداه وصلته بغيره من الابحاث المتشابهة ومكانه من أبحاث علم الاجتماع عامة •

٣ - معرفة القراءات المتصلة بالموضوع التي يمكن أن تكون
صالحة في اعداد الاساس النظري الذي يجب أن يهضمه الباحث قبل
أن يشرع في الدراسة •

٤ - معرفة مصادر المعلومات وطرق البحث المناسبة وبيان وجه
الحاجة الى هذا البحث •

٥ - تحديد دقيق للاصطلاحات العلمية التي سترد في التحليل
العلمي للمعلومات المجمعة والمتراكم هذه التعريفات بكل دقة في كل نواحي
التحليل كما أن الفروض الموجهة للدراسة يجب أن تكون واضحة ودقيقة
جدا بحيث لا يفتلظ في الاذهان بفروض مشابهة •

الفصل الرابع

المجتمع والحياة الاجتماعية

المجتمع والحياة الاجتماعية

إذا كانت الثقافة طريقة المجتمع وأسلوبه في الحياة ، فالمجتمع هو الحياة بذاتها • والمجتمع حقيقة جوهرية في حياة الأفراد ، من غيره لا يستطيع الفرد بذاته أن يستمر في الحياة ، فهو الذي يجعل الحياة الاجتماعية ممكنة ، وقد يقول قائل إن الفرد ليس عليه أن يعيش حياة اجتماعية بالضرورة ، وبالتالي يمكن ألا يكون المجتمع شرطاً للبقاء • ولكن وجود الفرد ذاته متوقف على وجود المجتمع ، فهو من صنعه إلى أبعد ما تحمله كلمة «الصناعة» من معاني • وقد استقرت أهمية المجتمع للفرد وجاوزت حدود الجدل حول هذه الحقيقة ، وخفت حدة الاختلاف حول العلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع ، ودور كل منهما في الحياة الاجتماعية للإنسان ، منذ أن تخطى علم الاجتماع عن تتبع الفروض الخيالية عن أصل المجتمع وسر تطوره ، والاحتمالات الظنية التي تحمل الطابع القصصى للادوار التي مر عليها الإنسان ، حتى أصبح المجتمع صانعه وصانع أفكاره وقيمه ومحدد أنماط سلوكه • ولا يتوقف وجود الفرد على وجود المجتمع فحسب ، بل إن الثقافة نفسها لم تكن لتنبثق وتعمق جذورها دون وجود المجتمع •

ويمثل «المجتمع» الموضوع الكبير الذي يكون ميدان الدراسة في العلوم الانسانية والاجتماعية • ونظرا لضخامة هذا الميدان وتعدد أطره وتعدد مسالكه ، فقد تخصصت علوم كثيرة في جزء أو آخر طلبا لمزيد من الدقة • وعلم الاجتماع حين يدرس المجتمع — بالمعنى الذي سبقت الإشارة إليه — يحاول أن يغوص وراء الحقيقة الاجتماعية التي تقصر إمكانية المجتمع وشروط بقائه وتكشف الستار عن أسباب التجمع والتفرق والتنوع والتغير وما يترتب على هذا كله من نتائج على الأفراد وما يظهر على سلوكهم بسبب تفاعلهم المستمر • وقد اختلف علماء

الاجتماع حول تعريف المجتمع فترة طويلة ، وظهر أثر هذا الاختلاف في اطارات المفاهيم والافكار العسامة التي يقوم عليها التحليل السوسيولوجى . ولكن هذا الاختلاف تفتيق شقته فى السنين الاخيرة ، ورغبة فى مزيد من الايضاح سنعرض عددا من وجهات النظر فى تعريف المجتمع :

١٠ - يعرف توماس اليوت Thomas Elliot (١) ، المجتمع ، بأنه جماعة من الناس يتعاونون لقضاء عدد من مصالحهم الكبرى ، التى تشمل حفظ الذات ودوام النوع . وتشتمل فكرة المجتمع على الاستمرار والعلاقات الارتباطية المعقدة والتركيب الذى يتضمن ممثلين من الانماط الانسانية الاساسية وعلى الاخص من الرجال والنساء والاطفال . ومن الطبيعى أن يكون هناك عنصر الإقامة فى اقليم محدد . والمجتمع فوق هذا جماعة وظيفية حتى يمكن أن نحدده من حين لآخر فى ضوء العلاقات والعمليات الافرادية . ويقول اليوت أيضا ، ان المجتمع هو أكبر جماعة انسانية . ولهذا يجب أن نميزه عن الجماعات غير المثلة والتجمعات الاخرى كالجمهور والمسافرين على سفينة والمشاهدين لمباراة فى كرة القدم أو المقيمين فى معسكر من معسكرات الجيش . ويتضح من هذا التعريف أن اليوت يتصور المجتمع من الناحية البنائية الوظيفية على أنه مجموع متفاعل من الرجال والنساء والاطفال يقيمون على أرض محددة ، ويتعاونون (وظيفيا) على البقاء «الاقتصاد» وحفظ النوع «الزواج والتناسل» .

٢ - ويشير بيسانز Biesanz الى ضرورة التفرقة بين استعمال كلمة «مجتمع» فى اللغة العادية وبين استعمالها فى العلوم الاجتماعية فيقول ، «ان المجتمع هو تنظيم العلاقات الاجتماعية لجماعة من الناس يسهمون فى ثقافة مشتركة ، ويتقاسمون الاحساس بالمشابهة» . ويحتاج الأمر الى تفسير هذا التعريف . فالمجتمع يبدأ بوجود مجموع من الناس ، ولكن وجود هؤلاء الناس على قرب مكانى أو لغزىائى لا يجعل

(1) Fairchild, H., (ed.), Dictionary of Sociology, N. Y., 1944, p. 300.

منهم جماعة اجتماعية ، لان الجماعة تقوم حين يكون اثنان أو أكثر من الناس على صلة واعية الواحد بالآخر . وهذا الاتصال قد يكون مباشرا أو غير مباشر ، ولكنه يشتمل على أى حال على «وسائل اتصال» فى مستوى رمزى ، أما عن طريق الإشارة أو اللغة ، كما أن هذا الاتصال يعنى أن سلوك فرد يتمدد أو يعدل سلوك الآخرين . أو بمعنى آخر يؤثر أعضاء الجماعة أحدهم فى الآخر ، كما أنهم يستجيبون بعضهم لبعض ، وهم جميعا يستجيبون لمؤثرات تأتيهم من خارج الجماعة ومثل هذا التأثير المتبادل والاستجابة المتبادلة التى تتم بين الأفراد والجماعات ، يقال لهما «التفاعل الاجتماعى Social Interaction» (١) .

وعندما يتكرر التفاعل لفترة كافية يمكننا أن ندرك قيام نمط من السلوك ، الذى نعبر عنه بتسميته «الملاقة الاجتماعية Social Relation» . ومثل هذه الملاقة تكون ذات طابع متبادل دائما ، لأنها تتضمن على الأقل فردين ، ولهذا يستفد سلوك أى شخص معناه من علاقته بشخص أو بأشخاص آخرين . ومثال ذلك ، أن علاقة الابن بأبيه الموظف أو المدير ، والطالب بالاستاذ ، والصديق بالصديق ، والجندي بالمدو ، لا تكون ذات معنى الا اذا أخذت أو غمت على أنها علاقة متبادلة .

وتتظم العلاقات الاجتماعية على هيئة نمط من المراكز Status المتبادلة والادوار Roles (والمركز) هو مجموع الحقوق والواجبات التى تتناط بمكانة ما فى الجماعة . ويحدد السن والجنس والقرابة والزواج مراكز الأفراد فى كل المجتمعات ، كما أنه فى أغلب المجتمعات يتحدد المركز أيضا عن طريق المرتبة والمهنة والطبقة وبعض الاعمال الأخرى . والمركز الذى يحتله الفرد بالوراثة أو الولادة تسمى المراكز السببية أما للمراكز التى يحصل عليها الفرد نتيجة لجهوده وكفاحه فتسمى بالمراكز المكتسبة . ويسمى نمط السلوك الذى يصابه مركزا ما «القول الاجتماعى» ولذلك يشغل الفرد فى الواقع عددا من المراكز ،

(2) Biesanz & Biesanz; Modern Society; N. Y., 1954; pp. 85-88.

ويلعب أدوارا مختلفة في مختلف فترات حياته وفي مختلف الجماعات التي ينتمي إليها ، ومثال ذلك ، قد يلعب الفرد في مدى يوم واحد ، دور الأب والابن والزوج والرئيس والجار والمضيف والضيف والصديق المخلص . ولكن سلوكه في أي دور من هذه الأدوار تتوسطه المسيرة الثقافية - أي العادات والعرف والتقاليد والقانون السائد في المجتمع - التي تحدد الطرق الصحيحة والمقبولة لعمل الشيء أو الامتناع عنه . هذا ويرى أغلب علماء الاجتماع أن أنماط الترومست الجماعية مع الجزيئات والمصلحة التي تنفذها وتحافظ عليها تعتبر أساس التنظيم الاجتماعي ، كما أنها هي التي يمكن المجتمع من أداء وظائفه وتحقيق أهدافه الرئيسية التي تتمثل في حماية الفرد والابقاء على الجماعة ذاتها والمجتمع فوق هذا ، أكبر جماعة اجتماعية ، ويشتمل في الغالب على عدد كبير من الجماعات ترتبط بعضها بالآخر داخل المجتمع الواحد عن طريق نظم معينة ، مثل الحكومة أو النسق الاقتصادي وغير ذلك . كما أن المجتمع يشغل عافة - وليس ضروريا - أروضا متعددة . ومن علامات المجتمع الأساسية أن أعضائه يتفاعلون بعضهم مع بعض أكثر مما يتفاعلون مع أعضاء آخرين من مجتمع آخر . كما أنهم يشتركون في أكبر مجموعة من القيم . ولذلك كلن هذا التساند والقيم المشتركة من أهم العوامل التي تساعد على وحدة المجتمع .

ومن هذا يتضح أن تعريف كل من البيوت وبيلانز واحد تقريبا ، لقد اتفقا في أن المجتمع جماعة من الناس تتفاعل للوصول إلى أهداف محددة ، ويحفظ هذا التفاعل حورا مختلفة أبرزها بيلانز وعارل أن يبين دورا مع ما تملكه من قيم في بناء الجماعة الكبرى (المجتمع) وفي تحقيقها لأهداف الفرد والجماعات الفرعية على السواء .

٣ - أما أرنولد جرين Arnold Green فيقول : إن المجتمع هو أكبر جماعة ينتمي إليها الفرد . ويتكون المجتمع من السكان والتنظيم والزمن والمكان والمصالح^(١) . والحياة الاجتماعية تنظم في المحل الأول

(١) Green, A., Sociology, N. Y., 1960, pp. 31-32.

كتقسيم عمل في اقليم مشترك وعلى مستوى أساس دائم في الزمن .
ويشارك جميع الافراد في مصالح مشتركة ، وتتحدد كل المصالح العامة
والخاصة بطريقة تجعل الحياة الاجتماعية مكتفية بذاتها بين الافراد .
هذا ويفرق جريرين كما يفرق غيره من العلماء ، بين المجتمع الانساني
والمجتمع الحيواني ، ويقول ، ان أساس التمييز بين المجتمعين يقوم على
اعتبارات هامة ، منها أن المجتمعات الانسانية تقوم على المتعقدات
المشتركة ، وأخصها أن أعضاء المجتمع يعتقدون في المصير ، ويقوم بينهم
نسق من القواعد الخلقية التي يلتزمون بها في توجيه السلوك العام . ومن
الواضح أن تعريف جريرين أيضاً لا يختلف كثيراً عن التعريفين السابقين
إلا في ادخال عنصر الزمن . ولو أن فكرة الزمن متضمنة بالضرورة في
أى تعريف آخر ، لأن كل باحث في علم الاجتماع لا يمكنه إهمال فكرة
التغير الدائم في المجتمع ، والتغير يتم دائماً في الزمان . ونلاحظ هنا أن
كتجسلى ديفيز Davis وأن كان يوافق جريرين على الخصائص التي وردت
في تعريفه للمجتمع ، إلا أنه يؤكد دائماً أن المجتمع ، وعلى الأقل في
الوقت الحاضر ، لا يمكن أن ينفصل عن الثقافة ، ولذلك ليست هناك
حقيقة اجتماعية خالصة . فالحقيقة المتعلقة بحياتنا الاجتماعية هي
حقيقة اجتماعية ثقافية في الدرجة الأولى (4) . وهذا أيضاً هو ما يراه
سوروكين ويسانده بأدلة ضخمة ، ويتضح هذا أكثر عندما نعرف أن
تعريفه لعلم الاجتماع يضع في اعتباره دائماً الظواهر الاجتماعية
الثقافية وليست الظواهر الاجتماعية وحدها .

٤ - ويعرف ماكيفر وبيج Maciver & Page المجتمع على النحو
الآتى : «تعتبر الكائنات الاجتماعية (البناس) عن طبيعتها بخلق ومعاودة
خلق تنظيم ، يوجه ويهيمن على سلوكهم بطرق متعددة . ويحصر هذا
التنظيم (المجتمع) ويضع الحدود لأوجه نشاط البناس ، كما أنه يضع
المقاييس التي يسيرون عليها ويحافظون عليها . ومهما ظهر في المجتمع
الانسانى من تقاضى أو طغيان فإنه شرط ضرورى لتحقيق الحياة »

(4) Davis, Kingsley, Human Society, New York, 1956, p. 49.

والمجتمع اذن نسق من العادات والاجراءات، والسلطة والمعونة المتبادلة، ومن تجمعات وأقسام عديدة، ومن ضوابط السلوك الانساني والخصائص. ونحن نطلق على هذا النسق المعقد الدائم التغير اسم «المجتمع» وهو نسق العلاقات الاجتماعية الذي يتغير باستمرار» (٥).

وواضح من هذا التعريف اختلاف ماكيفز وبيج ، الى حد ما - في فهم المجتمع عن نسيبائهما . فالمجتمع تعظيم أو نسق يتكون من العلاقات الاجتماعية المتغيرة ، ولكنهما أبرزتا بصفة خاصة القواعد التي تصب سلوك الناس في قوالب محددة ، وتخلينا عن فكرة ارتباط الثقافة بالمجتمع ، لانهما يعتقدان أن موضوع علم الاجتماع دراسة المجتمع ، وليس دراسة الثقافة . فاذا حدث وكان لابد من التعرض للثقافة ، فإن هذا التعرض يكون في الحد الأدنى اللازم لتوضيح الحقيقة الاجتماعية موضوع الدراسة . ومع هذا فقد أبرزتا أيضا عددا من الشروط اللازمة لوجود المجتمع ، وهي الجماعات وضوابط السلوك وأكدا فكرة التغير المستمر في العلاقات الاجتماعية ، ونلاحظ أيضا أنها لم يشرأ الى المكان أو المصالح المشتركة بين الناس بصورة بارزة .

ويوضح ماكيفز وبيج بعض المفاهيم التي قام عليها تعريفهما للمجتمع على النحو الآتي :

أ (العلاقة الاجتماعية مشروطة من حيث الوجود بالوعي المتبادل بين الأطراف الداخلة فيها . فبدون هذا الوعي لا تكون هناك علاقة اجتماعية ولا يكون هناك مجتمع .

ب (كلما تعدد المجتمع كلما تنوعت وتعددت العلاقات الاجتماعية . ولذلك هناك علاقات اجتماعية اقتصادية وسياسية وشخصية وغير شخصية وودية وعدوانية وهكذا . ولكن تصنيفها كملاقات اجتماعية يعتمد في المحل الاول على توفر الشرط الاول وهو الوعي المتبادل .

ج (المجتمع ليس قاصرا على الانسان ، لان هناك مجتمعات حيوانية

(5) Maciver & Page, Society, London, 1953, p. 5.

من مختلف الأنواع • وقد لاحظ ذلك كثير من العلماء بين الضرات والطيور والقردة ... الخ •

(د) المجتمع ينطوى على التشابه والاختلاف ، وتبدو أهمية التشابه حين نعلم أنه بدونها لا تتحقق الفرصة للوعى المتبادل التي تقوم كأساس في وجود المجتمع • كما تبدو أهمية الاختلاف أيضا في أنه إذا كان أفراد المجتمع متشابهين لمسوف تكون علاقاتهم الاجتماعية محدودة وبسيطة ، ومن ثم يعمقون نمو المجتمع • ويمتد ماكيفر ويبيح أن التشابه أسبق في المجتمع وجودا من الاختلاف ، لأن تقسيم العمل هو تعاون قيل أن يكون تقسيما • وتفسير ذلك أن حاجة الناس المتشابهة تجعلهم يرتبطون للقيام بوظائف مختلفة^(٦) •

• لعل أوضح تعريف للمجتمع هو الذي قدمه هارى جونسون Harry Johnson وحدد فيه الخصائص التي تميز المجتمع عن غيره من المصطلحات التي تستخدمها العلوم الأخرى كالامة والشعب • فالمجتمع جماعة تتميز بالخصائص الآتية^(٧) :

١ (الاقليم (الأرض) المحدد :

المجتمع جماعة اقليمية ، وقد تتحرك بعض المجتمعات البدوية داخل اقليم مترامى الاطراف أووسع بكثير من الاقليم الذى يشغلونه في وقت معين ، الا أن أعضاء هذه المجتمعات تنظر الى كل مكان يذهبون اليه باعتبارهم «بلادهم» وهناك بالطبع داخل كل مجتمع ، جماعات اقليمية مثل العشائر أو الوحدات السياسية والادارية مثل المحافظات والمدن والقرى وغير ذلك •

ب) التكاثر عن طريق الجنس :

يحصل المجتمع على أعضائه عن طريق التكاثر الجنسى داخل الجماعة ، وقد تحصل كثير من المجتمعات على أعضاء عن طريق التبني

(6) Ibid., pp. 6-8.

(7) Johnson, H., Sociology, London, 1961, pp. 9-13.

أو الاسترقاق أو الغزو أو الهجرة الخارجية ، ولكن التكاثر الجنسي داخل الجماعة يظل المصدر الرئيسي في المجتمع للحصول على أعضاء جديد .

(ج) الثقافة الجامعة :

الثقافة كما عرفها تايلور Tylor ، هي ذلك الكل المعقد الذي يشتمل على المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والمادة وكل القدرات أو الامكانيات التي اكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع . وشمول الثقافة بالنسبة للمجتمع معناه أن يكون المجتمع مكتفيا بذاته «ثقافيا» ، فلا يكون المجتمع معتمدا ثقافيا على ثقافة أخرى لمجتمع آخر ، وخاصة فيما يتعلق بالانماط الثقافية التي تحدد وجوه النشاط المختلفة وتطالب السلوك الأساسية . كما أن وجود ثقافة جامعة للمجتمع لا يمنع من أن تكون هناك ثقافات فرعية ، متصلة بالجماعات الفرعية التي تندرج تحت الجماعة الكبرى (المجتمع) .

(د) الاستقلال :

والاستقلال معناه أن المجتمع لا يكون جماعة فرعية من جماعة أخرى ولذلك إذا احتلت جماعة (مجتمع) جماعة أخرى ، فسان هذه لا تفقد استقلالها بالمعنى السابق إلا إذا ذابت في الجماعة الاولى .

ويرى جونسون ، أن ادخال مقاييس أو خصائص أخرى ، في تعريف المجتمع ، سوف يؤدي الى تعريف مثالي ليس مطابقا للواقع . ومثال ذلك ، إذا قلنا ، أن المجتمع هو الجماعة المتكاملة المكتفية بذاتها ذات الثقافة الشاملة والارض المحددة ، فإن اضافة كلمة التكامل ستوقعنا في مشاكل كثيرة من الناحية النظرية والتطبيقية ، فلاحظ أن يكون المجتمع متكاملا ، لابد أن تكون هناك معايير عامة يلتزمها الافراد والجماعات على السواء ، ولما كانت بعض المعايير تستمد كثيرا من خصائصها من الدين ، فيلزم إذن أن يكون المجتمع المتكامل دين واحد وهذا ما ليس موجود بالفعل . ومن أجل هذا يجب أن نبتعد عن التعريفات المثالية ، ونحاول أن نقصر على الخصائص الاربع ذات الطابع العام بالنسبة

لجميع المجتمعات • وإذا كانت هناك استثناءات فعلينا أن نبرزها عن طريق إجراء بحوث خاصة •

المجتمع والفرد :

مناقشة علاقة الفرد بالمجتمع ، نشأت مع نشأة علم الاجتماع • وكان أبرز المجتمع كحقيقة موضوعية تملو على الأفراد ، وتبنيهم في الوجود ، وتفرض عليهم الزاماً معيناً ، وتحدد أنماط سلوكهم ، موضع معارضة عن عدد من علماء الاجتماع وأخصم جابريل تارد Tardie وأساس حجة المناصرين للفرد • أن تبعية الفرد للمجتمع بهذه الصلرة طمس «الفردية» ، وتقليل لدور الفرد في الحياة الاجتماعية ، والنفاء للمقل والعواطف التي تلعب دوراً حاسماً في رأيهم في المجتمع • ويستدلون على ذلك بقولهم ، كيف تفسر عمليات الخلق والابداع ، ودور الزعامة والقيادة في تلمير المجتمع وفي تعديل النظم الاجتماعية وفي اعطاء صور متجددة للحياة الاجتماعية ؟ ان المبالغة — في رأيهم — في تصور المجتمع كصانع للفرد يوقع الباحث في التلميز لمعامل واحد في تفسير الحياة الاجتماعية • وخير طريقة ، أن نتصور العلاقات المتبادلة بين الفرد والمجتمع • ومدى اسهام كل منهما في بناء الاخر وتغيره دون أن نقع في خطأ النظر الى الفرد والمجتمع ، كما ينظر عالم البيولوجيا الى الخلية والكائن ، نظراً لاختلاف الواضح في الحالتين •

• ان حاجة الفرد الى المجتمع ليعيش ، وحاجة المجتمع الى الفرد ليستمر في الوجود ، حقيقة في الدرجة الاولى من الاهمية ، ومن أجل هذا كانت الصلة بين الفرد والمجتمع ضرورية ، وعلى علم الاجتماع أن يوضح طبيعة الصلة وحدودها • واذن فالنظرية «الفردية» التي تحاول أن تجعل للفرد وجوداً مستقلاً خاطئة ، وكذلك النظرية الاجتماعية التي تحاول أن تتغاضي عن الفرد نهائياً باعتباره نتاجاً للمجتمع • وعلى ذلك تكون النظرية التماقدية لروسو وهوبز وكذلك النظرية العضوية التي تتصور الفرد والمجتمع كما يتصور البيولوجي الجسم وخلاياه ، تقومان

على أساس خاطيء من الناحية النظرية (٨) .

وتتلخص المزاعم الاساسية التي ساقها الباحثون في العلاقة بين الفرد والمجتمع فيما يلى :

١ — يوجد «مجتمع» على كل اقليم مسكون . ويتكون من كل الاشخاص الذين يسكنونه .

٢ — ينقسم الجنس البشرى الى سلسلة من هذه المجتمعات ، كل منها يشغل اقليما خاصا . ولا يحدث أن يعيش مجتمعان في اقليم واحد .

٣ — ينتدى كل فرد الى أحد هذه المجتمعات فقط .

٤ — عندما تتطابق مصالح الفرد الخاصة مع مصالح المجتمع ، يكون هناك انسجام بين الفرد والمجتمع ، واذا تعارضت مصالحهما يكون هناك نوع من العداء بين الفرد والمجتمع .

٥ — ليست هناك جماعات قوسطية بين الفرد والمجتمع .

ويلاحظ أن المشايعين للفرد والمشايعين للمجتمع يتشابهان في وضع كل منهما ازاء الآخر كمتعارضين ، كما يزعم الفريقان أن الفرد يواجه المجتمع ككل وغالبا ما تتعارض مصالحه وقيمه مع مصالح المجتمع وقيمه . ويأسف المشايعون للفرد والفردية ، لان المجتمع يعتدى على الفرد ويصادر حريته ويدوس مصالحه ، أما المشايعون للمجتمع ، فانهم يتهمون الفرد ، لانه يحاول دائما أن يتدخل من رقابة المجتمع وأن يعتدى على قيمه ويخرج على تقاليده . ونلاحظ أن حجج كل من الفريقين تقوم على تحليل خاطيء لطبيعة العلاقة القائمة في الواقع بين الفرد والمجتمع . ولهذا يجب أن نفصح عن علامات الخطأ وعن الوضع الصحيح للعلاقات المتبادلة بين الفرد أو الفردية ، وبين المجتمع والاهية الاجتماعية .

١ — اذا كنا نعننى باصطلاح «المجتمع» مجرد السكان الذين

(8) Maciver & Page; Op. Cit., pp. 42-44.

يكونون الجنس البشرى ، أو سكان اقليم معين ، فنحن نعلم جيدا ، أن مثل هؤلاء السكان ليسوا في واقع الامر ، سوى «تجمع لفظي» ، أى أنهم لا يكونون نسقا منظما للتفاعل . ولو نظرنا اليهم من ناحية أخرى باعتبارهم «تجمع» يتكون من عدد من الجماعات المختلفة التكوين ، فإن هذا التجمع لن يكون مجتمعا كليا بل سيكون في واقع الامر عددا من المجتمعات .

٢ - ولو فهمنا المجتمع على أنه نسق تفاعل شامل أو جمباعة ، فإننا سنجد في أى اقليم مسكون مجتمعين أو أكثر ، يتكون كل منهما من جماعات مختلفة التكوين والهدف ، ولن يكون هناك مطلقا ، مجتمع له صفة الكلية وعلى أى نحو ، لن نجد في أى حالة مجتمعا كليا بل عددا من المجتمعات متجمعة ومتآزرة ومعتمدة كل منها على الآخر . ان الاعتقاد في وجود «مجتمع كلى» نوع من الخرافة أو الاسطورة ومن الخرافة أيضا القول بأن هناك مجتمعا واحدا متكاملا يوجد على اقليم بعينه ، ، لان السكان يتميزون ويتسلسلون طبقيًا في جماعات متعددة ، ويعيش على الاقليم الواحد جماعات متعددة ومختلفة أيضا .

٣ - ومن الخطأ أن نزعّم أن الفرد ينتمى الى مجتمع واحد فقط . ذلك لان الفرد ينتمى في الواقع الى جماعات متعددة مختلفة البناء والوظيفة تبعًا لسنه وجنسه ولغته ومهنته ودينه وطائفته أو طبقته الاجتماعية وأسرته . واذا أنقزعنا كل هذه الجماعات من عالم الفرد الاجتماعي ، فلن يبقى هناك مجتمع أو جماعة على الاطلاق .

٤ - ولما كان الفرد ينتمى في الواقع الى عدد من الجماعات ، فإن المقابلة التقليدية بين الفرد والمجتمع ، أو التمازض الزعوم أمرا عديم المعنى ولا أساس له نظريا وتطبيقيا . واذا كان لنا أن نقابل الفرد والمجتمع على مستوى التضاد ، فإن هذا يعنى أن الفرد في موضع بعيد عن المجتمع وعن التفاعل مع أعضائه . ويترتب على ذلك أن الفرد الذي لا يتفاعل مع المجتمع أو الجماعة لا يمكن أن يكون معاديا أو متساندا مع أى منهما . كذلك لا يمكن أن تقوم بين الفرد في هذه الحالة أى علاقة

ذات معنى . واذن ، عندما يكون الفرد عضواً في المجتمع ، ومتفاعلاً مع أعضائه ، فلننا لا يجب أن نضعه في موقف متعارض مع المجتمع كشيء كلي يوجد خارجه أو في وضع أعلى منه . ولكننا نستطيع أن نقابله كمفهوم من خلال نسق التفاعل مع الاعضاء الآخرين .

وخلالمة القول ، ان التعارض بين الفرد والمجتمع موضوع أثير في علم الاجتماع دون أساس في الواقع ، وقام على خرافة لا مبرر لها . وزبما كان عدم فهم المجتمع ككفكرة ، والمجتمع في الواقع ، هو الذى أدى الى صرف جهود الكثيرين عبثاً في التحيز لهذا الرأى أو ذاك . ان التعاون أو النزاع في المجتمع لا يتخذ طرفى الفرد والمجتمع ، وانما يتم ، كما يحدث في الواقع الملاحظ ، بين الفرد والفرد ، أو بين الافراد والافراد ، أو بين الجماعات والجماعات . كما أن العمليات الاجتماعية الاساسية : التجمع والفرق ، تتخذ صوراً متعددة وتكشف عن طبيعة العلاقة بين الافراد والجماعات ، وليس بين الفرد والمجتمع .

العمليات الاجتماعية في الحياة الاجتماعية

الانسان كائن «اجتماعى ثقافى» يعيش في مجتمع ، وهو لذلك يجد نفسه مرتبطاً بعلاقات متعددة ومتشابهة مع الآخرين ، وانه يخلق الثقافة التى تؤثر بدورها في حياته في المجتمع . فكيف اذن يصل الانسان الى هذا الوضع ، وكيف يحدث كل ذلك ؟

الرد على ذلك بسيط جداً ، ذلك أن التفاعل ، الذى يعتبر العملية الاجتماعية الاساسية ، هو الذى يشكل العامل المركزى في كل حياة الانسان الاجتماعية . وتظهر أهمية التفاعل حين ندرك أنه يكن وراء كل تنظيم للانسان السلوكية من «الذات» الى المجتمع . واذا كان التفاعل الاجتماعى يتم عن طريق «وسائل الاتصال» المختلفة ، واذا كان الطفل الوليد يؤهل لحياة المجتمع عن طريق عملية التفاعل التى نطلق عليها اسم «التنشئة الاجتماعية» كان علينا أن نبحث صور هذا التفاعل المتكررة والعامة التى يسميها علماء الاجتماع «العمليات الاجتماعية الاضطرابية» وذلك اتفاقاً مع وجهة النظر التى عبرنا عنها في هذا الكتاب

أكثر من مرة ، وهى أن علم الاجتماع يهتم فى المحل الاول بالتركاز
والاضطراب فى العلاقات الاجتماعية .

وقبل أن نمضى فى تحليلنا لعمليات التكامل الاجتماعى ، نشير هنا
الى أن العمليات الاجتماعية المحددة ، كالتنافس والصراع والتوافق
والتمثيل ، يجب أن ننظر اليها باعتبار أنها صور أو نماذج من التفاعل
الاجتماعى . ولذلك كانت الثقافة والجماعة والشخصية الانسانية من
هذه الزاوية نتائج تفاعل اجتماعى . وربما كان هذا النتاج هو الذى
يميز التفاعل الاجتماعى الانسانى عن التفاعل البيولوجى والفيزيائى .

وقد صنف العمليات الاجتماعية بطرق متعددة ، فبعض هذه
التصنيفات يشتمل على طبقتين من هذه العمليات ، وهما التعاون
والتعارض . كما أن بعضها الآخر مثل تصنيف فيزا L-Von Wiese يقسم
العمليات الاجتماعية الاساسية الى نماذج فرعية متعددة ، ولكن هذا أن
قسم بارك E Park هذه العمليات الى أربع - التنافس والصراع
والتوافق والتمثيل - صار هذا التقسيم مقبولا من كثرة علماء الاجتماع
وان أضافوا «التعاون» كنوع خامس لها⁽⁹⁾ .

والعملية الاضطرابية من حيث التعريف ، هى سلسلة من الحوادث
المتراصة التى تؤدى الى نتيجة محددة يمكن التنبؤ بها . وتتكون عملية
التنافس من الشهيق والزفير ، وهذه السلسلة من المظواهر تتكرر
باستمرار مؤدية الى نتائج محددة فى كيمياء الجسم ، وقد يكون من
المفهوم فى الفسيولوجيا أن نتحدث عن عملية التنفس على الرغم من
حدوثها تحت مجموعة متنوعة من الظروف .

وينفس الطريقة وجد علماء الاجتماع أنه من المناسب أن ينظروا
الى التفاعل فى المواقف الاجتماعية فى ضوء اصطلاحات العمليات
الاجتماعية الاضطرابية مثل التعاون والتنافس والصراع والتوافق
والتمثيل ، وفى ضوء اصطلاحات العمليات الايكولوجية الاضطرابية مثل

(9) Gittler, J. B., Social Dynamics, New York, 1952, p. 168.

التركيز والمركزية والتخلخل والفصل والعزل والتتابع • ومثل هذه المفاهيم تصور الصور المتكررة والعامة للتفاعل الموجودة بدرجة معينة في كل مجتمع خلال التاريخ الانساني •

ما الذي نتوقع أن نجنيه من فهم لهذه الصور الاساسية من التفاعل ؟ الواقع أن هذه العمليات تصف - عامة - الطرق التي يرتبط بها الناس بعضهم مع الآخر للقيام بالوظائف الضرورية للحفاظ على أى نظام اجتماعى والعمل على نموه واتساع حجمه • والطاقة التفاعلية التي تترتب على اتصال الناس بعضهم بالآخر ، مؤدية الى قيام العمليات الاجتماعية التي تكون البناء الاجتماعى للجماعات ، وعندما يمكن أن ندرسها موضوعيا بتجديدها تصديدا دقيقا تصبح مادة يمكن قياسها وملاحظتها كما هو الشأن بالنسبة للعوامل الجغرافية والفيزيائية والإيكولوجية للمجتمع^(١٠) •

التعاون والتنافس والصراع :

السلوك الذى تشير اليه هذه الاصطلاحات يتداخل بمضه مع الآخر في واقع الحياة • ولذلك يمثل كل اصطلاح ناحية معينة من نواحي السلوك الاجتماعى المتكامل أو بمعنى آخر • يكون في كل موقف اجتماعى قدر معين من هذه العمليات • ومثال ذلك إذا درسنا السلوك في مباراة رياضية نجد أن تصوير الموقف من وجهة نظر المتفرج منحصر في ادراك كل فريق متنافس على أنه وحدة متعاونة للوصول الى النصر ، بينما لو بحثنا الامر من وجهة نظر أحد أعضاء الفريق ، لوجدناه مهتما بالتنافس بين فريقه والفريق الآخر ، وربما حميت وسائل التنافس فتقلب الى صراع ، بل أن أعضاء الفريق الواحد قد يظهرون أنواعا من السلوك المنافس تجاه أحدهما الآخر في بغض المواقف المعينة أثناء المباراة أو بعدها • وهذا هو الذى يجعلنا نستخدم أحد الاصطلاحات السابقة لنصف به أحد وجوه الموقف الذى نريد أن نؤكد •

(10) Lundberg & Others, Sociology, New York, 1958, p. 244.

والصراع كما يستخدم عادة يشير الى نوع عنيف من التنافس ، وهو في أقصى صورة عبارة عن العملية التي عن طريقها تحاول جماعة أن تدمر أو الاقل أن تقلل من مركز جماعة أخرى . وعندما يعمل الناس معا للوصول الى أهداف مشتركة نصف سلوكهم في هذه الحالة بأنه «تعاون» وعندما يعارضون بعضهم الاخر نقول أن سلوكهم «صراع» . ولذلك كان التعاون والصراع عمليتين أساسيتين في حياة الناس الجماعية . ولكن المبادئ التي تحكم هذه العمليات ليست متشابهة بالنسبة لكل منها . ومثال ذلك أن تكامل الجماعة يصبح محل تهديد خطير اذا نشب الصراع داخل الجماعة أكثر من نشوبه بين جماعة وأخرى . كما أن الصراع قد يكون موجودا بين أمتين أو جيشين دون أى مظهر من مظاهر العداءة في أى جماعة أو فريق على حدة اذا نظرنا اليها من وجهة نظر سلوك الاعضاء المكونين لها . ولهذا يجب أن نميز بين الصراع الداخلى في الجماعة الواحدة والصراع الخارجى بينها وبين جماعة أخرى ، وما يترتب على ذلك من عمليات داخلها أثناء كل حالة . ففى الحالة الاولى قد تتعرض الجماعة الى التفكك ، ولكنها تميل في الحالة الثانية الى التكامل .

التوافق Accommodation :

التنافس والصراع من أى نوع مهما تعددت أنماطهما أو اختلفت درجة شدتهما ينظر اليهما على أنهما أمور طبيعية في كل الجماعات . وتبعاً لذلك تستخدم كلمة «التوافق» ليشير الى الحلول السلمية أو الاتفاقات التي يجأ الناس اليها ليتخلصوا من الارهاق والتوتر الذي نجم عن التنافس والصراع . والصور السلوكية التي يلجأ اليها الناس ليتوافقوا مع ظروف الحياة هي : المهادنة Truce أو التوفيق Compromise والتحكيم Arbitration والتسامح Toleration .

١ - المهادنة هي ببساطة اتفاق للكف عن الصراع الجائر على الرغم من عدم حل المشاكل موضع الخلاف .

٢ - والتوفيق عبارة عن ترتيب معين يتنازل فيه أحد الطرفين عن

بعض مطالبه في مقابل موافقة الطرف الآخر على التنازل عن بعض مطالبه أيضا ، وفي نفس الوقت يحدث تسليم بمطالب الطرفين نتيجة لهذا التوفيق . ولعل هذا النمط من التوافق من أهم للوسائل التي تلجأ إليها الجماعة للإبقاء على تكاملها إزاء المواقف المتعددة التي تعرض لها، وقد تكون مثار خلاف في الرأي بين الاعضاء .

٣ - والتحكيم نوع من التوفيق ، ولكن ربما كان له طابع رسمي، لذلك كان التحكيم عبارة عن قبول الطرفين المتنازعين حكم طرف ثالث في موضوع الصراع . وقد يكون التحكيم وديا أو تلقائيا ، وقد يكون «نظاميا» أي يخضع لاجراءات معينة تقوم به هيئة منظمة ، أو قد يكون ذا طابع اجباري .

٤ - أما التسامح فهو نوع من التوافق حيث تقرر الاطراف المتنازعة أن يكفوا عن الاستمرار في النزاع دون محاولة من أي طرف للتغلب أو تعديل أو قبول أي نمط من أنماط سلوك الجماعات الأخرى التي بدأت بالعدوان أول الأمر . هذا وقد ينطوي التسامح في نفس الوقت على قبول أمور صعبة أو غير ملائمة ، لأن قبول عكسها ربما كلف الجماعة مشقة كبرى . ولذلك تفضل أن تقبل الأمر على علاقته مهما كان غيبه من مسائل منخصة .

ونلاحظ أن المجتمعات المختلفة ذات الطوابع الثقافية العامة المتمايزة تختلف من حيث أخذها بأنماط التوافق ، فبعضها يميل إلى السير في النزاع حتى آخر حدوده ، وبعضها الآخر يميل إلى الوقوف موقف الوسط ، كما أن هناك مجتمعات أخرى تميل إلى التسامح والسلام . ولا يقتصر الاختلاف في التوافق على المجتمعات ، بل أنه يمتد إلى المجتمع الواحد ذي الطوابع الثقافية المتعددة . فالتوافق في المجتمع الحضري يختلف عن التوافق في المجتمع الريفي ، كما أن التوافق عند بعض أقسام السكان يختلف عن التوافق عند أقسام أخرى . وفي هذا الصدد تظهر الاختلافات الثقافية والاقتصادية والمهنية والمعتقدية والايديولوجية العامة . ومع ذلك يمكننا أن نقول بأن التوافق يميل إلى

أن يصبح أمرا منظما له إجراءات معروفة وتفتش به هيئات محدودة
كلما تغير المجتمع من البساطة إلى التعقيد .

التماثل Assimilation

نستخدم اصطلاح « التماثل » ليشير إلى عملية التكيف المتبادل ،
التي من خلالها تتكامل الجماعات المختلفة ثقافيا وبالتدريج ، لاختلافاتها
إلى الجهد الذي لا تصبح معه هذه الاختلافات ذات أهمية اجتماعية أو
ملحوظة . والتماثل بهذه المثابة مسألة درجسة : فمن ناحية معينة قد
تتمتع جماعة كل ثقافة جماعة أخرى دون أي تعديل ملحوظ في ثقافة
الجماعة الأخرى . ومن ناحية أخرى قد تتبادل جماعتان التأثير بثقافة
كل منهما الآخر ، مما يقترب عليه ظهور نمط ثالث من الثقافة يفتقد
تعلما عن نمط الثقافة في كل من الجماعتين المتفاعلتين . وينفس الطريقة
قد يحدث مثل هذا التقاطع بين أكثر من جماعتين وتكون النتيجة ظهور
ثقافة مغطاة تعلما عن ثقافات الجماعات المتفاعلة جميعا .

وبين هذين الطرفين اللذين أشرنا إليهما في التماثل تكمن كل درجات
المغطاة ، ويظهر ذلك عندما لا يكون التماثل كاملا ، مما يقترب عليه
ظهور كل العمليات السابقة بصورة أو بآخرى ، وبصفة عامة ، تكون
الجماعة ذات الثقافة المحلية للتكيف مع الظروف الموجودة في الزمان
والمكان منظر الاحتمال ، أكثر مقدرة على القبول بالمركز المحظوظ . في
عمليات التفاعل ، وتكون ثقافتها أكثر على طبع نتائج التماثل بطلبها
— وما لم تكن ثقافة الاقلية ذات أصالة ملحوظة ومركز معتبر ، فحين
ثقافة الاغلبية تفرض نفسها عليها وتغلبها لطلبها . ومعنى ذلك أن
ثقافة الاقلية غالبا ما تنحصر إلى ثقافة الاغلبية التي قد تصغر وقد
لا تصبح عناصر أو سجلات من الثقافة الأولى .

وتصور كلمات « التكرار أو التكرارية » ، والتكامل ، والتماثل ، درجات
ثلاث من التماسك الاجتماعي . وكثير الكلمات السابقة لفرعها في
الغالبية ، وربما كان لهذه الكلمة معنى محدد في علم السيلة كدوم من
الاستراتيجية التعبيرية ، ولكنها استخدمت أيضا في مناقشة مشاكل

الاقليات لتشير الى أعلى درجة من الاستقلال أو الاكتفاء الذاتي ، وبطريقة عكسية لتشير الى أقل درجات التكامل أو التمثيل • أما كلمة التكامل فانها تصبح عديمة المعنى اذا لم تخصص الى درجة معينة ، وهي تستخدم للإشارة الى درجة من العلاقات مقابلة للمصالح الكبرى في المجتمع • والتفصيل مثل التكامل مسألة درجة ، أي أننا لا نستطيع أن نجد تمثيلا كاملا ولا تكاملا كاملا • وهذه حقيقة تستند الى التفسير المستمر في علاقات الناس الاجتماعية ، واستمرار اتصالهم بغيرهم في الزمان والمكان • ولهذا يجب أن نضع نصب أعيننا دائما عند دراسة موضوع التمثيل ، أنه مرتبط بمراحل متعددة ومتصل اتصالا مباشرا بالتكامل والتعاضد الاجتماعي ، وله صلة وثيقة بما يقبله الناس وما لا يقبلون • وهذا هو الذي أتاح للسوسيومترين أن يجسروا عددا من التجارب لقياس التكامل داخل جماعات معينة على أساس تسجيل ما يفضلونه النعمون لأي موقف اجتماعي منظم •

• عوامل التأثير في التعاون والتنافس :

هناك ثلاثة ظروف يظن أن لها أهمية في تحديد طابع التفاعل الاجتماعي ، من وجهة نظر التعاون والتنافس •

١ - إذا كانت القيمة التي يناضل الناس من أجل الحصول عليها «تاجرة» فإن السلوك التنافسي هو الذي يحتمل أن يظهر • وهناك بالطبع استثناءات من هذه القاعدة ترجع الى نمط العلاقات القائم بين الأفراد • أمثلة الجمليات التنافسية • ومثال ذلك أن الإهم ترفض أن تنافس مطلقا في سبيل الحصول على الطعام الذي تحتاجه ، وخاصة إذا كان هذا التنافس سيؤدي الى حرمان أطفالها من طعامهم •

٢ - أما إذا كانت علاقات المداقة أو القرابية أو العاطفية هي السائدة في جماعة ، فإن أعضائها يحتمل جدا أن يظهروا سلوك التعاون ، والعكس فانهم يتنافسون • إذا كانت قاعدة علاقاتهم تقوم على الحقد والحسد والغيرة • ولذلك يتعاون المبتدئين في عمل ما إذا كانوا أصدقاء خارج نطاق العمل والعكس إذا كان المشتركون في عمل يصون أن هناك

تفاوتا في الأجور بينهم • أو أن مدة العمل نفسها لن تستغرق إلا يوما أو بعض يوم ، ان هؤلاء العمال لا يمكن أن يتنافسوا • وبالمختصر نقول ان سهولة وسائل الاتصال وما يترتب عليها من اتجاهات شخصية تعتبر مسائل أساسية في تحديد نمط العملية الاجتماعية الاضطرادية التي تترتب على ذلك •

٣ - كما أن المساواة في الحصول على نتائج العمل أو للنشاط ، تؤدي في أغلب الاحيان الى ظهور الاتجاهات التعاونية أكثر من الاتجاهات التنافسية •

المبادئ العامة في العمليات الاجتماعية :

على الرغم من أن العمليات الاجتماعية أصبحت الآن موضع اهتمام أكثر علماء الاجتماع ، إلا أن المعلومات الموثوق بها حولها لا تزال قليلة . وهناك مجموعة من التجارب لازالت تجرى بصورة أو بأخرى عن هذه العمليات في علم النفس والانثروبولوجيا وعلم الاجتماع • ومع ذلك فإن استشارة المصادر واستقراء ما كتب عن هذا الموضوع الهلم يجعلنا نقف عند نقطة هامة ، وهي أنه برغم اختلاف الباحثين في بعض المسائل المتصلة بفهم العمليات الاجتماعية ، إلا أن هناك شبه اتفاق حول عدد من المبادئ أو القضايا العامة نفضل أن نضعها هنا لتكون مط للنظر والدراسة :

١ - الناس في كل مكان يناضلون من أجل الوصول الى أهدافهم والحصول على مطالبهم الأساسية • والاشتراك في النضال مع الآخرين (التعاون) أو النضال ضدهم (التنافس) يعتبر أحد الصور المكتسبة للسلوك •

٢ - تظهر رواسب التنافس والتعاون عند الاطفال خلال السنة الاولى من حياتهم ، ولكن التعاون والتنافس لا يبدو جليا الا حول السنة الثالثة ، وينمو هذا الاتجاه عند الاطفال ويمر على تغيرات سريعة حتى سن السادسة • وعند هذا السن يظهر التنافس والتعاون عند جميع الاطفال •

٣ - الإصلاح الاجتماعى للسلوك ، أو قيام الفرد أو الافراد بأدوارهم ، يتأثر عندما يتغير موقف اجتماعى معين من التعاون الى التنافس أو العكس •

٤ - التنافس بين الجماعات يشجع التعاون داخل الجماعة الواحدة •

٥ - صور التنافس والتعاون فى ثقافة معينة ، تعتبر وظيفة لتكامل عدد من العوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة •

٦ - الاهداف الاولى التى يتنافس من أجلها الافراد أو يتعاونون ، أو يقفون منها موقفا سلبيا ، تعتبر أحد وظائف ثقافتهم الخاصة •

٧ - اذا كانت الاهداف أو القيم نادرة فى أى ثقافة ، يصبح طابع السلوك (غالبا) تنافسيا واذا كانت وفيرة يصبح طابع السلوك (غالبا) تعاونيا •

٨ - يكشف تاريخ حياة أى فرد ، الدور الفريد والهام لاسرته ، فى نقل القيم الاساسية للثقافة ، وعلى الاخص تلك الاتجاهات التعاونية والتنافسية المقررة فى هذه الثقافة •

٩ - يتنافس الناس أو يتعاونون للحصول على المزايا المادية ، كما أنهم يفعلون ذلك للحصول على مزايا لا مادية مثل النفوذ أو القوة أو السلطان •

١٠ - لا نستطيع أن نجد مجتمعا يكشف فى ثقافته عن « تنافس كامل» أو « تعاون كامل » • ذلك أن كل مجتمع يشتمل على درجات متفيرة منها • وهذا هو الشأن أيضا بالنسبة للصراع والتوافق والتمثيل •

١١ - الصراع ليست له صفة الاستمرار ، فهو متقطع ، بينما يكون التنافس مستمرا •

١٢ - الصراع بين الجماعات يؤدي الى التضامن داخل الجماعة الواحدة •

١٣ - التنافس يشجع تقسيم العمل في المجتمع .

١٤ - عندما يحدث صراع داخل الجماعة للوحدة ويحدث في نفس الوقت بين الجماعات ، يقع الافراد الذين لهم ولاء للاطراف المتنازعة في وقت واحد ، فريسة للصراع الشخصي واضطراب الشخصية .

١٥ - عندما يحدث صراع بين الجماعات ، تتكامل شخصية الفرد اذا حدد جهة ولائه الى جماعة واحدة .

١٦ - التوافق المتساوي يكون نتيجة الصراع أو التنافس بين متنافسين متعادلين في القوة .

١٧ - التوافق غير المتبادل أو غير المتساوي من ناحية أحد الطرفين ، يكون نتيجة للصراع أو التنافس بين متنافسين غير متعادلين القوة .

١٨ - التوافق يمهّد الطريق للتمثيل .

١٩ - المشابهات في الثقافة توصل الى التمثيل .

٢٠ - يتوقف التغير من الصراع الى التعاون على التغلب على الانماط المتحجرة والصور الخاطئة التي يحملها البعض للآخرين .

٢١ - ليس هناك علاقة بين المناطق الثقافية وصور التفاعل الاجتماعي ، ذلك لان كل أنماط التفاعل يمكن أن توجد في منطقة واحدة كبيرة .

مكونات التكامل :

التكامل في الجماعة أو المجتمع ، هو الروابط التي تربط الناس بعضهم مع الآخر ، وهذه الروابط تختلف من جماعة الى أخرى ، ولهذا نجد جماعات تامة التكامل وأخرى غير تامة . وليس معنى هذا أن هناك طرفين للتكامل ، ولكن في الواقع نجد درجات متعددة منه . ومثال ذلك أن الأسرة تكون عالية التكامل من حيث الانتاج الاقتصادي، وضعيفة التكامل من حيث الروابط العاطفية . فما هي اذن المكونات التي تسهم في عملية التكامل ؟

١ - التكامل الآلى والعضوى :

يقال أن التساند الذى يترتب على تقسيم العمل يعتبر عاملا تكامليا، وخير ما نفهم به هذا الموضوع أن يبرز العوامل أو الاسباب التى تجعل الأفراد يبقون فى الجماعة أو ينصرفون عنها . وتعطينا الاسرة خير مثال على ذلك . ما الذى يقرر أن الرجال والنساء المتزوجين سيبقون متزوجين ؟ أحد العوامل هو كفاية تقسيم العمل بين الزوج والزوجة ، لأن الزواج وإن كان علاقة جنسية ، إلا أنه علاقة اقتصادية مهمة أيضا . ولذلك كان الزواج تنظيما فعالا لاشباع الحاجات اللازمة للبقاء . ومعنى ذلك أن تقسيم العمل فى الاسرة وبالتالي فى الجماعة أو المجتمع يؤدى الى التساند . فأعضاء الجماعة الواحدة يحتاج أحدهما للآخر ، والحاجة المتبادلة تربط الجماعة معا . وقد أثار دوركايم الى هذا النمط من التكامل الجماعى المترتب على تقسيم العمل يعتبر «تكاملا آليا Mechanical» وهناك نمط من التكامل يحدث عندما يعمل الأفراد فى عمل متشابه ، فيسمى التكامل حينئذ تكاملا عضويا Organic (١١) والعمل المتشابه هنا هو العمل الذى تعمله جماعة معينة فى مقابل عمل الجماعة الأخرى المختلف . ولذلك فالآلية والعضوية هنا مقتصرة على الجماعة لا على المجتمع . لأن دوركايم يقصد عكس ذلك بالنسبة للمجتمع ككل .

٢ - التكامل المعيارى :

الإنسان هو الكائن الوحيد الذى له ثقافة ، ولذلك قد تكون الثقافة فى حد ذاتها عاملا تكامليا فى الحياة الجماعية . وقد تبدو هنا أهمية المعايير الجماعية التى تنظم السلوك عن طريق وضع مجموعة من التوقعات لأنواع السلوك الذى نفترض أن يشخص اليها الأفراد . ومعنى هذا أن الاتفاق حول الآراء أو القيم فى الجماعة يؤدى الى مايمكن أن نسميه «الرضا العام أو الاجتماع» ولذلك كان الرضا العام مقاييسا من مقاييس التكامل . ولكن لما كان الرضا العام مسألة درجة على كل حال ، فأننا

(11) Ogburn & Nimkoff, Handbook of Sociology, London, 1960 pp. 86-87.

نستطيع أن نقيم مقاييساً لقياس درجة اتفاق أعضاء الجماعة حول موضوع معين .

وهناك ميل عام الى اعتبار الاصدقاء أخير الناس ، وأبناء الثقافة التي ننتمى إليها أفضل البشر ، والمجتمع الذى نعيش فيه أفضل المجتمعات . ولكننا نلاحظ أن اشتداد هذا الميل أو ظهوره في اتجاهات السلوك يميز المجتمعات المنعزلة .

ولذلك كان الاتصال الثقافى بثقافات أخرى ، من شأنه أن يعدل من هذه الميول ، لأن الفرد سيطمح بنفسه على أنماط أخرى من الحياة قد تكون أفضل من نمطه هو عند المقارنة . وعند ذلك قد يؤمن الفرد بالنسبية الثقافية حين تقدر كل ثقافة في ضوء ظروفها الخاصة وقيمتها .

ومن البديهي أن الرضا العام القوي ازاء بعض المعايير يؤدي إلى تكامل الجماعة أكثر مما يؤدي الرضا العام الضعيف ، ولكن السؤال الهام هنا هل هناك معايير أقدر على «تكامل الجماعة» من معايير أخرى ؟ والاجابة على هذا السؤال تقتضى أن نتأكد من الاهداف التي تسعى الجماعة للوصول إليها وإلى الاختلافات الثقافية بين الجماعات . ولذلك فقد تعتبر جماعة بعض المعايير هامة وقد تعتبرها جماعة أخرى قليلة الأهمية . ولكن كلما كانت المعايير متساندة ومتداخلة كلما مالت الجماعة إلى التكامل الشديد ، لأن عدم تساند المعايير يجعل أعضاء الجماعة الواحدة يملون للوصول إلى أهداف متعارضة . وأخيراً نجد أن إعطاء أكبر قدر ممكن من الاهتمام والتقدير «للنظام والضبط» يجعل الجماعة قادرة على الوقوف أمام انهازات التي تتعرض لها ويتحقق لها أكبر قدر من التكامل في نفس الوقت . والجماعة المنظمة هي الجماعة القادرة على البقاء في وجود أعنف أنواع النضال .

٣ . التكامل الاجتماعى النفسى :

ذكرنا من قبل أن التكامل قد يشتمل على اتفاق أو رضا عام حول معايير الجماعة . والرضا العام هو في الواقع ظاهرة اجتماعية نفسية . ولكن هناك أكثر من الرضا العام تشتمل عليه التكامل ، هو ذلك الشعور

بالاشباع والراحة الذى نسميه «الروح المعنوية» فالزوج مثلا يرتبط بزوجه عن طريق اعتمادهما الاقتصادى أحدهما على الآخر . وعن طريق تعلم الثقافة ازاء السلوك الزوجى ، كما أن الايديولوجيات المتعلقة بطبيعة الزواج تصبح ذات أهمية في هذا الميدان .

فإذا كانت الجماعة تمتد أن الزواج رابطة لا يبنى أن تفصم ، أصبح الطلاق نادرا ، ولكن هذه الندرة لا تنطبق على حالات الانفصال . ولذلك فإن امكانية «الطلاق العاطفى» برغم وجود الروابط الزوجية الرسمية ، يمحور وجود العوامل الاجتماعية النفسية في التكامل . واذن فالتماسك الجماعى يقوم الى حد ما على «الروح المعنوية» وهى شعور يبنى أساسا حول الاشباع أو عدم الاشباع .

العوامل المؤثرة في التكامل :

نعنى بالعوامل المؤثرة في التكامل تلك التى ترتبط بزيادة التكامل أو قلته ، ونلخصها على النحو الآتى :

١ - حجم الجماعة : يقال دائما أن الجماعة ذات الحجم الصغير أكثر تكاملا من الجماعة ذات الحجم الكبير ، وهذا راجع الى كثافة العلاقات في الجماعة الأخيرة واتساع مداها . وقد أشار تشارلس كولى Charles Horton Cooley عالم الاجتماع الأمريكى الى أن الجماعة الأولية Primary Group تتميز بالعلاقات الودية المباشرة بين أعضائها . أما العلاقات التى تتميز بالمرضية أو الرسمية فتسمى العلاقات الثانوية Secondary relations وليس معنى هذا أن العلاقات الأولية والعلاقات الثانوية هما الطرفان المحتملان للعلاقات ، بل أن العلاقات فى واقع الامر تتدرج بين هذين الطرفين بدرجات متفاوتة . ويلاحظ أنه كلما صغرت الجماعة كلما تميزت بالعلاقات الأولية التى تتم عن التكامل الشديد ، وكلما كبرت كلما تميزت بالعلاقات الثانوية وباحتمال قلة التكامل النسبى . ولذلك يميل بعض الباحثين فى علم الاجتماع الى النظر الى تغير المجتمع من وجهة نظر تغير العلاقات من الأولية الى الثانوية أو من تكامل قائم على المودة والمعرفة المباشرة ويتميز بالشدة ، الى تكامل قائم على التعاقد ويتميز بالمرضية والسطحية .

٢ - التَّجانُس : يرتبط حجم الجماعة بتضامن الجماعة على أساس كم التفاعل بطريقة مباشرة وعلى أساس غرض الاتفاق أو الرضا العام بطريقة غير مباشرة ومن السهل أن نحصل على اتفاق في جماعة صغيرة ومن الصعب أن نحصل عليه في جماعة كبيرة . وهذا هو الذي يجعلنا ندخل التجانس كعامل من عوامل التكامل في الجماعة . فالتجانس أكثر ظهورا في الجماعة الصغيرة منه في الجماعة الكبيرة ومعنى هذا أن المجتمعات البدائية والقبلية والقروية أكثر تجانسا وبالتالي أكثر تكاملا من المجتمعات المتحضرة والصناعية ، ولكن هذه القاعدة لا تنطبق على كل حالة ، فبعض القرى في الهند قد تكون أكثر تجانسا من مجتمع بأسره ، كما أن قبرص أكثر تجانسا من السويد وهكذا .

والتجانس ينبع من التشابه ، وخمسموها التشابه في المهنة أو الاهداف أو التنظيم الاسرى ، وينبع الملتجانس من الاختلاف في هذه المسائل . ولذلك كان الاصطدام الذي يترتب على اختلاف أو تباين المصالح من أهم المعوقات أمام تكامل الجماعة .

٣ - التنقل الفيزيائي Physical Mobility : ليس من الصعب أن ندرك كيف يعمل التنقل ضد التكامل ، لأن التكامل يفترض البقاء في الجماعة أو الرغبة في البقاء ، ولما كان التنقل عملا يفرق الفرد أو الافراد ويبعدهم عن الجماعة ، فانه يصبح بهذه المثابة عاملا من عوامل انعدام التكامل . وإذا كان التحرك يتجه الى ترك ثقافة والانتماء الى ثقافة أخرى ، فان مشكلة التكيف للقيم الجديدة تصبح أهم موضوع يواجه الفرد . وإذا كان التحرك يتم داخل النمط الثقافي الواحد مع تغيير منطقة الإقامة ، فان على الفرد أن يواجه مشكلة الحصول على الاصدقاء واكتساب المعارف الجدد ، ولذلك تؤدي الهجرة الى ظروف ومشاكل على الفرد أن يواجهها في منطقة الإقامة الجديدة ، وربما كانت تجربة الهجرة أصعب ما تكون وخاصة بالنسبة للأطفال .

وفي الهجرة يجب أن نميز بين نمطين ، الاول عندما تهجر جماعة بأسرها والثاني عندما يهاجر عضو واحد أو أعضاء متفرقون منها . ففي

الحالة الاولى خصوصا في الجماعات «المتخلفة» نسبيا لا تفقد الجماعة تكاملها في الغالب ، وكذلك الامر بالنسبة للأسرة فانها لا تفقد تكاملها أيضا • وتكون المشكلة هنا مشكلة التكامل في منطقة الإقامة الجديدة • وهناك من الآلة على أن انحراف الأحداث — دليل انخفاض التكامل في المجتمع — مرتبط ارتباطا قويا بالتنقل الفيزيائي أو أن نسبة منخفضة من انحراف الأحداث تظهر في المجتمعات المستقرة على الرغم من فقرها وسوء الاحوال السكنية فيها أو ازدهارها الشديد • وفي الحالة الثانية حين يكون المهاجر عضوا واحدا في الأسرة ، تصبح حياة مثل هذا الشخص معرضة للاضطراب ، كما أن حياة أسرته تتعرض أيضا لعدم الاستقرار • وتفسير ذلك أن انقيار الزوايا الاسرية بالهجرة أو طول الغياب ، بالإضافة الى عدم وجود ضغط من مكونات الضبط الاجتماعي في الموطن الجديد اذا قورنت بما كان يزرع تحت موطنه الاصلى ، ربما تدخلت في تغيير بعض اتجاهاته السلوكية ، مثل لجوئه الى طلاق زوجته والزواج من جديد ... وهكذا •

الجماعات والتنظيم الاجتماعي

التفاعل الاجتماعي المنظم ، في مسوره المعنوية والمادية ، يخضع لقواعد ويسير نحو أهداف تحقق مطالب الجماعة • وهو لذلك يتمدد ويتنوع بتنوع مطالب الجماعة ذاتها لتحقيق الوجود الاجتماعي • وعام الاجتداع يهتم بالتفاعل ذي الصفة التكرارية ، لان التكرار يجعله قاعدة السلوك الاجتماعي • وينقسم التفاعل لاغراض تصنيفية الى أنماط متعددة ، كل نمط يتضمن العلاقات الاجتماعية (نتيجة التفاعل) التي تتجه الى مقابلة مطلب أساسي ، أو فرع منه ، من مطالب الجماعة الأساسية • ولذلك يكون المجتمع مكونا من مجموع هذه العلاقات • أي أن البناء الاجتماعي يتكون من الانماط المتعددة التي تحقق مطالب الجماعة ككل لكن علماء الاجتماع يفضلون تصنيف هذه العلاقات الى أقسام (أجزاء) وينيطون بكل جزء وظيفة معينة ، تفهم على أساس الاغراض التي تتعاض بها ، والارتباط الذي يكون بينها وبين الوظائف الاخرى لبقية الاجزاء ، والوظائف الكلية للبناء بأسره ، وكان هذا

التصنيف محل خلاف كبير ، لا يمتد الى الاختلاف الاصطلاحي فحسب ، بل الى اختلاف على فهم طبيعة كل قسم ، وما يترتب على ذلك من مفارقات كثيرة وتترك آثارها على النظرية السوسيولوجية .

ومثال ذلك أن مكيفر وبيج Maciver & Page في الفصل الذي عقده عن المفاهيم الأولية في علم الاجتماع ، يعتقدان أن كل شيء «مقرر اجتماعا» يعتبر «نظاما» Institution^(١٢) ويشيران الى أن تعريف بارنس Barnes ، ان النظم الاجتماعية هي البناء الاجتماعي والاداة التي عن طريقها ينظم المجتمع الانساني ويوجد وينفذ نواحي النشاط المشعبة اللازمة لاشباع الحاجات الانسانية^(١٣) . وطبقا لذلك التعريف تعتبر الاسرة والدولة والزواج والحكومة نظاما ، ولكن مكيفر وبيج هرقا في هذا المقام بين المنظمات associations والنظم Institutions ، ذلك أن الاولى هي الجماعات المنظمة لمتابعة مصلحة أو عدة مصالح مشتركة ، والثانية هي الصور المقررة والمميزة لنشاط هذه الجماعات ، ولذلك فنحن ننتهي الى منظمات ولا ننتمي الى نظم ، فالاسرة التي ننتمي لها منظمة لها نظم تضمن وصول العمل المشترك أهدافه وتنظم علاقة الفرد بالآخر ، مثل الزواج ، والعلاقة الزوجية والمنزل . ولذلك يتكون البناء الاجتماعي من المنظمات والنظم معا^(١٤) .

وماكيفر وبيج يريدان أن يفرقا بين المنظمة كجماعة تتكون من أعضاء لهم أدوار وعلاقات محددة ، وبين النظام الذي هو في صميمه عبارة عن مجموعة القواعد المعترف بها لتنظيم هذه الأدوار والعلاقات التي يجب أن تكون موصلة للاغراض أو المصالح التي تتولاها المنظمة . لكن «جونسون» يرى من ناحية أخرى أن البناء يتكون من العلاقات الثابتة نسبيا بين أجزائه ، لأن كلمة «جزء» في ذاتها تعني درجة معينة من الثبات ، والنسق System تكون من الأعمال المترابطة للناس ، ولذلك

(12) Maciver Page; Society, London, 1953, p. 15.

(13) Barnes; Social Institutions, New York. 1942, p. 12.

(14) Op. Cit., p. 15.

يكون بناء النسق عبارة عن «الانتظام والتكرار في هذه الافعال • ويمكن فهم هذا عن طريق الدور Role فاللدور أدوم وأثبت من شأغله ، فاللدور اذن بناء وشأغله نسق على هذا الأساس⁽¹⁵⁾ • ولذلك فالبناء الاجتماعي يتكون من الادوار التي لها صفة الانتظام والتكرار بغض النظر عن شأغليها لانهم مؤقتون •

ومعنى هذا أن «جونسون» يرى أن البناء مجموعة من الانساق لا تختلف في مفهومها كثيرا عن النظم عند ماكيفر وبيج وخاصة في قيامها على الادوار ، أما لندبرج Lndberg الذي يهتم بدراسة السلوك الاجتماعي ، فانه يرى أن البناء الاجتماعي ليس الا النظم الاجتماعية ، والتي هي في نفس الوقت الانماط السلوكية الرسمية ، العامة والموحدة ، تلك التي تعبر عن بقائها من خلال الجماعات الاجتماعية ممتدة من جيل الى جيل ، وتنشأ هذه الانماط من تكرار تجمعات الاشخاص الذين يتفاعلون بعضهم مع الآخر عند استجاباتهم لظروف الحياة المعقدة ، والتي يجب أن يحددوا موقفهم منها • والنظم ... على ذلك تقدم للأفراد الطرق الموحدة الكفيلة بمقابلة المطالب المتكررة والمتجددة كالتعامل والطعلم والمأوى والحماية المتبادلة ... الخ كما أن هذه النظم تتطوى على عادات دائمة نسبيا واتجاهات وتسهيلات مادية منظمة داخل أنساق معقدة للغاية⁽¹⁶⁾ . ويقرر لندبرج أنه لدراسة الجوانب البنائية والوظيفية للنظم الاجتماعية الرئيسية كالاسرة والاقتصاد والسياسة والدين والجمال وغيرها ، يجب أن تؤدي هذه الدراسة الى تحديد الوظائف الاساسية لكل نظام والادوار الرئيسية فيه وسماته الفيزيائية والرمزية⁽¹⁷⁾ . وأوضح أن لندبرج لا يختلف كثيرا عن جونسون الا في ادخاله أو اخراجة لبعض الوظائف الملزمة أو غير الملزمة للنظام أو النسق ، وفي الاختلاف حول مفهوم الفعل Action والسلوك Behaviour

(15) Johnson H. M., Sociology, London. 1961, p. 58.

(16) Ludberg & Others, Sociology, New York, 1958, pp. 524-525.

(17) Ibid., p. 525.

ومضاهمينوما، وخاصة أن جونسون يسير في الاتجاه الذي رسمه بارسونز
Parsons عند تعريف النسق الاجتماعي «أنه يتكون من مجموعة الافراد
الذين يقومون بأدوار معينة ، ويتفاعلون بعضهم مع الآخر ، في موقف
له جانب طبيعي أو بثوى على الأقل ، ويحركهم ميل يتسم بالتساؤل
للموصل الى اشباع أو ارضاء ، وتتحدد علاقاتهم بمواقفهم التي تشمل
بعضهم الآخر متخذة موقفا وسطا في ضوء نسق من الرموز الثقافية
المشتركة» (١٨) .

ومن الجلي أن هناك اتفاقا بين هؤلاء المؤلفين على ابراز فكرة الدور
وعامل الانتظام والتكرار في النظام أو النسق على الرغم من اختلافهم
حول ربط «الفرد» بالدور أو عزله باعتباره لا يمثل الانتظام والدوام .
كما أن هناك اختلافا آخر حول مفهوم النظام والنسق وهو اختلاف
يعكس فيما يرى مستويات معينة من التجريد .

لكن هذا الخلاف بين علماء الاجتماع لا يجب أن يغرقنا في مناقشات
طويلة وسوف لا أحصر نفسي في طريق مسدود . وأبادر فأقول بأن
الوحدة الأساسية للبناء الاجتماعي عند تأدية وظيفته هي «الفعل» act
ولهذا نتحدث عن الفعل الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي والانتظام في
المجتمع كما يبدو من تجمعات الاشخاص وترتيب سلوكهم أو تنظيمهم .
وعندما يتربط مجموع من الاشخاص في جماعة فانهم يكونون بنساء
Structure ، وما تفعله الجماعة هو الوظيفة Function أما أن البناء يحدد
الوظيفة أو العكس ، فذلك أمر لا يجب الوقوف عنده طويلا ، لأننا
نهتم ، في نفس الوقت بالتشريح ووظائف الاعضاء (١٩) أى أننا نهتم
بالبناء والوظيفة معا .

والمواقع أن كل ما تحدثنا عنه من منظمات أو نظم أو أنساق ، هي

(18) Parsons, T., The Social System. Ill, The Free Press, 1951, pp. 5-6.

(19) Ogburn, Nimkoff, Handbook of Sociology, London, 1960, pp. 339-340.

في الواقع أنماط مختلفة للتنظيم الاجتماعي Social Organisation ، موغاليا ما يفهم هذا التنظيم على أنه البناء الاجتماعي الذي نعني به تنظيم الاجزاء والاشخاص . ولذلك تعتبر الاسرة والنقابة والقوة البشرية في المصنع ، وأعضاء ناد رياضي ، والجمع المحلي ، وهيئة الامم المتحدة تنظيمات اجتماعية⁽²⁰⁾ تتميز في الحجم من حيث الاتساع والضييق ، وتختلف من حيث تعدد الوظائف أو اقتصارها على وظيفة واحدة بحسب الغرض الذي تسعى اليه .

واذن فالتنظيم الاجتماعي للمجتمعات مسألة حجم . فكلما زاد السكان اتسع التنظيم وتعدد ، وكلما زاد تراكم الثقافة كلما تنوعت وظائف التنظيم وهذا ينطبق أيضا في حالات زيادة تقسيم العمل / كما أن التنظيم الاجتماعي حين يزداد عددا ترداد التنظيمات ذات الغرض الواحد ، وعندما يحدث تغير اجتماعي ، يفقد التنظيم المتعدد الوظائف بعض وظائفه وتستقل بها تنظيمات اجتماعية أخرى ، فتغير الاسرة مثلا جعل بعض وظائفها تنتقل الى أجهزة الدولة أو المؤسسات الأخرى .

ومن التنظيمات الاجتماعية ما عاش مئات السنين ، دون أن يفقد وظائفه المتعددة وخاصة ما كان لها صفة العمومية في ثقافات متعددة ، وهذه التنظيمات نطلق عليها اسم «النظم الاجتماعية الكبرى»⁽²¹⁾ مثل الاسرة والدين والحكومة . وكل نظام منها له في الغالب عدة وظائف ، فالاسرة مثلا لها وظائف الانجاب والتربية والانتاج «أما المنظمات» فهي تنظيمات اجتماعية ذات تاريخ أقصر ، ولها في الغالب وظيفة واحدة مثل المنظمات الخاصة ، كما أن للنظم والمنظمات غروعا ، أي تنظيمات اجتماعية أصغر ، تكون أقصر عمرا وأقل انتشارا أو أكثر تخصصا مثل الجمعيات والنوادي .

وعلى الرغم من تعدد أنماط التنظيم الاجتماعي بحسب الزمن والوظائف الا أن كل تنظيم مهما تدرج من النظم ذي الوظائف الثابتة

(20) Ibid., p. 341.

(21) Ibid., p. 337.

نسبياً الى المنظمة ذات الاغراض المحددة والاقبل ثباتاً ، لابد أن ينطوى على مجموعة من المكونات الضرورية تعتبر في واقع الامر مظاهر ملازمة للتنظيم الاجتماعى ، ويتضح ذلك بما يلى :

١ - الانسان مفروض عليه في كل مكان أن يعيش حياة اجتماعية وهذه الحقيقة تجعله متضامناً دائماً في علاقات اجتماعية متبادلة •

٢ - والانغماس الحتمى في الوجود الاجتماعى يتطلب مجسوء منظمة من الاجراءات التى لابد من اتباعها والتى يمكن أن نطلق عليها اسم «التنظيم الاجتماعى للمجتمع» •

٣ - وهذه العلاقة المنظمة لابد أن تدرك ادراكاً واضحاً من كل عضو من أعضاء المجتمع •

٤ - وادراك هذا النظام يوصل الى كل فرد أثناء نموه عن طريق المشاركة ، وعادة عن طريق عملية التربية ذاتها •

٥ - وفي أثناء عملية النمو خلال النسق ، يترجم الفرد أهدافه الشخصية الى أشكال اجتماعية من السلوك المقبول ، ويخضع أغراض سلوكه الشخصى الى متطلبات المجتمع بالقدر الذى يتوافق فيه مع الصراع الذى يكون بين هذه المتطلبات في واقع الامر •

٦ - ويقبل الفرد هذه الاهداف الاجتماعية من خلال نسق العقاب والثواب الذى يعمل في المحل الاول في ضوء حاجة الفرد الى أثر ايجابى •

٧ - ولهذا فان التنظيم الاجتماعى عبارة عن نمط متحرك من العلاقات الاجتماعية المتبادلة مستمر خلال الزمن • ويمكن أن نفكر فيه على أنه جزء من الثقافة ، أو على أنه جزء من الخبرة المشتركة للسكان البقى أمكن تعلمها (مع تعديلها) ونقلها خلال الاجيال •

٨ - وهذا التنظيم الاجتماعى المنبثق من الثقافة ليس نتاجاً نامياً حراً للتغير التاريخى • ولكنه خاضع للتحديدات التى تفرض عليه، وهذا يتضح عندما ننظر اليه على أنه وسيلة لحفظ النظام •

٩ - ومن أجل ذلك كان لابد أن ننظر الى التنظيم الاجتماعى من حيث تحقيقه الذاتى لنظام المجتمع ، أكثر من تحقيقه للاستيعاب الفردى ، ومع ذلك لابد أن يحدث للفرد من خلال هذا التنظيم أدنى حد من الاستيعاب لرغباته على الأقل ، حتى يمكن الوصول الى « حالة الدوام فى التنظيم » التى بدونها لا يمكن أن يكون هناك تنظيم بالمعنى المعروف .

١٠ - وقاعدة الدوام فى التنظيم هى ما يمكن أن نطلق عليه «بالسياسة الذاتية» لأن الفشل أو الاخفاق سوف يؤدى الى هدم المجتمع أو الى تغيير التنظيم الاجتماعى ذاته .

١١ - وعلى ذلك تكون المكونات الضرورية للتنظيم الاجتماعى هى ما نطلق عليه «الضرورات الاجتماعية Social Imperatives» (٢٢) .

مكونات التنظيم الاجتماعى :

ما هى اذن الضرورات الاجتماعية أو الملزمات ؟ أول ما يجب أن ننبه اليه أن هذه الملزمات لها صفة الضرورة والعمومية بالنسبة لجميع الانساق الاجتماعية بغض النظر عما اذا كانت بدائية أو قروية أو متحضرة ، وهى : الجماعات والقيم والمركز والدور والسلطة والايديولوجية .

بمعنى بالجماعات Groups تكوين الاجسام الاجتماعية التى يسود كل منها شعور بالمشابهة أو الانتماء بين أعضائها ، بالإضافة الى تمييز شعور به بين الاعضاء وبين أعضاء آخرين غير متشابهين أو غير منتمين ، الى جانب البناء الداخلى .

ونعنى بالقيم Values الصفات المعترف بها التى يجب أن يحمل عليها الاشخاص فى المجتمع والتعبيرات أو التصورات الرمزية التى عن طريقها تنقلب هذه الصفات المرغوبة الى تعبير مرئى ملموس .

(22) Goldschmidt W. understanding human Society, London, 1959, p. 62.

أما المركز Status فإنه يشير الى وضع الاشخاص أو الجماعات داخل الصيغة الكلية للمجتمع • أى وضع الأشخاص بالنسبة لأشخاص آخرين ، أو الجماعات بالنسبة لجماعات أخرى •

والدور Role يشمل الاتجاه والسلوك والمشارع المناسبة لمراكز محددة ، على أن تكون مقبولة من الأشخاص الذين هم في هذه المراكز . والسلطة Authority هي العلاقة المعترف بها ، والتي تتضمن القوة الشرعية لإصدار القرارات على مناطق معينة من السلوك ووجوه النشاط التي تصدر عن أعضاء آخرين في المجتمع •

والإيديولوجية Ideology هي نسق المعتقدات الذي يهيئ الأساس لفهم أو استيعاب النظام الاجتماعي القائم أو بمعنى آخر ، هي التعتل الذهني والروحي للوضع الاجتماعي الراهن •

ولسنا في حاجة الى القول بأن هذه المكونات المعقدة مرتبطة ارتباطاً متبادلاً في أثناء عملها في أى نسق اجتماعي • ولذلك فلن يكون هناك بعد عن الصواب أن ننظر الى كل منها على أنها وجه من وجوه المفكرة العامة «التنظيم الاجتماعي» وسنعرض فيما يلي لكل من هذه المكونات في شيء من التفصيل •

الجماعات :

الجماعات موجودة في كل مكان من العالم ، وهذه حقيقة مسلم بها ، ومن أجل هذا كانت أحد الدعائم الهامة وجزءاً أساسياً من مكونات أى نسق اجتماعي • ومع ذلك فمن الضروري أن نقدر معنى الجماعات في تفسير المسائل الانسانية وأن نفحص طبيعتها وتنوعها •

كل الكائنات الانسانية تدخل الجماعة الاولى — الأسرة — منذ لحظة الولادة وفي أثناء حياتها تصبح جزءاً في عدد كبير من الجماعات الاجتماعية ، وحجم هذه الجماعات يمكن أن يتنوع من العلاقة الثنائية لأسرة بغير أولاد الى النسق الاجتماعي ذي الطبيعة التجمعية المفكرة كالخزب السياسي ، ومن أجل هذا يمكن النظر الى المجتمع — على نحو معين — على أنه أكبر جماعة تحوي داخلها الجماعات الاخرى •

خصائص الجماعة :

١ - يشعر أعضاء الجماعة بوحدتهم ومشابهمتهم ، ويتميز هم أعضاء جماعة أخرى .

٢ - كل جماعة لابد أن يكون لديها مركز اهتمام خاص ويختلف هذا الاهتمام باختلاف طبيعة الجماعة ، فقد تكون الجماعة مهتمة بجمع طوايح البريد وقد تكون مهتمة بفرض سيطرتها على منطقة واسعة من النشاط الاجتماعي في المجتمع ، والناس لا يكونون جماعة لمجرد أنهم يعيشون مع بعضهم الآخر ، بل أنهم يشتركون في الاهتمام والقيام بنوع معين من النشاط . ذلك أن طبيعة وسائل الاتصال الحديثة أحبت لا تفرض على الجماعة أن يكون أعضاؤها متجاورين فيزيائيا .

٣ - الجماعات لابد أن تكون منظمة . فهناك بناء داخلي يحدد المراكز والادوار ووسائل الاتصال ومواضع السلطات .

اشكال الجماعات :

وعندما نخصص عدة جماعات من انساق اجتماعية متعددة فاننا نعرف على ثلاث أسس عامة للتكوين الجماعي .

١ - الشكل الاسرى Familistic حيث تعتمد الوحدة المركزية وقاعدة العضوية على روابط القرابة . أما أى الروابط تعتبر هامة ، وإلى أى حد تكون كبيرة أو صغيرة وما الوظائف التي تقوم بها ، فانها تختلف من مجتمع لآخر ، ولكن جميع الانساق الاجتماعية بها جماعات اسرية .

٢ - الشكل المكاني Spatial ويقوم على أساس أن عددا من الأشخاص لهم محل اقامة مشترك أو يعيشون في منطقة واحدة ، ومن هذه الزاوية تعتبر القرى والمدن والمناطق الإقليمية جماعات اقليمية ، وعضوية الناس فيها تقوم أسبابا على الاقامة على الرغم من أنه يمكن ادخال اعتبارات أخرى .

٣ - الشكل الخاص Special ويقوم على أساس الاهتمام بتنوع

معين من النشاط بغض النظر عن المكان أو القرابة (٣٣) .

عضوية الجماعة :

وتعتبر الطريقة التي يتوصل بها الى العضوية أحد الصفات الهامة للجماعات ، ويفرق علماء الاجتماع غالبا بين العضوية التي يجد الفرد نفسه حاصلًا عليها دون ترتيب سابق ودون أن تكون له سيطرة على توجيهها ، وبين العضوية التي يكون الفرد حرا في قبولها أو رفضها .

وتسمى الجماعات التي ينتمى اليها الفرد في الحالة الاولى «الجماعات ذات الاصل المشترك Common Origin» وتسمى الجماعات التي ينتمى اليها الفرد في الحالة الثانية «الجماعات ذات المصلحة المشتركة Common Interest» ولكن هذه التفرقة لاتعطينا التمييز الكافي بين هذين النوعين من الجماعات ، لأن كل الجماعات في واقع الامر لها مصلحة مشتركة ، ومن أجل هذا نطلق على الجماعة الاولى اسم « الجماعة الشككية الرسمية» والثانية اسم «الجماعة الغرضية» ولما كان الفرد لا يستطيع أن يختار والديه مقدما كانت الأسرة التي يولد فيها «جماعة شكلية رسمية» وفي العالم الحديث تعتبر «القومية» من هذا النوع من الجماعات ، وفي المجتمعات البدائية نجد اختلافا كبيرا بينها من حيث وجود مثل هذه الجماعات أو انعدامها . ولكن المرجح أن تطور المجتمع من البساطة الى التعقيد يتضمن انحرافا من حيث الاهتمام من الجماعات الشككية الرسمية الى الجماعات الغرضية .

ومع ذلك فإن اختيار العضوية في الجماعة الغرضية ليس حرا تماما . ذلك لأننا نلاحظ أن عضوية الفرد في جماعة ما قد ترفض أو قد يجد نفسه واقعا تحت ضغط شديد للانضمام . وتعتبر النوادي من النوع الاول ، بينما تعتبر الروابط المهنية ككتابة المحامين والاطباء والدرسين من النوع الثاني ، لأن القانون في بعض الاحيان يجعل الانضمام الى المصاعة شرطا لممارسة المهنة ، أو أن الجماعة تقدم من التسهيلات

والامكانيات ما لا يستغنى عنها الفرد • ويظهر الاختلاف بين الجماعات من زاوية التضامن والوحدة ، فالجماعة الشكلية الرسمية تفرض مسئوليات ومطالب لا يمكن للفرد أن يتحمل منها ، أى أن تأثيرها يعتبر من الناحية الواقعية أوتوقراطيا ، بينما الامر على عكس ذلك في الجماعة الغرضية ، لان الفرد يشعر دائما أنه من الممكن التحك من المسئوليات اذا أراد •

وظائف الجماعات :

والجماعات من ناحية أخرى تقوم بعدة وظائف في المجتمع • وكل جماعة لها وظيفة ظاهرة مميزة • ومثال ذلك أن وظيفة الأسرة هي الانجاب وضمن الانشباع الاقتصادي لاعضاءها المكونين لها • ووظيفة النقابة أو الاتحاد حماية المصلحة المتبادلة وتعميقها ، والنادى وظيفته أن يهيئ وسائل الترفيه لاعدائه ، وغالبا ما تقوم الجماعات بعدة وظائف ثانوية مرتبطة بحاجات الاعضاء •

١ - تؤدي الجماعة وظائفها ككل ، من خلالها توصل الاتجاهات الثقافية والمطالب الاجتماعية الخاصة للأفراد • وكذلك التوقعات التي تتطلبها المواقف الاجتماعية المختلفة ، ولذلك فان الطفل يكتسب الثقافة أولا من الأسرة •

٢ - تعطي الجماعة القوة للفرد فهي تسنده في سلوكه وتؤكد له ملكية أفعاله واتجاهاته •

٣ - تهيئ الجماعة وسطا اجتماعيا يشبع فيه الفرد حاجاته ويمارس تأثيره الايجابي • وفي هذا الوسط الاجتماعي يستجيب الأشخاص الاستجابات الشخصية التي تعبر عن العاطفة أو التفوق أو المركز ، أى أن الفرد يشبع رغباته في هذا المضمون الاجتماعي للجماعة •

العلاقات الجماعية :

من المسائل الهامة التي يؤكد عليها علم الاجتماع أن المجتمعات الانسانية مكونة في كل مكان من جماعات عديدة ، ولهذا كان من المهم هنا أن نعطي بعض الاهمية الى العلاقات التي يمكن أن تنشأ بينها في

النسق الإجتماعى • ولذلك يمكن أن نضع تمييزاً آخر للجماعات، فنميز بين الجماعات المستغرقة والجماعات الاختيارية • ففي حالة الجماعات الأولى تكون العضوية فيها من النوع الذى لا يسمح للفرد بالعضوية فى جماعة أخرى ، وذلك مثل الطوائف فى الهند ، فالذى ينتمى الى طائفة بعينها لا يمكن أن ينتمى الى طائفة أخرى فى نفس الوقت • والجماعات التى من هذا النوع تكون فى الغالب متماثلة فى القوة والنفوذ ، أو تكون من الجماعات ذات الانساب المتميزة • ومن هذه الزاوية تعتبر العشائر والطوائف جماعات مستغرقة •

أما الجماعات الاختيارية فإنا نعى بها الجماعات التى تكون العضوية فى أحدها شاملة أو يمكن أن تشمل عضويات من جماعات أخرى ، ويمكن أن نقسم هذا النوع بالتالى الى نوعين :

الأولى حين يكون الاعضاء فى جماعة واحدة متضمنين فى الجماعة الكبرى ، ولذلك نطلق على هذه الرابطة اسم «الاستغراق» ومثل ذلك أنه فى الدولة التى تنقسم الى ولايات يكون الاعضاء فى ولاية أعضاء فى مجتمعها وأعضاء فى نفس الوقت فى المجتمع الكبير أى مجتمع النولة • والبدنات فى المجتمع البدائى يكون أعضاؤها أعضاء فى نفس الوقت فى جماعة أكبر هى العشيرة التى تتكون من عدة بدنات ، والنوع الثانى يمكن أن نطلق عليه اسم «اللااستغراق» وفيه تكون العضوية فى جماعة لا تؤهل ولا تمنع فى نفس الوقت العضوية فى جماعة أخرى • ولهذا عندما نفحص العضوية فى أحد هذه الجماعات ، فإن بعض أعضائها يمكن أن نجد لهم عضويات أخرى فى جماعات غير جماعاتهم هذه ، بينما لا نجد للبعض الآخر مثل هذه العضويات • ونظام الروابط والنوادر خير مثال على ذلك •

أما فيما يتعلق بالولاء ، ففي كثير من الانساق الاجتماعية مثل المجتمع العشائرى المنظم ، نجد أن الاخلاص والولاء للجماعات الخاصة يملو على الولاء للمجتمع ذاته ، وربما يتوقف بقاء النسق الاجتماعى على توازن القوى بين الجماعات المتساوية والتى تقف فى موقف يعارض كل منها الاخرى •

وفي المجتمع الذي يقوم على «مبدأ التدرج الاجتماعي بين الجماعات» يكون النفوذ أمراً شديداً الاتصال بالانتماء الجماعي ، والقوة عادة ما تميل ناحية النفوذ ، وفي المجتمعات التي تكون جماعاتها من النوع الاختياري الاستغراقي، تصبح عواطف الوحدات الأكبر غير متعارضة مع عواطف الوحدات الأصغر ، بل على العكس ، تمتص العواطف الأولى الروابط المباشرة للثانية ولكن حين تكون الجماعات من النوع الاختياري للاستغراقي ، حيث ينتمى بعض أعضاء الجماعة إلى جماعة أخرى والبعض الآخر لا ينتمى إليها ، تكون الفرصة مهيأة للصراع على الأولوية . وفي المجتمع الحديث حيث تكون روابط القرابة والدين والجماعات المهنية والصدقة ذات طابع فردي ، تختلف العواطف المنبعثة عن كل رابطة ، ويؤدي الولاء إلى الجماعات إلى تفريق الأفراد لا إلى تجميعهم وتوثيق عرى مشاعرهم المشتركة .

القيم :

كل مجتمع له طابع خاص في النظر إلى الصفات والخصائص ، ولذلك تختلف المجتمعات من حيث طبيعة الصفة ومدى الاهتمام بها والدعامة التي تستند بها . ولكن خلال كل نسق اجتماعي هناك اتفاق عام بصدد الفكرة التي تجعل الإنسان صالحاً وصادقاً ومحترماً (٢٤) .

١ - لقد كان لليونان اصطلاح Areté يستخدمونه ليشير إلى الخصائص الصحيحة أو الموجبة «للإنسان الفاضل» ولكل الثقافات صيغتها الخاصة بالـ Areté حتى ولو لم يكن هناك اصطلاح معروف لذلك . وفي المجتمعات البدائية نجد أن هناك اتفاقاً عاماً في كل منها حول الصفات التي يجب أن تتوفر في القادة والزعماء ، والصفات التي تجعل من الإنسان إنساناً صالحاً أو سيئاً أو محترماً أو قليل الأهمية .

٢ - والقيم إذن يمكن أن تعرف بطريقة مبدئية أنها « الصفات الشخصية التي يفضلها أو يرغب فيها الناس في ثقافة معينة » فالشجاعة

والقوة والاحتمال والايثار والمهارة الفنية وضبط النفس يمكن اعتبارها، كل على حدة أو في مجموعها ، الصفات المرغوبة في كل ثقافة . ولكن القيم من ناحية أخرى ليست صفات مجردة غصص ، بل انها في الواقع أنماط السلوك التي تعبر عن هذه القيم .

٣ - ومن المقرر الآن أن التقاليد تضع القيم في أى مجتمع ، لهى اذن محافظة بطبيعتها . ولهذا كانت القيم ثقافة الاصل والاتجاه . وكلما كانت القيم ذات عمق واضح كلما تم اكتسابها دون وعى وتصبح من موجبات السلوك دون احساس مشعور به ، ومهما اختلفت القيم باختلاف الجنس أو الطبقة في النسق الاجتماعى ، فان قيما معينة تظل ذات عمومية لجميع الاعضاء على الرغم من أن الكثيرين قد يفشلون في تحقيقها في سلوكهم الفردى أو الاجتماعى . كذلك يعكس طابع النسق القيمى حاجات أساسية معينة للنسق الاجتماعى الذى يتأثر بالبيئة التى يوجد فيها وبالعناصر والتكنولوجية به .

٤ - هذا ونزعم أن وجود القيم يعتبر «ملزما اجتماعيا» لان الشكل الذى يأخذه يرتبط وظيفيا مع النواحي الاخرى في الموقف الاجتماعى الذى يتناقل مع التعديل خلال الزمن . والشئ الذى يجب أن نؤكد عليه أن كل ثقافة لديها مجموعة أو عدة مجموعات من القيم ، ولكن كل فرد (لسبب أو لآخر) يحصل عليها بدرجات متفاوتة . ومن الناحية الاجتماعية تعطى القيم الوحدة للمجتمع والثقافة ، لانها تعمل على اقامة نقط التقاء تتجه اليها الافعال ، وعندما قلنا أن القيم يمكن النظر اليها على أنها «محافظة» كنا نعنى بالطبيعة الطبيعية الاجتماعية، لان النسق الاجتماعى عدة قوى تميل الى المحافظة على النمط القيمى القائم وعلى الاخص في نواحيه الرمزية التى تعتبر أحيانا حوافزا «للسلوك» ، وأحيانا أخرى أهدافا له . ولا يعنى ذلك أن الاعضاء في أى ثقافة لهم نفس الحوافز والاهداف من وجهة النظر القيمية ، بل أنهم يتميزون في ذلك تمايزا كبيرا . ولذلك كان من يركزون على القيم يحصلون على مركز مرموق في مجتمعاتهم ، لان هذا هو طبيعة النسق القيمى ، والاشخاص ذوى النفوذ يميلون الى الحصول على القوة التى

تمكنهم من التأثير على سلوك الآخرين ، اما مباشرة عن طريق الضغط ، أو غير مباشرة عن طريق معالجة القرارات التي يأخذ بها المجتمع أو عن طريق اعتبارهم نماذج يحتذى بها الشباب .

هـ - ومن الطبيعي أن نتوقع أن مثل هؤلاء الأشخاص لا يحاولون تدبير النسق القيمي الذي يستمدون منه نفوذهم ، بل أنهم يحاولون شاعرين أو غير شاعرين أن يحافظوا على الواقع الانساني الذي يقوم على هذه القيم أو على التصورات الرمزية لها . ولا يعنى ذلك أن إمكانية التغير بالنسبة للنسق القيمي قليلة الاحتمال ، بل أنه يتغير تحت ضغط عوامل متعددة مثل اندفاعات النمو لتكنولوجيات جديدة ، أو الانتشار من حيث السكان على أرض أوسع ، أو ظهور أعداء لم يكونوا في الحسبان وهكذا . أو بمعنى آخر تأتى فرص تغير النسق القيمي من الخارج ، أكثر مما تأتى من الداخل ، اذا ظل الداخل محتفظا بتوازنه التكنولوجى ، أو السكانى . ومثال ذلك ، أن الثورة الصناعية في أوروبا كانت لها آثار واضحة على الحياة الأوروبية ، فالطريقة الجديدة في الانتاج والتي وجدت في التجارة والحرب غمرها كثيرة للانتشار خارج أوروبا ، هيأت الأرض لمصدر جديد من الثروة والقوة ، والذي انحصر فيما مضى في ملكية الأرض والزعامة الحربية . ونتيجة لذلك نشأت طبقة جديدة لم تكن موجودة من قبل وهى الطبقة المخترعة أو الممتازة Elite ، ومن ثم بدأت قيم جديدة في الظهور ، ولم تختف القيم القديمة تماما بل ظلت غارغة من غير مضمون .

المركز والسمور :

١ - العلاقات التي تقوم بين الأشخاص تخضع لنظام معين ، ومعنى هذا أن كل شخص يرتبط بالآخر بطرق لها مستويات محددة تعتمد في تحديدها على أوضاعهم النسبية . وفكرة الموضع التي نستخدمها بصورة منتظمة في حديثنا عن الناس في المجتمع ، ولهذا يمكن أن نعرف المركز بأنه الأوضاع التي يتخذها الأشخاص في المجتمع كل ازاء الآخر . والنسق الاجتماعى من هذه الزاوية يمكن اعتباره مجموعة متسلسلة من الأوضاع المحددة التي تربط جميع أعضاء المجتمع .

٢ - وللمركز ناحية خاصة وناحية عامة أيضا . فيظهر العنصر الخاص في المركز في العلاقات المباشرة التي تقوم بين الأشخاص مثل علاقة الابن بالاب ، أو الرئيس بمرؤوسيه وهكذا ، أما المراكز العامة فانها تشير الى الفكرة التي تقع وراء العلاقات في المنسق الاجتماعي ككل مثل العمال والموظفين والمتدينين ... الخ . ويرتبط بهذا النوع الاخير ما يمكن أن نقول عنه ، الواجبات والحقوق والامتيازات التي تعتبر في نفس الوقت المكونات الاساسية لهذه المراكز التي تطبع الأشخاص الحاصلين عليها بطابع خاص ، هذه الواجبات والحقوق تسمى «أدوارا Roles» من ناحية أخرى . والكلمة أخذت من المرح حيث يفهم الدور على أنه سلوك الممثل الخاص في مضمون معين، والممثل عليه أن يحفظ ويفسر دوره ، كما أن عليه أن يتصرف خلال الحدود التي عينت له مستخدما كل امكانياته . ومثل هذا القول يمكن أن يقال بالنسبة للدور الاجتماعي . ومثال ذلك أن الاب في المجتمع الحديث ينتظر منه أن ينصح ابنه ويعنفه ، كما يتوقع منه أن يعطيه الحماية ويهيئ له الراحة وأن يرتب له مستقبلا معينا . ويتوقف كل هذا على مقدرة الاب على اختيار المناسبات الصالحة ولذلك اذا أساء الاب تفسير دوره ربما تدخل المجتمع على صورة النقد الذي يمكن أن توجه له الأسرة أو الاصدقاء أو الجيران .

٣ - وفي كل مجتمع نجد «أدوارا أو مراكز» . ولكن أساس تكوينها وضيغها يختلفان من ثقافة الى أخرى ، كما أن مركزا واحدا يمكن أن يكون عدة أدوار مختلفة . وفي كل مركز اجتماعي هناك علامات تؤدي الى قيام السلوك المادى ومعنى هذا أن الدور ليس مجرد فعل ولكنه في واقع الامر توقعات للفعل . ذلك لانه عندما نشترك في أى موقف اجتماعي طبيعي ، فاننا نتوقع مقدما السلوك الذى سوف يصدر عن الآخرين ، فاذا أخذنا مريضا الى طبيب فاننا نتوقع قبل أن نذهب أنه سيشخص المرض ويصف الدواء ، ومن أجل هذا فاننا نقول أن لكل شخص مجموعة من الادوار والمراكز يقوم بها أو يوجد فيها . ويتوقف هذا كله على المضمون الاجتماعي الذى يندمج فيه ، فالفرد يمكن أن

يكون أباً وابناً في نفس الوقت ، طبيياً وعضواً في ناد في نفس الوقت أيضاً، كما أن من الممكن أن يكون منتجا ومستهلكا في وقت واحد وهكذا. وفي المجتمع الحديث حين يكون الفرد عضواً في عدة جماعات مختلفة المقاصد ، تكون الفرصة سانحة لصراع الأدوار . وكثيراً ما يوجد الفرد في مواقف تثير انفعاله أو تخرجه لأنه قد يوجد في وقت واحد مع مجموعة من الأشخاص المختلفين كل يتوقع منه سلوكاً مختلفاً .

٤ - ويجب أن نلاحظ هنا أن المركز يتضمن مجموعة مختلفة من مناطق النظم الاجتماعية ، وربما كانت القرابة أحد الأسس الهامة في تعدد المركز وربما كان هذا أيضاً هو الذي قاد الأنثروبولوجيا إلى الدراسة المركزة لأصطلاحات ونظم القرابة البدائية وما ترتب على هذا الاهتمام من التعرف على أن هذه الأنماط أو التصنيفات القرابية في المجتمعات البدائية . مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنواحي النظامية الأخرى في المجتمع . وعلينا أن نقرر هنا أن أنساق القرابة ليست في واقع الأمر إلا أنماط من المراكز والأدوار ، وأن استخدام اصطلاح قرابي في الملاحظات يؤدي إلى تعيين الاتجاه أو إلى تحديد نوع التوقع . ومثال ذلك أن عملية الإقدام والاحجام في مواقف الحب تتغير تماماً حين ترفض فتاة مقدمات شساب مناسب بقولها «لا يمكن أن أكون إلا أختاً لك» .

٥ - وثمة اعتبار هام في علاقة «الدور» ينجم عن الجنس والسن . لأن هذه العناصر الأساسية في الوجود الإنساني لها طابع الثبات والتحديد القاطع في كل مجتمع باعتبارها نواح متميزة في العلاقات الاجتماعية . ولوذا كانت توقعات الرجل غير توقعات المرأة ، وتوقعات الشباب غير توقعات المسن . ولا يعني ذلك أن نعرّف بالفسروق البيولوجية التي تتمثل بالقدرات أو الموروثات، بل أننا نعني أن المجتمع يعطي هذه الاختلافات معنى ثقافياً محدداً . والمجتمع الحديث وإن كان يسير في اتجاه تقليل نسب هذه المعاني الثقافية ، إلا أن الأمر لم يكن كذلك في المجتمعات البدائية . ولعل ظهور اصطلاحات مثل الأبوية والامية كان في جوهره عبارة عن محاولة لتعميم أدوار الجنس من زاوية

سلطة الاسرة من ناحية ولببيان مدى التوقعات واتجاهها التي تقوم على هذا الاختلاف من ناحية أخرى .

٦ - هذا وتدخل اعتبارات أخرى في تحديد المراكز في المجتمع فقد تختلف من مجتمع لآخر مثل ، التراث والظروف المباشرة عند الولادة ، والصفات الفيزيائية ، والاقامة والمواهب الخاصة ، والمكاثات، كذلك يمكن أن تصلح المهنة ، كأساس في تمييز المراكز في أي مجتمع .

٧ - وفي الانساق المعقدة تختلف القيم على أساس تسلسلي ، ولذلك يكون من الممكن أن نقسم المجتمع الى درج من السلالم الاجتماعية بكل عضو في واحدة يشترك مع الآخرين فيها في نفس المركز التسلسلي ، ويعطى درجة معينة بالاضافة الى النسق القيمي المسائد في المجتمع . هذه السلالم الاجتماعية يطلق عليها اسم الطبقات أو الطوائف الاجتماعية والطوائف وهي الطبقات المتحجرة التي لا تسمح لأي شخص أن يخرج على الجماعة التي ولد فيها ، ومن مظاهر التحجر أن الشخص لا يستطيع أن يتزوج من خارج هذه الجماعة . أما الطبقات فتمتيز بعرونة نسبية ، ولكن اذا لم يكن هناك وحدة بين أعضائها . الى الحد الذي يمكن أن تكون معه جماعة اجتماعية ، فسلنه لا يمكن فيها أن نطلق عليهم اسم طبقة . وعلى هذا نستطيع أن نقول أن المراكز النسبية للأفراد في المجتمعات ذات عمومية واضحة بعكس الطبقة التي لا يمكن أن تلحق بها هذه الخاصية ، فوجودها غير متردد في الزمان والمكان ، ومعنى هذا أنها تظهر فقط في الانساق المعقدة التي قامت على الزراعة النامية . ومع ذلك فقد وجدت الطبقات في المجتمعات التي يمكن أن نطلق عليها اسم مجتمعات العول البعائية مثل مملكة أوغندا التي تصروف الآن باسم أوغندا ورواندا أورندي المجاورة للكونغو الآن .

٨ - وعندما كنا نتحدث عن القيم ميزنا بين القيم الرسمية والقيم المكتسبة ، ويمكن أن نميز تمييزا مشابها بالاضافة الى المركز . فالمراكز الرسمية هي التي يحصل عليها الفرد من خلال الظروف التي ليست له سيطرة عليها مثل جنسه وسنه أو انتسابه لاسرة معينة أو طبقة خاصة .

٩ - والمراكز المكتسبة هي التي يحصل عليها الفرد من خلال أعمال يقوم بها بنفسه . ونلاحظ أن بعض المجتمعات تكون أهم المراكز ذات طبيعة رسمية لأن كل شخص يولد في عشيرة أو طبقة ، وليس هناك من شيء يمكن أن يغير من ذلك .

١٠ - وعندما نقول أنه من الممكن للشخص عن طريق أفعاله الخاصة أن يحدد مركزه في السلم الاجتماعي ، نصف المجتمع الذي تظهر فيه هذه الظاهرة بأنه مجتمع يتضمن درجة عالية من التنقل الاجتماعي Social Mobility ولكن إذا كان المجتمع صارما في تحديد مراكز الأفراد كان التنقل في درجاته الدنيا . ومع ذلك فليس هناك مجتمع على مروحة تامة أو على صرامة تامة . ومن الأمثلة على ذلك أن الدراسات التي أجريت على النسق الطائفي في الهند كشفت أن هناك قدرا معينا من التنقل الاجتماعي على الرغم من بناء الطائفة المحجر .

وخلاصة القول أن الرغبة في الحصول على المركز وما يتبعه من نفوذ والبحث عن القيم وتوحيدها ، أنهما إلا امتداد للرغبة الأساسية في الحصول على تأثير أو بمعنى آخر هما استجابة لدافع أساسي يجد تعبيراً له في عالم الثقافة الرمزي .

السلطة :

ولا تثير المجتمعات مهما كانت بسيطة أو معقدة كيفما اتفق ، ذلك لأن نواحي النشاط التي تكون الحياة اليومية للناس تتطلب التوجيه ، كذلك لا تستمر الثقافات في سيرها على أساس عشوائي لأن الاتجاهات والمعتقدات تتطلب حماية وتعزيزاً دائماً إذن لابد أن تكون هناك جهة موجودة لامتداد القرارات ينشط بها بعض الأفراد في كل مجتمع . ووضع القرارات والقوانين وما يتصل بها من إجراءات يمكن أن يطلق عليه اسم «السلطة» أما ممارسة هذه السلطة فيطلق عليها اسم «الضبط» ومن أجل هذا كانت السلطة هي الحق المقرّر لجماعة من الناس في وضع قرارات ملزمة فيما يتعلق ببعض نواحي الحياة أو

أوجه النشاط الخاصة بالآخرين • وعلى هذا يكون من حق الاب أو الام المعترف به أن يضع الطفل في سريره ومن حق واضع الضرائب أن يفرض ضريبة معينة ومن حق القاضي أن يحكم على الجريمة والانحراف ومن حق الامام أن يقيم الصلاة • ونحن نقول في علم الاجتماع أن أنساق السلطة متفصلة في كل نسق اجتماعي ، ولكن موضع السلطة واختيار الهيئة وامتداد الفعل يختلف من مجتمع الى آخر • أما الضبط فينظر اليه على أنه وجه واحد من الدور الاجتماعي أي أنه وجه من وجوه السلوك التي نتوقعها من أناس معينين في أماكن معينة وأزمان معينة أيضا • ولما كانت السلطة تطع دورا هاما في الطابع الذي يأخذه التنظيم الاجتماعي كان علينا أن نعطيهما اهتماما خاصا (٢٥) •

٢ - ومن المناسب هنا أن نميز بين نوعين من السلطة ، السلطة الشرعية والسلطة المفتعية والسلطة الأخيرة هي ممارسة الضبط على الآخرين بطريقة ليست مقرررة في الثقافة ، ولذلك كانت الثورة في حد ذاتها عبارة عن اغتصاب القوة • والامثلة على ذلك كثيرة في المجتمع الحديث • ولكن قلما نجد مشابها لها في المجتمعات البدائية التي تسيطر على أساس السلطة الاولى أي السلطة الشرعية ، ولكن هناك حالات استثنائية كما يحدث في جزر الاندومان حين يقوم شاب له صفات معينة ويغتصب سلطة لنفسه لا تناسب سنه ، ذلك لان القاعدة هناك أن تكون السلطة الشرعية في يد كبار السن •

٣ - الا أن هناك تقسيما آخر للسلطة يقوم على ثلاثة أنواع : الاول هو السلطة التنفيذية ، والثاني هو السلطة الادارية والثالث هو السلطة للقضائية ، فالسلطة الاولى هي التي تفرض التشابه والامتثال الى قواعد مقبولة من السلوك ، مثل الضبط الابوي للأطفال والمحاکم التي تعاقب المجرمين ، والوظيفة الاساسية لهذه السلطة هي المحافظة على استمرار القواعد الاجتماعية والقانونية في أداء عملها الامر اذى.

يمنع الانحراف والعدوان على الاتجاهات الثقافية العامة والنظام الاجتماعي ككل . أما السلطة الثانية فإنها تسهم في توجيه الافعال داخل الوحدة الاجتماعية ، وبدونها لا يمكن لأى جماعة مهما كان نوعها أن تتوخى بالوظائف التي تحقق أهدافها ، وتقوم اللوائح الاساسية للمنظمات المختلفة داخل المجتمع بفرض مثل هذه السلطة أما السلطة الاخيرة فهي التي يناط بها حل الخلافات التي تنشأ بين الافراد في المجتمع مهما كان نوع هذا الاختلاف .

٤ - وعندما نفحص المجتمعات نجد أن مظاهر السلطة ومراكزها وأجهزتها المختلفة تتطور بتطور النظام الاجتماعي فهي تميل الى التطور من البساطة الى التعقيد كلما تغير المجتمع من حالة المبدائية الى القروية الى الحضرية الى الصناعية . وتبلغ السلطة أعلى مراحل التعقيد في الانساق الاجتماعية التي تدخل تحت اطار الدولة . ومن هذا نجد أن هذه الانساق بما لها من سلطات تترتب على أساس نظام تسلسلي ، لكل درجة فيه مركز من مراكز القوة ، بل ان النسق الاجتماعي الواحد تتدرج فيه السلطات على نحو يرتب مراكز الناس وأدوارهم بالنسبة للنسق الاجتماعي وبالنسبة لمجموع المجتمع . ويطلق على أنساق السلطة المتدرجة على هذا النحو «البيروقراطية» وتتميز البيروقراطية بأنها تقوم على أساس تسلسل السلطات داخلها بحيث لا تستطيع المراكز العليا فيها أن تشرف اشرافا مباشرا على كل شيء داخل النسق الاجتماعي . ولهذا يحدث دائما أن تفقد السلطات العليا اتصالها بالقواعد الريفية للنسق الاجتماعي ، وتكون الفرصة سانحة لاضطراب السلطة أو للتعقيد الذي قد يعطل تنفيذ القرارات أو انجاز المشاريع . ومن أجل هذا يواجه التنظيم البيروقراطي في الحكومات الحديثة عدة مشاكل بل ان الامر لا يقتصر على الحكومات وحدها بل تظهر نفس هذه المشاكل في المؤسسات الكبرى التي لا يمكن الاستغناء عنها في الحياة الحديثة ، ومن أجل هذا كان اصلاح الجهاز الحكومي أمرا صعبا للغاية ، يقتضى دراسة مراكز السلطة والضغط في كل فروع هذا الجهاز بحيث يمكن للسلطات العليا أن تكون على صلة مباشرة بكل

للسلطات الأقل منها وأن يحدد دور ووظيفة ومركز كل سلطة داخل الجهاز ، أو بمعنى آخر لابد من تحديد واضح لحدود العمل وحدود السلطة المخولة للمشرفين على تنفيذه .

الايديولوجية :

١ - يكشف الانسان في كل مكان بيئة التي يعيش فيها من خلال التصورات التي تزوده بها ثقافته ، وأغلب ما يتعلمه الانسان لفظي بحث ولذلك تخلق اللغة والتفكير صورة للحقيقة يعمل من خلالها الفرد فمن خلال اللغة يفرض نوع معين من التعقل على العالم المعروف، وبذلك يصل الانسان الى حالة لا يعطى فيها للوحدة والمعنى للطبيعة بل لسلوك الناس أيضا . وهذا التعقل الذهني والروحي للاوضاع على ما هي عليه هو الذي نطلق عليه كلمة الايديولوجية^(٢٦) . ولذلك تقوم الايديولوجية على المزاعم الميتافيزيقية التي تربط الظواهر الملاحظة والتي يمكن ملاحظتها للبيئة الطبيعية والانسانية وتضمها في نوع من الوحدة، أو بمعنى آخر تعمل الايديولوجية على اقامة نسق من التعقلات والتبريرات للظروف الراهنة الموجودة فعلا ؛ ولهذا يقال دائما أن الايديولوجية عبارة عن نسق من الافكار توجه الافعال ويقاس على أساسها السلوك الفردي أو الاجتماعي . ومن أجل هذا أيضا كان لكل مجتمع نسقه الخاص الذي يتفق مع تاريخه وظروفه الخاصة وثقافته المميزة . وليس غريبا أن نجد في كل مجتمع مجموعة من التبريرات أو الافكار تقوم بوظيفة هامة ، تتلخص في اظهار التنظيم الاجتماعي بالمظهر الطبيعي الذي يتفق وطبائع الاشياء ، ويكفي أن نثير عدة أسئلة تتعلق بالقيم أو يمارك الناس في المجتمع أو بأدوارهم فننتلقى اجابات تحمل طالبا تقريرا كأنها أمور مسلم بها من قبل ، بينما الواقع أن هذه الأمور جميعا لا تثبت على حال بل أنها تتغير دائما ، ولكنها عندما تتغير يتغير معها النسق الايديولوجي الذي يعطيها الاطار العقلي الذي يبنوها . ومن أجل هذا نجد أن كثيرا من العادات الاجتماعية تكون

(26) Ibid., p. 100.

بمقابلة القوانين كالأجراءات الخاصة بالزواج أو علاقات المسودة والاحترام المتبادل أو واجبات القرابة بغض النظر عما إذا كانت داخلة ضمن تشريع مكتوب ، لأنها في أثرها تكون أقوى من القوانين المكتوبة .

ويقول بعض علماء الاجتماع أن كثيرا من القوانين التي تأخذ بها المجتمعات تكون ذات أسس أيديولوجية ويبدو هذا واضحا إذا عقدنا مقارنات بين المجتمعات البدائية والمجتمعات المتحضرة .

٢ - نظرا لاهمية هذا الموضوع غاننا نزيده أيضا : الاعضاء في كل مجتمع هم بالضرورة طماء اجتماع هواه ، أى أن عندهم أفكارا حول بناء مجتمعهم وعملياته الاجتماعية ومكانه من العالم ، لأنه إذا لم تكن لديهم أفكار حول هذه المسائل ربما كانت حياتهم الاجتماعية غير ذات معنى بالنسبة لهم وهم بهذا يكونون غير حاصلين على الإطار الذى يتحركون خلاله مع غيرهم من أفراد المجتمع . ومن أجل ذلك فإن كل واحد من الأفراد في المجتمع تكون لديه فكرة عن التمايز الداخلى للمجتمع ، كأن تكون لديه فكرة عن الطبقات الاجتماعية وكيف تختلف كل منها عن الأخرى . وكل فرد أيضا لديه صورة عن زعماء المجتمع ، لماذا هم كذلك وماذا يشبهون ، وكيف وصلوا الى مراكزهم . وبالنسبة للموقف العالمى يكون عند الفرد مجموعة من الأفكار حول اتجاهات السياسة العالمية وعن الدول التى تعتبر صديقة أو معادية وهكذا . والناس لا تكون عندهم أفكار عن هذه المسائل فحسب بل تكون لديهم أيضا شعاع تجاهها تجعلهم يصدرون الاحكام المختلفة عليها . وباختصار تكون عند الناس أفكار حول طبيعة الاشياء وحول اتجاهها وما ينبغى أن تكون عليه ، ومثال ذلك أن كلا منا يعرف أن الامور ليست على درجة كبيرة من الكمال ، وهذا الحكم في حد ذاته يتضمن على الأقل تصورا غير متكامل عن المجتمع المثالى الذى ينبغى أن يكون .

٣ - ومن أجل هذا نستطيع أن نقول أن أيديولوجية أى مجتمع تتكون مما يلى :

١ - الأفكار العامة المقبولة عن بناء المجتمع وعملياته الداخلية ومركزه العالمى .

٢ - الأفكار العامة المقبولة عن تاريخ هذا المجتمع .

٣ - الاحكام العامة عن الحقائق التى يعتنقها الناس دون مناقشة.

٤ - قيم مقررة ومقبولة وأهداف محددة للمجتمع . وهذا لايعنى أن هذه الخصائص الاربعة الايديولوجية ينبغى أن تكون عامة فى جميع أقسام المجتمع بلا استثناء اذ ربما تكون للجماعة الواحدة داخل المجتمع الواحد ايديولوجية خاصة تتفق والهدف الذى تسعى اليه .

الفصل الخامس

المجتمعات المحلية

المجتمعات المحلية

ان اتساع نطاق المجتمع الحديث خلق ظروفًا لم تخبرها المجتمعات القديمة أو البدائية ، كما أن اتساع نطاق العمران في مختلف بلاد العالم غير من التنظيم الاجتماعي التقليدي الذي كان يقوم على وحدات صغيرة نسبيا . ومن الحقائق التي وصل اليها علم الاجتماع مؤخرا ، أنه كلما زاد المجتمع تعقداً، كلما زاد اتساع التنظيم الاجتماعي وتعددت أقسامه وأنواعه ، كذلك ترتب على زيادة السكان وتقسيم العمل والتخصص والتغير المستمر في طبيعة الانتاج ، وجود اختلافات كثيرة بين القوة البشرية المكونة لكل مجتمع ، ويضاف الى ذلك أن المجتمعات أصبحت تشغل مناطق جغرافية محددة ذات ظروف طبيعية متميزة ، الامر الذي أدى الى زيادة الضغط على مصادر الثروة الطبيعية ، وخلق ظروف ومواقف تعتبر جديدة على تجربة الانسان الماضية .

ان علم الاجتماع عندما يدرس المجتمع دراسة واقعية ، يركز على التجمعات القائمة فعلا والتي من مجموعها يتكون هذا المجتمع . أو بمعنى آخر ، أن المجتمع عند كثير من علماء الاجتماع يعتبر فكرة أو تصورا ، أما ما هو موجود في الواقع والذي يخضع للملاحظة العلمية ويمكن معه استخدام أدوات البحث المختلفة فهو الجماعات ومركبات الجماعات . ولهذا يتركز علم الاجتماع الحديث بموضوع الجماعة ويجعله نقطة الارتكاز في البحث والتحليل .

وهذه الجماعات كما أنها تعيش واقعا اجتماعيا محدداً، تمارس نشاطها في منطقة جغرافية محددة تضيق أو تتسع حسب الظروف، وعندما يتجمع عدد من الجماعات في منطقة جغرافية معينة لتمارس أنواعا متشابهة من النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتتميز اختلافا عن جماعات أخرى تعيش على منطقة جغرافية مختلفة، تبرز عندنا فكرة تمييز المجتمع الى أنماط رئيسية تقوم على ما لدينا من معرفة بالاختلافات بين هذه

الانماط كل عن الآخر، فإذا ضيقنا دائرة التشابه، وأبرزنا دائرة الاختلاف يمكن أن تنحصر هذه الانماط في نمطين كبيرين يوجدان تقريبا في كل مجتمع انساني، ويكاد علماء الاجتماع أن يجمعوا على أن هذين النمطين هما: الريف والحضر. وطالما أنهما ينتميان إلى منطقة جغرافية واحدة ويخضعان لسلطة واحدة أيضا ويضمهما مجتمع واحد وثقافة واحدة، فقد اصطلح علماء الاجتماع على إطلاق اسم المجتمع المحلي على كل منهما، وهكذا نتبين أن الباحثين في المجتمع الانساني يلتفتون حول نقطة هامة، وهي ضرورة وجود أساس اقليمي أو جغرافي للمجتمع المحلي، وقد يختلفون في الخصائص التي تنسب إلى هذا المجتمع المحلي، ولكنهم في نهاية الامر يسلمون بأن المجتمعات المحلية حقيقة واقعية أدق تصورا وأكثر تحديدا من المجتمع ذاته.

ومن أجل هذا وجدنا من المناسب أن نعرض في بداية هذا الموضوع لمجموعة من التعريفات التي تناولت المجتمع المحلي وخصائصه لنتبين موقف علم الاجتماع اليوم من هذا الموضوع الذي يحتمل طابع الأهمية في دراساته المتعددة.

١ - يقول أوجبرن ونيمكوف^(١) Ogburn & Nimkoff أن هناك أنواعا كثيرة من المجتمعات المحلية يمكن أن نختار من بينها للعرض والدراسة. فهناك مثلا المجتمعات المحلية الريفية والمدن المزدحمة، وهناك القرى والمدن الصغيرة. ولا تختلف هذه المجتمعات في الحجم فقط بل أنها تختلف أيضا في خصائصها العامة. ذلك أننا نلاحظ أن بعض هذه المجتمعات المحلية ذات طابع صناعي تقوم حول المصانع. كما أن بعضها يحتمل الطابع الزراعي ويقع وسط الأرض الخصبة التي تروى بانتظام. ويقولان أننا لن نستطيع أن نتعرض بطريقة واضحة لتغير المجتمعات المحلية أو لأنواعها المتعددة ما لم نعرف مقدما «ما المجتمع المحلي؟» ولهذا يعرفان المجتمع المحلي بأنه جماعة أو مجموعة من الجماعات التي

(١) Ogburn & Nimkoff : A Handbook of Sociology, London, 1960, p. 965.

تعيش على إقليم معين ، ويعتبران أن رابط الإقامة في منطقة محددة أحد الخصائص التي تميز المجتمع المحلي عن غيره من المجتمعات. ولكن الإقامة في منطقة واحدة وارتباط الناس برابط الإقامة الواحد لا يجعل منهم في الواقع مجتمعا محليا ، فقد يعيش الناس في منطقة واحدة وعن قرب أيضا دون أن تنشأ بينهم صلات اجتماعية يمكن أن ترقى إلى مرتبة العلاقة الاجتماعية المنظمة التي تشمل كل نواحي النشاط الإنساني ، ولهذا يضيف أجبرن ونيمكوف إلى شرط الإقامة شرطا آخر، وهو التنظيم الكلي للحياة الاجتماعية في المنطقة التي يوجد عليها المجتمع المحلي ، وعلى هذا الأساس تكون جمعية البحوث الاجتماعية جماعة وتكون قرية القيطون مجتمعا محليا .

ويرجع أصل كلمة «المجتمع المحلي» إلى الوقت الذي كانت فيه المناطق المسكونة صغيرة ، تتكون من عدد قليل جدا من الأسر ، ولذلك كانت جماعة الأسر التي تعيش في مكان معين هي التي تكون المجتمع المحلي هناك . وقد ظل هذا اللفظ يطبق على مثل هذه الأماكن عندما تزداد اتساعا أو تزداد حجما من الناحية السكانية مثل المدن الصغرى والمدن الكبرى التي تحتوى كل منها على جماعات مختلفة قد لا تربطها روابط القرابة أو الدم . ويلاحظ أن اصطلاح المجتمع المحلي قد يطبق على مناطق متسعة جدا ، فيقال مثلا المجتمع الدولي أو المجتمع العالمي .

٢ - ويرى أرنولد جرين Arnold Green أن المجتمع المحلي تجمع من الناس يعيشون في منطقة صغيرة دائمة ، ويتقايمون طريقة مشتركة في الحياة ، ولذلك فإن المجتمع المحلي يعتبر جماعة اقليمية محلية . وفي المجتمعات البدائية يكون المجتمع المحلي والمجتمع شيئا واحدا ، أما في المجتمعات المتحضرة فإن المجتمع يتكون من مجتمعات محلية منفصلة تتقاسم كل منها بطريقة أو بغيرها حياة اجتماعية مشتركة ، وفي نفس الوقت تكون هذه المجتمعات المحلية شبه مستقلة يمكن أن تتميز الواحدة الأخرى في النزي أو الخلق أو المعدات أو القواعد الاجتماعية .

ويختلف جرين قليلا عن أجبرن ونيمكوف ، لأنه يعتمد أنه في

المجتمع الحديث لا تكون الجماعات الإقليمية المحلية سرّة التنظيم الاجتماعي الكلي لأن التنظيم السياسي في المجتمع الكبير لا يفوق بين القرية وبين المدينة ، ومعنى ذلك أن التنظيم الاجتماعي الكلي في المجتمع الحديث ينفذ إلى كل أجزائه المحلية ويفرض نوعا من التشابه في هذا المجال ويدل جرين على رأيه هذا بقوله أن جزءا من مدينة كبيرة «كمناطق البلد أو الرمل في الاسكندرية» لا تكون مجتمعا محليا ، على الرغم من أنها تجمع من ناس يشغلون منطقة جغرافية محددة ، كما أن ظروف المدينة الحديثة تجعل الناس يسكنون في مكان ويعملون في مكان آخر ويتبصرون في مكان ثالث . ولهذا تكون الحركة الاجتماعية في المدينة الكبيرة من شأنها أن تقلل من انطباق اصطلاح المجتمع المحلي على مثل هذا النوع من التجمعات الانسانية .

وواضح أن جرين يحاول أن يبين أن اصطلاح المجتمع المحلي لا ينطبق إلا على المجتمعات المعزولة نسبيا ذات الطابع الاجتماعي والثقافي المحدد ، أما تطبيقه على المدينة ، والمدينة الكبرى بالذات فإنه يحمل بين نظائره عدم ادراك الخصائص الحضرية والتنقل الاجتماعي وحركة السكان الدائمة بين أقسام المدينة الواحدة . ولكن جرين ينسى أن من يطبقون اصطلاح المجتمع المحلي على المدينة أيا كان حجمها لا يسمونها إلى مجتمعات محلية فرعية ، وإنما ينظرون إليها ككل . ومن غير شك أن خضوع المدينة لإدارة واحدة ولتنظيم اقتصادي وسياسي واحد أيضا واشتراك سكانها في عدد كبير من الصفات المشتركة ، يجعل سكان المدينة يعيشون حياة اجتماعية كلية ويخضعون لتنظيم اجتماعي متكامل يواجه كل أنواع نشاطهم .

٣ - من الدراسات المبكرة في علم الاجتماع عن المجتمع المحلي تلك الدراسة التي كتبها روبرت ماكيفر Robert Maciver عام ١٩١٧ . وقد لخص هذه الدراسة مع تعديلات متعددة في كتابه عن « المجتمع » الذي كتبه بالاشتراك مع تشارلس بيج Charles Page ، وفيه يعرفان المجتمع المحلي بقولهما : إننا نطلق كلمة المجتمع المحلي على أعضاء أي جماعة صغيرة أو كبيرة يعيشون معا بطريقته يترتب عليها أن يشاركوا

في الظروف الأساسية للحياة المشتركة ، ولا يشتركون بالذات في مصلحة دون غيرها . وعلامة المجتمع المحلي أن الفرد يستطيع أن يقضى حياته كلها داخله . فالفرد لا يستطيع أن يقضى حياته في أحد المنظمات أو المؤسسات ، ولكنه يستطيع أن يعيش هذه الحياة داخل قبيلة أو قرية أو مدينة . واذن فالمقياس الأساسي في المجتمع المحلي هو أن نجد كل علاقات الفرد الاجتماعية موجودة فيه . ويرى ماكيفر أن المجتمع المحلي يقوم على أساسين هامين هما ، الاتظيم الذي يشغله والشعور المشترك الذي يربط أعضاء هذا المجتمع المحلي ، مما ، ويعطيهم طابعا خاصا ويؤدى في نفس الوقت الى تماسكهم الاجتماعي .

٤ - ويتناول هنت Hunt (٢) المجتمع المحلي بقوله ، انه يتكون من الناس الذين يعيشون في منطقة محلية ، والذين تكون لهم نتيجة للمعيشة المشتركة مصالح معينة ومشاكل مشتركة . ونظرا لقرب أعضاء المجتمع المحلي أحدهم من الآخر ، فانهم يتعاونون وينتظمون ويتعين عليهم نتيجة لذلك أن يبحثوا عن طرق توفير الخدمات والسلع من جميع الانواع واقامة كل التنظيمات الاخرى التي يتميز بها المجتمع ككل ، ويقول هنت أيضا أن المجتمعات المحلية تختلف فيما بينها من حيث الطابع والحجم ، فالمجتمعات الريفية أو القروية المحلية يبدو عليها الوحدة والتجانس أكثر من المجتمعات الحضرية الكبيرة التي تتميز بالعلاقات غير المباشرة بين أعضائها . ويجب أن نميز هنا ، طالما أننا جعلنا التفرع المكاني شرطا في وجود المجتمع المحلي ، بينه وبين الجوار ، ذلك لان الجوار أصغر وأقل تنظيما من الناحية الرسمية .

٥ - أما لندبرج Lundberg (٣) فيقول ان تأثير الجغرافيا على حياة الانبسان مشروط دائما ومعقد في نفس الوقت عن طريق العوامل الثقافية . ولهذا فان المجتمع المحلي الانساني ليس مجرد تجمع من بنى الانسان يعيشون معا تحت ظروف فرضها المناخ ومصادر الثروة

(2) Maciver & Page; Society; London, 1953, pp. 8-11.

(3) Hunt, Social Science, N. Y., 1955, pp. 198-200.

الطبيعية ، وكل النواحي الفيزيائية للاقليم المحلى • فالمجتمع المحلى له
تقاليد وعادات وعرف ينظم العلاقات بين الانسان وبين الطبيعة ، كما
تنظمها في نفس الوقت بين الانسان والانسان • اذن ، المجتمع المحلى
ظاهرة ثقافية تحل بمكان معين أو هو بصورة أكثر تحديدا ، السكان
الذين يعيشون داخل منطقة جغرافية محددة ويعيشون حياة مستقلة
مشاركة ، وليس معنى معيشة الانسان في منطقة جغرافية أنه يصبح
خاضعا لها ، بل أن الانسان في واقع الامر قد استطاع خلال تاريخه
الطويل وعن طريق التكنولوجيا التى يطورها باستمرار ، أن يروض
الطبيعة وأن يخضع البيئة الجغرافية لمشيئته • ولذلك فإن العلاقة بين
الانسان وبيئته الطبيعية ليست علاقة سلبية من جانب الانسان ،
وإيجابية من جانب البيئة ، بل ان العكس هو الصحيح ، ويزداد الامر
وضوحا كلما تقدم علم الانسان وزادت خبراته وتجاربته •

من هذا نرى أن كل التعريفات السابقة تجمع على أمرين يعدان من
الخصائص الرئيسية للمجتمع المحلى ، وهما المعيشة الاجتماعية الكلية
والإقليم المحدد الدائم ، وليس معنى هذا أن حركة الانسان في المجتمع
مقيدة بالمجتمع المحلى ، فالتنقل الاجتماعى والهجرة الداخلية ، وخاصة
في المجتمعات التى تتميز بالتسلسل الطبقي المفتوح ، تجعل الحدود
الفاصلة بين المجتمعات المحلية داخلها مرنة الى حد كبير • ومن الحقائق
المعروفة أن الناس يغيرون مناطق انقامتهم ويغيرون مهنتهم ، فيفسرون
بذلك في مدى حياتهم ، المجتمعات المحلية التى ينتمون اليها ، ومن أجل
هذا كان المجتمع المحلى القروى والمجتمع المحلى الحضرى من أكثر
المجتمعات المحلية وضوحا في وقتنا الحاضر •

أهمية البيئة الجغرافية في المجتمع المحلى :

يهتم عالم الاجتماع بالمجتمعات المحلية من وجهات نظر متعددة
يمكن أن نلخصها في جملة واحدة ، وهى التنظيمات الاجتماعية التى
تجعل الحياة الكلية ممكنة في كل نوع من أنواعها • ولذلك يعالج الباحث
كل الموضوعات التى ترد دائما في مؤلفات علم الاجتماع عند محاولته
التعرف على المجتمع المحلى كالثقافة والشخصية والمصطلح الاجتماعى

والاسرة والنظام الاقتصادى والتغير الاجتماعى . ولما كانت المجتمعات المحلية كما وضع من العرض السابق مشروطة من حيث التعرف عليها بوجود اقليم محدد تعيش عليه ، فان التعرف على ما فى هذا الاقليم من ثروات طبيعية أمر شديد الاهمية لفهم المجتمع الحلى ، فنحن لغرض استكمال الدراسة نبحت عن مكونات البيئة الطبيعية من تربة ونبات ، وحيوان ومعادن ، ومصادر المياه الى جانب المناخ الذى يعطينا درجات الحرارة المختلفة التى يتعرض لها المجتمع المحلى فى أوقلت السنة . ويسمى هذا الاهتمام بالبيئة الطبيعية والمناخ فى علم الاجتماع «المدخل الايكولوجى» لدراسة المجتمع الانسانى ، والايكولوجيا كما هو معلوم فرع من البيولوجيا . تعنى فى المحل الاول بمعرفة موطن الحيوانات والنباتات . وقد استفاد منها عدد من الباحثين فى علوم مختلفة لمعرفة الطرق التى تسير عليها بعض هذه الكائنات فى بناء مأواها وفى تنظيمها الاجتماعى . وعندما طبق هذا الاتجاه على الانسان سمي «الايكولوجيا الانسانية» ، على الرغم من أننا نعلم أن تأثير البيئة الطبيعية محدود جدا ، ولا يمكن أن نعول عليه فى تفسير مقنع لنشاط الانسان فى المجتمع . ومع ذلك فلاننا نحتاج فى بعض الاحيان لمعرفة أثر البيئة الطبيعية فى تحديد العمران الانسانى ، أو فى تحديد مصادر غذائه ، أو فى طابع العمل .

المجتمع المحلى الحضرى والقروى :

الحياة فى العصر الحديث تتركز الان تدريجيا فى المدن ، ويظهر هذا التركز فى الدول الكبرى . وتدل الاحصاءات على تزايد عدد السكان الذين يقيمون فى المناطق الحضرية ، كما أن الظاهرة الواضحة الان أن المناطق التى لاتزال تعتبر (ريفا) أخذت تتأثر بخصائص المدينة ، وروبرت ريدفيلد فى هذه الناحية على حق عندما قال بأن « القروية » ظاهرة فى سبيلها الى الزوال ، ودعا الى أن الحاجة ماسة الى دراسة المناطق الريفية فى بعض الدول قبل أن تتطمس معالم الحياة المميزة لها . بزيادة الخصائص الحضرية . وقد ساعد على ذلك فى هذه الدول الاخذ بنظام الزراعة الآلية ، مما أدى الى تناقص الايدى العاملة فى الزراعة

باستمرار وهجرتها الى المدن والمناطق الصناعية . وهذا الى جانب أن المدن في عصرنا الحالي أخذت تتمتع بخاصية جذب قوية لم تكن لها من قبل ، الامر الذي يزيد من اتساع نطاق العمران الحضري وتناقص العمران الريفي .

والدول النامية الان والتي لا تزال تحمل في أسسها الطابع الريفي الريفي أخذت في السنوات الأخيرة تخطو نحو «الحضرية» بسرعة وتزداد مدنها زيادة مذهلة في بعض الاحيان نتيجة لتركز الحركة الاقتصادية في مناطقها الحضرية وأخذها بسياسة التصنيع . وقد دلت نتائج التعداد الاولى الذي أجرى في الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٦٠ ، على أن ما يقرب من عشرة ملايين نسمة يعيشون في مدن وهذا معناه زيادة عدد السكان النسبية التي تقيم في المدن بالمقارنة بتعداد عام ١٩٤٧ ، وينتظر أن تزداد هذه النسبة زيادة مطردة في السنين القادمة . من أجل هذا تصبح دراسة الحياة الحضرية حاجة ملحة لمواجهة المشاكل التي يمكن أن تترتب على اتساع المدن من حيث الاسكان والمواصلات والخدمات العامة والصحة والوقاية من الجريمة والانحراف وغير ذلك من المشاكل التي تحمل طابع المدينة .

والحضرية كطريقة في الحياة ليست مقصورة على المدن ، على الرغم من أنها تنبثق من المراكز المتروبوليتية الكبرى . ولما كانت الحضرية كما سنعرضها هنا هي طريقة في السلوك ، فمعنى هذا أن الفرد يمكن أن يكون حضريا خالصا في تفكيره وسلوكه ، وعلى الرغم من أنه قد يكون مقيما في قرية ، ومن ناحية أخرى قد يعيش انسان بعيدا عن البعد عن التضرر في أكثر أجزاء المدينة تحضرا .

١٠ خصائص الحضرية :

حددت الحضرية داخل اطار المدينة ، كما أنها قد تحدد بطريقة أكثر دقة في بعض أجزاء المدينة دون غيرها . والانسان الحضري لا يقلته كثرة الناس الذين يتصل بهم ولا ذهابهم عنه ، على الرغم من أنه يعمل باستمرار على اكتساب معارف جدد ، ومعنى هذا أن الفرد الذي يعيش في مدينة لا يستطيع أن يعرف كل الناس ، ولا تتيسر له الفرص

للاتصال بهم ، ومن أجل هذا يصف علماء الاجتماع الحضري جماعات المدينة بصفة عامة ؛ أنها جماعات غير مباشرة ؛ بمعنى أن العلاقات التي تقوم بين سكان المجتمع الحضري ليست من النوع المباشر الذي يظهر في الجماعات الأولية مثل العائلة ، ومن الملاحظات القيمة التي لوحظت عند دراسة عينات مختلفة في مدن كثيرة في أنحاء العالم ، أن العلاقات التي تتصف بالقرب بين الأشخاص إذا دخلوا في معاملات من أي نوع ، تكون ذات طابع سطحي في أغلب الأحوال ، كما أن الإنسان الحضري لا يزعجه أن يسير بين الناس في الشارع أو أن يجلس معهم في أي مكان عام دون أن يعرفهم ، لأنه في الواقع لا يهتم بهم .

وقد حاول كثير من الكتاب أن يناقشوا عبارة «لويس ورث»^(١) والتي تصف سكان المدينة من خلال خصائصها المميزة «العلاقات العابرة والسطحية والفردية المجزأة» ومثال ذلك ما حاولته «مونا صدقي» التي كانت عميدة للمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالاسكندرية في مقال لها نشر عن الجماعات في مدينة الاسكندرية في «مجلة البحث الاجتماعي» مجلد ٢٢ رقم ٤ سنة ١٩٥٥ لتصفيد طابع الحضري في المدينة ؛ خادعت أن سكان الاسكندرية لازالوا يعيشون حياتهم العائلية في أسرة كبيرة كما هو الحال في الريف ، وأنهم لازالوا يسرون على التقاليد القديمة . ثم زعمت أنها من خلال بحثها في مدينة الاسكندرية لم تعثر على دليل يؤكد ظهور الفردية التي تتميز سكان المدن في أغلب بلاد العالم . وقد حاول «نلز أندرسون» أن يؤيد رأي «مونا صدقي» فزعم أيضا أن الاسكندرية أكثر عزلة من القاهرة ، ولهذا فهي أقل منها حضرية ، ودلل على ذلك بأن الاسكندرية ينقصها لتبلغ مرتبة الحضرية الكاملة ، أن تشتد فيها حركة الدخول والخروج منها . وغنى عن البيان أن مزاعم «مونا صدقي» التي وردت في مقالها تتم عن تسرع في الحكم وعدم دقة في البحث ، ولست أدري كيف درست الجماعات في الاسكندرية ومن أين اختارت عيناتها ، لأنها لو كانت قد تحررت الدقة

(١) راجع كتاب Anderson. Urban Community

العلمية لوجدت أن الاسكندرية تنقسم الى قسمين كبيرين من حيث البناء الاجتماعى والطابع العام للحياة ، أحدهما لا يمكن أن ياتبع الامر فيه على الباحث ، فيدعى أن الاسرة التى يعيشها الناس هناك كبيرة تماثل الاسرة الريفية ، بل أن القسم الاخر الاقل حضرية فى الاسكندرية لا يمكن أيضا أن تنطبق عليه المزايم . و «نلز أندرسون» عندما سأل «مونا صدقي» مؤيدا مزارعها ومرتبيا نتائج مقارنة عايريا بالنسبة لبغداد وطهران قد جانبه الصواب أيضا .

ولكن الحضرية ليست مجرد طريقة فى التفكير أو السلوك ،فإن الانسان الحضري أينما كان ، يتوافق باستمرار مع الجديد والتغير ، ولهذا فهو لا يتصف بالتنقل الاجتماعى فحسب ، بل أنه أيضا لا يقف موقفا جامدا ازاء التقاليد التى تسد طريق حريته فى الحركة فى نطاق المجتمع الحضري . ومن ناحية أخرى قد يظل على ولاء لعائلته المباشرة ، ولكنه يميل فى نفس الوقت الى أن يفقد علاقاته أو صلاته بأقاربه الآخرين . ويضيف بعض الباحثين فى المجتمع الحضري خاصية أخرى للحضرية : وهى أنها تبعث بتأثيرات موحدة لمختلف المناطق التى تحيط بها ، بحيث يمكن أن تؤثر فيه أن يعلم بطريقة أو بآخريها الصفات التى يجب أن تتوافر فيه ليصبح انسانا حضريا .

ولنفهم الحضرية كطريقة فى الحياة فى العصر الذى نعيشه - الذى يتميز بالتغير السريع سواء من حيث الحركة السكانية أو من حيث التغير فى النظم الاجتماعية والاقتصادية أو التغير فى القيم والعادات والتقاليد والنظرة الى الحياة ، يجب أن نشير فى ايجاز الى النقاط الآتية :

١ - أن الحضرية مسألة درجبة ، ومعنى ذلك أننا نتوقع من دراستنا للمدن فى جميع أنحاء العالم أن فى المجتمع الواحد ، أن تكون خصائص الحضرية واضحة فى كل منها وضوحا تاما . فمتاعدة يمكن القول أنه كلما زادت المدينة سكانا وكلما اتسعت الخدمات غيها بحيث تصبح مركز جذب لمنطق واسعة حولها ، كلما زادت الحضرية فيها وضوحا . والعكس كلما كانت المدينة معتمدة على غيرها من المدن الأكبر .

ومثال ذلك أننا نستطيع أن نرتب مدن جمهورية مصر العربية من حيث وضوح الخصائص الحضرية تنازليا كالآتي : القاهرة - الاسكندرية - بور سعيد - السويس - الاسماعيلية - طنطا - المنصورة - الزقازيق - أسيوط ثم عواصم المحافظات الاخرى كالبنادر «عواصم المراكز» •

٢ - التأثير بالحياة الحضرية عند المقيمين الجدد في المدينة لا يبلغ مداه الا بعد المرور على مراحل متعددة ، والدخول في علاقات مختلفة مع سكان المدينة وأجهزتها المتعددة • ويمكن القول أن الجيل الذي يهاجر الى المدينة بنفسه قد يظل مصقفا بالرواسب الريفية الى حد ما ، وتقل هذه الرواسب في الاجيال الاخرى حتى تختفى في الجيل الثالث وما بعده •

٣ - الحضرية مسألة عدد بمعنى أننا لا نطلق على مكان يكثر فيه السكان اسم حضر ، ومكان آخر يقل فيه السكان اسم ريف ، لان الامر في كلتا الحالتين يتوقف على نوع العلاقات التي تقوم بين الناس ونوع العمل الذي يقومون به ، والتخصص وتقسيم العمل ومدى اتساع نطاقه ، ومن أجل هذا قد نجد مكانا يزيد سكانه على عشرين ألف نسمة ونصنفه علميا على أنه قرية ، ومكانا آخر يقل سكانه على عشرة آلاف نسمة ونصنفه على أنه مدينة • ولهذا لا يمكن في هذا الصدد أن نأخذ بالتعاريف الامريكية للحضر والريف ، لانها تستمد غالبا من طبيعة الازواضع في المجتمع الامريكي •

٤ - يلاحظ في أغلب دول العالم الان : أو توجيه السياسة الاجتماعية وتوجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضا يميل الى النهوض بالمجتمعات المحلية الريفية الى المستوى الحضري ، وذلك بادخال بعض معدات الحياة في المدينة الى المناطق الريفية • كصرف الطرق ومد القرى بالمياه الجارية وبالنور الكهربائي واعادة تخطيط المساكن وادخال الراديو والتلفزيون • كما أن السكان أنفسهم يميلون الى تقليد سكان المدينة في ملابسهم وفي طريقتهم في الحياة وفي نظرتهم اليها •

٥ - الحضرية مفتلفة عن التصنيع ، اذ لا يلزم أن تكون المناطق الحضرية متأثرة بطريقة مباشرة بالصناعة ، وربما كان الفصل بين الحضرية والتصنيع يصدق على المدن القديمة أكثر مما يصدق على المدن الحديثة ، لان انتشار الصناعة الآن في أغلب المجتمعات يميل الى خلق مراكز صناعية مستقلة تصبح مدنا بعد حين ، أو الى توطين الصناعة في مدن بعينها ، ولهذا تختلط الحياة الحضرية الخالصة بالحياة الاجتماعية المتأثرة بالتصنيع ويصعب التمييز بينهما . ولهذا فان المصاولات التي تبذل حتى الآن للتمييز بينهما غير مرضية تماما من الناحية العلمية .

٦ - المعيشة في الحضر والمسئولية : في المجتمع الريفي تكثر مسئولية الفرد مسئولية جمعية في أغلب الاحيان سواء في الميادين الاجتماعية أو الاقتصادية ؛ وهذا راجع الى طبيعة البناء الاجتماعي القروي . أما في المدينة فان المسئولية الفردية تصبح أكثر وضوحا ، لان الفرد يتحمل مباشرة نتيجة أخطائه ، ويجنى وحده ثمرات نجاحه، فالحداينة لا تحمي الكسول المترأى وتشجع دائما العمل الخلاق وتتيح الفرصة أمام العاملين أن يتنقلوا تنقلا اجتماعيا بين طبقاتها المختلفة .

٧ - المدينة تخصص العمل والمكان : ومعنى ذلك أن المدينة تحدد الاعمال التي يمكن أن يقوم بها الافراد على اختلاف استعداداتهم تحديدا دقيقا الى حد ما ، بحيث أن الفرد قد يعرف في بعض الاحيان عن طريق العمل الذي يمارسه . ولوذا يكون التقسيم المنه في المدينة أمرا شديد الصلة بالتقسيم الطبقي ، الذي يقسوم على أساس من المراكز الاجتماعية والاقتصادية والشعور الطبقي ، ومن ناحية أخرى قد نجد بعض المدن متخصصة بأجمعها الى حد ما في نوع واحد من الاعمال وما يتصل به من عمليات مساعدة . أما من حيث المكان ، فان من يدرس أيكولوجية المدينة يلاحظ بسهولة انقسامها الى مناطق متميزة من حيث سيادة مهنة معينة أو خدمات في مناطق بعينها ، وهذا ينطبق أيضا على المناطق السكنية .

٨ - الحضرية تشجع الفردية : يتفق الباحثون في نقطة هامة ،

وهي أن الفرد يتمتع بحرية أكبر في الحياة الحضرية أكثر من الحياة الريفية : وهذا مزججه أن مجال الاختيار في ظل الحضرية أوسع منه في ظل الريفية ، ومثال ذلك أن الفرد في المدينة ينتمي في نفس الوقت الى جماعات قد تكون مختلفة الاهداف بينما لا يتيسر له ذلك في المجتمع الريفي ، كما أنه يستطيع أن يغير مكان انتمائه من منطقة الى أخرى ، وبالتالي يغير مجال علاقاته ويعدل فيها كيف شاء ، بينما لا يجد الرجل الريفي مثل هذه الفرص ، ويظل طوال حياته يدور خلال الاطار الضيق الذي يتحدد مقدما بعائلته أولا وبمجتمع قريته ثانيا .

٩ - التكيف السريع للتغير شرط أساسي للمعيشة الحضرية الناجحة . ذلك أن عوامل التغير الاجتماعي تبدو شديدة الوضوح في المجتمع الحضري أكثر منها في أى نوع آخر من المجتمعات ، كما أن آثارها تظهر بسرعة وتفرض على سكان المدينة أن يتوافقوا معها ، على الأقل من الناحية النفسية ، ولذلك فإن المترددين أو الجامدين سرعان ما يتخلفون وليس أمامهم الا أحد أمرين ، إما الانزواء أو المرض النفسى .

١٠ - دينامية الحياة الحضرية : من الواضح أن المجتمع الريفي يحافظ على قيمه وتقاليده ويقاوم بقدر الامكان كل تغير فيها ، ولهذا لا تظهر الطبقات فيه ظهورا واضحا كما هو الحال في المدينة ، ولكن طبقات المدينة طبقات مفتوحة ، بمعنى أن الدخول والخروج منها غير محدد باجراءات أو متأثر بنتائج معينة ، ولهذا فإن الحياة الحضرية تتميز بالتنقل الاجتماعي الواضح ، الامر الذي يجعل علاقات الناس فيه تتميز بالمرونة وبالقابلية للتغير والتكيف للمواقف المختلفة التي قد تكون نتيجة لتغير المراكز والادوار التي يقوم بها كل منهم .

من هذا نتبين أن دراسة الحياة الحضرية أو الحضرية كطريقة للحياة انما تتمتع في المحل الاول على المقارنة بحياة أخرى وبطريقة أخرى ، في الحياة هي الحياة الريفية والطريقة الريفية في الحياة . ومن أجل : فإن علم الاجتماع الحضري يكون شديد الصلة بعلم الاجتماع

الريفى من هذه الزاوية ويظهر هذا فى كل المؤلفات التى تعالج المجتمع الحضرى .

الدراسة العلمية للمجتمع الحضرى :

يعالج علم الاجتماع الحضرى وطأة حياة المدينة على الانفعال الاجتماعية ، والعلاقات الاجتماعية والنظم الاجتماعية الى جانب أنماط المدن التى تمخضت عنه وبنيت على الصور الحضرية للحياة، ولنسوف نرى فيما بعد أنه بدون هذه الموطاة كان من المحتمل أن يظل العالم فى المستوى البدائى ، ومن هذه الزاوية يكون علم الاجتماع الحضرى عبارة عن دراسة خاصة لتأثير البيئة على الانسان ، ويجب أن نوضح منذ البداية أنه فى معالجتنا لآثر البيئة لا نتحيز للجمعية الاجتماعية أو النزعة القومية التى ترغم أن المظاهر الاجتماعية نتاج لقوى ليس للانسان سيطرة عليها . ومرد ذلك يرجع الى اعتقادنا بأن الاختلافات والتباينات الكثيرة بين أنواع الحياة الحضرية فى الزمان والمكان دليل قاطع على أن أنماط المدن تعتمد على حتميات متعددة . فالانسان لا يصنع نفسه لمصعب بل انه أيضا يصنع المدن (٥) .

وهن ناحية أخرى ليس هناك دليل على أن الطبيعة الانسانية قد تغيرت ، كما أن القول بأن انسانا جديدا قد ظهر عندما أنشئت المدن قول يفتر الى الدليل العلمى . فالانسان زود بمجموعة معينة من السمات ولا توجد بيئة تستطيع أن تضيف الى الانسان خصائص أخرى . أو تستطيع أن تمهد لاختفاء سمات موجودة فعلا .

ولكن السمات الانسانية على الرغم من أنها تبقى كما هى ، الا أنها تظهر قدرا كبيرا من التوافق والتكيف لمواقف مختلفة . وهذا هو الذى يجعل السمات تبدو مختلفة حين يظهر جزء منها على السطح . وكل ما تستطيع البيئة أن تفعله أن تسمى بعض السمات الموجودة فعلا الى الدرجة التى تظهر فيها كل امكانياتها ، بينما تبقى بعض السمات

(٥) راجع كتاب Berget, Urban Sociology

الآخري في حالة كمون • والبيئة من ناحية أخرى تحكم الأفعال
الإنسانية تحت ظروف معينة ، بطريقة توییء فيها أسهل أنواع الأشباع
الذی يكون مستحیلا أو شحید الصعوبة في أحوال أخرى •

من هذا نتبع أن المدينة مثل أي بيئة أخرى تعتبر عاملا شارطا أكثر
من كونها عاملا محتملا ، فالمكان يبدو أثره الواضح في مناطق كثيرة
ليس من بينها الحياة الإنسانية ، وقبل أن نهتم طمء الاجتماع
بموضوع «الايكولوجيا» كان علماء النبات يهتمون بدراسة أثر البيئة
الطبيعية على حياة النباتات ، وقد استعار علماء الاجتماع الاصطلاح
من علماء النبات ، واستخدمه لأول مرة «بارك» الذي كان أول من
تحدث في موضوع الايكولوجيا الإنسانية . ويجب هنا أن نذكر من المقارنة
المتطابقة بين الايكولوجيا الإنسانية وایكولوجيا النبات ، ذلك لأن
الاختلافات الأساسية بين الميدانين تغطي المشابهات السطحية بينهما .
فالإنسان يعيش على التربة • أما النبات فإنه يعيش في التربة ، وهذا
وحده يجعل من المقارنة أمرا مستحیلا ، لأن الحركة والتنقل من أهم
مظاهر الإنسان الملحوظة • فالنبات ليس له اختيار بالنسبة للبيئة • أما
الإنسان فإنه لا یغیر المكان الذی يعيش فيه وفق معيشته فحسب ، بل
انه يستطيع أن یغیر ویعدل من المكان الذی يعيش فيه فعلا •

ولذلك نقول ان البيئة الإنسانية عمل من أعمال الإنسان ، أو بمعنى
آخر يكون مدخل الايكولوجيا النباتية للموضوع بيولوجيا ، أما مدخل
الايكولوجيا الإنسانية ، فهو بالضرورة سوسيولوجيا • وهناك اختلاف
بين العلماء حول موضوع الايكولوجيا الإنسانية ، «فهولي» مثلا یعتقد
أن الايكولوجيا الإنسانية كعلم ، تعالج موضوع نمو المجتمع المحلي
وتنظيمه ، بينما يرى جیست وهلبريت ، أنها دراسة التوزيع الكني
للاشخاص والنظم في المدينة والعمليات المتضمنة في تكون أنماط
التوزيع • ویکنی هنا أن نشیر الى أننا سنفهم الايكولوجيا على أنها
نظرية العلاقات المتبادلة بين مكان الإقامة والإنسان •

تعريف المدينة :

عندما نحاول تعريف المدينة فإننا نواجه صعوبة متعارف عليها بين

علماء الاجتماع ، ولابست هذه الصعوبات خاصة باصطلاح المدينة وحده لان ، هناك عددا قليلا جدا من المصطلحات السوسولوجية تحظى باتفاق خبراء التعاريف . ومن الملاحظ أن الكثيرين يحركون ماذا نعى بكلمة المدينة ، ولكن أحدا لم يقدم تعريفا مرضيا .

والمدينة من الناحية السوسولوجية الفنية البحتة عبارة عن «فكرة مجردة» ، ولكن العناصر التي تتكون منها ، مثل الإقامة والبناءات الداخلية ، ووسائل المواصلات ... الخ . عبارة عن موجودات مشخصة لها طبائع مختلفة . ولذلك فإن ما يجعل المدينة شيئا محددا هو ذلك التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية . ومع ذلك لا يكون للمدينة وظيفة واحدة ، بل ان البحث أثبت أن لها عدة وظائف ، وليس معنى هذا أن كل وظائف المدينة توجد في كل المدن بلا استثناء . ولنوضح فكرة اختلاف الوظائف في المدينة ، نقول ، ان الوظائف الاساسية تختلف باختلاف الزمان والمكان . ومثال ذلك أن وظائف مدينة سنة ٥٠٠ تختلف عن وظائفها نفسها سنة ١٩٦٠ على الرغم من احتفاظها بالمكان الذي تقوم عليه وبنفس البناءات الداخلية التي كانت تحتوى عليها . ولذلك يكون من الصعب أن نجد العامل الذي يميز جميع المدن ويجعل منها تجمعا انسانيا قائما بذاته خلال تاريخها الطويل الذي يمتد الى ستة آلاف عام . وربما كان من المناسب أن ننظر الى تعريف المدينة من الناحية السلبية ، على الرغم من أنه يمثل جانبا ضعيفا في الدراسة ، الا أنه يمكن أن يقدم بديلا ممتازا يمكن الاعتماد عليه ، ولتوضيح هذا الموقف سنحاول أن نلخص في اختصار بعض المحاولات التي بذلت للوصول الى تعريف مرضى في هذا السبيل .

١ - عرفت المدينة أحيانا في ضوء اصطلاحات قانونية ، ذلك أن مكانا ما قد يطلق عليه اسم مدينة عن طريق اعلان أو وثيقة رسمية تصدر عن سلطة عليا . ومع أن هذا التعريف واضح جدا الا أنه غير مرض ، لان المكان لا يكون مدينة بمجرد الاعلان ، لان هذا لا ينطبق على كثير من المدن الموجودة في كثير من بلاد العالم التي نشأت وتطورت دون اعلان رسمي أو دون صدور وثيقة بذلك من الجهات المختصة .

وتعرف المدينة أحيانا بطرق احصائية ، وذلك مثل ما هو متبع في الولايات المتحدة الامريكية ، حين يعتبرون كل مكان به ٢٥٠٠ نسمة فأكثر مدينة ، وربما كان هذا للتحديد العددي ملائما للاغراض الاحصائية ؛ الا أنه غير مفيد تماما من الناحية السوسولوجية ، ومع ذلك فليس هناك اتفاق على هذا العدد في كثير من بلاد العلم . فمصر مثلا تعتبر أن أقل عدد ينبغي أن يكون موجودا في المكان الذي يعتبر مدينة هو ١١ ألف نسمة ، ويترتب على ذلك أن التعريفات التي تبني على أساس النظر الى كثافة السكان ينبغي أن تكون مرغوة ، لأن كثيرا من القرى ربما يكون لها نفس كثافة المدن بل تزيد عنها في كثير من الاحيان .

وقد حاول البعض أن يعرف المدينة على أنها المكان الذي أصبح من الكبر بحيث لم يعد الناس يعرفون بعضهم بعضا ، ولكننا لا نعتقد في صحة هذا التعريف لأن كثيرا من المدن الصغيرة يعرف سكانها بعضهم بعضا .

نخلص من ذلك الى أن التعريفات التي تحاول أن تضع مقياسا واحدا لتحديد المدينة أو لتعريفها لم تقابل بنجاح ، الامر الذي دعى كل من «سوروكين وزهرمان ومونييه وسيمبارت» الى القول بأن التعريف الصحيح للمدينة لابد أن يأخذ في الاعتبار تعدد العوامل وارتباطها . وليس معنى هذا أن اتجاههم في التعريف مقبول دون مناقشة . ومثال ذلك أن مونييه يعرف المدينة بأنها مجتمع كامل أساسه الجغرافي محدد بحجم سكانه ، أو أن المكان الذي تشغله ضيق نسبيا إذا قسورن بعدد السكان الذين يشغلونه . ويعود مونييه بهذا التعريف الى التعريف الذي سبق رفضه ، والذي يجعل من كثافة السكان عنصرا أساسيا في تمييز المدينة عن غيرها من التجمعات الانسانية . وأساس الخطأ في هذا التعريف أنه يعجز عن إبراز درجة الكثافة ، التي عندها يتحول المكان من محل للإقامة الريفية الى محل للإقامة الحضرية ، ويعتبر سوروكين وزهرمان من أكثر من حاولوا تعريف المدينة وضوحا ، لأنهم جمعوا ثمانية خصائص يختلف بها العالم الحضري عن العالم الريفى وهى :

١ - المهنة ٢ - البيئة ٣ - حجم المجتمع المحلي ٤ - كثافة السكان ٥ - تجانس أو لا تجانس السكان ٦ - التمايز والتشريح الاجتماعيان ٧ - التنقل والحركة ٨ - نسق التفاعل « عدد وأنماط الاتصالات » .

وربما كان التمايز والتشريح الاجتماعيان أبرز ما يميز الطابع الحضري ، نظرا لما تتصف به المدينة من اختلافات شديدة من حيث المهن والمراكز الاجتماعية والاقتصادية ، الامر الذي يجعلنا نقول أن المدينة هي أى مكان يعمل أغلب سكانه في مهن غير الزراعة وما يتصل بها من شئون .

وعندما ينظر كثير من العلماء الان الى الحضرية على أنها طريقة في الحياة ، تواجههم صعوبة تحديد ما يكون هذا النوع من المعيشة ، وفي هذا الصدد يحدد «ورث» عددا من الخصائص التي تميز المدينة مثل «اللاتجانس واعتماد السكان الكبير بعضهم على الآخر ، والطابع الجزئي للعلاقات الاجتماعية ، والاتجاه الى استخدام الحقل والتبريز المنطقي عند السكان» ولعل اعتماد السكان في المدينة بعضهم على الآخر هو أهم طابع يميز المدينة الحديثة الى جانب عدم احساس السكان الشديد باعتمادهم على الطبيعة ، والذي جعل علماء الاجتماع الحضري يلتفتون الى هذا الموضوع هو محاولتهم التفرقة بين طابع الحياة الريفية وطابع الحياة الحضرية باعتبارهما يمثلان نظريتين مختلفتين للحياة . فالريفي يعيش في بيئة طبيعية يخضع لتطلباتها المختلفة ويكون معها علاقات دائمة ، وتقوم حياته الاجتماعية على أساس الانتماء الى وحدات صغيرة تعطيه كثيرا من مقومات حياته ، كما أن الطبيعة من ناحية أخرى تخرج الريفيين اخرجاً واحداً ، ولذلك فهم يتشابهون في كثير من خصائصهم النفسية والاجتماعية ، ومن أجل هذا يكون التجانس والاعتماد على الطبيعة من أهم مميزاتهم ، ويكون طابع حياتهم هو الطابع القروي . أما الحضري فإنه يعيش وسط بيئة صنعها الانسان ، وبالتالي يقل جدا احساسه بالطبيعة ، وفي مجال علاقاته الاجتماعية ينتمى الى أكثر من وحدة ، ولا يشعر بالانتماء الشديد أو الولاء لاي منها ، ولذلك فمكان

الحضر غير متجانسين يعتمدون على الانسان أكثر من اعتمادهم على الطبيعة ، الامر الذى يجعلهم غير متشابهين وفى حاجة دائمة الى عمل بعضهم الآخر ، دون أن تكون هناك صلة مباشرة بينهم كأفراد . ولذلك تطابع الحياة عندهم يختلف من حيث الاساس عن الطابع الريفى .

المقارنة بين الحياتين الريفية والحضرية :

من المسائل الهامة فى علم الاجتماع عامة الاختلافات التى تظهر عن طريق الدراسة بين الحياة الاجتماعية فى القرية والمدينة . والواقع أن الاختلاف يرجع أساسا الى اختلاف البيئة الاجتماعية فى كل منهما . وقد أدى ذلك الى سهولة الفصل بين نموذجين كبيرين من التنظيم الاجتماعى . فالمدينة بيئة خلقها المجتمع خلقا ولأجل ذلك تغيرت معالم البيئة الطبيعية التى تقوم عليها ، وهنا يظهر أول اختلاف أساسى بين المدينة والقرية خصوصا اذا وضعنا أمام أعيننا الاتجاهات الاجتماعية والظروف التى تساعد على قيام حياة اجتماعية من نوع معين .

١ - وتتبع هذه الاختلافات يجعلنا نبحث فى مسألة من المسائل التى شغلت علماء الاجتماع زما طويلا ولا زالت تشغلهم حتى اليوم . وهى أثر البيئة على الانسان أو بمعنى آخر مدى ما للبيئة من آثار على التنظيم الاجتماعى فى منطقة معينة ، وما من شك أن البيئة مهما تقدمت وسائل الانسان العلمية لأخصاها ، لاتزال تؤثر فى حياة الناس بوجه بوجه عام وان لم تؤثر بطريقة مباشرة ، فانها تؤثر بطرق غير مباشرة حيث ينتقل التأثير عن طريق الانتشار من منطقة لآخرى .

ويمكن القول انه عند المقارنة بين الحياة الحضرية والحياة الريفية، نجد أن دور البيئة فى التأثير على سكان القرى أكثر من تأثيرها على سكان المدينة ، ومع ذلك فالمسألة ليست نهائية بل مسألة درجة على كل حال ، لانه لو تتبعنا المدن فى مراحل نموها ، لوجدنا اختلافا فى مدى التأثير النسبى للبيئة فى كل مرحلة من هذه المراحل ، وكقاعدة يمكن القول أن تأثير البيئة فى مراحل نمو المدينة الاولى أكثر من تأثيرها فى المراحل المتأخرة .

وينبغي أن ننبه الى خطأ يقع فيه الكثيرون عند المقارنة . فهم يقارنون بين أشياء ليس بينها عوامل مشتركة ، ولهذا تكون المقارنة خاطئة من أساسها ، ولهذا يجب أن نسير في حذر عند مقارنة المدينة بالقرية ، لأن نتائج المقارنة لا تنطبق في كل الأحوال على جميع المدن والقرى بغض النظر عن الزمان والمكان . ذلك لأن لكل حالة تاريخا ويجب أن نتثبت أولا وقبل كل شيء من العوامل التاريخية التي تسببت في الاوضاع الراهنة حتى يمكن أن تسير المقارنة على ضوء الحقائق دون غيرها ، ومثال ذلك أن هناك مدنا تطورت عن قرى ، وهناك مدنا أخرى نشأت بطريقة ارادية لأغراض معينة . ولسوف نجد حين الدراسة اختلافا من حيث الخصائص بين كلا النوعين وذلك لوجود الرواسب التاريخية التي ربما يكون لها بعض الأثر حتى الآن .

٢ - ولذا فإن عملية مقارنة الحياة الحضرية بالحياة الريفية . تواجه صعوبات كثيرة . وعلى ذلك ينبغي أن نأخذ أقوال المختصين الى المدرسة الاقليمية Regional School بحذر شديد . فالمدينة والقرية ظلتا لدة قرون الشكلين الاساسيين اللذين يتركز فيهما نشاط الانسان . وليست هناك خطوط واضحة بين الاثنين بحيث يمكن أن نعين في دقة أين تنتهى القرية وأين تبدأ المدينة . فقد كانت الحياة الحضرية والحياة الريفية مسألة جغرافية .

ولو جعلنا عدد السكان مقياسا للفصل بين المدينة والقرية لمواجهة صعوبات عديدة نظرا لاختلاف التقدير في الدول المختلفة من ناحية ، وللغوارق العظيمة التي قد نجدها بين المدن ذاتها ، خصوصا اذا كنا نبحث مدينة تعداها ١٠٠٠٠ نسمة ومدينة أخرى يصل تعدادها الى عدة ملايين نسمة . ولهذا فخير طريقة للمقارنة أن نعين حدا أعلى للقرية وحدا أعلى للمدينة من حيث عدد السكان على أن تتدرج درجة التخصر بين الحدين .

نفسو المدينة :

لقد كانت الهجرة من الريف عاملا من أهم العوامل في نمو المدن .

وقد لوحظ ذلك في كل المدن الكبرى عبر التاريخ • وفي الحقيقة أن كلمة التّحضّر تعنى التّمدن ، نفى المدنيات الأولى كمدينة مصر والرومان واليونان كان ازدهار المدن علامة الثّقة ، وكان تدهورها يدل على الضعف والانحلال • والذي يعنينا الآن هو البحث عن الأسباب التي تؤدي إلى نمو المدينة •

١ - تتمو المدن حين تستطيع جماعة من مجتمع ما أو المجتمع كله - وضع اليد على مصادر الثروة أكثر مما هو ضروري لحفظ الحياة • نفى المدنيات القديمة كانت هذه المصادر تكتسب عن طريق سيطرة الإنسان على أخيه الإنسان ، ولهذا فإن نمو المدينة كان يقوم أساسا على الرق والعمل الاجباري (السخرة) وجباية الضرائب عن طريق الطبقة الحاكمة أو المنتصرة • ومع ذلك فإنه في الأزمان الحديثة ظلت سيطرة الإنسان عاملا أساسيا من عوامل نمو المدينة ولكنها الآن سيطرة من نوع آخر • • سيطرة الإنسان على الطبيعة • وقد امتدت هذه السيطرة خصوصا في المجتمعات الغربية خلال القرنين الماضيين حتى أصبحت المدن فيها تزداد حجما يوما بعد يوم ، الأمر الذي أدى إلى سيادة الخصائص الحضرية في النّوعية في هذه المجتمعات •

وقد كان لاستخدام الآلات الحديثة في الزراعة آثار بعيدة المدى على نمو المدينة ، فقد استطاع الإنسان أن يستخدم أقل مجهود يؤدي ممكن في إنتاج الحاصلات المختلفة ، مما أدى إلى وجود أعداد ضخمة من العمال الزراعيين بلا عمل ، وهؤلاء تحولوا بالضرورة إلى المدينة • وكان تحولهم من ناحية أخرى مسألة حيوية بالنسبة للصناعة المتزايدة التي اتفخت المدن مراكز أساسية لها • ولهذا كلما استخدمت الآلات الحديثة في الزراعة في بلد ما كلما زادت نسبة التّحضّر وكلما زاد نمو المدن زيادة ملحوظة •

٢ - ولم تكن الثورة الزراعية وحدها هي العامل الأساسي في نمو المدينة ، بل هي في الحقيقة لاحقة للثورة الصناعية • فمنذ أن اكتشف البخار في البلاد الغربية واستخدمت قوته في الصناعة والمدن تزداد نموا يوما بعد يوم • ولما أخذت حركة التصنيع تنتشر في أوروبا صاحبها

بالضرورة نمووا في حجم المدن ، والتصنيع يتضمن زيادة ملحوظة في النشاط التجارى بوجه عام وهذا بدوره يؤدي الى الاسراع في النمو والتطور ، وثمة وسائل مكملة للثورتين الصناعية والزراعية تظهر آثارها في نمو المدن بوجه عام ، وهى تقدم طرق المواصلات وازدياد الضغط على المدن الساحلية التى تستخدم كموانئ أو كمراكز للمواصلات للدخل أو للخارج على حد سواء .

٣ - وقد أدى هذا التقدم الآنف الذكر في هذه الميادين الى زيادة عامة في عدد السكان والى ارتفاع مستويات المعيشة ، ولذلك أصبحت المدينة منطقة جذب اقتصادية ، الأمر الذى ساعد بدوره على نمو المدينة وقد انتضت ضرورات الحياة في المدينة زيادة في الكماليات لم يقتصر استعمالها على سكان المدن بل انتشرت في كل مكان . ولهذا يشتد الطلب على منتجات المدينة سواء من الضروريات أو الكماليات ، بعكس الحال بالنسبة للطلب على منتجات المجتمعات الريفية ، وهذا بدوره يؤدي الى الانحلال من شأن منتجات القرية في صالح منتجات المدينة . وينعكس ذلك في نهاية الامر وفي الامد البعيد على تطور المدينة . ولذا يقال أن نسبة سكان الريف الى الحضر ليست مسألة اختيارية إنما هي في واقع الامر مسألة تحدثها الظروف الاقتصادية . فالهجرة — اذا غفلنا الجوانب السياسية أو العنصرية — تتجه دائما حيث تكون الظروف الاقتصادية حسنة وحيث تكون الفرصة ملائمة للكسب ورفع مستوى المعيشة بوجه عام . ولهذا ينبغى ألا تكون المدينة والقرية من هذه الزاوية موضع مقارنة ، لأن المسألة في النهاية مسألة ظروف تملئها الضرورة الاقتصادية .

الفوارق الاساسية بين الحضر والريف :

الباحث في الولايات المتحدة الامريكية قد يميل الى القول بأن خصائص الحياة الريفية في سبيلها الى الزوال ، أو أنها لا تكون جزءا مهما في المجتمع الأمريكى ، وذلك لغلبة الخصائص الحضرية على السكان . ولكن هذا القول اذا انطبق على المجتمعات التى بلغت شأوا عظيما من التقدم خصوصا في ميادين الصناعة فانه لا ينطبق على أجزاء

كبيرة من العالم خصوصا في آسيا وأفريقيا ، حيث لا تزال الزراعة هي المهنة الرئيسية للسكان الذين يشغلون في مجموعات تسكن القرى ، وتكون المجتمعات الريفية . ولهذا كان البحث عن خصائص هذه المجتمعات من الاهمية بمكان لا في علم الاجتماع الريفي فحسب بل في الاجتماع الحضري بنفس الدرجة أيضا . ذلك لان المقارنة بين نوعي الحياة الحضرية والريفية يكشف عن مدى التغير والتطور ، ومدى بعد هذين النوعين من الحياة أحدهما عن الآخر ، وما يكمن وراء هذا الاختلاف من ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية وجغرافية تصلح أساسا مناسبا لاختيار أثر هذه العوامل في التنظيم الاجتماعية بوجه عام .

١ - وأهم ظاهرة ندرتها غور دراستنا لهذه الخصائص ، العزلة النسبية لحياة الريف وهي عزلة لا تتصل بالفرد وإنما تنصب أساسا على الجماعة الى حد كبير وعلى الاخص عزلة العائلة . ولهذا فلعائلة في القرية عليها أن تشبع الى درجة ما الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها وتكون داخل القرية وحدة مستقلة وتصبح روابطها أشد ما تكون كلما زادت درجة الاشباع ووصلت الى حد الاكتفاء الذاتي . ومفهوم العائلة الذي نستخدمه هنا أوسع مما هو مألوف في علم الاجتماع ، ذلك لاننا نقصد بها العائلة الكبيرة التي تشكل داخل القرية وحدة مستقلة . هذه العائلة تنقسم الى أمر كبيرة تسمى الاسر الأبوية ، أي التي يعيش في داخلها عدة أجيال يخضعون لرياسة أكبر أفرادها سنا سواء كان ذكرا أم أنثى . وتتميز هذه الاسر بالعمل الجماعي والانتاج الجمعي . ومن أهم الخصائص التي تميز الفرد أنه قد يعيش حياته كلها ولا يتصل بأفراد القرية الا قليلا وفي المناسبات العامة . ويقوم كبار السن عنه بجميع المعاملات ويدخلون في مختلف العلاقات مع الغير ، كذلك تكون للمعادات والتقاليد سيطرة كبرى على تصرفات الأفراد وسلوكهم العام والخاص على حد سواء .

وعلى هذا الاساس يكون الفرد أشبه بجزء متكامل من أداة كبيرة تؤدي عملها ككل . وقد أدى هذا الوضع بالاضلفة الى أهمية روابط الدم والقرابة الى سيادة القانون العرفي وظهور المسؤولية الجمعية .

فالجريمة مثلا لا يحاسب مرتكبها وانما تحاسب العائلة أو الجماعة التي ينتمى اليها الفرد • ولذلك قد ينصب القصاص أو الاخذ بالثأر على أى فرد دون مرتكب الخطأ نفسه الذى يظل مدى حياته بمنأى عن العقاب.

كذلك نجد أن العلاقات السائدة فى القرية هى من طبقة العلاقات المباشرة ، فالتعاون أو الصراع يحدث بين أطراف متفاعلة يعرفون بعضهم بعضا ، ولا تكون هناك حاجة الى واسطة بين الطرفين فى أى ناحية من نواحي التعامل • ولهذا يقال ان الخاصة التى تميز جماعة القرية أنها جماعة أولية •

٢ - وليس هناك فى المجتمع الريفي مجال للتخصص بمهنة الزراعة مثلا هى السائدة ، وهى تشكل جميع نواحي النشاط فى القرية فعلى كل فرد فيها أن يتقن جميع العمليات الزراعية فى جميع مراحلها • وقمة العمل الزراعى هى القيمة العليا ، بحيث أن أى مهنة أخرى ينظر إليها على أنها أقل درجة • وتؤثر هذه النظرة فى علاقات الجماعات المختلفة داخل القرية ، وقد تؤدى فى النهاية الى وجود طبقات على أساس نوع العمل • وعادة يرفض الفلاح مثلا أن يزوج ابنته لرجل لا يشتغل بالزراعة ، لانه يعتبر مثل هذا الزواج زواجا غير متكافئ •

٣ - العمل الزراعى بطبيعته غير متخصص ، ولهذا فسان الذلاح عكس ساكن المدينة عليه أن يجيد أشياء كثيرة • عليه أن يعمل فى كل نواحي الانتاج الزراعى وعطيه أيضا أن يجيد بعض الأشياء المكمل للعمل الزراعى كقطع الاخشاب أو اصلاح الجسور وأدوات الزراعة وما الى ذلك • ومع ذلك يقوم الفلاح بعمله فى هذه النواحي بصورة مضطربة تشبه المروتين ولايجد غرابة فى أى أمر من الامور التى تلقى على كاهله.

وقد ترتب على ذلك أن كان دوره فى الحياة الاجتماعية ثابتا،وكذلك الامر بالنسبة لافكاره وآماله • فطموحه يتصل بالزراعة وآلامه أيضا متصلة بها كذلك • وقد أدى عدم التخصص الى وجود نظام معين لتقسيم العمل ، فالرجال مثلا يقومون جميعا بنئس العدل مهما كان عددهم فى الاسرة الواحدة وكذلك الامر بالنسبة للنساء •

وإذا كان هناك نظام حقيقى لتقسيم العمل فإنه يقوم على أساس الجنس والسن . فالاطفال من السابعة حتى العاشرة ومن العاشرة حتى الخامسة عشر لهم أعمال يؤدونها وأدوار محددة فى العمل الزراعى يقومون بها . وكذلك النساء ، فبجانب الاعمال المنزلية : لهن دور معين فى العمل الزراعى أيضا ، ويظهر عمل المرأة فى الزراعة بوجه خاص حين يستقل الرجل المتزوج عن أسرته الابوية ويتخذ لنفسه مسكنا مستقلا ويختص بقطعة معينة من الارض يقوم على رعايتها . عند ذلك تقوم المرأة ببعض الاعمال التى يقوم بها الرجال عادة .

٤ - — بساطة الحياة من المسائل الهامة التى يلحظها الباحث فى الريف ، وتظهر فى بعد الفلاح عن مظاهر التعقيد الموجودة فى المدينة . وهذا يرجع الى بساطة الاعمال التى يقوم بها ، والتى اتخذت شكل الروتين على مر السنين ، الى جانب بساطة الاهداف التى يسعى الى تحقيقها . فالفلاح ليس كساكن المدينة يشعر شعورا مؤرقا بالنفاسة ، لان المندسة عنده تأخذ طالبا مختلفا جدا ! قد ينحصر فى اخذ مزيد من المال أو محاولة التفوق على الجار بزيادة فى المحصول ، أما رغبته فى الظهور أو التميز على أقرانه من الناحية الاجتماعية فهذه أمور لا يعيرها اهتماما كبيرا ، ولا تكون جزءا من سيكولوجيته أو حوافزه على العمل بطريقة أو بغيرها . ومن مظاهر بساطة الحياة فى الريف أن للفلاح لا يعلق أهمية بالغة على الكماليات التى تصبح فى المدينة فى مرتبة الضروريات ، فطلبه للكماليات نادر جدا ، ويستطيع فى ظروف كثيرة أن يستغنى عنها . ولا تصبح هذه الكماليات من المسائل التى تشغل الفلاح الا اذا ازداد أثر المدينة زيادة كبيرة . ودفعته اليها عوامل التقاليد والمفاخرة .

أما فى المدينة فإن الباحث يجد اختلافا بينا فى الظاهرة . فبغلب العزلة يجد التجمع فى جماعات ومنظمات مختلفة تقوم مقام اللجوار فى القرية أو روابط العائلة الكبيرة ، وسيادة أنواع «الجماعات الثانوية Secondary Groups» واتصالات على مدى ونطاق واسع مع الأفراد ومع المواد الثقلفية ، أكثر من الاتصال بالطبيعة ، وتميز فى الطبقات

الاقتصادية ، وتخصص في النشاط الاقتصادي ، وعمل محدد ومركز واضح في نفس الوقت ، وذلك بالاضافة الى الفرص التي لا حد لها لجمع الثروة أو المصعود من طبقة الى طبقة أعلى .

اثر التخصص على البناء الاجتماعي :

انتصح الان أمامنا الفرق بين التنظيم الاجتماعي الريفى من ناحية والحضرى من ناحية أخرى . ونستخلص من ذلك أن أهم غارق هو الذى يتصل بطبيعة البناء الاجتماعى ، وعلى الاخص فيما يتصل بأنواع النشاط الذى يميز كل طائفة من سكان المدينة . وهذا يؤدى بدوره الى اثاره مسألة التخصص الذى يعتبر من أهم مميزات المدينة الحديثة .

١ - حجم السوق يعتبر عاملا من أهم العوامل الذى يترتب عليه وجود أنواع متعددة من النشاط الصناعى أو التجارى . ولهذا طالما كان حجم سوق القرية صغيرا ، فان القروى يعمل كل شىء ، فلا نجد فى القرية مظاهر التخصص المعروفة ، أما فى المدينة فنظرا لكبر حجم السوق فيها ، فان فيها طوائف مختلفة من العاملين ، كالعمال غير الماهرة ، المتخصصين فى المون والحرف المختلفة والفنيين والموظفين وأصحاب المهن الحرة ورجال الادارة والسياسيين والاقتصاديين والفنانين وغيرهم . وتبعاً لوجود هؤلاء وتنوع مشاربهم نجد أيضاً أنواعاً متشابهة متخصصة من الاعمال أيضاً . والعمل فى المدينة يستوعب جميع الانواع ، حتى أن العامل غير المتخصص يجد له تخصصاً . ولما كانت الاعمال التى تتطلب مهارة عالية فى المدينة قليلة نسبياً ، فان الطلب يزداد على العامل نصف الماهر . وتبعاً لذلك فالعمال شبه الماهرين يزداد طلبهم باتساع نطاق الصناعة وتنوع أغراضها وازدياد العمليات المتصلة بها ، خصوصاً ما تعلق منها بالادارة أو التخليص أو الاستيراد أو التصدير والنقل وغير ذلك .

هذا التمايز الاقتصادى يؤدى بدوره الى وجود جماعات اجتماعية مختلفة بنوعها الرأسى الذى يتصل بأنواع المهن وأقسامها المختلفة ، والاقتصادى الذى يتصل بالمركز الاجتماعى والوضع الطبقي ، ولكن هذه

الاقسام على تعددها وتنوعها لا ينبغي أن تختلط في الاذهان بالاقسام المتحجرة التي لا تتغير الا نادرا والميزة للحياة في المجتمعات الريفية، ذلك لان المنافسة هي الخاصة الاساسية للمدينة الحديثة . وهذه المنافسة تؤدي بدورها الى خلق نوع من المرونة بين مختلف اقسام الحياة الاجتماعية ، الامر الذي يجعل الصعود أو الهبوط من طبقة أو طائفة لاخرى أمرا ميسورا . ولذلك فالتنقل الاجتماعي Social Mobility من أهم مميزات البناء الاجتماعي الحضري .

والمنافسة من ناحية أخرى مصاحبة للتخصص ، وذلك تبعا لاتساع نطاق الفرص المتاحة أمام الجميع للترقى أو الانتقال من وظيفة لاخرى . ونلعب الامكانيات الفردية دورا كبيرا في مستقبل الفرد ، بعكس الحال في المجتمع الريفي الذي يتحدد فيه مستقبله بولادته ، ولذلك كانت علاقة الفرد بالمنظمات الصناعية والتجارية علاقة غير شخصية ، والعامل الاساسي فيها مبلغ الحاجة اليه ، ومدى ما يمكن الاستفادة منه . وهكذا لا تتدخل القرابة أو الدين أو العادات والتقاليد طرعا ثلثا في تحديد نوع العلاقات في المدينة أو اتجاهاتها المختلفة . فالمدينة لاتمضى الكسول المترخي اعتمادا على نسب أو قرابة من أى نوع . لهصعود السلم أو هبوطه أمر موكول للفرد نفسه ، ولا تتدخل في هذه الحركة عوامل خارجة عن نطاق العملية الاجتماعية المباشرة التي يكون الفرد طرفا فيها .

٢ — ولما كان التخصص والمنافسة من العوامل المميزة لحياة المدينة فان عامل التصميم والتخطيط يعتبر نتيجة طبيعية لهما . وكما زادت الحركة الاجتماعية وكثرت النقلة من هذا المكان الى ذاك ، كلما زادت نسبة القلق خصوصا فيما يتصل بالمستقبل ، فليس هناك فرد في المدينة يستطيع أن يتأكد أن طريقه في الحياة ، خصوصا في عمله ، مضمون تماما لانه يخضع لذبذبات كثيرة بعكس الحال في القرية . فالتقوى يعلم لحاضره ومستقبله أنه على الاقل سيظل غالاجا زارعا للارض مهما تحبّت الاحوال ، ويستطيع أن يبنى حياته على هذا الاساس . ويظهر ذلك من المستقبل على الاخص في الدول الرأسمالية التي تقوم على

أساسي المشروعات الخاصة في نشاطها الاقتصادي • فقد يلتحق الفرد بعمل في مؤسسة لا تستمر طويلا فقد تفلس بعد مرور فترة وجيزة من الزمن • • وهكذا •

٣ - ولا يكون التخصص في المدينة قاصرا على نوع العمل ، بل يمتد أيضا الى مناطق العمل نفسها فكل منطقة في المدينة لها خصائصها الثقافية والاجتماعية المميزة تبعا لنوع النشاط الغالب عليها • وكما زاد حجم المدينة كلما صار التخصص من حيث المناطق أكثر وضوحا وظهورا • وهذا يجعل المدينة كما يقول علماء الايكولوجيا Ecologists «نموذجا معقدا من المناطق المتخصصة داخل بناء ايكولوجي أكثر عموما في المجتمع الحضري» ويتغير البناء على هذا النحو من مدينة لأخرى بحسب اختلاف الحجم والموقع الجغرافي والنمو التاريخي والوظائف الرئيسية التي تقوم بها • ولكن الغالب في المدن جميعا ، أن تكون هناك مساحة معينة تتركز فيها مظاهر النشاط التجاري ، ومساحات أخرى ينزل فيها أفراد الطبقة المتوسطة والعمال وهكذا • وطبيعي أن تختلف طبيعة الحياة الاجتماعية في هذه المناطق ، وعلى الأخص بالنسبة لتنوع مستويات المعيشة • الأمر الذي يخلق تمايزا في المراكز الاجتماعية لسكان كل من هذه المناطق • وهذه خاصة أخرى من الخواص التي تميز البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري •

٤ - وثمة ناحية حامة من نواحي البناء الاجتماعي الحضري تأثرت الى حد كبير بالتصنيع والتخصص وغلبة الطابع التجاري - وهي العلاقة بين الجنسين • ومن المسائل المسلم بها الآن ، أن المدن أصبحت مكانا ملائما للنساء بوجه عام فقد وجدت أمامهن فرص كثيرة خصوصا لغير المتزوجات ، لأن ينارسن أنواعا متعددة من النشاط ، وأن يكون لهن استقلال اقتصادي ومركز اجتماعي متميز عن مركز الرجل ، وليس هذا غريبا ، فهناك نسبة كبيرة تتزايد في المدن من الرجال والنساء غير المتزوجين ، وهذا يقتض من أنواع النشاط المختلفة التي نلاحظها في أغلب المدن والتي تنبج الى خدمة غير المتزوجين ، بحيث يستطيع الرجل أو المرأة أن يجد المأوى والمأكل في سهولة ويسر من غير حاجة الى

الوجود فى منزل خاص • وقد أدى مثل هذا الوضع الى نتائج بعيدة المدى على سيكولوجية سكان المدينة بوجه عام ، وما يظهر عليهم من مظاهر القلق والاحساس بالفقدان ونظرا لانعدام جو الود والمحبة والعطف ، الذى توفره الجماعات الاولى كالاسرة مثلا •

وقد لوحظ مدى تأثير البيئة الحضرية على الحياة الاجتماعية والاتجاهات الخاصة بالنساء الى درجة معينة • فقد كان تغير وظيفة العائلة التى تسببت فيها المدينة من الاهمية بمكان بالنسبة للنساء خصوصا فى دورها كأم وكزوجة أو كمنتجة أى مكتسبة للثروة • وإذ ذلك فإن واجباتها أصبحت محدودة وتحررت الى حد كبير من روابط المنزل، ولكن الى أى حد يمكن أن يتطور مركز المرأة ، وإلى أى درجة ستذهب اليها فى استقلالها ؟ هل ستكون النتائج النهائية فى صالح المرأة وبالتالى فى صالح الحياة العائلية ؟

وفى هذا المقام نلاحظ اختلافا كبيرا بين المدن فى المدينيات القديمة والمدن فى أيامنا هذه ، لانه من الخطأ أن نقول أن طبيعة الحياة فى المدينة عامة هى التى تؤدى الى ذلك بالنسبة لمركز المرأة • لأن التطور الذى حدث كان فى المدينة التى تأثرت بالتصنيع • ففى المدن القديمة فى الشرق أو الغرب لم تكن للنساء الحرية التى نشاهدها اليوم اللهم الا حفنة منهن ينتمين الى الطبقة العليا •

وبناء على المادة التى تمت أيدينا اليوم ، هاننا نستطيع أن نقنأ أن التغير فى حياة النساء الاجتماعية مندفع بخطوات سريعة ، وسوف يؤدى فى المدى الطويل الى تغيرات عامة فى البناء الاجتماعى بأسره • ذلك لأن فكرة سيادة الرجل وتبعية المرأة أخذت فى الانكماش ان لم تكن قد زالت فى بعض المدن ، وأصبحت للمرأة الحقوق الاقتصادية والمدينة المساوية للرجل تماما • ولا نغنى بها الحقوق المنطوقة المونة بل الحقوق كما تمارس فعلا وفى واقع الامر • أما كيف سيكون البضاء الاجتماعى فى مجتمتع تختفى فيه رواسب الماضى بالنسبة للنساء ؟ ويصعبن على تواز تام مع الرجال فى الرغبات والميول والسلوك العلمى • فذلك أمر يصعب التنبؤ به وقد لا يتم فى جيلنا الحاضر •

٦١) النسق الطبقي الحضري :

يمكن تعريف الطبقات بأنها جماعات ذات وحدات عائلية لها ترتيب خاص في المجتمع، وتتميز بمراكز محددة تعكس المساواة الاجتماعية، أو بمعنى آخر يمكن القول بأن الطبقات صور من التشريح الاجتماعي الرأسي أو الأفقي للمجتمع . ومن ناحية أخرى تشير إلى جماعات أكثر من اشارتها إلى أفراد العائلة بأسرها تنتمي إلى نفس الطبقة .

والاطفال كقاعدة يرقون مركزهم الطبقي عن طريق والديهم ، وفي المجتمع الذي يتميز بالحركة الاجتماعية الحرة يمكن الانتقال من طبقة إلى أخرى ، ومع امكان هذا في حالات التنقل الاجتماعي في المجتمع ذي الانساق الدينامية الا أن هذه التغيرات في المراكز الطبقيّة لا تحدث بالكرّة التي يتخيّلها للبعض .

والحديث ، عن الطبقات في المجتمع يقودنا إلى مناقشات متعددة تمتد فتمش الجوانب السياسية والاقتصادية والخلافات الايديولوجية في التاريخ الحديث ، ولكن بالرغم من الموقف المحدد من الناحية النظرية البحتة ازاء موضوع الطبقات فاننا بطريقة ما لا نستطيع أن نجد مجتمعا بدون نوع من أنواع التشريح الاجتماعي ، ولا أن نجد مجتمعا لا تترتب فيه طبقات الناس على أساس من مواضعهم أو من نفوذهم أو امتيازاتهم التي تظهر في دوائر قد تضيق أو تتسع . كذلك فاننا اذا نظرنا إلى الموضوع من الناحية التاريخية فاننا نتأكد من أنه توجد اختلافات كثيرة وأنساق متعددة لموضوع التشريح الاجتماعي .

وهناك ناحيتان للبناء الطبقي يجب أن نميز بينهما تميزا واضحا :

الأولى — وجود النسق الطبقي ، وفي هذا الصدد نلاحظ أن أولئك الذين يريدون القضاء تماما على الطبقات يعترفون بطريقة ضمنية لا بوجود الطبقات ذاتها بل أيضا بوضعهم الطبقي نفسه .

(٦) اعتمدنا في هذا الموضوع على ما اقتبسناه من الفصل الذي كتبه «برجل» عن النسق الطبقي في المجتمع الحضري في كتابه «علم الاجتماع الحضري» .

والثانية - ضرورة معرفة المواضع الطبقيّة على أساس للنظر الى المسكن ككل ، لانه يحدث في بعض الاحيان أن ينتمى أحد الناس الى طبقة معينة ، ويصنف من الناحية الاجتماعية على هذا الاساس ، بينما قد يعتبر بعض الناس الاخرين أنفسهم منتمين الى طبقات ذلت مراكز معينة ، ولكن المجتمع لا يقرهم على ذلك .

والطبقات اذن جماعات تتميز بالمستوى الاجتماعي غير المتساوى أو غير المتجانس ، ولعل أكثر النواحي أهمية في ظاهرة الطبقة ما يترتب من نتائج على اختلاف المراكز ، والمراكز في معظم الحالات موروث أي أن الفرد يحصل عليه بالتبعية التي تترتب على التوجيه الأول الذي يأخذه عن عائلته ، وفي الحياة الاجتماعية الدينامية يأخذ الناس مراكز بطريق أخرى عن طريق انتمائهم الى عائلات غير عائلاتهم الأصلية عن طريق الزواج ، ومع ذلك قد يتغير المركز الى أسوأ أو الى أحسن ، وغالبا ما يكون فقدان المركز ناجما عن سلوك غير سليم لا يتفق مع الأوضاع الطبقيّة ، كما أن صعود السلم الطبقي وتغير المركز بالتالي يمكن أن يتم عن طريق اعمال محددة . وفي المجتمع الحديث تسنح كثير من الفرص لمثل هذا التغير عن طريق التعليم أو عن طريق التجارة . وإذا حاولنا أن نعقد مقارنة بين القرية والمدينة في هذا الصدد نجد أن نسبة الفرص المتاحة أمام الافراد لصعود السلم الاجتماعي في المدينة أكثر منها في القرية .

والمركز الاجتماعي الذي يترتب على الانتماء الى طبقة معينة يلحق به بعض التحديدات التي تتعلق بالموضع والنفوذ ، وإذا حاولنا أن ندرس موضوع الطبقات في المدينة ، واثار الطبقات بصفة عامة على البناء الاجتماعي لحيها فاننا نصل الى هذه النقاط الهامة .

١ - كلما زادت المدينة حجما كلما اتسعت الفرصة أمام الافراد لتغيير الطبقة ، بل ان سرعة التغير في هذه الحالة تزداد ، ويزعم بعض الباحثين أن أثر التغيرات التكنولوجية في المدينة الكبيرة يكون أوضح منه في المدينة الصغيرة ، الاله الذي يترتب عليه زيادة طردية في عمليات التنقل الاجتماعي ، وفي نفس الوقت يؤدي الى خلق نوع من الرونة في

النسق الطبقي ، ومن ناحية أخرى يؤدي الى تداخل الفواصل الطبقيّة مما يتعذر معه في بعض الأحيان أن نحدد المراكز الاجتماعيّة للأفراد وما يتبعها من مواضيع ونفوذ . كما أن درجة التضامن الطبقيّ تقل ، وتكون الفرصة مهيأة أمام الانقسامات الطبقيّة ، فتتفرع الطبقة الواحدة الى عدة طبقات أصغر ، ومعنى هذا أنه كلما انتقلنا من المدينة الكبيرة الى المدينة الصغيرة فالقرية نجد تحديدا أكبر للأوضاع الطبقيّة .

٢ - في المدينة الكبيرة التي تنقسم الى جهاعات متميزة نجد اختلافات كثيرة في الانماط الثقافيّة ، ويميل بعض العلماء الى القول بأن تمايز الجماعات في المدينة يؤدي الى تحديد الأوضاع الطبقيّة ، وفي هذه الحالة يمكن نتيجة لتشابه المراكز الاجتماعيّة والمستويات الاقتصاديّة والثقافيّة العامة أن نجد تمايزا واضحا في اتجاهاتهم الثقافيّة العالمة ، الامر الذي يؤدي الى ظهور أنماط اجتماعيّة واضحة .

٣ - للتماسك الطبقي في المجتمع الحضري ليس له صفة الدوام، أي أن الطبقة لا تنعزل انعزالا كلياً عن الطبقات الأخرى أو عن مجتمع المدينة بأسره ، وهذا راجع الى تداخل العمليات المختلفة في الحياة الحضرية من ناحية ، وإلى شدة التنقل الاجتماعي من أخرى ، ولذلك يلاحظ دائماً في المجتمع الحضري أن الناس يغيرون وبسرعة أماكن سكنتهم وأصدقائهم وأعمالهم بنفس السهولة التي يغيرون بها ملابسهم في بعض الأحيان ، وهناك حالات لا تتردد كثيراً في المدن عامة ، وهي أن بعض المدن قد تكون ذات بناء اجتماعي متميز نظراً لاختلاف السكان من الناحية العنصرية أو الدينية أو نظراً لاختلاف اللون ، الامر الذي يخلق نوعاً من التفاعل الاجتماعي الخاص الذي يؤدي الى قسمة المدينة الى طوائف قد لا تتعاون بعضها مع الآخر ، وتكون من نتيجته انشاء مجتمعات محلية لها طابع الانعزال داخل المدينة الواحدة .

من أجل هذا لا نستطيع أن نتحدث عن الطبقات أو عن النسق الطبقي باعتباره أمراً ضرورياً أو طبيعياً ، لأن معنى هذا أن نعترف أن كل شخص يحصل المركز والموضع الذي يستحقه ، ومن ناحية أخرى

لا نستطيع أن نتحدث عن النسق الطبقي باعتباره إطارا حديديا يمتص نشاط الافراد داخله ولا يسمح لهم بالتطلع خارجه .

ونلاحظ أن الباحثين في موضوع النسق الطبقي يغالون في أهمية المركز ، ونقطة الضعف في هذا ، أن الذين يحصلون على مراكز عالية وبالتالي يصبحون موضع التقدير الاجتماعي قد لا تكون لديهم القدرات أو الامكانيات الكافية التي قد ترفعهم الى أعلى من هذه المراكز ، أو حتى المحافظة على مراكزهم الحالية . كما أن المجتمع الذي يتميز بالمنافسة يهيئ الفرصة لزهزة هؤلاء واحلال آخرين محلهم . واذن فالمركز الاجتماعي ليس وحده نتيجة أولى للنسق الطبقي ، أو هو علامة رئيسية لوجود الطبقة أو ظهورها متميزة في البناء الاجتماعي ، وهنا لابد أن نتحدث عن المقاييس التي لابد من وجودها ليتمكن على أساسها تعيين الطبقة تعيينا واضحا . ومن استقراء الابصاح المختلفة التي أجريت حول هذا الموضوع نستطيع أن نقدم ثلاث مقاييس اذا توافرت في جماعة معينة أمكن أن نطلق عليها اسم الطبقة وهي :

١ - المركز الاقتصادي : ومعناه أن دخول الافراد في أعمال معينة يقومون بها تحدد مستويات اقتصادية تتشابه بالنسبة لمجموعة من الافراد وتختلف بالنسبة لمجموعة غيرهم ، ولذلك كان المركز الاقتصادي وما يترتب عليه من مستوى خاص للمعيشة عاملا أول في تحديد أول درجات التشابه في الانتماء الطبقي .

٢ - المركز الاجتماعي : الذي يحدد أبعاد الناس في المجتمع وطريقتهم في الحياة ، ويقوم على المركز الاول بالإضافة الى عوامل أخرى مثل التعليم والعائلة والمكان الذي نشأ فيه الفرد ، وبهذا يكون المركز الاجتماعي درجة ثانية في تحديد التشابه والاختلاف بين السكان الذين يعيشون في مكان واحد أو ينتمون الى مجتمع بعينه .

٣ - الشعور الطبقي : لا يكفي وجود المراكز الاقتصادية والاجتماعية لوجود الطبقة وجودا متميزا في الحياة الاجتماعية ، بل يجب أن يترتب على التشابه نوع من الشعور بالانتماء والاحساس

بالاهداف المشتركة وبالمشاكل والامال • أى أن الشعور الطبقي هو
الاطار الذى يجمع الافراد على مستوى الانتماء الحقيقى الذى يمكن
أن يؤدى الى الوعى الطبقي •

مستقبل الحياة الحضرية : (٧)

ظل الانسان لقرون طويلة يعيش فى المدينة دون أن يفكر كثيرا فى
المستقبل ، واذا حدث أن فكر فى التغيير ، فقد كان فكره محصورا فى
النمو والتقدم الفنى والمزيد من الجمال ، أو بمعنى آخر لم تكن عند
الانسان فى هذا الوقت الرغبة ولا التصور أن هناك أفضل من طريقة
الحياة الحضرية • ولكن القرن الحالى واجه البشر بحيرة ازاء حياته فى
المدينة • فقد بدأ الانسان يفكر فى الفرص المتاحة له فى الحياة والثنى
من أجلها بدأ يدبر الخطط التى تؤدى الى احداث تغيرات جذرية فى
الظروف الطبيعية وفى البناء الاجتماعى لطريقة الاهامة الحضرية •

لقد تشائم الكثيرون فى مجرى التاريخ من مستقبل الحياة الحضرية
لما لها من آثار سيئة على حياة البشر وما تؤدى اليه من تدمير للقيم
الانسانية واهدار لمبادئ الحياة الكريمة وانحطاط للنفس الانسانية ،
فشبنجلر أكبر مفكر يقهم الحياة الحضرية ، يرى أن المدينة ذاتها عبارة
عن شر يدمر كل شئ ، وفى النهاية تغرق المدينة موتا فى آثامها ، ويقول
أن مولد المدينة يحمل فى نفس الوقت علامة موتها ، ولعل تشاؤم شبنجلر
جاء مباشرة من هيجل وماركس ، حينما زعما أن طبقة البورجوازية
تحفر بنفسها قبورها • ويحاول كثير من المفكرين أن يردوا على هذا
التشاؤم بقولهم ، انهم لم يعيشوا على مدينة كننت غريسة للتدمير
الذاتى ، كما أن المدن فى العصر الحديث مستمرة فى النمو حجما وعددا •
ويمثل لويس مفرد هذا الاتجاه التشاؤمى فى علم الاجتماع الحضرى
على الرغم من أن آراءه أقل خيالية ، وهجومه على الحياة الحضرية
أكثر اعتدالا وتشخيصاته ليس لها الطابع المميت • وينصب نقده على

(٧) انظر كل من اندرسون «المجتمع المحلى الحضرى» ، برجل ،
علم الاجتماع الحضرى •

ضخامة قوة بعض أنماط المدن وبعض مراحلها بالذات التي يسميها المتروبوليس والميجسابوليس والنكروبوليس ، فهذه المراحل من نمو المدينة كما يقول «مفرد» تدمر المدينة وتسبب الحروب وتدمر العلوم والفنون •

لكننا لا نستطيع أن نسلم معه أو مع غيره بهذه الاتهامات دون دليل قاطع ذلك أن المدينة أو الحضرية كطريقة في الحياة لا يمكن أن تكون مسئولة عن مثل هذه الكوارث لاقتثارها الى الدليل العلمى • حقيقة أن المدينة قد تسببت في ظهور أنواع جديدة من الجرائم، وزيادة في انحراف الاحداث ، وزيادة كبيرة في تصدع الاسر واحتمالات كثيرة للمرض النفسى والانهيار العصبى ، وقيام فرص كثيرة لظهور التفكك والقلق والاضطراب في المجال الفردى والجمعى ، الا أن جذور هذه المشاكل جميعا كانت موجودة قبلا في الحياة الريفية ، وتضخمت أو ظهرت واضحة في المدينة تبعا لزيادة حجمها وازدحام السكان فيها • وعلى العكس مما يقوله المتشائمون فإن الحضرية كطريقة في الحياة تنمو باستمرار وتفرض نفسها على كل طريقة أخرى في المجتمع •

نحن نعيش الان مرحلة انتقال وفي عصر يتميز بالدينامية الشديدة يتغير فيه كل شئ ، والمدينة من هذه الزاوية تمر أيضا بهذه الفترة ، وقد تنبه العلماء الى ضرورة توجيه القوى المفيدة لتحقيق مصالح الجماعة ، ولذلك أصبح التخطيط عنصرا أساسيا الان في بناء مستقبل المدن ، والقائمون على تخطيط المدن يفكرون في أفضل الاهداف التي يحاولون بخططهم أن يصلوا اليها ، ولذلك فإن تحليل الاهداف العليا للتخطيط يعطينا عمقا في توجيه المجتمع المعاصر ، كما أن اختيار هذه الاهداف العليا يمكن أن يوضح المتضمنات السوسولوجية لاتجاهات الحضرية •

والمسألة الاساسية هنا الا ننظر الى نمو المدينة على أسس مادية بحتة لانه ربما نفلح في ترتيب كل شئ في الحياة الحضرية من الناحية المادية ، ومع ذلك تظل الحياة الحضرية مثقلة بالهموم ومكانا قاتما

للفرد • ومن أجل هذا تبرز أهمية الناحية الثانية في التخطيط الحضري، الذي لابد أن يواجه مسائل العلاقات والقيم التي يجب أن تهدف الى مزيد من العلاقات المباشرة بين الناس ، واعادة بناء القيم على أساس يقلل حرص الانصراف ويضمن ايجاد مستوى موحد تقريبا في النظرة الى الحياة •

فالمدينة ليست مجرد ابنية أو شوارع أو مياثين أو معدات للحياة اليومية توفر الوقت والمجهود ، بل أنها نوع متميز من الحياة جديد على البشرية يجب أن نهىء له الاساس المعنوى وما يتضمنه من تنظيم اجتماعى لابد أن يصل الى مرتبة التضامن والتماسك الذى كان للمجتمع القديم • ولحل زيادة مشاكل المجتمع الحضرى ترجع فى المحل الاول لا الى نقص الجانب المادى فى الحياة بقدر ما ترجع الى سوء التنظيم الاجتماعى وما ترتب عليه من تفكك ، جعل هذه المشاكل تبرز للمفكرين جميعا وتدعوهم الى هذا التشاؤم الذى أشرنا اليه من قبل •

الفصل السادس

النظم الاجتماعية

النظم الاجتماعية

تعتبر دراسة النظم الاجتماعية من أهم الموضوعات التي يعنى بها علماء الاجتماع . ولا نكاد نعثر على كتاب فى علم الاجتماع ، الا تعرض لها . ذلك أن النظم وهى أحد أنماط التنظيم الاجتماعى للمجتمع ، تعتبر الانساق الكبرى المنظمة للتفاعل ، الذى هو قاعدة العلاقات الاجتماعية . ومع اتفاق العلماء على دراسة النظم الاجتماعية من حيث الموضوع ، إلا أنهم اختلفوا فى النظر إليها من حيث المنهج ، ومرد الخلاف إلى أن هناك اتجاهات متعددة تنظر إلى النظام الاجتماعى من حيث هو اصطلاح ، أو من حيث هو محدد لوجوه محددة من النشاط الإنسانى نظرات متباينة . وقد أشرت إلى ذلك آشرات موجزة فى الفصل الثانى .

وفى الواقع ، أننا لا نجد فى المجتمع نظاما لها هذا التعميد الذى نلحقه بكل منها ، وإنما نصلح على تسمية أنواع التفاعل الموجبة لغرض معين من الأغراض ، التى تواجه حاجات الإنسان الأساسية وما يترفع عنها ، بأسماء محددة تكشف عن طبيعة النشاط الاجتماعى وحدوده ، ومعنى هذا أننا نصنف العلاقات الاجتماعية على مستوى معين من التجريد بقصد الدراسة وحسن الفهم ، لأننا لو فحصنا هذه النظم لوجدنا أنها متداخلة تداخلا شديدا ، ويؤثر أحدها فى الآخر ، تأثيرات متعددة . ولذلك كان على دارس النظم الاجتماعية أن يبرز على وجه الخصوص علاقاتها المتبادلة وخصائصها العامة . فالأسرة مثلا كنظام ، لا يمكن أن تدرس بمعزل عن النظم الأخرى التى تؤثر فيها ، وقد تتعدد مستقبل نموها وتغيرها . فنحن عند دراسة بناء الأسرة ووظائفها ، لا يمكن أن نتغافل نظم الاقتصاد والسياسة والدين والتربية فى المجتمع الذى توجد فيه . ذلك لأن هذه النظم تؤثر فى الأسرة كنظام ، وأذن فادراك العلاقات المتبادلة لجميع النظم أمر جوهري لفهم الحياة الاجتماعية .

وعندما ندرس النظم الاجتماعية ، نحاول أن نفهم أحد الميكانيزمات الأساسية التي عن طريقها ، يتوصل الإنسان الى «التناسق» في السلوك الاجتماعي . وتبدو أهمية هذا التناسق في مجتمعات تتطور وتتمو وتتغير باستمرار ، فبدونه تصبح الحياة الاجتماعية نفسها مستحيلة . ونفهم التناسق هذا على أنه نوع من الاضطراب والوحدۃ الذي ينمو على مر الزمن ويميل في نفس الوقت الى «الدوام» . والتناسق والاضطراب والدوام هم الذين يخلقون الانساق والنظم الاجتماعية^(١) .

ولولا هذه العناصر الأساسية لما استطاع علم الاجتماع أن يدخل ميدان العلم . وهنا نتذكر أن أحد الحجج الهامة التي كان المشككون في امكان قيام علم لدراسة المجتمع يؤكدونها ، كانت تقوم على أن دراسة المجتمع دراسة علمية مسألة غير ممكنة طالما أن قانون المجتمعات الدائم هو «التغير» ، ولكن التغير — كما سنرى فيما بعد — لا يغير من البناء بقدر ما يغير من الوظيفة ، الامر الذي لا يخل بقاعدة الدوام والاضطراب والتناسق التي تقوم عليها الدراسة في علم الاجتماع ، شأنه في ذلك شأن أى علم آخر يهتم بالاضطراب في أى طبقة من الظواهر .

البناء والوظيفة : Structure and Function

من يتصدى لدراسة النظم الاجتماعية ، لابد أن يهتم بها من حيث البناء والوظيفة . ومعنى هذا أن يهتم بما يلي :

- ١ — ترتيب الأجزاء وعلاقتها أحدها بالآخر ، ذلك لان الأجزاء هي التي عن طريقها يتم «السلوك النظامي» الذي يسير في الحدود التي رسمها النظام ، ويتطلب مع القالب المعين .
- ٢ — العمليات الاضطرابية المرتبطة بهذه الترتيبات أو التنظيمات، مثل مدى اتصال أو تساهم أجزاء المجتمع في الكل ، وذلك اتفاقاً مع

(1) Loomis, Ch. P., Social Systems, Essays On Their Persistence and change, New York, 1960, pp. 3-5.

الفكرة القائلة ، بأن حسن فهم الجزء لابد أن يكون في ضوء الكل ،
وخسن فهم الكل لابد أن يكون في ضوء الأجزاء المكونة له .⁽²⁾

لكن فكرة البناء والوظيفة أثارت جدلا كثيرا بين الباحثين ، ذلك أن
الفكرة ذاتها مستعارة من العلوم الأخرى وعلى الأخص العلوم
البيولوجية . فالجسم «كل» مكون من حيث «البناء» من «أجزاء» كل
جزء يؤدي «وظيفة» لا يمكن فهمها إلا إذا أدركنا وظيفة الكل . وبالمثل
يتركز النظام الاجتماعي «كلا» مكونا من أجزاء . كل جزء يؤدي وظيفة
هامة يسهم بها في الوظيفة الكلية للنظام . ولكن الأمر يختف بغض
النظر عن هذه المماثلة ، في الحياة الاجتماعية . فمع أنه من اللطيف في
أغلب الأحيان أن نفصل بين البناء والوظيفة : إلا أنه يلزم أن نشير هنا
إلى أنهما يمثلان وحدة من الأفكار المكمل بعضها للآخر⁽³⁾ .

ولنعطى صورة واضحة للاختلاف المشار إليه بصدد فكرة البناء
والوظيفة ، نجد أن جونسون Johnson يرى أن البناء يتكون من العلاقات
الثابتة نسبيا بين أجزائه ، لأن كلمة «جزء» تتضمن درجة معينة من
الثبات ، «النسق الاجتماعي» يتكون من الأعمال المترابطة للناس . وبناء
النسق (أو النظام) عبارة عن الانتظام والتكرار في هذه الأعمال⁽⁴⁾ .
إلا أن «أجبرن ونيمكوف» يريان أن مجموعة من الأشخاص تكون «بناء»
وأفعال هؤلاء الأشخاص تكون «الوظيفة» . ولما كانت الوحدة الأساسية
للبناء الاجتماعي عند تأدية وظيفته هي «الفعل act» فإننا نهتم بتكرار
هذا الفعل الذي يصبح قاعدة النظام في السلوك الاجتماعي⁽⁵⁾ . وواضح
هنا أن الاختلاف يرجع في صميمه إلى أن جونسون يهتم بالعلاقات
الثابتة بين الأجزاء ، بينما يهتم أجبرن ونيمكوف بالأجزاء نفسها ،
ولكنهم يتفقون على أن الفعل المتكرر هو أساس البناء .

وفت حظيت فكرة البناء والوظيفة باهتمام الباحثين في الأنثروبولوجيا

(2) Lundberg and Others, Sociology, New York, 1958, p. 36.

(3) John on : Sociology, London, 1961, p. 58.

(4) Ogburn & Nimkoff; Handbook of Sociology, London, 1960,
pp. 339-347.

الاجتماعية ، فراد كليف Radcliff-Brown يقبل تعريف دوركايم لوظيفة النظام الاجتماعى على أنها الصلة التى تكون بينه وبين حاجات الكائن الاجتماعى ، ولكنه يستبدل كلمة حاجات « بالظروف الضرورية للمعيشة » ويرى أن تطبيق هذا التعريف مع تعديله على العلوم الاجتماعية ، يتضمن القول بأن هناك ظروفا ضرورية للوجود الانسانى ، كما أن هناك مثلها للوجود الحيوانى ، ويستخدم فى تأييد هذه الفكرة المقارنة بين الحياة الاجتماعية والحياة العضوية⁽⁵⁾ . فالكائن الحيوانى عازة عن مجموع منظم من الخلايا والسوائل ، ليس كمجرد تجمع ولكن ككل حى متكامل .

ونظام العلاقات التى ترتبط على أساسه هذه الوحدات هو مايسمى «البناء العضوى» ولهذا يعرف البناء بأنه مجموعة من العلاقات بين وحدات كل لها كيان ، وخلال فترة من الزمن لا تبقى الخلايا كما كانت ، ولكن التنظيم البنائى يبقى متشابها . والعملية التى تعمل على «الاستمرار» البنائى للكائن الحى تسمى «الحياة» .

واذن نستطيع أن نطبق هذا التحليل على الحياة الاجتماعية ، ذلك أننا اذا لاحظنا « مجتمعا صغيرا » نلاحظ وجود بناء اجتماعى ، فالافراد «الوحدات الاساسية» فيه يرتبطون عن طريق مجموعة معينة من العلاقات الاجتماعية ، و « استمرار » البناء الاجتماعى مثل البناء العضوى ، لا يتحطم بالتغيرات التى تحدث للوحدات ، لان استمرار البناء يبقى عن طريق عملية الحياة ، والحياة الاجتماعية للمجتمع هنا تعرف على أنها «وظيفة» البناء الاجتماعى . وهكذا نتبين أن فكرة الوظيفة تتضمن فكرة البناء ، لانهما مرتبطان ، وانما يتم فصلها لغرض التحليل العلمى . وهنا يقترب راد كليف براون من كثير ممن تعرضوا لفكرة البناء والوظيفة وخاصة فى تركيزه على أهمية «العلاقات المتكررة» بغض النظر عن الوحدات «الافراد» الزائدين . ويظهر ذلك من قوله ،

(5) Radcliffe-Brown, A. R., Structure and Function in Primitive Society, London, 1956, pp. 178-181.

بأن هناك اختلافا بين التمثيل العضوى والاجتماعى ، ويرجع ذلك الى أنه من الممكن أن نلاحظ البناء العضوى فى صورة مجردة أى مستقلا عن تأديته لوظيفته . ولكن البناء الاجتماعى ككل لا يمكن أن يلاحظ الا فى ضوء تأديته لوظائفه . ولهذا لا يمكن أن نقيم مورفولوجيا اجتماعية منفصلة عن الفسيولوجيا الاجتماعية . وبناء على ذلك تكون وظيفة «الوحدة الاجتماعية» هى ما تسهم به فى الحياة الكلية للمجتمع ، التى هى فى الواقع وظيفة النظام الاجتماعى الكلى ، والنظام الاجتماعى اذن له «وحدة وظيفية» عبارة عن الحالة التى تعمل فيها أجزاء النظام الاجتماعى جميعا معا ، بدرجة كلفية من الانسجام الداخلى^(٦) ويكاد راد كليف براون أن يقترب فى تحليله للبناء والوظيفة من المدرسة البنائية الوظيفية الحديثة ، وهذا مع العلم أنه يصنف ضمن المدرسة الوظيفية فى الانثروبولوجيا الاجتماعية وان استنكر ذلك باعتباره ينتمى الى علم لا الى مدرسة .

أما أيفانز بريتشارد Evans-Pritchard فانه يقترب من فكرة اجبرن ونيمكوف ويستخدم البناء الاجتماعى على أنه الجماعات الاجتماعية الدائمة مثل الامم والقبائل والعشائر التى تحتفظ باستمرارها وهويتها كجماعات بالرغم من التغيرات فى العضوية (عضوية هذه الجماعات) ، فالجماعة من حيث هى مجموعة من العلاقات ، قائمة بينما يتغير أعضاؤها . واعتقد أن صفات الجماعة أو النظم المكونة لبنائها والتى يجمع كثير من الباحثين على أنها تتمثل فى التكرار والدوام البعيد عن الواقع الفردى . انما استمدت من خصائص التلقائية والجبرية والعمومية والخارجية التى حددها دوركايم كخصائص فارقة للظاهرة الاجتماعية . والخلاف بين ايفانز بريتشارد وراد كليف براون يقع فى أن الاول يستبعد العلاقات الفردية الموقوفة من البناء ويهتم بالعلاقات ذات الطابع الدائم ، بينما يدخل الثانى العلاقات التى تقوم بين شخص وآخر ضمن مكونات البناء ، كما أن التمايز بين الافراد والطبقات على

(6) Ibid., p. 181.

أساس دورهم الاجتماعي يدخل تحت البناء الاجتماعي⁽⁷⁾ . ويمكن أن نرد هذا الاختلاف الى تعارض نظريتهما بالنسبة لمستوى التجريد الذى يجب أن يدرس على أساسه البناء الاجتماعي . ومن أجل هذا يميز راد كليف براون بين الصور البنائية التى لا تتغير الا قليلا ، وبين البناء الاجتماعي الفعلى الذى يتغير باستمرار عن طريق المواليد والوفيات والعلاقات المتغيرة بين أعضاء المجتمع الواحد .

ولكن فورتس Fortes يرى أن هذا التمييز مشكوك فى صحته ، لأن عامل الزمن فى البناء الاجتماعي واحد من حيث الشكل فى حدوده أو اتجاهه⁽⁸⁾ أو بمعنى آخر ، إذا كان عامل الزمن يعتبر فى مرتبة العوامل الدائمة . فانه لا يمكن أن نضعه كفيصل فى التمييز بين الصورة البنائية والبناء الاجتماعي . ولذلك كانت فكرة راد كليف براون امعان لا مبرر له فى التصنيف .

وخلاصة القول ، أن الميل الى الخلط بين وظيفة الشيء (نتائجه) وبين سبب هذا الشيء (الحوادث السابقة) التى يكون نتيجة لها أقوى فى علم الاجتماع منه فى أى علم آخر . ومثل هذا الخلط يؤدى — اذا لم نكن على حرص كاف — الى الفكرة القائلة بأن كل «نمط نظامى» يوجد فى وقت معين «يؤدى وظيفة» تخدم حاجة المجتمع الذى يوجد فيه . والخط المتضمن فى هذا التشكير ، أنه اذا كان لكل نمط نظامى سبب ، وكانت «أسباب» الانماط النظامية هى الوظائف التى تقوم بها، فانه يجب أن يقوم كل نمط نظامى بوجود بوظيفة معينة . والخطأ المنطقي هنا أن كل «أمر اجتماعى» لا يؤدى وظيفة بالضرورة ، لأن مثل هذا الامر قد يكون لا وظيفة له عند أقسام من السكان ، أو قد يكون غير ذى موضوع على الاطلاق . ولعل هذه الصعاب هى التى قادت كل من تشابن Chapin وميرتن Merton الى التمييز بين الوظائف الظاهرة

(7) Ibid., pp. 191-192.

(8) Fortes, N., Time and Social Structure in : Social Structure; Studies Presented to A. Radcliffe-Brown, ed, by Fortes, Oxford, 1949, pp. 54-55.

والوظائف الكامنة • فالوظائف الظاهرة للنظم في رأيها هي النتائج المقصودة والمعترف بها للنمط السلوكي ، أما الوظائف الكامنة فهي النتائج غير المتصورة^(٦) •

ورأتع الامر أن البناء والوظيفة كلمتان تعبران عن وجهين لشيء واحد • فالبناء يستخدم لوصف «الثابت نسبيا» في النظام ، أما الوجه الدينامي فهو الذي يسمى «الوظيفة» وبعبارة أخرى ، البناء هو الوظيفة الثابتة ، والوظيفة عبارة عن سلسلة من البناءات المتغيرة بسرعة • وعند تعريفنا للنظام الاجتماعي يجب أن نؤكد علاقة الاجزاء بعضها بالآخر ، وأن النظام في التفاعل أو وحدته يمكن الاجزاء أن تعمل ككل بالنظر الى العالم حولها ، ومعنى هذا أننا حين ندرس النظم ، فإن هذا معنى أننا ندرس أنماط السلوك الاجتماعي ، ونحن ندرس البناء والوظيفة أحدهما بمعزل عن الآخر فليس هذا الا لأغراض تحليلية • وربما كان ظهور اصطلاح مثل «البنائى الوظيفى» Structural Functional في علم الاجتماع إنما قصد به تأكيد هذه الحقيقة ، وإذا كان الامر كذلك ، فلا بد أن يكون واضحا أن أى دراسة علمية هي دراسة بنائية وظيفية بالضرورة •

الجانب الوظيفي في النظم :

لننظم وجوه متعددة ، وهي لذلك يمكن أن نتناقص من وجهات نظر متعددة • فبعض هذه النظم أصبح موضوع دراسة واسعة ومركزة ، الامر الذى تبدو معه على أنها علوم منفصلة • ومثال ذلك أن النظم الاقتصادية أصبحت اليوم موضوع علم الاقتصاد ، والنظم السياسية موضوع علم السياسة وهناك نظم أخرى تتال الان اهتماما كبيرا وتجري بصدد دراسة مستفيضة مثل الاسرة والدين ، ولكنهما لايزالان من فروع علم الاجتماع والانثروبولوجيا •

• ويجب أن نشير هنا • أنه عند دراسة النظم الاجتماعية الكبرى — الاقتصادية والسياسية والاسرية والدينية — فإننا نهتم بجوانبها •

(٦) Lundberg, and Others, Sociology, New York, 1958, p. 528.

السوسيولوجية ، ولا نهتم بجوانبها الخلقية أو القانونية والاصلاحية . وتشمل الجوانب السوسيولوجية المسائل التي تكون موضوعا للبحث العلمى . وخاصة عندما تستخدم لأغراض المقارنة ، وبيان مدى تحقيقها للاشباع أو الاهداف التي قامت هذه النظم من أجلها ، كما أن علم الاجتماع لا يهتم في الحقيقة بنظم خاصة في مجتمع معين ، بل يهتم بالجوانب العامة نسبيا في النظم الاجتماعية أينما وجدت (١٠) .

ومن أجل النهوض بمثل هذه الدراسة ، نجد أنه من المناسب أن نهتم بالوظائف التي يحققها أى نظام في أغلب المجتمعات أو كلها ، ولهذا يدرس علماء الاجتماع بطريقة موضوعية ، الدرجة التي يصل اليها النظام في تحقيق وظيفته المعروفة طبقا لنسق القيم الموجود في كل ثقافة ، أو طبقا لاي مقياس نريد أن نطبقه . ومثال ذلك ، أن ندرس الدرجة التي وصلت اليها الاسرة في تحقيق وظائف الانجاب والتنشئة الاجتماعية للأطفال ، وهذا الى جانب الوظائف الاخرى التي نتوقع أن نحققها في مجتمع معين بغرض مقارنتها بصور أخرى للاسرة في ثقافات أخرى .

وبعض هذه المقاييس قد تكون موضوعية وواحدة لكل مجتمع،ومثال ذلك اذا كان تزويد المجتمع بالسكان وظيفه من وظائف الاسرة ، تكون «نسبة مواليد كافية للحيلولة دون انهيار في عدد السكان» مقياسا يمكن تطبيقه في كل المجتمعات . واذا أخذنا «السعادة الشخصية أو الاشباع» كمقياس آخر ، فان الدرجة التي تشبع بها الاسرة هذه الحاجة أو تقوم بها بهذه الوظيفة في مجتمع معين ، يجب أن تحدد بدراسة اتجاهات الناس في هذه الثقافة بالنسبة لنمطهم في الاسرة . وقد نهتم من ناحية أخرى بالتساؤل عما اذا كانت وحدانية الزواج في مجتمع تؤدي الى اشباع أكثر من تعدد الزوجات في مجتمع آخر . ولغرض التحليل العلمى نأخذ هذا المقياس دون محاولة تقييمه ، كذلك يمكننا أن ندرس النظم الاقتصادية والسياسية والدينية بهذه الطريقة .

(10) Ibid., p. 530.

وفي ضوء الاصطلاحات المختلفة للانساق القيمية ، يمكن أن يكون نموذج من نظام معين أحسن أو أردأ من نموذج آخر . ولهذا قد نقول ان زهدانية الزواجر أحسن من التعدد والعكس بالعكس . وينفس الطريقة يمكن أن نقول ان نمودجا من النسق الاقتصادي أو الدينى أو السياسى أحسن من نمودج آخر .

ويجب أن نشير هنا الى أن هذه المقاييس نفسها تعتبر موضوعات للدراسة العلمية . أى أننا نستطيع أن ندرس ، كيف تظهر وتنمو أنساق خلقية وجمالية ، وتؤثر بالتالى فى الحياة الاجتماعية للمجتمعات . ويمكن أن نتنبأ تبعاً لذلك بالانساق القيمية التى يحتفل أن توجد وأن تنمو فى مجتمع معين على أساس ما نعلمه عن تراكب الخلقية بغيرها من النظم .

ويمكن بناء على ذلك أن نرتب عدة نتائج نلخصها فيما يلى :

١ - عند مناقشة العلاقات النظامية ، تكون اللغة لغة البناء ، ومثل ذلك ، حين نفكر فى العلاقة بين الأسرة والدين ، فإن ما يأتى فى الذهن أولاً ، أن الأسرة عبارة عن جماعة مكونة من الزوج والزوجة والأطفال ، يذهبون جميعاً الى بيت الله ، وهو مكان يجتمع الناس فيه للمعبادة . فالأسرة وبيت الله عبارة عن بنائين ، ولكن العلاقة المهمة بين بيت الله والأسرة بالرغم من ذلك ، ليست علاقة بنائية ، ولكن العلاقة علاقة بين نشاطين يقوم البناءان بهما ، وهما ما نسميهما بالوظائف .

٢ - الارتباط المتبادل بين النظم يمكن أن ندركه ادراكاً واضحاً عن طريق الوظيفة أكثر من البناء ، وذلك لان الارتباط بين الأجزاء المختلفة للثقافة هو فى الواقع ارتباط وظيفى .

٣ - نفس النظم قد يكون لكل منها أنماط مختلفة من العلاقات بالنظر الى ظروف مختلفة . وهذا يبدو بوضوح عندما ننظر فى تطورات المجتمعات .

٤ - الوظيفة تتغير أكثر من البناء ، فالتعديل الذى يحدث فى

وظيفة أى نظام ، يكون بناؤه ثابتا نسبيا ، يعتبر وجها من الوجوه الهامة للتطور الثقافى ، فالبناء لا يتغير غالبا كما تتغير الوظيفة . وهذا يشير الى الصعوبة التى تكمن فى صعوبة خلق بناء اجتماعى جديد . كما أن تغيرات البناء تكون أهد حدوثا، لأن هناك حاجة قليلة لهذا التغير، طالما أن البناء نفسه قد يخدم أغراضا متعددة، ولكن دوام البناء فى الوقت الذى تتغير فيه الوظائف ، يؤدى الى توجيه الباحثين توجيهها خاطئا ، لأنهم يرون البناءات الدائمة مباشرة أكثر من رؤيتهم للوظائف ، وبغض النظر عن التغيرات التى تحدث للبناء أو الوظيفة ، فإن دوام النظم الاجتماعية الكبرى فى كل الثقافات وفى كل الأزمنة حقيقة يجب أن نبرزها .

• - النظم الاجتماعية الكبرى - الاسرية والاقتصادية والسياسية والدينية - تدوم لأنها فى الواقع تؤدى وظائف كثيرة .

ومن أجل حسن دراسة النظم الاجتماعية وإبراز جوانبها الهامة وخصوصا الجوانب البنائية والوظيفية ، اقترح جورج لندبرج-Lundberg أن تكون الدراسة طبقا للجدول الموجود بالصفحة التالية⁽¹¹⁾ .

العلاقات المتبادلة بين النظم :

لابد أن تكيف النظم نفسها تبعاً لموجود النظم الأخرى . وتتربط النظم بعضها مع البعض الآخر فى هذا النمط المعقد الذى يكون الحياة الاجتماعية ككل فى أى مجتمع . وهنا نلاحظ الاختلاف الواضح بين الثقافات المختلفة فيما يتصل بالدرجة التى تتفصل على أساسها النظم بعضها عن الآخر ، ويمكن أن ندرك أنه فى المجتمعات البدائية أو غير المتطورة ، توجد نظم متميزة ومتخصصة للاقتصاد والدين والأسرة ، والترغية على عكس ما هو موجود فى المجتمعات الحديثة . ومن أجل هذا نلاحظ أن العادة قد جرت فى بعض هذه المجتمعات البدائية بدلا من وضع مخصصات فى الأرض لتحسين الإنتاج ، القيام بعمل حفلات سحرية أو دينية ، والهدف من ورائها الوصول الى نفس النتيجة ، وقد

(11) Lundberg: Op. Cit., p. 525.

الجوانب الوظيفية والبنائية للنظم الاجتماعية الكبرى

الوظيفة	النظام	الادوار الرئيسية	السمات الفيزيائية	السمات الروحية
انجاب الاطفال وتربيتهم	الامرئ	الاب - الام - الطفل	المنزل - الأثاث	السمات الروحية الخاتم - حفل الزواج الارادة والرغبة
تقديم الغذاء والمسكن والملبس	الاقتصادي	صاحب العمل - الموظف أو العامل - المستهلك المنتج	المصنع - المكعب - المخزن	الثقة - الشعار - العلامة التجارية
تنفيذ القوانين - القواعد والمستويات الموحدة	السياسي	الحاكم - المحكوم	الأصمال الشعبية - الإبنية العامة	الحكم - القواعد المستورية الترخيص
تنمية الاتجاهات التعاونية والاعتقاد والامل والإحسان	الديني	رجل الدين - التابع أو المؤمن	الجامع - الكنيسة	الهلال - القرآن - الكنيسة المصلي - الأصيل

تتدخل كل المراحل في العملية الاقتصادية مع وجوه النشاط الترفيهية والغنية والدينية، ولهذا يكون الدين والفن والترفيه تحت هذه الظروف، أجزاء من النظام الاقتصادي نفسه ، وعندما يرسم الرجل البدائي على الحائط رسماً يصور صيد الجاموس ، فإنه يفعل ذلك لاعتقاده الجازم أن هذا النشاط الرمزي من جانبه ، مرتبط ارتباطاً مباشراً بنجاحه في الإمساك بالجاموس في الصيد الحقيقي في اليوم التالي . وفي المجتمع الحديث الذي تنتشر فيه الصناعة ، تكون الفنون وعمليات الصيد عبارة عن وجوه النشاط الترفيهي . كما أنه في بعض المجتمعات تقوم الأسرة بعدة وظائف اقتصادية وتربوية . بينما تصبح هذه الوظائف في المجتمع الحديث من اختصاص نظم أخرى .

وبخلاصة القول ، أن النظم التي نجدها في مجتمع معين ، والوظائف المرتبطة بكل منها ، مسائل تخضع لاختلافات متعددة في المجتمعات المختلفة تبعاً للمكان والزمان والظروف . والتغير في الوظائف وفي العلاقات المتبادلة للنظم الاجتماعية ، يعتبر أحد المسائل الهامة التي يعالجها علم الاجتماع . ويقول تشابن Chapin ، أننا نعيش الآن في عصر يتكون من توازن معقد دقيق لعلاقات اجتماعية متعاونة ومتساندة (١٢) .

انتقال الوظائف من نظام لآخر :

لعل انتقال الوظائف من نظام لآخر يعتبر أحد الخصائص المذلة للعصر الذي نعيش فيه . فقد فقدت الأسرة مثلاً بعض وظائفها في الانتاج والترفيه والأمن الخارجي . وانتقلت هذه الوظائف المفقودة من الأسرة إلى الحكومة والصناعة . ويظهر الانتقال الوظيفي بوضوح في الوظائف المتغيرة للقرية وللمدينة ، كما أن الدولة تنتقل إليها بعض الوظائف النظامية التي تفقدها النظم الأخرى نتيجة لزيادة عمليات التغير وتعدد عوامله .

ويجب أن نلاحظ هنا ، أن الثقافة مرتبة مثل ارتباط أجزاء الساعة

(12) Ibid., p. 523.

وليس كمثّل قبضة مملوءة بالتمح • والنظم الاجتماعية التى هى أجزاء عامة من الثقافة لا يمكن أن تفهم تماما ، اذا نظرنا الى كل منها منفصلا عن الآخر ، وعلاقاتها المتبادلة تؤدى الى قيام نمط ثقافى يتغير فى مناطق كثيرة وفى ازمان مختلفة •

ومن أجل هذا فان تاريخ نظم مثل هذه الاسرة • لا يكشف عن نفس مسار التغير عند كل الناس • ولكن نظرا للتأثيرات الخاصة لعوامل الثقافة المادية وحجم السكان ، فان الاضطراب يظهر فى بعض النظم أينما وجدت فى أى درجة من درجات الاجتماع الانسانى • والنظم الاجتماعية الكبرى مثل الاسرة والسياسة (الحكومة) التى وجدت تقريبا فى كل مكان ، ليس لكل منها وظيفة واحدة ، بل لها عدة وظائف • وعندما يتغير النمط الثقافى قد تنتقل وظيفة من نظام لآخر • ومثال ذلك أن رعاية كبار السن قد انتقلت جزئيا من الاسرة الى الحكومة أو التظيمات الاجتماعية ذات الغرض المحدد ، كما أن وظائف جديدة لم تكن موجودة من قبل قد أضيفت الى النظم •

وهكذا قد تملك الدولة وسائل الانتاج أو قد تنظم استخدام الطاقة النووية ، ونتيجة لهذه الانتقالات والاضافات يتسع نطاق الدولة باستمرار • وفى المجتمع الاشتراكى تدور المناقشة حول الوظائف التى يجب أن تنتقل الى الحكومة •

الفصل السابع

الاقتصاد والمجتمع

الاقتصاد والمجتمع

يعتبر النشاط الاقتصادي من أهم أنواع النشاط التي يقوم بها الانسان ، ذلك لان الانسان ليعيش لابد أن تتوفر له مجموعة من الحاجات الأساسية ، بعضها من الصعب الحصول عليه خصوصا اذا اعتمد الانسان على نفسه كفرد في البحث عنها . ولهذا فرضت عليه ضرورة اشباع هذه الحاجات أن يتعاون مع غيره ، ومن ثم عرفت الانسانية التعاون في المجال الاقتصادي منذ وقت طويل جدا ، الامر الذي جعل كل الباحثين في مسائل الاقتصاد والاجتماع يقررون أن النشاط الاقتصادي وما يتمخض عنه من نظم متعددة مسألة عامة في مجتمعات الانسان^(١) .

ان حاجات الانسان كثيرة ومختلفة يبذل في سبيلها محاولات متعددة لضمان الحصول عليها ، ولذلك فأننا يجب منذ البداية أن نفرق بين حاجات الانسان وبين نجاهه في اشباعها ، ويستتبع ذلك أن نفرق بين الحاجات الاقتصادية والسلع الاقتصادية وبين الحاجات الانسانية ، ذلك أن الحاجات الانسانية ليست كلها حاجات اقتصادية ، فلناس يحتاجون الى الحب والحنان والاحترام والصحة والسعادة وغير ذلك مما لا يمكن قياسه عن طريق النقود ويلاحظ أن هذه الاشياء تتأثر في الغالب بالظروف الاقتصادية للفرد ، الا أنها مع ذلك ليست اقتصادية في المحل الاول .

ان الاشياء التي يمكن أن نشترىها بالنقود هي موضوع حاجاتنا الاقتصادية التي تسمى في الغالب السلع الاقتصادية ، واذا تمكن

(١) اعتمدنا في كتابة هذا الفصل على ما كتب عن الاقتصاد والنشاط الاقتصادي عند أجبرن ونيمكوف وماكيفر وبيج وجورج لندبرج وهوسلتز وهوروكين وهنط وعلى آراء متعددة لنا في هذا الموضوع في مجتمعنا الاشتراكي .

الانسان من امتلاك هذه السلع فانه يستطيع أن يحصل على النقود أو على أشياء ثمينة عن طريق المبادلة ، فإذا لم تكن لدى الانسان هذه السلع أو ما يقابلها من نقود فعليه أن يؤدي عملا معيناً في سبيل الحصول على أيهما . والسلع الاقتصادية ليست مادية بالضرورة لانها قد تشمل على خدمات مثل خدمات الطبيب أو المدرس ، ولهذا يقول الاقتصاديون ان المنافع التي يمكن أن يستمتع بها الانسان في مقابل مبلغ معين من المال تعتبر سلعة اقتصادية ، ومثال ذلك اذا أراد شخص أن ينتفع بنيت يكون أمامه اختياران ، فاما أن يشتري خدمات واحد منها شكريا مقابل ما يسمى بالايجار ، أو قد يشتري بيتا بأكمله يظل يحصل على منافعه طالما كان البيت قدرا على ذلك حتى يئلى أو يسقط ، ولكننا اذا أردنا أن نحصل على منافع الطبيب أو المدرس فاننا لانستطيع أن نستخدم أحد الاختيارين السابقين .

ان دراسة وجوه النشاط التي عن طريقها يحاول الناس انتاج أو اكتساب السلع النادرة يعرف عادة باسم الاقتصاد ، أو بمعنى آخر يتناول الاقتصاد بالدراسة الطرق التي بواسطتها يكسب الناس معاشهم ، فإذا كان الامر كذلك فان الاقتصاد لايهتم في المحل الاول بوجوه النشاط المتعددة للأفراد ، وانما يهتم أكثر بدراسة التنظيم الاجتماعي الذي عن طريقه يشبع بنو الانسان حاجاتهم من السلع الاقتصادية .

ان أهمية الاقتصاد كعلم اجتماعي تبدو لأول وهلة من أن كسب المعاش يعتبر ضرورة ملحة بالنسبة لجميع البشر . ولهذا يقال ان الاعتبار الاقتصادية تظل حياة الانسان بأكملها ، ويذهب بعض الكتاب الى القول بأن هذه ذات تأثير لا يمكن حسابه في تشكيل الثقافات والمجتمعات الانسانية واعطائها صورا متعددة .

الاقتصاد والثقافة :

ان تأثير الاقتصاد على الثقافة موضوع يلاحظه علماء الاجتماع والاقتصاد معا ، وان كان التأثير ليس من جانب واحد ، فالثقافة بدورها تؤثر في الاقتصاد ، وذلك لان مشاكل الانسان الاساسية تدور حول

تكيف نفسه مع بيئته الطبيعية ، وهذا التكيف مسألة اقتصادية في
المحل الاول ، ولعل أهم حل لتلك المشاكل يقوم على توفير السلع
المختلفة التي تتطلبها البيئة كتوفير الملابس والوقود والمنازل وغير ذلك .
ويلاحظ أن التقدم التكنولوجي يتحرك دائما مدفوعا بمحاولات الإنسان
لتحسين مركزه الاقتصادي . لأن التكنولوجيا تشتمل أساسا على إيجاد
أيسر الطرق وأحسنها لإنتاج السلع الاقتصادية .

وتلعب العوامل الاقتصادية دورا هاما في إعطاء نظم المجتمع
وعاداته شكلا خاصا ، ويذهب بعض الباحثين الى القول أن أكثر
معتقداتنا رسوخا وأكثر آرائنا عن الصواب والخطأ تتبع من الفكرة
البشرية عن الحقوق الاقتصادية ، ولهذا يزور المجتمع كثيرا لمسائل مثل
السرقة والاختلاس والنصب والاحتيال التي تتضمن في الواقع اعتداء
على حقوق اقتصادية للغير ، كذلك فإن معظم النظم الاجتماعية التي
لا ينظر إليها على أنها نظم اقتصادية في المحل الاول لها في الواقع
جوانب اقتصادية كبيرة الأهمية ، وتمثل الأسرة أحسن مثال في هذا
المقام ، ذلك أنه عندما يتزوج رجل وامرأة فانهما لا يعبران عن رغبتهما
المشتركة في المعيشة معا وإقامة أسرة فحسب ، بل أنهما في الواقع
يقرران تحمل واجبات اقتصادية هامة ، فالرجل بزواجه يلتزم بحماية
زوجته ويلتزم الاثنان معا بواجب إعالة أطفالهم الى أقصى درجة
مستطاعة .

ومع أن لكل النظم الاجتماعية لها هذا الجانب الاقتصادي في عالمنا
الحديث فإن كثيرا منها نمت في المحل الاول لخدمة حاجات اقتصادية ،
ومثال ذلك أن مجتمعنا الاشتراكي يضع أسمى أهدافه تحقيق الرفاهية
الاجتماعية . ولو فحصنا مضمون هذه الرفاهية لوجدنا أنها تنطوي على
تحقيق عدد من الحاجات لها طبيعة مادية كضمان العمل والعلاج والمعاش
والبيت النظيف والمدرسة المسالمة والترفيه الضروري وغير ذلك من
الحاجات التي تعتبر سلعا اقتصادية ، كما أن طريق الوصول الى
الرفاهية ينطوي أغلبه على عدد كبير من أنواع النشاط الاقتصادي،
كالتسنيع ورفع الكفاية الانتاجية وتوسيع الرقعة المزروعة من الارض

وتوسيع نطاق الخدمات كل ذلك في سبيل العمل على الوصول بالدخل القومي الى أقصى درجات الكفاية ، ولهذا نقول ان الرفاهية الاجتماعية وهي مسألة مادية ومعنوية ، غاية نلتمس تحقيقها عن طريق وسائل مادية في أساسها •

ان العلاقات الاقتصادية في المجتمعات الحديثة والصناعية بالذات على جانب كبير من التعقيد ، وهذا راجع الى تعدد الحاجات الاقتصادية، وتعدد النظم التي تقوم على اشباعها وتداخلها تداخلا شديدا •

ويلاحظ أن انتاج السلع الاقتصادية لاشباع الحاجات الانسانية يتطلب مصادر متعددة ، تسمى هذه المصادر في بعض الاحيان عوامل الانتاج وهي من ثلاثة أنواع :

الاول : العمل أو المجهودات المتعددة التي يبذلها الانسان •

والثاني : المصادر الطبيعية التي تعتبر أساس كل المنتجات المادية التي يصنعها الانسان ، أو التي يصفها الاقتصاديون بالارض عادة •

والثالث : رأس المال أو أدوات الانتاج التي تشتمل على الآلات وأبنية المصانع وكل ما يستطيع الانسان أن يفعله لمساعدته على الانتاج بسهولة وكفاية •

ومن المعروف أن عوامل الانتاج هذه يتغير وضعها من مجتمع لآخر، فقد تكون في يد عدد قليل من الناس يتحكمون في تحديد الصاجات الانسانية وتوجيهها حسبما يشاؤون ، وقد تكون في يد الدولة التي تخصصها لمواجهة حاجات الجماهير المتزايدة ومحاولة اشباعها بطريقة تمكن الدولة ككل أن تواجه جميع المطالب وتقوم في نفس الوقت بالخدمات الضرورية •

المعالم الرئيسية للاقتصاد القديم :

عرف المجتمع الانساني أنواعا متعددة من النشاط الاقتصادي من أبسط أشكاله في المجتمعات القديمة والبدائية الى أعقد صوره في المجتمع

الحديث • ويعكس كل شكل ظروف المجتمع وتعدد الحاجات الانسانية
وطابع ثقافته ودرجة تقدمه الفنى واتساع نطاق المصادر التى يعتمد
عليها •

ونستطيع أن نلخص معالم الاقتصاد القديم فيما يلى :

١ — قام الاقتصاد القديم على أساس تقسيم العمل بين الرجال
والنساء ، فيقوم للرجال مثلاً بجمع مواد الطعام وتقوم النساء بالاعمال
المتصلة بالاقتصاد المنزلى •

٢ — كانت الاسرة هى وحدة النظام الاقتصادى لان أعضاءها
كلنوا يحاولون اشباع كل حاجاتهم بأنفسهم ، ولذلك كانت الاسرة تمثل
وحدة اقتصادية مكتفية بذاتها •

٣ — وقد ترتب على ذلك أن المجتمعات البدائية مثلاً لم تعتمد على
التجارة الا فى حالات قليلة جداً ، كانت تقوم على تبادل بعض السلع
غير المتوفرة فى مجتمع والمتوفرة فى مجتمع آخر •

٤ — كانت الهدية واسطة هامة فى التبادل ولذلك تعتبر الهدية بديلاً
اجتماعياً عن النقود عند تلك الثقافات التى لم تعرف النقود واسطة
للتبادل •

٥ — كان الكرم والضيافة من الامور التى ميزت الاقتصاد
القديم ، لانه كان يعتبر خدمة اقتصادية فى أساسه ، فالمسافر مثلاً كان
يدعى الى الطعام والراحة دون مقابل ، كذلك لا تستطيع الجماعة أن
تترك أحدا يموت جوعاً اذا كان هناك من يملك طعاماً •

٦ — لم تكن هناك اتجاهات متعدد ازاء الملكية ويقول ، عدد من
الباحثين فى هذا المجال أن الملكية على النحو المعروف فى بعض المجتمعات
الجديدة لم تكن موجودة فى المجتمعات القديمة أو البدائية ، وليس معنى
هذا أن كل شئ كان من حق الجميع ، فقد كانت هناك ملكية خاصة
تتعلق بالشخص نفسه مثل الملابس وأدوات الزينة والاسلحة والمنازل
فى بعض الاحيان •

٧ - ان الدافع الاقتصادى لم يكن ذا طابع فردى كما هو ماثوف
فى المجتمعات الرأسمالية ، بل ان الرغبة فى السمعة الطيبة والشهرة
كانت الدافع الاساسى فى كثير من المجتمعات البدائية الذى يكمن وراء
كل نشاط اقتصادى هام ، فالرجل البدائى مثلا كان يشعر بالفخر عندما
يحقق منفعة اقتصادية هامة بغض النظر عن قيمتها المادية بالنسبة له .

ويلاحظ أن كثيرا من وجوه النشاط الاقتصادى فى المجتمعات
البدائية لم تكن مرتبطة بحاجات اقتصادية ملحة بقدر ما كانت مرتبطة
بحاجات اجتماعية وثقافية •

ولهذا يقول اجبرن ونيمكوف ان الصيد كان يرتبط أحيانا ارتباطا
قويا بالدين والسحر كما أن بداية التجارة ارتبطت عند بعض مجتمعات
الصيادين بالاخلاق الحسنة ومن ثم يكون من السهل أن نربط بين
الاقتصاد وبين المستويات الاجتماعية، لان العمليات الاقتصادية المرتبطة
بالتبادل والتجارة والانتاج والتوزيع كانت متفقة تماما مع قيم المجتمع،
واذن غليس غريبا أن يقال أن الحياة الاقتصادية البدائية كانت متبادلة
الارتباط بالاسرة والدين وعادات المجتمع وعرفه •

تطور الاقتصاد :

لم يكن الاقتصاد البدائى بسيطا فى جميع مظاهره ففى بعض
المجتمعات البدئية ، عرف التعاون فى العمل وفى الزراعة وبناء المسكن •
كما أن بعض أقسام هذه المجتمعات تخصصوا فى انتاج أدوات معينة
وسلع متعددة مثل الملح والحديد ، الامر الذى أدى الى ظهور التجارة
واتساع نطاق العلاقات التجارية بين عدد من هذه المجتمعات • ومع
ذلك يجمع الانثروبولوجيون على أن الصورة العامة للحياة الاقتصادية
عند البدائيين لم تكن معقدة كما هو شأن الاقتصاد اليوم •

وهذا راجع الى أن السلع التى كانت متداولة قليلة وغير متنوعة الى
حد كبير ، وظل الاكتفاء الذاتى من أهم الخصائص التى تميز الاقتصاد
البدائى • ولذلك لم تكن التجارة أو التخصص أو تنظيم الاقتصادى
من السمات الظاهرة له •

ان الاقتصاد الحديث الذي نمرغه اليوم لم يتبين معالنه ويأخذ طابعا محددا الا بعد أن اتسع نطاق المجتمعات ومزاييد السكان واختفاء معالم الاكتفاء الذاتي تدريجيا بين الوحدات الصغيرة التي كان كل منها مجتمعا مستقلا بذاته .

١ — لقد بدأ السكان يزدادون في أجزاء متعددة من العالم منذ زمن بعيد ، فظهرت المدن وقام التنظيم السياسي على أساس وحدات كبيرة حلت محل التنظيم القبلي . وقد كان من أهم نتائج هذا التغير الزيادة التدريجية في «التخصص الاقتصادي» . وعلى الرغم من أن عددا كبيرا من الناس ظل يعمل في الصيد أو الزراعة ، الا أن أعدادا تزايد باستمرار قصرت عملها على الإدارة والحرب وملكية الأرض دون العمل بها . والظاهرة البارزة في هذا المجال أن عددا من سكان المدن بدأ يشغل نفسه بانتاج أشياء متعددة مثل الأحذية والملابس التي تباع لبقية السكان الذين كانوا يكتفون بذواتهم الى حد كبير .

ان نمو التخصص وزيادته يعنى في نفس الوقت نمو التجارة . ويقول علماء الاقتصاد ، ان التخصص والتجارة يسيران جنبا الى جنب ، ذلك لان الناس ينتجون سلعة أو سلعتين يضطرون الى الذهاب الى السوق ويشتررون كل شيء آخر يحتاجون اليه ، اما بأن يقدموا منتجاتهم مباشرة لمبادلتها بمنتجات الآخرين أو يقدمون تقودا حصلوا عليها من بيع سابق لمنتجاتهم . وتعد تلك التبادل فترة معينة أساس التجارة الى أن تبين نتيجة لاتساع نطاقه أنه أصبح وسيلة لا يمكن الركون اليها ، ومن ثم ظهرت النقود لتصبح واسطة في التبادل وتطورت الى حد كبير في وقتنا الحالي ، فأصبحت السندات أو الاوراق المالية المتنوعة تحل محلها في كثير من المبادلات الاقتصادية على نطاق واسع .

والنقود هي أي شيء يرتضيه مجتمع معين كواسطة في التبادل وكمقياس للقيمة . ويلاحظ أنه عندما ظهر التخصص في الايام الاولى . لتطور الاقتصاد ظهر معه نوع من الاتجاه الى تشجيع التخصص الاقليمي ، ويقول الانثروبولوجيون ، ان التخصص الاقليمي هذا

عرفته المجتمعات البدائية عندما كان يتخصص مجتمع بدائي في نوع معين من السلع ، ويتخصص مجتمع آخر في نوع آخر ، ويحصل كل مجتمع على سلعة الاخر عن طريق التبادل .

ويمرور الزمن تحسنت وسائل النقل والمواصلات فالتسع نطاق التخصص الاقليمي .

٢ — من العوامل التي أدت الى نمو التخصص ما ظهر من فائضته الكبرى بالنسبة للناس الذين لمسوا أن بعض الاقليم يمكن أن تنتج سلعا لا تستطيع اقاليم غيرها أن تنتجها أو تعد يكون في استطاعتها انتاجها ، ولكن بزيادة ملحوظة في التكاليف . كما أن الافراد ثبتوا أنه بالتركيز على انتاج شيء واحد فانهم يكتسبون خبرة وسرعة . الامر الذي يمكنهم من انتاج سلعة رخيصة لم تكن تتيسر بدون التخصص . ولكن الاقاليم والافراد عندما يتخصصون فانهم يصبحون معتمدين على غيرهم وخاصة في السلع التي لا ينتجونها وتكون ضرورية في الاستهلاك، ولذلك كما زاد التخصص كلما زاد الساند بين أقسام المجتمع الواحد، وقد عبر دوركايم عن تلك الحقيقة في دراسته الشهيرة «تقسيم العمل الاجتماعي» عندما أدرك أن زيادة تقسيم العمل في المجتمع يؤدي الى زيادة الاختلاف والى زيادة الساند بين أعضاء المجتمع ، وقد رتب على ذلك نتيجة هامة ، وهي أن تقسيم العمل يؤدي الى تغير أساسى في طابع المجتمع عندما يتحول من وحدة آلية تقوم على التشابه الى وحدة عضوية تقوم على الاختلاف : وفي كلتا الحالتين يتضامن المجتمع تضامنا مختلفا .

٣ — من أهم خصائص الاقتصاد في المجتمع المعاصر استخدام القوة الميكانيكية في الانتاج الذى يعتبر في حد ذاته ثورة كبرى في تاريخ الانسان ويقول أجيرو ونيمكوف : أن القوة الميكانيكية قد أحدثت ثورتين هامتين : «الاولى» كانت في التغير السريع في انتاج السلع المادية والخدمات وما ترتب على ذلك من ظهور نظم اقتصادية جديدة، و«الثانية» الثورة التي حدثت في كثير ما كان موجودا منها بالفعل . «والثانية» الثورة التي حدثت في كثير من النظم الاجتماعية المرتبطة بوجود النشاط الاقتصادى المختلفة .

٤ - لقد أدى التصنيع الى ادخال القوة الميكانيكية في الصناعة الامر الذى عقد من العلاقات الاقتصادية بطرق متعددة ، ومن مظاهر هذا التمتع أن ذهب التخصص الى أقصى حد لم يكن متصورا من قبل، ويلاحظ أنه كلما زادت الآلات تعقدا ، كلما زاد التخصص تعقدا أيضا، كما أنه في الاقتصاد الصناعى يتخصص عدد من الناس في مراحل انتاج السلع المختلفة كبناء المصانع واصلاح الآلات وحفظ المنتجات ، والادارة الصناعية والتسويق ، وغير ذلك من العمليات المرتبطة بالانتاج .

٥ - وقد أحدث التصنيع انقلابا هاما في مجتمعات الانسان ، وخاصة في أول مراحلها عندما تفكك المجتمع القديم ، واختل توازن البناء الاجتماعى وما ترتب عليه من اختلاف بعيد المدى في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية التى كانت تربط الناس في المجتمع القديم ، لعلبة التى عملت بالصناعة ومولتها حرصت منذ البداية على أن تحل من ناحية الثروة والسلطة السياسية محل الاقطاعيين القدامى ، ونتيجة لازدياد قوتهم استطاعوا أن يقفوا الى مراكز السلطة ويسيروا حركة الانتاج والتنظيم الاجتماعى المرتبط به وفق مصالحهم ، ويلاحظ كثير من المفكرين ، من أمثال ، برودون وسان سيمون أن الصناعة جلبت المشاكل المتعددة على المجتمع فزادت جماهير الشعب فقرا ، وازداد بؤس العمال الذين كانوا يعملون بالمصانع ، ويعيشون في ظروف شديدة الصعوبة نتيجة لقلّة أجورهم ، وعدم العناية بصحتهم أو اسكانهم ، أو رفع كفايتهم الانتاجية . وتعتبر نظريات كارل ماركس في القرن التاسع عشر رد الفعل الثورى لهذه المظالم والكوارث التى خلفتها الصناعة . ويقول كارل ماركس في هذا الصدد ، ان الصناعة في حد ذاتها ليست شرا ، ولكن استغلالها واستغلال العاملين فيها هو الشر الذى يجب القضاء عليه .

ومن الملاحظ أن ازدياد التصنيع واتساع نطاقه خلق طبقة من الرأسماليين أحصوا بالتدريج بمدى ما يربطهم من مصالح تفرض عليهم أن يتجمعوا وأن يتحدوا لمواجهة التحديات العديدة التى أخذت تظهر بين الحين والآخر ، ولهذا سمعوا الى القبض على زمام الامور في

مجتمعاتهم ، وتوجيه السياسة العامة في اتجاه مصالحهم الاساسية ،
فشجعوا الاستثمار مثلا لفتح أسواق جديدة لمنتجات مصانهم، وزيفوا
الديمقراطية ، وأكدوا الحقوق الليبرالية مثل حرية الكلام والصحافة
التي يمكنها حرية الاجتماع ، دون أن يشيروا ولو من بعيد الى
الحقوق الاجتماعية التي أصبحت منطق القرن العشرين وخاصة في
التحول الاشتراكي المتدرج في كثير من بلاد العالم . ويلاحظ أن
الرأسماليين استعاضوا بالحقوق الاجتماعية ما يسمى بالخدمات
الاجتماعية التي تصورها أنها ستقوم بديلا عن تلك الحقوق الحيوية التي
أصبحت في عالم اليوم مرتبطة بكرامة الانسان وحرية الحقيقية .

٦ - عندما كانت الوحدة الاقتصادية في المجتمعات القديمة
والبدائية هي الاسرة ، كانت القوة البشرية العاملة تتكون من أعضائها
أو من الاقارب المرتبطين بها . وعندما اتسع نطاق هذه الوحدة بالحاق
العبيد بها أو الخدم أو الموالى ظل رئيس الاسرة هو المشرف على
النشاط الاقتصادي ، بمعنى أنه كان يحدد عمل كل فرد ، ويحدد في
نفس الوقت طريقة التعامل ، ولذلك كان هو وحده الذي يحدد طبيعة
الانتاج ، وطريقة التوزيع والاستهلاك . ونحن عندما بدأت الثورة
الصناعية وقامت المصانع وزاد حجمها ، وزاد عدد العمال الذين يعملون
بها حتى وصلوا الى آلاف عديدة تغير شكل الانتاج وطبيعة الاشراف
وتحول المصنع من وحدة انتاجية الى مجتمع صغير . وقد ظهرت الحاجة
مع ازدياد التوسع الصناعي الى ضبط العلاقات التي تقوم بين أطراف
العملية الانتاجية ، وخاصة القوة البشرية العاملة وأصبح من الضروري
تنظيم العلاقات القانونية التي تربط المصنع والعمال فيه بالحكومة
وبقية المجتمع . ولنا نريد هنا أن نتعرض في اسهاب لتطور العلاقات
الصناعية بولكننا نكتفي هنا بالإشارة الى ترايد الاهتمام بالصناعة وعلاقتها
بالمجتمع قد أدى بجانب التشريعات القانونية المتعددة التي تتعلق بحقوق
العامل وواجباته ومنظوماته المختلفة كالتقنيات ، الى قيام ما يسمى حاليا
«بعلم الاجتماع الصناعي» الذي يحلل في المكان الاول التفاعل بين
أعضاء هذا النسق الاجتماعي (المصنع) .

٧ - وقد امتد التصنيع الى الزراعة فاستخدمت فيها الآلات، ومن الملاحظ أن استخدام الآلات في الإنتاج الزراعي قد أحدث ثورة في هذا المجال الذي ظل قرونا طويلة يتبع نظاما تقليديا متشابها في كل أنحاء العالم . ومن نتائج هذه الثورة أن بدأت معالم المجتمعات الريفية في بعض المجتمعات الصناعية تختفى تدريجيا مع زيادة كبيرة في نفس الوقت في عدد المدن وما ترتب عليها من سيادة الطريقة الحضرية في الحياة كنمط من السلوك يميز المجتمع ككل . ونحن في مجتمعنا نلاحظ أن اتساع نطاق التصنيع يؤدي الى تزايد حركة الهجرة من القرية الى المدينة وإلى تناقص السكان تدريجيا في المجتمع الريفي وسوف يزداد المجتمع الريفي تناقصا من حيث السكان كلما اتسع نطاق الصناعة عندنا وكلما زاد استخدام الآلات في الزراعة .

٨ - ان النظرة التقليدية للاقتصاد ، تتغير الان بسرعة نظرا لارتباط الاقتصاد في المجتمع الحديث بالرأسمالية الاجتماعية حتى أن بعض علماء الاقتصاد يفضلون تسميته (الاقتصاد الاجتماعي) ذلك أن النمو السريع في النظم الاقتصادية من حيث الحجم والقوة منذ استخدام البخار والقوة الميكانيكية أدى الى اختلاف في النظم الاجتماعية ظهر في الدول الرأسمالية خاصة في صورة الصراع المستمر بين العمال وأصحاب المصانع . ولهذا لم تجد الدول الرأسمالية مفرًا في السنين الأخيرة لتجنب الازمات الاقتصادية والبطالة من أن تزيد من تعطلها في الحرية الاقتصادية عن طريق التشريع . ولكن زيادة تدخل الحكومة في المشاريع الاقتصادية الرأسمالية لن يؤدي الى القضاء على المشكل التي أصبحت ملازمة للنظام الرأسمالي عامة نظرا للوظائف الاجتماعية المتعددة التي أصبح النظام الاقتصادي يقوم بها كما اتسع نطاق التصنيع . وقد حلت الدول الاشتراكية هذا التناقض بين المصالح الخاصة للرأسمالية المحتكرة وبين حاجات المجتمع المتزايدة ، اما بفرض رقابة كاملة على الإنتاج أو بفرض ضريبة تصاعدية باحظة على فائض الإنتاج أو بملكية وسائله لتمتلك الدولة بصرية من أن تنهى سيطرة جماعة ضاغطة على سياسة الحكم ، ولتتمكن في نفس الوقت من ضبط

النمو الاقتصادي والاجتماعى على أساس خطط مرسومة تقدر امكانيات المجتمع وطاقته البشرية وخبرته الفنية فى نطاق زمنى محدد .

ويلاحظ أن أكثر كتب علم الاجتماع المتداولة عندنا باللغات الأجنبية تفضل عند معالجة موضوع الاقتصاد والمجتمع تحليل النظام الرأسمالى باعتباره النظام الاقتصادى الطبيعى ، وتحاول أن تكشف عن بنائه وعن وظائفه وعن تطوراتهِ ليقابل حاجات المجتمع ، انها تحاول أن تركز على عدد من المسائل المتعلقة بالحرية والدافع الفردى والنمو التكنولوجى ودور النقابات العمالية وغير ذلك من الموضوعات المرتبطة بوجوه انشطار الاقتصادى ، كما أنها تحاول أن تظهر فى نفس الوقت النظام الاشتراكى على أنه مصادرة للحرية يقوم على تخطيط لا ينجح فى بلوغ أهدافه فى نهاية الامر ، وهم بذلك يحاولون وصف الاقتصاد السائد فى مجتمعهم ويجتهدون فى تبرير ايدىولوجيته دون أن يقدموا الصورة الأخرى استكثالا للبحث واتفاقا مع الموضوعية التى يجب أن يتميز بها العلم . ان معالم الاقتصاد الاشتراكى فى مجتمعنا خاصة تبين بصورة واضحة الوظيفة الاجتماعية له ، غالتصنيع وتوسيع الرقعة الزراعية تهدف الى زيادة الدخل القومى وزيادة الدخل الفردى بالتالى ، وتمكين الدولة من توسيع نطاق الخدمات الضرورية وزيادتها ليمكن بلوغ مرتبة الرفاهية الاجتماعية عن طريق التخطيط فى أقصر فترة ممكنة من الزمان .

الاقتصاد الاشتراكى :

يمكن النظر الى الاشتراكية على أنها مذهب اقتصادى يتولى فيه المجتمع مسؤولية انتاج السلع الاقتصادية ، وتكون فيه الحكومة مسؤولة مسؤولية مباشرة عن الانتاج لأنها تكون فى المجتمع الصناعى خاصة التنظيم الوحيد الذى يمثل كل الجماعة الاجتماعية . وبعض الاشتراكيات مثل اشتراكيتنا تسمح بقطاع خاص فى الانتاج بشروط معينة ، الا أن غالبية وسائل الانتاج الاساسية تكون مؤمنة لصالح المجتمع ، وفى بعض الدول التى تطبق النظام الاشتراكى الكامل قد لا يكون هناك قطاع خاص ، لان جميع وسائل الانتاج تملكها الحكومة وتديرها عن طريق

موظفيها • وفى النظام الاشتراكى يسمح للفرد بأن يمتلك بيتا أو يغير عمله دون اذن سابق ليجتنب عن عمل آخر فى المؤسسات الانتاجية التى تديرها الحكومة ، ومع ذلك قد يتوقف هذا التثقل على سياسة الحكومة الاشتراكية اذا رأت فيه اجراء لا يهدد الصالح العام ، وليس من الضرورى فى الاشتراكية أن تكون الاجور متساوية وذلك لان الاجور تتوقف فى بعض الحالات على مبلغ أهمية الخدمات التى يؤديها المواطن للمجتمع ويدخل فى الاعتبار عند تحديد الاجور فى المجتمع الاشتراكى المسائل المتعلقة بالتدريب والمهارة والخبرة والقدرة •

الخصائص المشتركة للسلوك الاقتصادى :

يتوقف بقاء أى نوع من أنواع الحياة على العمل الذى يقوم به كل أعضاء المجتمع أو بعضهم والعمل هنا هو ذلك النوع من النشاط الذى يعتبر وسيلة لغاية اقتصادية ، وهنا يجب أن نفرق العمل عن وجوه النشاط الأخرى التى تهدف الى اشباع ذاتى • ولما كان العمل على هذا النحو مسألة أساسية فى بقاء الانسان غايته يتميز طالما أنه مرتبط بغاية اقتصادية بالخصائص الآتية :

١ — تتوقف نسبة عدد الذين يشتغلون بالنشاط الاقتصادى من السكان على تداخل أربعة عوامل هى : المصادر الطبيعية ومدى السهولة فى الحصول عليها ، طبيعة النمو التكنولوجى ، كفاية التنظيم ، ومستوى المعيشة • ويلاحظ أن المجتمعات الانسانية تختلف اختلافا كبيرا فيما يتعلق بمصادر الثروة والتكنولوجيا ومستوى المعيشة التى يترتب عليها اتجاهات متعددة بشأن توزيع الثروة •

٢ — تزداد كفاية الانسان فى العمل عن طريق الادوات والتكنولوجيا والتنظيم الاقتصادى ، وينشأ تقسيم العمل نتيجة لاختلاف الناس فى قدرتهم على القيام بأعمال معينة •

٣ — تعترف جميع المجتمعات بضرورة تقدير العاملين على اجادتهم لاعمالهم ليكون هذا بمثابة حافز لهم على اتقان العمل والمحافظة على معداته •

٤ — ان الخلاف على المسائل السابقة يجب أن يهدل على أساس من البحث عن الحقيقة ، ولهذا يجب الاعتماد دائما على كلمة العلم ، كما أن العلم يستطيع أن يكتشف مبلغ كفاية ادارة المصانع أو عمالها على انتاج سلع معينة بأقل النفقات •

٥ — لا يجب أن نخالى في مدى ما يمكن للعلم أن يقدم للمجتمع ، بل يجب أن نحدد نطاقه في كشف مساوئ أو محاسن أنواع متعددة من التنظيم الاقتصادي ، ذلك لان العلم يستطيع أن يعدل الناس في واقع الامر عما يفعلونه •

ويترتب على ذلك أن الذين يدعون أن الرأسمالية هي الاسلوب الوحيد الذى يؤدى الى النمو الاقتصادى مخطئون • لان العلم يكشف لنا أن هناك أنماطا مختلفة للتنظيم الاقتصادى يتوقف طابع كل منها على اعتبارات تاريخية وايدولوجية الى جانب الظروف الدينامية التى قد تجعل تفضيل نظام بعينه أمرا معتمدا •

الفصل الثامن

الاسيرة

الاسرة

دراسة الاسرة في علم الاجتماع من أكثر الموضوعات التي نالت اهتمام أغلب الباحثين فيه : وقد عبر كثيرون عن المكان الهام الذي تشغله الاسرة في المجتمع بطرق متعددة ، حتى أن أحد تعريفات علم الاجتماع في وقت ما كانت تجعل الاسرة الموضوع الرئيسي لهذا العلم . وليس هناك موضوع اتفق عليه علماء الاجتماع مثلما اتفقوا حول المسائل التي يجب معالجتها عند دراسة التنظيم الاسرى ، كما أن الابحاث عن الاسرة القديمة وعن التنظيم الاسرى في المجتمعات البدائية كثيرة الى الحد الذي مكن علم الاجتماع من أن يطور الدراسة العلمية لهذا الجانب الهام من موضوعاته المتعددة . ومن أجل هذا نجد من المناسب أن نوجز في مطلع هذا الفصل لتاريخ الدراسات الاسرية ، حتى نتمكن من اعطاء صورة متكاملة لاتجاهات البحث في أهم وحدة اجتماعية في المجتمع^(١) .

الدراسات الاسرية :

على الرغم من كثرة الدراسات التي أجريت حول موضوع الاسرة ، فليس لدينا في الوقت الحاضر تاريخ شامل للمحاولات التي بذلت على مر التاريخ لفهم هذا النظام الانساني ، وكل الذي نستطيع أن نفعله هنا أن نعرض المسألة في خطوطها العريضة :

١ - يتبين الباحث من استقراء تاريخ علم الاجتماع الاسرى (وهو فرع من علم الاجتماع يقتصر على دراسة مسائل الاسرة) أن

(١) يرجع في سبيل مزيد من التفاصيل الى « برجس : الاسرة » ، وإلى «سوروكين : المجتمع والثقافة والشخصية» كما أن الدراسات التي جمعها كل من «بل وفوجل» عن الاسرة (١٩٦٢) مفيدة جدا في الاحاطة بالابحاث المتنوعة التي عالجت كل المسائل المتعلقة ببناء الاسرة ووظائفها .

هناك عدة نماذج من الدراسة تأثرت بمناهج العلم من ناحية وبالايدولوجيات السياسية والدينية من ناحية أخرى •

٢ - عندما كان علم الاجتماع الاسرى فى أول مراحلہ فى أواخر القرن التاسع عشر ، كانت الأفكار التطورية المتأثرة بالدارونية الاجتماعية تسيطر على كل نواحي الاهتمام بموضوع الاسرة ، ولذلك كانت أهم موضوعات البحث تدور حول الاجابة عن عدد من الاسئلة مثل : هل المجتمعات الانسانية من حيث الاصل تأخذ بنظام الوحدانية فى الزواج أو بالنظام المختلط ؟ أو ، هل الاسر من حيث النسب أبوية أم أموية ؟ ومن الطبيعى أن الاجابة على هذه الاسئلة تتعلق بأصل الاسرة الانسانية ونموها كانت تتطلب استخدام الوثائق التاريخية والفولكلور والاساطير • أما اذا اتجه الباحث الى دراسة الاسر دراسة مباشرة فان مادته كان يستمدھا من الحقائق المعروفة عن أكثر المجتمعات بدائية • وقد كان يظن فى هذا الوقت أن الانساق الاسرية للمجتمعات البدائية المعاصرة مشابهة للصور الاولى للاسرة ، ولذلك فان دراسة هذه الاسر يمكن أن تلقى ضوءا على أصل الاسرة الانسانية ونموها •

٣ - ان نتيجة هذه الاستقصاءات لم تكن متسقة أو شاملة، ونشير هنا الى أن مورجان وانجلز حاولا أن يدللا على وجود أمثلة من الزواج المختلط (الشيوعية الجنسية) والزواج الجماعى فى المجتمعات البدائية، وهذا فى الوقت الذى حاول فيه وستر مارك أن يقدم الأدلة التى تثبت أن الاسر البدائية كانت أسر (وحدانية) ومخلصة فى نفس الوقت •

٤ - جمع هنرى مين عددا كبيرا من الأدلة التى تثبت أن النظام الابوى كان موجودا فى الصور الاولى للاسرة ، ولكن باخوفين قدم أمثلة أخرى تثبت أن الاموية كانت سابقة فى وجودها فى المجتمع الانسانى على الابوية •

ونظرا لان الأدلة التى تقدمها هؤلاء لم تكن قاطعة أو واضحة فقد ظلت موضوعات الخلاف بينهم قائمة • ولكن هذه الدراسات لم تذهب عبثا لان المعلومات التاريخية والاثنولوجية التى جمعت ، جعلت الاهتمام

يتركز حول الاسرة ، الامر الذى ترتب عليه فيما بعد أن أصبحت موضوعا هاما للبحث العلمى ، ظل يتطور حتى أصبح الاتفاق على عدد من المبادئ المتعلقة ببناء الاسرة ووظائفها نقطة التقاء هامة بين علماء الاجتماع اليوم .

٥ - وقد تحول الاهتمام فى أواخر القرن التاسع عشر الى دراسة مشاكل الاسرة المعاصرة وقت ذاك ، نتيجة للتغيرات الاجتماعية السريعة وما ترتب عليها من تصدعات فى عدد كبير من الاسر ، ووقوع نسبة منها على خط الفقر . ومن أبرز الاستجابات التى ظهرت فى هذا القرن الابحاث التى أجراها سدنى وبياتريس وباءوراوتترى التى دارت حول الحياة والعمل فى مدن أوروبا وأمريكا . ويلاحظ أن بعض الدراسات المماثلة لمشاكل الاسرة أهملت عمدا دراسة الظروف الاقتصادية والتفتت الى مسائل مثل المكان والطابع العنصرى .

٦ - ويعتبر لبلاى من أبرز العلماء الاجتماعيين الذين اهتموا بموضوع الاسرة ، وخصوصا الجانب الاقتصادى منها ، ويبدو هذا من منهجه فى الدراسة الذى جعل مستوى المعيشة ، المقياس الموضوعى ، الذى عن طريقه يمكن كشف بناء الاسرة ووظائفها (٣) .

٧ - وقد تحول الاهتمام فى مطلع القرن العشرين الى استقصاء مشاكل أخرى غير مستوى المعيشة أو الفقر ، نظرا لازدياد حالات الطلاق والانفصال ، كما أجريت عدة دراسات على نسب المواليد واشتغال المرأة وظهور المنزعة الفردية وما ترتب على ذلك من آثار على وجود الاسرة كنظام فى المجتمع . ويلاحظ أن أكثر هذه المسائل كانت تدرس عن طريق استخدام الاحصاء الذى يستخدم الارقام المسجلة عن الطلاق والجريمة والابهاض وحجم الاسرة ونسب المواليد والوفيات .

٨ - ومن الجدير بالذكر هنا أن عددا من الباحثين أدرك منذ أوائل

(2) Sorokin, Op. Cit., p. 66.

هذا القرن عدم جدوى استخدام الاحصاء وحده في دراسة الاسرة ،
وتتلخص دعواهم في أن الاسرة تميل بسرعة الى التفكك ، وأن أسرة
جديدة في سبيلها الى الظهور ، ولهذا يجب أن يكون تحليل مسائل
الاسرة مرتكزا على نوع خاص من التفكير يتصور الاسرة جزءا متكاملًا
من مجتمع يتغير بسرعة *

٩ - وعندما بدأت دراسة الاسرة تتقدم بدأ الباحثون يدخلون في
الدراسة عوامل أخرى لم تكن من قبل موضع الاهتمام ، ومن أهم
العوامل التي استحوذت على اهتمامهم «عامل المتوافق» الذي اعتبر
أساسا هاما في ثبات الاسرة وفي تكامل أعضائها ، كما أصبح من المألوف
مناقشة مشاكل التوافق الشخصي والجنس وأثره في حياة الاسرة *

١٠ - وتعتبر دراسة برجس نقطة تحول في اتجاه البحث الاسرى.
ويبدو هذا التحول من تعريفه للاسرة بأنها وحدة من شخصيات متفاعلة.
وجوهر هذا التحول يظهر في التقليل من أهمية الاسرة كبناء اجتماعي،
والتركيز بالتالي على اتجاهات الاعضاء * وقد ظل هذا الاتجاه الجديد
يتلقى مصادر جديدة من التأييد والتثبيت عن طريق الدراسات التي
تجلى في علم النفس والتحليل النفسي *

١١ - وقد بدأ الباحثون في الاسرة منذ الحرب العالمية الثانية
نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبت على هذه الحرب ،
يهتمون بالدراسات المقارنة ، ويحاولون أن يكشفوا عن أنماط الاسرة
المتعددة، ويبينون كيف يتميز كل نمط منها بطابع خاص في العلاقات وفي
رعاية الاطفال وفي تربيتهم *

١٢ - من أبرز الاتجاهات الحديثة الان ذلك الاتجاه الذي يهتم
بدراسة كل التفاصيل التي تكشف عن الحياة اليومية للاسرة في محاولة
لفهم علاقة الاسرة كنسق اجتماعي بالانساق الاخرى في المجتمع من
الناحيات البنائية والوظيفية ، كما أن الاهتمام بالفرد في الاسرة أصبح
من العلاقات المميزة لهذا الاتجاه عند عدد كبير من الذين يفضلونه
كمدخل أساسي لفهم الاسرة الحديثة *

وهكذا نتبين أن دراسة الأسرة مرت على عدة تطورات كلت تمكس ظروف العصر وظابع الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، ولذلك عندما أدرك الباحثون أن الأسرة أخذت تواجه عددا من المشاكل نتيجة لانتشار المتذنب وما صاحبه في أول الامر من بؤس وفقر وهجرة ، حاولوا اهتمامهم الى دراسة العوامل التي تؤدي الى تصدع الأسرة . وما قد يترتب عليه من طلاق وانفصال وانصراف للاحداث . وتحول اتجاه الباحثين مرة أخرى عندما تزايد انتشار امراض المرأة وما يترتب عليه من تغيرات هامة في وظائف الأسرة وفي ظهور الفردية ، وذلك نظرا لتغير عمليات التنشئة الاجتماعية وعلاقة الأسرة بالمجتمعات الأخرى في المجتمع . كما أن الاهتمام الحديث بالفرد عند دراسة الأسرة يصور النظرة الخاصة لطبيعة العلاقات الأسرية في بعض المجتمعات التي بلغت فيها الفردية مبلغا واضحا . ونحن حين نقعرض لمجتمعنا ليبحث الأسرة فيه ، نجد أنها أخذت تتغير تقريبا في الاتجاه الذي سارت فيه الأسرة في بعض المجتمعات التي تسبقنا في مراحل النمو الاقتصادي والصناعي . ولذا نجد من المناسب أن نؤكد على أهمية دراسة الانماط الأسرية في مختلف أجزاء مجتمعنا في الوقت الحاضر لما لملك هذه الدراسة من أهمية في الدراسة المقارنة على مستوى عالمي ، أو على مستوى التغير في مجتمعنا نفسه في السنين القادمة .

تعريف الأسرة :

ظهرت خلال السنوات الماضية عدة تعريفات للأسرة نتجه جميعا الى ابراز الارتباط الدائم بين الرجل والمرأة وما يترتب على ذلك من انجاب ورعاية للاطفال والتقيام ببعض الوظائف التي لم تسقط عن الأسرة في تطورها من صورة الى أخرى بتغير المجتمع والثقافة .

١ - ويرى اجبرن ونيمكوف ، أن الأسرة عبارة عن «منظمة» دائمة نسبيا تتكون من زوج وزوجة مع أطفال أو بدونهم ، أو تتكون من رجل وامرأة على انفراد مع ضرورة وجود أطفال في هذه الحالة .

ويلاحظ أن الوظائف الجنسية والابوية من الامور التي تميز الأسرة

لأنهما الجبرر الاول لهذا النظام ، كما أنهما من مميزات الاسرة في كل الثقافات ، ويلاحظ أن الزوجين وذريتهما هم القوة البشرية الاولى التي تكون بناء الخاص (٣) .

ولا تقتصر الاسرة بالضرورة ، مع ذلك ، على هؤلاء الافراد أو تلك الوظائف . فقد تكون أكبر من ذلك كثيرا فتشمل الاجداد والاقارب والاصهار والاحفاد ، الذين يكون وحدة تسمى في بعض الاحيان «العائلة» أو «الدوار» أو الاسرة الممتدة أو المركبة . ولا يثبت بناء الاسرة على وضع معين ، لأنه يتغير بتغير الثقافة ، وبالتالي تكون وظائف الاسرة مرنة الى حد كبير ، فقد تقوم بعدد كبير من الوظائف ، وقد لا تقوم الا بوظائف قليلة جدا . غالى جانب الوظائف التي سبق الاشارة اليها ، قد تقوم الاسرة بالخدمات الاقتصادية لعضائها ، وقد تعلمهم وتعديهم التوجيه الديني وتبني لهم وسائل الترفيه وتداوم عنهم ضد أى خطر من أى نوع ، كما أنها قد توفر الحنان والمودة والأنباج الجندي . وفي ضوء هذه الاعتبارات يقرر اجبرن ونيمكوف أنه من الممكن أن نفسر الاسرة في ضوء البناء والوظائف المتغيرة .

٢ - ويعرف كل من N. W. Bell («بيل») و E. F. Vogel («فوجل») الاسرة ، بأنها وحدة اجتماعية تتكون من رجل وامرأة يرتبطان بطريقة منظمة اجتماعيا مع أطفالهما . ونظرا لان بعض الاطفال في الاسرة يصبحون أعضاء فيها عن طريق انبني ، فلا يلزم اذن أن يكون الأطفال مرتبطين بيولوجيا بها . وتسمى هذه الوحدة عادة «الاسرة» (٤) .

٣ - ويعرف بيسلنز الاسرة ، أنها امرأة وطفلها ورجل يرعاها والرجل غالبا ما يكون والد الطفل ، ولكن في بعض المجتمعات قد يكون أخ الزوجة . ومن أجل هذا كان التعريف الشامل للأسرة يجب أن ينظر اليها باعتبارها الجماعة النظامية المسؤولة عن تكاثر السكان .

(3) Ogburn & Nimkoff; Sociology, N. Y., 1960, p. 441.

(4) Ee.I, N. W. & Vogel, E. F. (eds.), A Modern Introduction To The Family, New York, 1962. p. I.

وينظر كل مجتمع الى الزواج على أنه الطريق القانوني السليم لإنشاء الأسرة ، وهو إذن الاتحاد الجنسي الرسمي الدائم لرجل أو أكثر مع امرأة أو أكثر ، ويقوم هذا الاتحاد على مجموعة من الحقوق والواجبات (٥) .

٤ - أما لندبرج ، فيرى أن الأسرة هي النظام الانساني الاول ، ومن أهم وظائفها انجاب الاطفال للمحافظة على النوع الانساني ، كما أن النظم الاخرى تمتد أصولها في الحياة الاسرية . أي أنماط السلوك الاجتماعي الاقتصادي والضبط الاجتماعي والتربية والترفيه والدين ، نمت في أول الامر داخل الأسرة .

ولهذا كانت الأسرة المبكرة في تاريخ الانسان مجتمعا صغيرا كاملا ولم تكن نظاما له وظائف متخصصة كما هو الحال في المجتمعات الحديثة المعتدة . ويمكن تغير الأسرة في تحولها من مجتمع صغير مكتف بذاته الى وحدة وظيفية متخصصة داخل مجتمع يزداد نموا باستمرار (٦) .

٥ - وينظر ماكيفر ويبج الى الأسرة على أنها جماعة ، فيقولان : أنها جماعة دائمة مرتبطة عن طريق علاقات جنسية بصورة تمكن من انجاب الاطفال ورعايتهم . وقد تكون في الأسرة علاقات أخرى ، ولكنها تقوم على معيشة الزوجين معا ، اللذين يكونان مع أطفالهما وحدة متميزة . وتعرف هذه الوحدة بمجموعة معينة من الخصائص مشتركة في المجتمع الانساني بأسره هي :

أ (علاقة زوجية (جنسية) .

ب (صورة من صور الزواج أو أي ترتيب نظامي تقوم على أساسه هذه الرابطة الزوجية وتستمر خلال الزمن .

ج (نظام للتسمية يتضمن في نفس الوقت طريقة لتحديد سلسلة النساب .

(5) Hesan & Biesanz; Modern Society; N. Y., 1954, p. 203.

(6) Lundberg & Others, Sociology, N. Y., 1954, p. 203.

(د) بعض المؤونة الاقتصادية يشترك فيها أعضاء لجماعة . ولكنها ترتبط على الاخص بالحاجات الاقتصادية المتعلقة بعمل الاطفال ورعايتهم .

(هـ) مسكن مشترك ، قد تختص به الاسرة وحدها أو قد تشاركها فيه أسر أخرى .

وهكذا نرى أن هناك شبه اتفاق بين التعاريف السابقة فى الاسس التى يقوم عليها تعريف الاسرة : ولو عرضنا لمعد آخر من التعاريف ، لما وجدنا اختلافا حقيقيا . وكل ما نشير اليه هنا ، أن بعض العلماء ينظرون الى الاسرة على أنها جماعة : والبعض الآخر ينظر اليها على أنها نظام . وواقع أن الفرق بين لجماعة والنظام ليس كبيرا : لان كليهما نوع من التنظيم الاجتماعى يفتقران أو يقتربان على أساس درجة التجريد التى ندرس على أساسها كل منهما .

والاسرة من غير شك جماعة باعتراف كل العلماء تقريبا ، ولكن عموميتها فى المجتمع الانسانى من ناحية ، وأهميتها القصوى لاستمرار الجنس البشرى وقيامها على أسس تكاد أن تكون ثابتة من ناحية أخرى ، هى التى تجعل كثيرا من علماء الاجتماع يفضلون دراستها على أنها نظام اجتماعى ، وعدم ادراجها ضمن الجماعات الأخرى فى المجتمع .

وبخلاصة القول أن الاسرة التى تقابل كلمة Family باللفظة الانجليزية ، تعنى من الناحية السوسولوجية ، معيشة رجل وامرأة أو أكثر معا ، على أساس الحؤول فى علاقات جنسية يقرها المجتمع ، وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات ، كراية الاطفال وتربيتهم ، أولئك الذين يأتون نتيجة لهذه العلاقات . أو أنها «جماعة» تقوم على العلاقة الجنسية بشرط أن تكون محدودة ودائمة بصورة تكفى لالة الاطفال وتربيتهم ، كما يقول ماكيفر وبيج .

ونظرا للاشكال التاريخية العديدة والمعاصرة للأسرة . يضاف الى

كلمة Family صفة تصدد شكلها • ولهذا كان هناك الاسرة الممتدة Extended Family • وهي الجماعة التي تتكون من عدد من الاسر المترابطة ، سواء كان النسب فيها الى الرجل أو المرأة ، ويقعون في مسكن واحد • وهي لا تختلف كثيرا عن الاسر المركبة Composite Family أو الاسرة المتصلة Joint Family •

ويرجع الفضل للانثروبولوجيين والاثنوجرافيين في اكتشاف هذه الاشكال المختلفة للأسرة ، سواء من حيث الشكل أو الإقامة أو النسب ، وذلك نظرا لاختلاف المجتمعات البدائية في نظم القرابة وتداخل العلاقات المترتبة على ذلك ، الامر الذي جعلهم يجمعون هذه الاختلافات بنسبتها الى شكل أعم وهو «البدنة Lineage» أو «العشيرة Clan» •

ونظرا لان اللغة العربية أغنى من اللغات الاجنبية الاخرى في اصطلاحات القرابة ، فسوف نستخدم على اطلاق كلمة الاسرة Family على الجماعة المكونة من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين الذين يقيمون في مسكن واحد • كما نستخدم على اطلاق كلمة « العائلة Extended Family » على الجماعة التي تقيم في مسكن واحد ، وتتكون من الزوج والزوجة وأولادهما للذكور والاناث غير المتزوجين والاولاد المتزوجين وأبنائهم ، وغيرهم من الاقارب ، كالعمة أو العممة والابنة الارمل ، الذين يقيمون في نفس المسكن ، ويعيشون حياة اجتماعية واقتصادية واحدة تحت اشراف رئيس العائلة •

ونلاحظ أن العائلة توجد في القرية في مجتمعنا أكثر من وجودها في المدينة ، التي تتميز بوجود الاسرة بالمعنى السابق • ومع ذلك تكون العائلة والاسرة في القرية ممثلة لعلاقات القرابة من الدرجة الاولى • ولكن في كل قرية يرتبط عدد من العائلات أو الاسر برباط أخسر يعتبر علامة قرابة من الدرجة الثانية ، وهو انتماؤهم الى أصل (جد أكبر) واحد ، فيكونون في هذه الحالة ما يسمى «البدنة Lineage» • ر البدنة في مجتمعنا القروى ، هي الجماعة القرابية الكبرى ، التي تنتمي لها

العائلات والأسر المشتركة في الأصل الواحد والاسم الواحد • والقرية بدورها تنقسم إلى بدئات من هذه الزاوية (٧) •

مظاهر البناء الاسرى :

تبدو الأسرة عند النظرة الاولى أنها نظام اجتماعى متغير ، ولكنها مع ذلك تتميز ببعض الخصائص العامة التى نلاحظها عند مقارنة هذا النظام فى عدد من المجتمعات القديمة والحديثة • ويرى عدد من علماء الاجتماع أن ما هو عام فى الأسرة الانسانية ينبثق من حقيقتين : أولاهما ، أن بقاء الانسان ليس مسألة فردية وإنما هو فى الحقيقة أمر متصل بالجماعة أشد اتصال • ذلك أن العناية بالأطفال والمسائل المتعلقة بالعلاقات الجنسية التى تسبق مولدهم ، من الأمور التى تخضع للضبط العام فى كل الأزمنة ، وفى كل الامكنة • وثانيهما أن الانسان نوع واحد ، ومن أجل هذا فإن تركيبه البيولوجى المتميز يفرض حدودا معينة على مدى التغير فى سلوكه •

ونظرا لأهمية هاتين الحقيقتين فإننا نعرض لهما بصورة أكثر تفصيلا فيما يلى :

١ - الضبط العام والزواج :

توافق كل المجتمعات على صور من العلاقات الجنسية ولا تتوافق على صور أخرى على الرغم من أن ما يكون محلا للموافقة وغير الموافقة يتغير من مجتمع لآخر • وقد لاحظ الباحثون بثبات أن مسئولية رعاية الأطفال تقع على عاتق الكبار ، على الرغم من أنهم قد لا يكونون الآباء البيولوجيين لمثل هؤلاء الأطفال • ويستتج الباحثون من ذلك أن الزواج والأسرة موجودان فى كل المجتمعات •

والزواج ارتباط جنسى رسمى دائم لعدد من الرجال وعدد من

(٧) محمد عاطف غيث : القرية المتغيرة (القبطون - محافظة الدقهلية : دراسة فى علم الاجتماع القروى) ، دار المعارف ، الاسكندرية ١٩٦٢ ، ص ٧٧ - ٨٠ •

النساء مع ما يترتب على هذا الارتباط من حقوق وواجبات • ولذلك تكون علاقة الزوج بالزوجة تخضع للضبط العام الذى يحدد مقدما نطاق الحق والواجب قبل الدخول فى علاقة من هذا النوع ، ويختلف الزواج عن الاسرة لان الزواج ينحل وينتهى ما رتب على أساسه من حقوق وواجبات عند موت أحد الشريكين ، بعكس الاسرة التى لا تنحل لهذا السبب ، وعلى الرغم من أن المطلق قد ينهى رابطة الزواج إلا أنه لا يوقف الحقوق والواجبات التى كانت مقرنة على هذه العلاقة ، كما أنه لا يؤدى الى انتهاء الاسرة • ويحتفل بالزواج فى كل مكان وفى كل زمان بطرق يقرها المجتمع وترسخ فى نفس الوقت الى الضبط العام ، وحثل الزواج فى حد ذاته عبارة عن اعازن بأن رجلا وامرأة قررا الدخول فى علاقة جنسية يقرها المجتمع ، على أن يكون مفهوما أنهما سوف يتحملان معا مسئولية هذه العلاقة لمدة تطول أو تقصر بحسب الاحوال • وكل مجتمع له طريقته الخاصة فى اجراءات الزواج وفى اتمامه ، فقد تطول فى مجتمع بينما تقصر فى مجتمع آخر ، أو قد تكون المدة فى حد ذاتها متوقفة على ظروف فردية بدتة • وهناك اختلاف هام بين الزواج والاسرة ، ذلك أن الزواج يتضمن علاقة بين شخصين أو أكثر ، ولكن هذه العلاقة تكون دائما منظمة على أساس أن أحد أطرافها يتكون من شخص واحد فقط ، أما الاسرة فانها تتكون من أكثر من شخصين يرتبطون بعلاقات تدوم فى الزمان وتتخطى حدود الموت ، وتستمر فى الوجود معتمدة على بقية مكوناتها •

٢ - الاماس البيولوجى :

يقرر علماء الاجتماع أن القواعد النظامية التى تحكم مطارحة الغرام والزواج والاسرة قواعد ثقافية واضحة ، ولهذا فانها تختلف من مجتمع لآخر ، ولا يعقل أن يكون لها أصل فى بيولوجية الإنسان • وهناك فى نفس الوقت وجوه شبه أساسية داخل هذه القواعد ، كما أن الاختلافات بينها محدودة بالضرورة ، ويقال ان التشابه داخل القواعد والحدود أنتى تفرض على مدى التغير ترجع فى المحل الاول الى بعض المعتقدات العامة المتعلقة بالبيولوجيا الانسانية •

١ - يلاحظ الباحثون عدم وجود «فصل» محدد لاتصال الرجل بالمرأة عند أى جنس من أجناس الإنسان . فالذكر منذ مرحلة النضج حتى الشيخوخة يكون مدفوعا للبحث عن الاشباع الجنسية بغض النظر عن أى فصل من فصول السنة أو عن أى دورة من دورات الزمان : أما استجابية المرأة فإنها أكثر تغيرا لأنها محكومة بالدورة الشهرية ، ولكنها على أى حال تستجيب للرجل بصورة أكثر ترددا إذا قورنت بالانثى فى الأنواع الأخرى ، أو بمعنى آخر ، تكون قادرة على الاستجابة فى كل الأوقات إلا فى الحالات التى يجب أن تمتنع فيها نظرا لمخروفيها الخاصة . وهكذا نتبين أن الاتصال الجنسى فى النوع الإنسانى دائم بصورة ليس لها نظير فى الأنواع الأخرى .

ب) ان غسيولوجية المرأة تجعلها عاجزة فى فترات دورية ، فهى تحتاج خلال فترات الحمل والرضاعة الى معونة الآخرين ، أو بمعنى آخر تحتاج المرأة الى ترتيبات اجتماعية دائمة تضمن لها البقاء كما تضمن البقاء أيضا لأطفالها . ويلاحظ الباحثون أن الطفل أكثر اعتمادا على المرأة من الغير نظرا لمطول فترة الطفولة عند الإنسان ، التى تتطلب الارتباط الدائم للكبار من الناحية الاجتماعية والاقتصادية لصالح الطفل والمجتمع فى نفس الوقت ، ويقرر العلماء أن الطفل يحتاج الى ١٢ عاما من الرعاية والتمرين ليتمكن من اكتساب الوسائل الفنية والادوات اللازمة لحسن توافقه مع المجتمع الذى يعيش فيه .

ج) ان غلبة الرجل وسيادته مسألة بيولوجية أساسية فى الأسرة الإنسانية ، ذلك لانه لا يحس بالنقص الغسيولوجى التى تحس به المرأة ، كما أنه فى العادة أقوى منها . ويقول أرنولد جرين أن الدور الذى تقوم به أم الزوجة (الحماه) والعجز الدورى الذى يظهر أثناء العادة الشهرية وفترات الحمل والولادة دفعت الرجل الى أن يتحمل مسئولية الدفاع وتوفير الطعام والسكن لمن يعتمدون عليه فى حياتهم . وعلى الرغم من أن هناك عدة اختلافات عن هذا النمط إلا أن الرجل عادة يكون له أهمية اجتماعية تتوق أهمية المرأة . كما أن لولاء السيادة فى الأسرة معقود للرجل ، ويدلل الباحثون على صدق هذا القول بأن

أخ الزوجة في المجتمعات التي يسودها النظام الامى هو الذى يتولى جميع مسئوليات الاسرة .

وقد يذهب بعض الباحثين الى القول بأن استقلال المرأة الاقتصادى في المجتمع الحديث أدى الى توازن القوى بين الجنسين في الاسرة ، لكن اصطلاح توازن القوى يبدو يبدو ساذجا وبسيط جدا ، لان الرجل ظل حتى مع تغير مركز المرأة الاقتصادى والاجتماعى صاحب السيادة في الاسرة . وتؤيد الابحاث التى أجريت في موضوع الاسرة أن اختلاف الوظائف الاجتماعية للرجل والمرأة سيظل عاملا مهما في المجتمع الانسانى وعنصرا أساسيا في استمرار السيادة الاسمية للرجل على الاقل في الاسرة .

تنظيم الاسرة :

يقول وليم اجبرن ان الاسرة موجودة في كل مجتمع مهما كانت ثقافته بسيطة ، ويتأيد هذا القول عن طريق الابحاث التى أجريت في المجتمعات البدائية أو المجتمعات التاريخية ، اما ما قد يثيره البعض عن شكل الاسرة قبل وجود الثقافة فأمر لا نستطيع تصوره . ويرد آخرون على مثل هذا التساؤل بإجراء مقارنة بين مجتمع الحيوان ومجتمع الانسان . ذلك أن الدراسات المتعددة على أنواع الحيوان المختلفة أثبتت وجود نظام للأسرة عند بعضها ، فإذا كان الامر كذلك عند الحيوان ، فمن الطبيعى أن يكون الانسان وهو أعلى رتبة في سلم التطور من الحيوان قد عرف الاسرة في بداية الامر .

ويلاحظ اجبرن أن تنظيم الاسرة قد تعرض لتغيرات واسعة النطاق خلال التاريخ ، ويقول ان الصورة العادية للأسرة بين البدائيين تشبه أسرنا اليوم لأنها تنظم حول زوج وزوجة وأطفالهما الامر الذى جعل الاسرة عبارة عن وحدة مسئلة لها وظائف تقوم بها بعيدة عن الوظائف التى تقوم بها أسر من نفس النوع . والمتغير الاساسى في تنظيم الاسرة يكون اما بإضافة أعضاء آخرين لها أو بزيادة الوظائف أو بتناقصها . وقد عرفت المجتمعات على مر التاريخ أيضا أن الاسرة

اما أن تقوم على زواج داخلي أو على زواج خارجي • والاساس في هذه الحالة يقوم على اعتبارات متعددة ، منها النظرة الخاصة الى الاقارب باعتبارهم من المحارم الذين لا يجوز الزواج منهم ، أو الرغبة في توسيع نطاق العلاقات القرابية من الداخل ، محافظة على الثروة أو العصبية ، أو الرغبة في انشاء علاقات مع الغير توسيعا لنطاق العلاقات الاجتماعية ، أو طلبا لمراكز القوة التي قد تترتب على الزواج الخارجي •

وقد عرف المجتمع الانساني أنواعا متعددة من الزواج منها :

١ - الزواج للوحداني الذي يقوم على ارتباط رجل واحد بامرأة واحدة •

٢ - الزواج المتعدد وينقسم الى قسمين : تعدد الزوجات وهو زواج رجل بأكثر من امرأة واحدة ، الذي يعتبر من أهم صور الزواج الباقية حتى الان ، ويقول الباحثين ان بقاء هذا النوع من الزواج يعتبر دليلا على أنه كان ولا يزال نظاما طبيعيا ، وتعدد الأزواج ومعناه زواج امرأة بأكثر من رجل واحد ، ولكن هذا النوع من الزواج لم يكتب له الانتشار لما ترقب عليه من صعوبات متعددة من أهمها ، المشاكل التي تترتب على نسبة الاطفال الى رجل بعينه من أزواج المرأة •

٣ - الزواج الجماعي وهي الذي يتزوج فيه عدد من الرجال عددا من النساء دون تخصيص •

ويقرر ماكيفر ويبج أن هناك عددا من المظاهر المميزة للتنظيم الاسري يجدر بنا هنا أن نشير اليها على النحو الاتي :

١ - العمومية : ومعناها أن الاسرة أكثر الصور الاجتماعية ترددا في المجتمع الانساني ، كما أنها توجد في كل المراحل التي مر عليها هذا المجتمع •

٢ - الاساس العاطفي الذي يقوم على مجموعة من المواقف المعقدة العميقة التي تترجم عن الطبيعة العضوية للانسان •

٣ - التأثير العميق الذي يظهر في ما للأسرة من أثر واضح باعتبارها البيئة الاجتماعية الأولى التي تطبع الطفل بطابع خاص يظل ملازماً له طوال حياته .

٤ - الحجم المحدد ، لان الأسرة باعتبارها جماعة لا تنمو الى ما لا نهاية بل انما تتوقف عن النمو عند حد معين .

٥ - الوضع الفريد في البناء الاجتماعي الذي يظهر من انما نواة كل التنظيمات الاجتماعية الأخرى .

٦ - مسئولية الاعضاء التي يتحملونها بصورة قد لا تتكرر كثيراً عند أعضاء أى جماعة أخرى في المجتمع ، ذلك أن العضو في الأسرة لا يستطيع أن يتهرب من واجباته ازاءها ، بينما يستطيع ذلك بصورة ما اذا كان منتبهاً لاى جماعة أخرى في المجتمع .

٧ - يشدد المجتمع حراسته على الأسرة عن طريق القواعد القانونية والمحرمات الاجتماعية ، ولذلك فـانها تحظى بأكثر اهتمام أدوات الضبط الاجتماعي ، ويعتبر هذا أبـلـغ دليل على أهميتها القصوى بالنسبة لمجتمعات الانسان .

٨ - الأسرة دائمة ومؤقتة في نفس الوقت ، فهي دائمة من حيث كونها نظاماً موجوداً في مجتمع الانسان في كل زمان ومكان ، وهي مؤقتة لانها لا تبقى اذا كنا نشير الى أسرة بعينها ، بل انها تبلغ درجة معينة من النمو في الزمن فتحل فيها أو تنتهي لتقوم محلها أسرة أخرى وهكذا .

وظائف الأسرة :

هناك شبه اجماع بين علماء الاجتماع على أن الأسرة تقوم بعدد من الوظائف هي الانجاب واعطاء مركز للفرد وغير ذلك من الوظائف الأخرى التي نشير اليها فيما يلي :

١ - تنظيم الملوک الجنسي والانجاب :

ويلاحظ هنا أن التراوح ظاهرة فسيولوجية تخضع لجموعة من الضوابط الثقافية ، تجعل العلاقات الجنسية اجبارية لبعض الأشخاص ،

ومسموحا بها للبعض الآخر ، وممنوعة للباقيين • ولا يجب أن نخلط التزاوج بالزواج ، لأن التزاوج قد يحدث بالطبع خارج الزواج ، وقد يحدث الزواج دون تزاوج • لأن الزواج يتكون من القواعد والتعليمات التي تحدد حقوق الزوج والزوجة وواجباتهما وامتيازاتهما كل ازاء الآخر وازاء أقاربهم وازاء المجتمع ككل ، ولهذا يعتبر الزواج اتفاقا تعاقديا يعطى العلاقات الاجتماعية التي تكون الاسرة طابعا رسميا وثابتا • وعلى الرغم من أن هناك عددا من المجتمعات تسمح بالخبرة الجنسية قبل الزواج الا أن مجتمعات أخرى تضع عقبات متعددة ازاء هذا النوع من العلاقات الجنسية قبل الزواج • ومعنى هذا أن المسموحات الجنسية تختلف اختلافا كبيرا جدا من ثقافة الى أخرى ، بل قد يختلف المجتمع الواحد في أقسامه المختلفة ازاء النظر الى هذه الخبرات الجنسية التي تمارس خارج نظام الزواج • وقد دلت الابحاث المتعددة على أنه بالرغم من تجه المجتمع للسلوك الجنسى على هذا النحو ، الا أن هذا لم يمنعه ولم يقضى عليه في الواقع • ويظهر اهتمام المجتمعات بالمسائل المتعلقة بالعلاقات الجنسية في كثرة القواعد الاجتماعية والقانونية التي تتصل بشئون الجنس والزواج •

٢ - العناية بالأطفال وتربيتهم :

من أهم وظائف الاسرة انجاب الاطفال والاشراف على رعايتهم وتربيتهم ، ولذلك تكون الاسرة مسئولة مسئولية أولى عن عمليات التنشئة الاجتماعية التي يتسلم الاطفال من خلالها خبرات الثقافة وقواعدها في صورة تؤهله فيما بعد لمزيد من الاكتساب ، وتمكنه من المشاركة التفاعلية مع غيره من أعضاء المجتمع •

٣ - التعاون وتقسيم العمل :

يكون الرجل والمرأة فريقا متعاونا على الأقل من الناحية الاقتصادية • أو ينقسم العمل داخل الاسرة بين الرجل والمرأة في المسائل المتعلقة براحة الطفل وطمأنينته النفسية ، وتربيته وتوجيهه ، وتختلف المجتمعات في مبلغ مشاركة الرجل والمرأة في النهوض بهذه المستويات ، ويلاحظ

أن الاشراف على المنزل ورعايته من الاعمال الهامة التى تتحمل المرأة مسئوليتها •

٤ - الاشباع :

تعتبر الاسرة الجماعة الاولى الهامة التى توفر للطفل أكبر قدر من الحنان والعطف ، ولذلك يتوقف قدر كبير من التكامل الانفعالى والعاطفى عند أعضاء الاسرة على مبلغ ما يتوفر لهم من اشباع لرغباتهم المتعددة ، ويلاحظ أن هذا الاشباع لا يقتصر على الاطفال فقط ، ذلك أن الكبار يجدون مسرة كبيرة فى مداعبة الاطفال وفى اللعب معهم •

مشاكل الاسرة :

هناك قول شائع أن الاسرة فى هذه الايام تتعرض لازمات وتصدعات متعددة نتيجة للتغيرات الاجتماعية والثقافية التى يعتبرها البعض شديدة الوطأة على نظام الاسرة الحديث • ويحمل القول معان متعددة منها ، أن المجتمعات القديمة لم تخبر أسرها الازمات أو التصدعات ، أو أن الحياة الحديثة فى المجتمعات الحضرية لا تعمل على تكامل الاسرة وتماسكها ، أو أن عوامل التكنولوجيا الحديثة قد قللت من أهمية البيت وصرفت الرجال والنساء معا عن الاهتمام به • ولكن الآبحاث المتعددة عن الاسرة فى المجتمعات البدائية والقديمة ، أثبتت أن الاسرة شأنها شأن أى نظام اجتماعى آخر واجهت الازمات والتصدعات وعرفت الطلاق الذى يعتبر أكبر ضربة توجه الى هذا النظام ومع ذلك يلاحظ ازدياد نسب الطلاق فى مجتمعات اليوم بصورة لم تكن مألوفة فى أى وقت مضى حتى فى تلك المجتمعات التى تحرم الطلاق دينيا ، وقد أجمع الباحثون على أن من أهم أسباب الطلاق ما يلى :

٦ - عدم التوافق الجنسى بين الزوجين يؤدى الى ازدياد درجة الخلافات ووصولها الى نقطة يصعب معها التوفيق ، ويصبح لا مفر من حل رابطة الزواج •

٢ - الحب الرومانتيكى الذى يسبق الزواج ، والذى يشترط الوقوع فيه عدد كبير من الشباب كشرط جوهري للزواج ، ومن المعروف

أن كثيرا من المحبين لا يخططون لمستقبل علاقتهم تخطيطا واقعيا ، وعندما يصطدمون بضرورات الحياة ومشقاتها يصعب عليهم التكيف ويدركون أنهم قد خططوا لمستقبلهم على أساس غير سليم •

٣ — اختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي قد يكون عاملا هاما في المدى القصير أو الطويل في حل رابطة الزوجية ، لأن الأسرة وهي جماعة تقوم على التعاون المتبادل لا تستمر طويلا في البقاء مع وجود غوارق يحسها الزوجين باستمرار •

٤ — وهناك أسباب أقل أهمية مثل الخيانة الزوجية وانخفاض المستوى الاقتصادي والمرض والعقم وغير ذلك من الأسباب التي لا تعجل بقرار الطلاق في بعض الحالات •

ويجب أن نلاحظ هنا أن المجتمعات المختلفة لا تتماثل فيها أسباب الطلاق ، بل أن المجتمع الواحد قد تظهر فيه اختلافات في هذا المجال بين أقسامه المختلفة ، على كل حال فأننا نستطيع أن نقول أن العوامل السابقة تعتبر من قبيل العوامل الدائمة ، أما غلبة عامل على آخر فأمور متصلة بعوامل اجتماعية وثقافية خاصة •

وإذا كان الطلاق هو التصرف القانوني الذي يعبر عن انتهاء رابطة الزواج ، فإن هناك أنواعا متعددة من السلوك تشير الى توقف هذه الرابطة مثل الهجر والانفصال التي يحتمل أن تعود بعدها رابطة الزواج مرة أخرى إذا استطاع الزوجان خلال ابتعادهما أحدهما عن الآخر أن يقدرا مسؤوليتهما الاجتماعية إزاء الأسرة •

ويلاحظ أن نسب الطلاق تزداد عند الأسر قليلة الأطفال بينما تقل في الأسر الكثيرة الأطفال ، ولذلك تميل المرأة في بعض المجتمعات الى انجاب الأطفال بسرعة وبكثرة لصرف الرجل نهائيا عن التفكير في الطلاق • كما أن الزوجة قد تسعى تدبير أمور المنزل في بعض الأحيان لاستنزاف ميزانية زوجها حتى لا يحقق غاثها من المال يستخدمه في قضاء وقت الفراغ بعيدا عنها أو يمكنه من الزواج بأخرى •

ان تصدع الاسرة يعتبر في نظر كثير من الباحثين سببا هاما في انحراف الاحداث وفي السلوك الاجرامى عامة ، وفي عدد من مشاكل سوء التكيف والتوافق والمرض النفسى الذى يتعرض له الافراد في حياتهم أو في تفاعلهم مع أعضاء المجتمع الاخرين •

التوافق الزوجى :

يقول جورج لندبرج اننا نستطيع أن نصل الى عدد من التعميمات نتيجة للدراسات التى أجريت عن الطلاق والسعادة الزوجية والتبرم بالحياة الزوجية التى تصعد اتجاهات التوافق وعوامله في الزواج والاسرة وهى كما يلى :

١ — الطفل الذى ينشأ في بيت سعيد وفي جو عائلى مريح ينجح في حياته الزوجية ويكون سعيدا بها ، أو بمعنى آخر الآباء السعداء يفرجون أطفالا يكونون سعداء عندما يتزوجون •

٢ — عندما تتم العلاقة الجنسية مصحوبة بالاثباع والحب تكون أساسا هاما في الصلات القوية التى تربط الزوجين ، وتؤدى الى علاقة دائمة وثابتة •

٣ — ليست هناك علاقة وثيقة بين وجود الاخفال أو عدم وجودهم أو عددهم وبين السعادة الزوجية •

٤ — يرتبط التوافق الزوجى بسمات الشخصية مثل الاستعداد للتخلى عن موقف التحدى في المناقشة أو الصبر عند الاستثارة أو القدرة على تجنب قهر الاخرين واذلالهم •

٥ — ترتبط القدرة على الاخذ والعطاء في المسائل العاطفية بالسعادة الزوجية •

٦ — كلما كان الانسان سعيدا في زواجه كلما كان أكثر حبا للناس ، ذلك أن أولئك الذين يستمتعون بصحبة الغير هم أكثر الناس فرصة في النجاح في الحياة الزوجية •

٧ — يرتبط النجاح في الزواج بمدى تقدير الفرد لمسائل الدين

والقيم الرفيعة ذلك أنه كلما كان الانسان شديد المحرص على أداء الواجب مؤمنا بالقيم الانسانية كلما كانت الفرصة أمامه كبيرة لان يسعد في حياته الزوجية • والزواج الناجح هو الذى يجمع الزوجين عن طريق الحب والصداقة ، لان ارتباط هاتين العاطفتين يؤدي الى حسن التفاهم والتقاء الاهتمامات وتبادل الاحترام والمساواة في تقرير أمور الأسرة ، الامر الذى يؤدي الى نجاح الزواج •

٨ - تقدير الزوجة لجهود زوجها في توفير الاستقرار والامن الاقتصادي للأسرة الى جانب تقدير الزوج لعمل الزوجة المنزل يرتبط ارتباطا قويا بالسعادة الزوجية •

٩ - لا يرتبط نجاح المرأة في عملها اذا كانت عاملة أو موظفة بالسعادة أو الشقاء في الزواج •

١٠ - تستطيع المطلقات أن تتوافق عند الزواج الثانى ، وتدل البيانات التى جمعها الباحثون أنهن يستطعن أن يكن سعداء كما لو كن متزوجات لأول مرة •

ويعد كرك باتريك Kirkpatrick العوامل المتعددة التى ترتبط بالتوافق الزواجى قبل الزواج وبمده على النحو الآتى :

١ - عوامل ما قبل الزواج :

- أ (سعادة زواج الوالدين •
- ب) طول مدة التعرف والمودة والخطبة •
- ج) المعلومات الجنسية الصحيحة فى الطفولة •
- د (السعادة الشخصية أثناء الطفولة •
- هـ) موافقة الوالدين والآخرين على الزواج •
- و (التوافق أثناء فترة الخطوبة والرغبة الطبيعية فى الزواج •
- ز (التشابه الدينى والعنصرى •
- ج) المركز الاجتماعى والترىوى العالى •

- ط) السن الذى يصل فيه الفرد الى مرتبة النضج •
- ى) الانسجام العاطفى مع الوالدين أثناء الطفولة •

٢ - عوامل ما بعد الزواج :

- أ) المقدرة على اتمام العملية الجنسية بصورة مرضية •
- ب) الثقة بالمعاطف التى تظهر بعد الزواج والرضا عنها •
- ج) العلاقة المتوازنة بين الزوجين بدلا من السيطرة من جانب واحد مع تقدير لدور الزوج •
- د) الصحة العقلية والفيزيائية •
- هـ) الصحة المنسجمة التى تقوم على المصالح المشتركة والمرتبطة فى نفس الوقت باتجاهات مناسبة نحو الزواج وشريك الحياة •

تغير العائلة فى المجتمع العربى ونتائجه :

من المؤلف فى دراسات الاسرة أن يتخذ الباحث طريقين : الاول ، عرض الحقائق المقارنة عن الاسرة باعتبارها نظاما اجتماعيا موجودا فى كل مجتمع بغض النظر عن الزمان والمكان • وهذا ما فعلناه فى الصفحات السابقة ، والثانى ، عرض الحقائق المتعلقة بالاسرة فى المجتمع الذى ينتمى اليه الباحث لتكون أقرب وأشد اتصالا بالقارئ • ومن هذه الزاوية لانكاد نجد مؤلفا فى علم الاجتماع أو الاسرة ، الا كانت موضوعات الاسرة ذات صلة وثيقة بطابعها فى مجتمع معين • ومن أجل هذا سوف أعرض فيما بعد لبعض الحقائق المتصلة بالاسرة فى مجتمعنا ، وفى القسم القروى منه خاصة ، لاننى أعتقد أن المعلومات السابقة عن بناء الاسرة ووظائفها ومشاكلها يمكن أن تنطبق نسبيا على الاسرة فى القسم الحضرى من مجتمعنا •

ان مجتمعنا القروى يتغير ، وتغيره أصبح حقيقة واضحة ومحسوسة • ومن أكثر النظم فيه استجابة لعوامل التغير ، نظام الاسرة • لان تنبيهه يكشف عن الآثار العميقة لما لحق طابع المجتمع القروى كله من تغير •

ويجب أن نلاحظ هنا أن دراسة المجتمع القروى عندنا لا يمكن أن تتم دفعة واحدة نظرا للصعوبات الحديدة التى تواجه الباحث: لا اختلاف القرى من حيث الحجم والبعد عن المدينة وغير ذلك من العوامل التى تجعل من الضرورى تنميطها لامكان دراستها علميا .

ولكن الحقائق التى سنشير إليها فيما بعد كانت نتيجة دراسة على نمط واحد ، يمكن أن تحدد نسبيا الخطوط العامة التى يسير فيها تغير المجتمع القروى ونظام الأسرة خاصة^(٨) .

ان التغير فى (العائلة) أحد النتائج الهامة للتغير الاجتماعى فى المجتمع القروى . والذى ترتب عليه تغيرات مصاحبة تشمل الاسس التى تقوم عليها الحياة الاجتماعية ، حقيقة ان التغير الاجتماعى يغير من الحياة القروية ككل بما فيها الحياة العائلية ، الا أن تفسير العائلة فى مراحل التغير الاولى كان أوضح ونتائج المصاحبة كانت أوسع . والآن تزداد عوامل التغير ، وتزداد لذلك عمليات التغير فى كل ناحية .

لقد كانت زيادة السكان فى القرية وما تبعها من زيادة حجم العائلات المتعاقبة والتى تعيش على أرض تتناقص باستمرار ، النذير الاول لأزمة العائلة فيما بعد . وكان فى وجود العائلة القديمة على نحو ما معتمدة فى حياتها الاقتصادية على أرض تزدحم فيها الأيدي العاملة، ايزانا ببده خلاصات لا تنتهى ، تزداد ولا تختفى الا لتعود أكثر شدة من قبل . ويشترك فى هذا الخلاف الرجال والنساء على السواء ، ويعملون بالتالى على تفكك العائلة: لان السلطة التى كانت تعيد المتوازن ، فقدت مقومات الطاعة لها منذ أن فقدت القدرة على امساك تضامن العائلة عن طريق وحدة الحياتين الاقتصادية والاجتماعية وعندما يبدأ الافراد يناقشون حياتهم الاقتصادية ويعملون على تدبير أمورهم تهبط سلطة التضامن باستمرار . وقد كان تغير الاساس الاقتصادى للعائلة عاملا مهما فى خفض حجم العائلة فى أغلب المجتمعات الريفيه لا فى مجتمعنا

(٨) محمد عاطف غيث (المراجع السابق) ص ١٥٩ - ١٧٤ .

وحده ، بل فى كثير من أنحاء العالم • غمارتن يانج M. Yang يلاحظ فى قرية Taitou فى مقاطعة Shantung بالصين أن الشبان لا يحصلون الآن أى عاطفة وثيقة نحو المائلات ، وأصبح الخلاف أمرا علنيا يتعلق أغلبه بمسائل المسكن والعمل والغذاء⁽⁹⁾ • اذن فقد كان لتغير حجم المائلات وانفصالها الى أسر مستقلة وخصوصا من الناحية الاقتصادية، آثار هامة على الحياة العائلية وخصائصها القديمة المتفقة مع تنظيمها المتميز ، بل على مجتمع القرية ككل وطبيعة الحياة الاجتماعية فيه ، وأيضا على علاقات القرية بالقرى الأخرى وبمراكز الإدارة والسلطة فى المدينة وفى العاصمة •

وهنا ينبغى أن نسأل سؤالا هاما ، هل القرية فى وجود العائلة كانت «كلا Whole» ، وفقدت هذه الكلية فى وجود الأسرة ؟ والاجابة على هذا السؤال بالإيجاب يتفق مع الاتجاه العام لمدرسة شيكاغو التى كان ردفيلد Redfield من أبرز ممثلها والتى تنظر الى القرى الآن وقبل ذلك على أنها مختلفة أساسا عن المجتمعات البدائية فى صفتين أساسيتين ، وهى العزلة الكلية بينما تكون شبه منعزلة وجزءا من كل • وعلى ذلك تختلف طرق الدراسة باختلاف النموذج على هذا النحو • وقد حاول كثير من الباحثين اثبات هذا الفرض مثل هاتش Hatch ، وبر جرايسلون Per Granesium فالقريتان محل دراستهما كانت كل منهما تفقد الكلية فى مجرى التاريخ حتى أصبحت منذ مدة والى الآن جزءا من كل⁽¹⁰⁾ ، والواقع أن خاصية الكلية ترتبط ارتباطا وثيقا بالاكتهاء الذاتى • فإذا كانت قريتا هاتش وجرايسلون على هذا النحو فى الماضى وأخذتا تفقدان هذه الخاصية، فإننى لا أعرف على وجه التحديد أن القرى فى مجتمعنا كانت كل منها كلا كذلك فيما مضى • ذلك لان الاكتفاء الذاتى مسألة نسبية ، وارتباط القرية كما قال ريد فيلد بأحد المذنيات القديمة لا يجعلها من جميع الوجوه «كلا Whole» أى مكتفية بذاتها كالمجتمع البدائى • والاكتفاء الذاتى لا يعنى اكتفاء من الناحية الاقتصادية بل هو أيضا من الناحية

(9) Martin C. Yang, A Chinese Village, London. 1947. p. 239.

(10) Redfield, The Little Community, Chicago 1936. pp. 108-109.

الاجتماعية • فإذا كان الاكتفاء الذاتى يؤدي الى العزلة • فإن القرى لم تكن كذلك فى أى مرحلة من مراحل تاريخها — على ما أعلم • فالتقوى كان يحس بالقرى المجاورة والمدينة ويمهد مركزه فى العالم على هذا الاساس (١١) • كما كان يحس بالحكومة لأنها تفرض عليه الضرائب ، وتنقله من قريته للعمل فى «السفرة» أو الالتحاق بالجيش ، ويتدخل رجالها عند الاشتباك وسقوط القتلى وهكذا •

اذن فالقرية يمكن أن تكون مكتفية بذاتها ومنعزلة نسبيا كما كانت من قبل ومع ذلك تكون جزءا من كل ، أى أن عزلتها واكتفاءها بذاتها النسبيين كانا أكثر أثرا فى حياتها الاجتماعية والاقتصادية من انتمائها الى كل أكبر وهو المجتمع الكبير • ولهذا كان التغير الاجتماعى فى حقيقة الامر تغيرا فى العزلة والاكتفاء الذاتى • وكلما زاد التغير فى هاتين الناحيتين كلما ظهر أثر الكل فى حياة الجزء ••• وهكذا ، وبالتالى فإن التغير فى علاقة الكل بالجزء يؤدي الى تغيرات هامة فى الجزء • ومن هذه الزاوية كان اهتمام الباحثين فى المجتمعات القروية الهندية منصبا على دراسة أثر المدينة والحكومة فى التغيرات الاجتماعية فى هذه المجتمعات (١٢) •

ولم تفقد القرية «الكلية النسبية» بتغير العائلة وتنكحها الى أسر مستقلة فقط ، بل تغيرت انكلية أيضا بالنسبة لموحداتها الرئيسية وهى البذئات ، لان دائرة الاعتماد بالنسبة لها زادت كما زادت هذه الدائرة بالنسبة للقرية ككل • والاعتماد فى الحياتين الاجتماعية والاقتصادية كمقياس لتغير مدى العلاقات كثافة وعددا يشبه فى نواح كثيرة التغير من الكل الى الجزء فى حالة المجتمعات القروية • وعلاقة الاعتماد هذه يتخذها جودفرى ومونيكا ويلسون أساسا للمقارنة بين المجتمعات البدائية والمجتمعات المتحضرة • ولهذا كلما زاد الاعتماد — مع زيادة حجم

(11) Redfield & Alfons Villa, Chan kem : A Maya Village, Washington, 1960 p. 1.

(12) Mckin, Marriot, Village India, Chicago.

المجتمع — كلما تغير المجتمع من البدائية الى المعاصرة (١٣) وهكذا .

ومعنى هذا أن علاقة الانتماء الى الكل كانت ذات اتجاه معين في الماضي ، ويتغير هذا الآن . ويمكن تطبيق هذا القول على العائلة القديمة وعلى الاسرة الآن . كما يمكن تطبيقه أيضا على أى قرية في الحالتين . فالقروى في العائلة والبدنة كان يحس بعلاقة الانتماء للنسق القرابى أكثر من احساسه بالانتماء للمجتمع القروى ، ولا يحس بالقرية الا في بعض المناسبات الخاصة . ومع هذا يكون احساس الانتماء جميعا لا فرديا ، وكذلك الامر بالنسبة للقرية فقد كان احساسها ككل بذاتيتها أو هويتها هو الاحساس الدائم ، أما احساسها بالدولة أو بالمجتمع الكبير فكان احساسا مؤقتا . ولهذا كانت القرية تنتمى للمكان الذى تعيش فيه انتماء من الدرجة الاولى ، أما الاسرة اليوم فلها تنتمى — وعلى الاخص من وجهة نظر الفرد — الى مجتمع القرية أكثر من الانتماء الى النسق القرابى القديم ، ومعنى هذا أن دائرة علاقات الفرد أصبحت تشمل من الناحية النظرية جميع أفراد القرية ، وبالتالي فإن القرية الآن تنتمى الى دائرة أكبر من حيث المكان ، ويزداد انتماءها كلما صغرت الوحدة المكانية . ولهذا فإن انتماءها للمركز أقوى من المحافظة ، وأقوى أكثر بالنسبة للدولة ككل . وكقاعدة يمكن القول انه كلما زادت عوامل التغير الاجتماعى وزادت آثارها كلما زاد اتصال الاجزاء شدة بالكل ، سواء كانت هذه الاجزاء فردا أو أسرة أو قرية .

ان النتائج التى ترتبت على تغير العائلة في الحياة الاجتماعية في مجتمع القرية تعتبر تغيرات مصاحبة عديدة لتغير العائلة ، وترداد ويتعين اتجاهها بمرور الزمن . ويمكن ابرازها على النحو التالى :

١ - زيادة التنقل الاجتماعى :

أصبحت الاسرة أساس البناء الاجتماعى وزادت الصلات المتبادلة بين القرى والعالم الخارجى ، وزادت تبعاً لذلك كثافة العلاقات ومداها في الداخل والخارج مما . لهذا فالتنقل الآن الخصائص الاتية :

(13) Godfrey & Monica, Wilson : Op. Cit., pp. 25-30.

أولاً : «غير محدود Unlimited» لان الحواجز القديمة للعائلة والبلدة ومجتمع القرية ككل لم تعد تمنع امتداد العلاقات في أى اتجاه، ولذلك زادت سرعة التنقل ومداه •

ثانياً : أهتفى لا يقتصر فقط على الزواج ، بل يمتد الى عدد من العلاقات المختلفة لجميع الافراد من الجنسين من مختلف فئات السن • وتعدى الانتقال على هذا النحو حدود النسق القرابى وأصبح انتقالا في دائرة مجتمع القرية •

ثالثاً : رأسى وهو ما لم يكن موجودا من قبل • فالأفراد والاسر تنتقل الان من حيث المركز الاقتصادى والاجتماعى نتيجة لتفتيت الملكية أو انعدامها من طبقة أعلى الى طبقة أدنى • كما أن بعض أصحاب المهن الذين كانوا ينتقلون من الناحية الاجتماعية افقيا • أصبحوا الان ينتقلون رأسيا أيضا على أساس ارتفاع مركزهم الاقتصادى والاجتماعى • ويغير بعض القرويين العمل الزراعى فيشتغلون بالتجارة أو بالمهن والحرف ، فينتقلون رأسيا من طائفة الى أخرى وهكذا • كان من هجرة القرويين والمتعلمين من القرية الى المدينة تمثل في جوهرها تنقلا اجتماعيا رأسيا •

رابعا : توسطى Inter-mediary أى غير واضح • وذلك لان بعض الافراد ينتقلون من مركز الى آخر غير محدد ، كأن يعمل القروى بالتجارة والزراعة معا • أو يسكن المدينة والقرية في نفس الوقت •

٢ - اللاتجتهية Uncertainty

كانت علاقة القرى بالارض والعائلة والزمن علاقة ثابتة منتظمة ، وتدور حياته في دورات يمكن التنبؤ بها في دقة وتحديد كبيرين ، ولهذا كان من السهل تعيين الابعاد الايكولوجية والبنائية^(١٤) للفرد والعائلة ، فمدورة عام واحد كانت تعنى أنواعا مختلفة من العمل والمحاصيل وغقراش محددة من الفراغ ، كما كانت تعنى احتفالا بمناسبات وقياما بشعائر

(14) E. E. Evans-Pritchard, The Nuer, Oxford, 1940.

مختلفة ، وتوالى السنين لا يحمل معنى التغير ، وإنما يحمل معنى التردد أو المطابقة . ولهذا كانت دورة حياة الأفراد من الجنسين تكاد أن تكون متشابهة ، ونظرا لعدم اختلال هذا النظام ، فقد كان الفرد متشبها من كل شيء يتعلق بحياته الاجتماعية والاقتصادية — حتى الموت فاجل (المكتوب) وكان الذى يقرى هذا التثبت وجود الحياة العائلية بخصائصها التى أشرنا إليها . ولكن تغير العائلة ثمت تأثير العوامل الاقتصادية واستمرار انخفاض مستوى المعيشة الى جانب التأثيرات المتتالية من المدينة جعل هذا التثبيت يفتل . ولهذا اختلت علاقة القروى بالارض وبعلاقاته القرابية ، وأصبح الامتداد الزمنى لا يؤدى الى دورات متشابهة للحياة ، بل يؤدى الى تغيرات تحمل معها الثقل وعم الامن . فكل ما كان ثابتا فى الماضى يراه الان متغيرا ولا يعلم اتجاهه أو مده .

وتفصيل ذلك انه اذا اعتبرنا القرية مجتمعا «ثابتا» فيما مضى ، وقد كان كذلك لان الانساق الاساسية فى تكوينه كانت ثابتة أيضا ، جاز لنا القول انه كان مجتمعا متوازنا ، ويهتز هذا التوازن عن طريق التغيرات الاجتماعية ، ونتيجة لهذا الاهتزاز فان الابداء لا يعرفون مستقبل ابنائهم من حيث المهنة ، بعكس الحال فى الحالة الاولى ، والاتجاه الان الى الاهتمام بتحسين مستوى المعيشة وبالاخلاق القروية أكثر من الاخلاق الجمعية . ومع انه فى الماضى لم يكن هناك مجال للتجريب ، فقد تمت المحاولات والاطفاء قبل ذلك حتى وصل الحال الى وضعه الراهن واستقر على طرق معينة مفضلة ، ويقال «اننا نفعل ذلك لان الامر كان كذلك دائما» (١٥) .

ومع أن التجريب الان ليس له دور كبير وغير ظاهر فى بعض الاحيان فليس هذا راجعا الى السبب الاول ، بل ان القرويين يعرفون أن هناك طرقا أفضل ، ولكنهم لاسباب متعددة ، وأهمها عجزهم الاقتصادى لا يقبلون على أى تغير خصوصا فى النواحي المتعلقة بالثقافة المادية .

(15) W. Ogburn, M. Nimkoff : Handbook of Sociology 1953, pp. 585-586.

وخلاصة القول ان القروى الان لا يعرف اذا كان سيظل بالقرية أم سيهاجر أو هل سينجح في الوفاء بواجبات أسرته أم سيتعرض للفشل، هل سيكون دائما على علاقات طيبة مع الجميع ، أو هل التغير عامة في صالحه أم سيلقى الصعاب .. وهكذا .

٣ - الاستقلال والتبعية : Autonomy & Subordination

لم يكن الفرد في العائلة مستقلا بل كان تابعا لها ، ولهذا لم تكن له تبعية أخرى حتى لسلطة القرية الكلية . فنظام المسؤولية الجماعية كان يجعل الافراد جميعا وحدة واحدة داخل العائلة أو البدنة ، ولم يكن لاحد منهم استقلال خاص من هذه الناحية ، وكذلك بالنسبة للعائلة في حدود البدنة ، النسق القرابى الاكبر .

أما الان وفي ضوء التغير الاجتماعى الذى حدث للعائلة والمجتمع والقرية ، فقد أصبح الفرد أو الاسرة التى ينتمى اليها مستقلة وتابعة في نفس الوقت . لانه نظرا لمتعدد علاقات الافراد وكثافتها في نفس الوقت في الداخل والخارج . فقد أصبحت ضيقة Narrow بمعنى أنه لا يشترك فيها عدد كبير على نفس المستوى كما كان الحال أيام العائلة . ولهذا كلما ضاقت العلاقات بهذا المعنى كلما زاد استقلال الفرد أو الاسرة . أما التبعية فقد كان الفرد تابعا لوحدة صغيرة ، أى أن علاقات التبعية كانت تدور في دائرة محدودة وهي البدنة أو العائلة ، ولكن الوضع الان أن دائرة التبعية اتسعت حتى شملت مجتمع القرية ، بل الدولة بأسرها أيضا . ومثال ذلك أن التبعية من حيث السلطة هي تبعية للقرية وللمدينة أيضا . اذن كلما زادت علاقات الفرد من حيث الاتساع كلما اتسع نطاق تبعيته وهكذا .

٤ - فردية البعد البنائى : Individualism in Structural distance

الابعاد البنائية^(١٦) — أو الاجتماعية — كانت أبعادا بين عائلات

(١٦) البعد البنائى — فكرة استخدمها ايفانز بريتشارد في الفصل الخاص بالزمن والمكان في كتابه عن النوير ليصور طبيعة العلاقات بين القرى والبدنات المكونة لشعب النوير .

وبدندات وبين عائلات وبدندات أخرى * والبعد البنائى على هذا النحو كان يتضمن حجم البدنة ودورها فى سلطة مجتمع القرية ، وبالتالى مركزها الاجتماعى والاقتصادى ، الى جانب درجة التضامن فيها.ولهذا لم يكن للفرد استقلال بنائى خاص * فأعضاء البدنة جميعا متشابهين بعدا بنائيا ، ومتميزين على هذا الاساس عن أعضاء البدندات الاخرى .

والان نظرا لتفكك العائلة واتساع نطاق العلاقات التى تربط الاسر والافراد ، وتغير مضامين الانساق القرابية ، وظهور المصلحة كمحدد لاتجاه هذه العلاقات ودرجة شدتها * فقد أصبح البعد الاجتماعى لمرديا * وأهم ما يدخل الان فى تحديد هذا البعد المركز الاقتصادى * كما أن المركز الاقتصادى لم يعد يتحدد أساسا بملكية مساحة معينة من الارض ، بل بمقدار ما يكسبه الفرد من الزراعة أو من غيرها من الاعمال ، تجارة أو مهنا أو حرفا .

ومن هذه الزاوية ارتفع مركز أفراد كلنوا يتبوؤن فيها مضى مرتبة أدنى ، وهم على الاخص المشتغلون بالحرف والمهن المختلفة ، وضائق الابعاد التى تفصلهم عن القرويين المشتغلين بالزراعة * ومع هذا يدخل المركز الاجتماعى القديم فى تحديد البعد البنائى ، ولكنه قد يتجاوز عنه فى العلاقات الاجتماعية كالزواج * وكتعاضد يمكن القول أنه كلما زاد التغير الاجتماعى كلما تحددت الابعاد البنائية بين الاسر والافراد على أساس اقتصادى ، وقل دور المركز الاجتماعى فى هذا التحديد .

ونظرا لاتساع مدى الصلاقات التى تربط القرية الان بغيرها من القرى المجاورة وبالمدين ، فان الابعاد البنائية للافراد تقاس أيضا على أساس اقتصادى * فالفرد يدخل فى علاقة اجتماعية مع فرد من قرية أخرى. اذا كان فى نفس المستوى ، ولكن فى هذه الحالات يدخل فى الاعتبار المركز الاجتماعى للعائلة أو البدنة اذا كانت هذه علاقة زواج، كما يدخل فيها بصفة عامة البعد البنائى للقريتين ، ويدخل فى هذا الاعتبار أيضا خصائص كل قرية على حده ، أو النموذج الذى اشتهرت

به بين القرى أو في المنطقة المحلية ، إذن غالبية ينظر إليها من هذه الزاوية كما ينظر للفرد أو بطريقة مشابهة .

ومثال ذلك أن أفرادا من القرية يقبلون على الزواج من فتيات من قرية أخرى نظرا «لسمعتها» المسالمة ، ويعرضون عن الزواج بفتيات من قرية أخرى «لسمعتها» العدوانية . وكعادة كلما ازدادت صلات القرى بعضها ببعض الآخر كلما تفككت فكرة النموذج في تطبيقها على القرية ككل ، وكلما أصبح ممكنا الدخول في علاقات متعددة على مستوى الافراد والاسر .

٥ - الهجرة رأيا وأفقيا Vertical & Horizontal

ترداد الهجرة بمرور الزمن . وقد بلغت أقصاها في المجتمع القروي في فترة الحرب العالمية الثانية والسنوات التي أعقبتها . وهي مستمرة حتى الآن . وهي اما رأسية أو أفقية . فالهجرة الرأسية تتمثل في القرويين الذين يتركون القرية اما بصفة دائمة ليمضوا في غير العمل الزراعي في جهات بعيدة ويعيشون مع جماعات تختلف عن عائلاتهم من حيث المراكز الاقتصادية والاجتماعي . فبعضهم يعمل في تطهير الترع والمصارف . والآخرين يقيمون في المدينة ويعملون في المصانع أو في مصالح الحكومة المختلفة . كما انه يمكن اعتبار من يتعلمون من أبناء القرية ضمن هذه الفئة ، لانهم في حقيقة الامر يقيمون ويعملون في المدينة ويغيرون من مركزهم الاجتماعي والاقتصادي ، وينضمون الى جماعات تختلف من حيث القيم والمركز عن أسرهم .

أما الهجرة الأفقية فانها تتمثل في القرويين الذين يهاجرون من القرية مؤقتا ليمضوا في الزراعة خصوصا في مواسم الحصاد أو الجنى ثم يعودون الى القرى ثانيا . وهؤلاء ينتقلون من جماعة الى جماعة مماثلة تقريبا ، أو دائما حين ينتقل الفرد بمفرده أو مع أسرته ليقوم في قرية أخرى بعيدة أو قريبة ، يزرع الأرض عن طريق الإيجار أو الملكية . فلا يتغير دوره أو مركزه بذلك .

ومن حيث أثر المهاجرين على القرية ، نجد أنها تتأثر أكثر بالمهاجرين

رأسيا ، لانهم اذا ظلوا على صلة بالقرية فانهم يعاونون أسرهم الباقية ويجلبون معهم أثناء غودتهم طرقا جديدة وأفكارا جديدة أيضا^(١٧) .
وقد لاحظت أن غير المتعلمين منهم أكثر من المتعلمين أثرا في هذه الناحية .

٦ - التفكك النسبي في الفواصل :

كان من خصائص العائلة القديمة الفصل التام وتصديد العلاقات والعمل على أساس الجنس والسن . وكان هذا الفصل أحد قيم التنشئة الاجتماعية ونماذج السلوك المرعية وبناء على التغير في العائلة وما تترتب عليه من استقلال الاسر بالاضافة الى النتائج السابقة ، يلاحظ أن مركز المرأة أخذ في الازدياد ، كما يزداد الان دورها في الحياة الاجتماعية العامة ومشاركتها في الحياة الاقتصادية .

وقد زاد عمل المرأة ومسئوليتها في الاسرة عنهما في العائلة ، ولذلك تسهم بنصيب أوفر في العمليات الزراعية التي كانت وقفا على الرجال . كما أنها تقوم بدور هام في المبادلات الاقتصادية . وفي السوق نجد الرجال والنساء معا . وبالتالي يتغير النموذج أو طبيعة السلوك المتوقع من المرأة . حقيقة ان الرجال لازال لهم السيادة من الوجهة النظرية، الا أن تبعية المرأة المطلقة له تصبح مثار جدل بين الزوجين . وفي كثير من الاسر تقوم المرأة حين يموت الزوج بجميع مسؤولياته فيما عدا العمل الزراعي الذي يتطلب مجهودا بدنيا شاقا . وفي غير ذلك تبذر البذور وتسقى المزروعات وتجنّى وتحصد . ومن المناظر المألوفة في القرى أن يتحدث الرجال الى النساء علنا أو يسرن معهن في الطرقات سواء كانوا ينتمون اليهن عن طريق القرابة أم لا .

أما فواصل السن فقد تفككت هي الاخرى ، فلم يعد الشباب مثلا يلتزمون بدقة أنماط معينة من السلوك أمام الكبار ، كما أنهم يجلسون فيهم ويتبادلون «المزاح» أو الرأي ، وكساعدة يمكن القول أن أنواع السلوك المترتبة على فواصل السن كاحترام الصغير للكبير وطاعته وعدم

(17) M. Yang, Op. Cit., p. 230.

تبادل المزاح معه ، تتغير الان الى نوع من حرية السلوك فيه انحراف كبير عن التقاليد القديمة •

اذن يمكننا أن ندرك مما سبق أن الحياة القروية القديمة التي كانت تقوم على الحياة الجمعية في العائلة وما لها من خصائص تتغير الان بفعل عوامل متعددة ، أهمها العوامل الاقتصادية وتأثيرات المدينة والقانون • وليست هذه الملاحظة خاصة بالقرية في مجتمعنا ، بل أغلب الظن أن تغير القرية ظاهرة عامة في المجتمعات التي يعتمد جزء منها على الزراعة ، حتى أن ردفيلد Redfield تزعم في شيكاغو حركة كبرى تهدف الى دراسة الحياة الريفية في مختلف أجزاء العالم قبلما تتغير معالمها^(١٨) • فكما فعل الانثروبولوجيون من قبل في المجتمعات البدائية قبل الغزو الاوربي وابانه ، فلا بد أن يحدث نفس الشيء في المجتمعات القروية مع التعديلات الضرورية في المنهج بسبب الاختلاف بين دراسة الكل المنعزل المكثف بذاته في حالة المجتمع البدائي ، والجزء غير المنعزل غير المكثف بذاته نسبيا في حالة القرية • وقد أجريت فعلا عدة دراسات هامة في الهند والمكسيك وبعض دول الشرق الاقصى لمواجهة هذا المطلب العلمي الهام • حتى أن ردفيلد وغيره من زملائه وتلاميذه نتيجة لهذه الدراسات، أخذوا يقارنون المجتمعات القروية التاريخية والمدروسة بالطريقة العلمية لاستخراج التعميمات التي تصنور الجوانب المتشابهة في الحياة الريفية عامة •

وقد وجدت في أثناء البحث وبعده عددا من وجوه التشبه بين القرية في مجتمعنا القروي والقرى الاخرى التي درست في بعض أجزاء العالم • فمثلا في بحث العائلة القديمة والمتغيرة في الهند وصل دوبيه Dube الى عدة نتائج هامة لا تختلف كثيرا عن النتائج التي وصلت اليها^(١٩) • فالعائلة القديمة في قرية شاميربيت Shamirpet كانت متضامنة أو متماسكة،

(18) R. Redfield, Peasant Society and Culture, Chicago, 1956, pp. 137-139.

(19) S. C. Dube, Indian Village, London, 1956, pp. 222-229.

ترتبط بالأرض والسكن ارتباطا وثيقا ، والعلاقات داخلها وخارجها محددة على أساس السن والجنس والنسق القرابى ، وهى اليوم تسجل تغيرات هامة ، فالقروية خاصة نامية ، والهجرات متعددة نتيجة لاختلال الأوضاع الاقتصادية وتأثيرات المدينة ، كما أن التقاليد القديمة المنظمة للعلاقات الاجتماعية أخذت فى التداعى ، أى لم تصبح بمسد محددة بأحكام لنماذج السلوك القروى والجمعى ... وهكذا .

ومثل آخر من الصين عندما يصور مارتن يانج M. Yang مدى اعتماد العائلة القديمة على الأرض فى حياتها الاجتماعية والاقتصادية ، ومدى ما تذهب اليه من تغير إذا تغيرت علاقتها بالأرض فيقول « أن الأرض أساس العائلة الحقيقى ، وعندما نقول ان العائلة تفككت فمعنى ذلك أنها غفقت أرضها » (٢٠) .

ولا يعنى هذا أن وجوه التشابه فى الحياة الريفية تؤدى مثلا الى تطابق التنظيم العائلى فى القديم وسيره فى اتجاه واحد أثناء التغير . فالتغير الاجتماعى مرتين بعدة عوامل قد تكون متوازية الأهمية أو قد يفوق بعضها الآخر من هذه الناحية بحسب ظروف القرى محل الدراسة . ولهذا فإن اتجاهات التغير أو سرعته قد تختلف من قرية الى أخرى ، بل قد تختلف من قرية الى أخرى فى نفس المجتمع كما هو واضح من وصف حامد عمار لتغير العائلة فى قرية سلوا (٢١) بمقارنته بالتغير فى النموذج الذى درس . ولعل الاختلاف كما أظن لا يرجع الى اختلافات أساسية وإنما يتعلق باختلافات بالمدى لاختلاف الظروف نسبيا .

(20) M. Yang. Op. Cit., p. 46.

(21) Hamed Ammar, Growing up in an Egyptian Village, London, 1954, pp. 42-47.

الفصل التاسع

قواعد الضبط والامتثال في المجتمع

قواعد الضبط والامتثال في المجتمع

عرضنا أكثر من مرة في الفصول السابقة ، الى الوسائل التي تبذل بها الجماعة أهدافها ، وتحافظ على وحدتها ، وتقل الى الحد الأدنى من الانحرافات التي قد تصيبها بالتفكك والاختلال ، وفي هذا الفصل سنعرض بالتفصيل للقواعد التي تنظم السلوك الانساني لرعاية النظام في المجتمع وبلوغ أكبر درجة ممكنة من التكامل . ويجب أن نعلم منذ البداية أن مسألة حث الافراد على امتثال لقواعد المجتمع ومعايير والمحافظة على النظام ، قديمة جدا قدم المجتمع الانساني . وقد برزت كموضوع للدراسة والتفكير منذ العصور الوسطى ، وتناولها عدد من المشرعين والفلاسفة والسياسيين ورجال الدين بالبحث .

ومع أن كل مجتمع ينطوي على عدد من الوسائل والاجراءات التي يستعين بها على حفظ النظام ، الا أن زيادة الاهتمام بموضوع الضبط الاجتماعي عامة صاحب التغيرات الكبرى التي حدثت لمجتمع الانسان . فكلما ازداد المجتمع اتساعا ، وتعددت جماعته ، وزاد تقسيم العمل فيه ، وزادت صلاته بالمجتمعات الاخرى ، كلما زاد اختلاف الافراد الذي قد يبلغ في بعض الاحيان درجة تحتاج الى تدخل قوى لها سلطة الالزام ، حتى لا يصل الخلاف الى حد التصادم .

ومن المعروف أن مسألة الضبط الاجتماعي لم تكن تهمير أحد في المجتمعات البدائية أو الصغيرة ، نظرا للقواعد الثابتة نسبيا التي تسير عليها ، والتي تحدد بدقة مآكر الناس وأدوارهم ، وتعين في نفس الوقت أبعاد نشاطهم في المجتمع .

ويقول ريتشارد لابيير Richard Lapiere ، أن الدراسة السوسولوجية لمسألة الضبط الاجتماعي لا تمتد في تاريخها الى أكثر من خمسين عاما ،

فقد كان روس Rose أول من استخدم اصطلاح «الضبط الاجتماعى Social Control» ليشير عن طريقه الى ميدان محدد فى الدراسات السوسيولوجية . وقد كتب روس أول دراسة متكاملة عن الضبط الاجتماعى عام ١٩٠١ ، وان كان كل من توماس وغيره قد استخدم هذا الاصطلاح بطريقة وصفية خلال دراسة ليست مفصلة لبحث موضوع الضبط الاجتماعى . فقد كتب توماس W.E. Thomas مقالا من هذا النوع فى المجلة الامريكية لعلم الاجتماع لعام ١٨٩٨ ، عنوانه «علاقة الجنس بالضبط الاجتماعى البدائى»^(١) .

ومع ذلك فقد تطورت دراسة الضبط الاجتماعى فى السنين الاخيرة بازدياد الابحاث التى أجريت على الجماعات والتفاعل الاجتماعى وما تمخضت عنه هذه الابحاث من ابراز لموضوعات جديدة فى علم الاجتماع ، كمستويات الفعل الاجتماعى والمعايير الاجتماعية والقيم ، والقواعد العامة والسلوك . ولكن الذى جعل دراسة الضبط الاجتماعى ذات أهمية فى علم الاجتماع ، ظهور «مسألة الثقافة» وضرورة دراستها كموضوع جوهري ، والانصراف عن الاراء التى كانت تتنادى بتقليل الحد الذى تبرز فيه الثقافة فى معالجة موضوعات علم الاجتماع الاساسية . وقد تمخضت الدراسات الثقافية عن حقائق غالية فى الاهمية، تتصل بالانماط الثقافية التى تتصل اتصالا وثيقا بالتنوع الثقافى بين المجتمعات داخل المجتمع الواحد .

وقد عرفنا من قبل ، كيف تشكل الثقافة التفاعل الاجتماعى وتوجهه اتجاهات محددة ، ولا يقتصر عمل الثقافة على ذلك ، بل انها تسهم فى ارساء قواعد الضبط الاجتماعى وأساليبه على قواعد محددة تفرض الزاما على الافراد ، وتعمل عن طريق ميكانيزماتها المتعددة على تقليل نسب الانحراف والعنوان على أسس النظام فى المجتمع . ومن المناسب

(1) Lapiere. Richard; A Theory of Social Control, New York, 1951, pp. 3-5.

هنا أن نعرض لعدد من المناقشات التي دارت حول موضوع الضبط الاجتماعي والتي تناولت تعريفه وموضوعه وأساليبه .

١ - يرى بعض المؤلفين في علم الاجتماع من أمثال هارى بردمير Harry Berdmeier وريتشارد ستيفنسون Richard Stephenson أن هناك نوعين من العمليات الكبرى التي تجعل الناس يمثلون للقواعد النظامية في المجتمع والتي تمكنهم في نفس الوقت من التنبؤ والاعتماد على سلوك أحدهم الآخر . ويقولان أن العملية الأولى هي عملية التنشئة الاجتماعية التي تشكل الفرد منذ مراحل الطفولة المبكرة وتعدده للصياغة الاجتماعية المقبلة التي سيتعامل فيها مع آخرين من غير أسرته ، ولذلك فإن التنشئة الاجتماعية تعلم الطفل قيم المجتمع ومعاييرها الأساسية التي سيشارك فيها مع غيره عندما ينضج ، والتي ستجعله من ناحية أخرى متشابها في خطوط شخصيته الأساسية مع أعضاء المجتمع الذي سيعيش فيه . أما العملية الأخرى فهي تشتمل على ميكانيزمات^(٢) الضبط الاجتماعي التي تعمل على تنظيم الأشياء للحيلولة دون وقوع الانحراف أو إثارة أي عامل من عوامله .

ومن الملاحظ أنه على الرغم من أن عمليات التنشئة الاجتماعية قد تكون مكتملة ، فإن الناس قد يتعرضون للتوتر نتيجة لمواضعهم في البناء الاجتماعي ، ولهذا فإنهم قد يقومون بتمت قوة قاهرة تجعلهم ينحرفون عن المعايير . ويعرف المؤلفان ميكانيزمات الضبط الاجتماعي على هذا الأساس ، بأنها كل الترتيبات الاجتماعية التي تمنع مثل هذه التوترات أو تمنع هذه التوترات من أن تؤدي إلى الانحراف ، ويحاول المؤلفان أن يعددا أنواع ميكانيزمات الضبط الاجتماعي التي تعتبر خطوطا دفاعية ضد الانحراف ، وهما في هذا الصدد يعتبران التنشئة الاجتماعية خطأ دفاعيا هاما ، ولكنهما لا يدرجانه ضمن خطوط خمسة أخرى .

(٢) الميكانيزم هو بناء أو نمط محدد من السلوك يعمل على اعداد الفرد أو الجماعة للقيام بفعل معين ، ومن أمثله الأفعال المنعكسة للكائن الحي باتجاهات الأشخاص ولغة الجماعة وعاداتها الشعبية وإمطيرها ونظماً .

وأول خط دفاعي هو قطع الطريق على التوتر أو التصدح ذاته بواسطة ميكانيزمات معينة من شأنها أن تمنع التوتر الكامن من أن يصبح واقعا . فإذا لم يفلح خط الدفاع الاول في منع التوتر وظهرت أعراضه على أعضاء الجماعة ، يظهر خط الدفاع الثاني الذي يضع الاستجابات المترتبة على هذا التوتر في قوالب تأخذ طابع النمط الاجتماعي للسلوك بما له من قدرة على توقع الجزاء على المخالفين ، وهنا يظهر خط دفاعي ثالث مرتبط بالضرورة بالخط الثاني ويتكون من الترتيبات التي تجعل الاستجابات غير المقبولة اجتماعيا صعبة جدا أو باهظة من حيث نتائجها، وفي كلمات أخرى يقول المؤلفان ان كل توتر لا يمكن أن يتجنب في كل نسق اجتماعي ، بل لازالت هناك طرق لمنع الناس من الوقوع في الانصراف وتشجيعهم لتصرف توترهم عن طريق استخدام صمامات للامن يقرها المجتمع⁽³⁾ ومع ذلك نقد لا تصلح الخطوط الثلاث السابقة لرفع الانحراف عن النسق الاجتماعي ، الامر الذي يفرض اللجوء الى خط دفاعي رابع ، هو سجن المخرفين أو عزلهم أو حتى اعدامهم، ويرى المؤلفان أيضا أن مجرد منع الانحراف أو مصادره على أية صورة لن يخلص المجتمع من مظاهر الانحراف المتعددة ولن يمنع أيضا المخرفين من معاودة السلوك الانصرافي ، ولهذا فانهما يقترحان خطا دفاعيا خامسا لاعادة تنشئة المنهرف اجتماعيا عن طريق العلاج النفسي أو الاجتماعي على سبيل المثال⁽⁴⁾ .

وواضح أن بردمير وستفنسون يعرفان الضبط الاجتماعي من خلال سبب وجوده ويركزان على أن الضبط الاجتماعي يعالج الانحراف في المجتمع ولهذا يعددان الاساليب المختلفة التي يمكن أن يستعان بها في تقليل نسبة الانحراف أو في منعه كلية ، وهما في هذا لا يختلفان كثيرا عن بقية من تعرضوا لموضوع الضبط الاجتماعي في علم الاجتماع ، ذلك أن مناقشة هذا الموضوع يرتبط ارتباطا وثيقا بموضوع الانحراف عن المعايير والمستويات والقواعد المتبعة في السلوك الاجتماعي .

(3) Bredemeier & Stephenson. The Analysis of Social Systems New York, 1962, pp. 146-147.

٢ - ويقول لندبرج Lundberg ان الضبط الاجتماعى عبارة
نستخدمها لنشير الى المسالك الاجتماعية التى تقود الافراد والجماعات
نحو الامتثال للمعايير المقررة أو المرغوبة. ويذهب الى أن أنماط السلوك
الاجتماعى الكبرى ذات الطابع الدائم العام (النظم الاجتماعية) تعتبر نوعا
من أنواع الضبط الاجتماعى ، ويقول أيضا ان الحكومة من بين هذه
النظم ، هى التى ينافى بها فى المجتمع الحديث مسألة الضبط الاجتماعى،
ويبدو الضبط الحكومى واضحا فى كثير من التنظيمات كأقسام الشرطة
والمحاكم والمدارس والمسؤولين عن الصحة العامة وهكذا . ولكنه فى هذا
المقام يشير الى الدور الكبير الذى تلعبه الانماط الاجتماعية كالمبادئ
الشعبية ، والبدع ، والعرف ، والرأى العام ، وغير ذلك فى الضبط
الاجتماعى، ويرى كذلك أن الضبط الاجتماعى كموضوع وأدواته المختلفة
كوسائل التى تشمل على امتثال الناس للمعايير الاجتماعية ، تكون
عرضة للتغير وخاصة عن طريق ما سماه الاختراعات الاجتماعية^(٤) .

ونلاحظ هنا أن لندبرج يوسع مفهوم الضبط الاجتماعى بطريقة
تختلف عما ذهب اليه علماء علم الاجتماع ، ولا يرجع ذلك الى ابرازه
للدور الكبير الذى تلعبه المنظمات الحكومية فى توجيه السلوك الاجتماعى
فى المجتمع الحديث ، بل لانه يجعل الضبط الاجتماعى وسيلة لمنع
الحروب ولضبط الزيادة السكانية فى المناطق المزدحمة بالسكان وللحيلولة
دون زيادة الطابع المركزى للحكومة وما يترتب على ذلك من مظاهر
بيروقراطية قد تعطل الاداة الحكومية ذاتها .

٣ - أما أجبرن ونيمكوف Ogburn and Nimkoff فيقولان أن بعض
طلاب علم الاجتماع يستخدمون اصطلاح (الضبط الاجتماعى) بطريقة
عامة جدا ، لوصف كل الوسائل التى تستخدمها الجماعة لتحقيق النظم
الاجتماعى ، ويترتب على هذا الاستخدام أن العادات الشعبية وتقسيم
العمل مثلا يمكن اعتبارهما من وسائل الضبط الاجتماعى ، طالما أنهما
يساعدان على استقرار الجماعة وتكاملها . ولكنهما يستخدمان فى معالجة

(4) Lundberg and Others, Sociology, New York, 1958, pp. 720-721.

موضوع الضبط الاجتماعي معنى مفتثا وأكثر تصديداً من المعنى السابق ، فالضبط الاجتماعي في نظرها عبارة عن العمليات والوسائل التي تستخدمها الجماعة لتضيق نطاق الانحرافات عن المعيار الاجتماعية . ويرتب على هذا المعنى أن للمادات الشخصية في عمومها ليست وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي في مجتمع معين ، ولكن عادة شخصية محددة كالسخرية يمكن أن تكون أحد وسائل الضبط الاجتماعي ، إذا استخدمت كبح جماح المتطرف ورده إلى طريق الجماعة .

٤ — ويختلف تعريف جونسون Johnson عن التعريف الأول لأن كلا التعريفين مستمد من تولكوت بارسونز للضبط الاجتماعي ، الذي يتكون من كل الميكنيزمات التي تمارس الاتجاهات الانحرافية ، أو تصدرها سواء بمنع الانحراف للظاهر أو بيجتثاث عناصر للتأثير أو الأثرة التي تميل نحو أخراج الانحراف من حلة الكون إلى الواقع^(٥) .
المدخل السوسيولوجي لفهم الضبط الاجتماعي :

يرى بعض علماء الاجتماع أن موضوع الضبط الاجتماعي لا يختلف كثيراً عن موضوع التنظيم الاجتماعي ، ومن ثم فإن منشئة هذا التنظيم يمكن أن تغطي المسائل التي تعود للبائتين على أحدهما ضمن موضوع الضبط الاجتماعي . كما أن غيرهم من أمثال جورج جريغيتش يعتقد أن أنواع الضبط الاجتماعي كالظواهر ثقافية مثل الدين والعتون والفن والمعرفة والتعليم ، التي يجب أن تفصلها عن وسائل الضبط الاجتماعي التي هي الظواهر الاجتماعية كالجماعات والمجتمعات . ولكننا نرى أن اعتبار الضبط الاجتماعي نوعاً من التنظيم الاجتماعي قد يكون اعتباراً وجيهاً ، لكن النظر إلى الضبط كما يريد جريغيتش لا يعطينا عمقا في فهم هذا الموضوع الهام ، لأنه في واقع الأمر يفصل بين ما هو ثقافي من الضبط الاجتماعي وبين ما هو اجتماعي ، وقد سبق أن ذكرنا أن الحراسة في علم الاجتماع سواء بالنسبة لهذا الموضوع أو غيره ، تقوم على النظر إلى الحقيقة الاجتماعية من زوايا ثلاث مترابطة هي المجتمع

(5) Johnson, Sociology, London, 1961, pp. 553-544.

والثقافة والشخصية ، ولذلك فالضبط الاجتماعي باعتباره جزءا من هذه الحقيقة الاجتماعية يجب أن يدرس بهذا المفهوم ، فالاشخاص هم الذين يكونون محل الدراسة لمعرفة مدى امتثالهم للمعايير والقيم ، ولا يمكن أن تتم الدراسة الا اذا لاحظنا هؤلاء الاشخاص في تفاعلهم داخل جماعات أو مجتمعات . كذلك لا يمكن أن يستقيم فهمنا لطبيعة سلوك هؤلاء الاشخاص ، الا اذا كانت لدينا معرفة محققة عن نمط الثقافة الذي يعطى هذه المعايير الاجتماعية قلبا معينا وأبعادا خاصة يمكن أن نلاحظ خروج الافراد عليها أو امتثالهم لها . ومن أجل هذا قلنا نعرض في ايجاز لمجموعة من الحقائق الاجتماعية التي تعتبر شروطا أساسية لفهم عمليات الضبط الاجتماعي وأساليبه المختلفة بغض النظر عن المكان الذي نلاحظ فيه هذه الظاهرة :

١ - من المسائل المعروفة في علم الاجتماع أن الجماعة الانسانية تعتبر قوة محافظة بطبيعتها ، فالجماعة مثلا تحافظ على حقوق أعضائها، ولذلك فإن اعتداء عضو على عضو آخر يقابل من الجماعة بعد الرضا ، الذي قد يصل في كثير من الاحيان الى عقاب المعتدى ، ومثل ذلك أن بعض الجماعات تهرم السرقة من داخلها على الاعضاء ، بينما قد تسمح لهم بأن يسرقوا من خارجها ، وقد استنتج علماء الاجتماع من ذلك أن الجماعة الانسانية تقوم كمدافع ضد العدوان الذي قد يقع على بعض أعضائها .

ان فكرة الجماعة نفسها كمشكلة لسلوك أعضائها تتضمن فكرة القهر أو الازام الجماعي ، ولذلك فالجماعة لا تواجه السلوك فحسب ، بل انها تحدده وتظمه أيضا ، وقد برزت هذه الفكرة منذ زمن بعيد على يد دوركايم الذي قال ان جوهر الحياة الجماعية هو فيما تمارسه من قهر أو الزام على الفرد .

٢ - الامتثال للمعايير الاجتماعية هو الهدف الذي يسعى اليه القهر الاجتماعي ، ذلك أن الفرد لا يستطيع أن يتراجع أو أن يدير ظهره للتعليم أو المعايير السائدة في جماعته لانه يخشى من عواقب

الانحراف ، كما أن الفرد المنحرف يعلم أن عدم امتثاله يؤدي إلى عدم الترحيب به في أي جماعة أخرى ، ولذلك يفكر مرتين قبل أن يستمر في السلوك الانحرافي .

٣ — الجماعة تصدر الاختلافات المتطرفة ذلك لان المعايير الجماعية هي في واقع الامر مستويات نضعها لتكون حدودا لا يتعداها الاعضاء ، ومع ذلك فقد تظهر في أغلب الجماعات أنواع من الليوتوبيا تعتبر في واقع الامر انحرافا عن المعايير الموضوعة وهنا نلاحظ أن الانحراف اذا كان بسيطا فلهربما تجاهلته الجماعة ، أما اذا وصل الى درجة يهدد استقرار الجماعة أو تكاملها فإن العقاب الذي يثاقه المنحرف في هذه الحالة يتناسب مع تقدير الجماعة لخطورة الانحراف نفسه عليها .

٤ — كل جماعة تضع حدودا للتسامح عند الاعتداء أو الانحراف عن المعايير المقررة ، وهذا راجع الى أن هذه المعايير عبارة عن مقاييس على درجة كبيرة من الاكتمال من الصعب أن نحققها في الواقع ، ولهذا يصبح التسامح أمرا طبيعيا يتواءم عليه أفراد الجماعة ، ويتوقف التسامح على طبيعة الموقف الاجتماعي ، وعلى مركز الشخص وسمعته ، وكذلك على نمط السلوك المتضمن . وهناك عدة اعتبارات يجب أن تكون في الذهن عند النظر في حدود هذا التسامح ومن أهمها :^(٧)

أ () التقاليد الاجتماعية قد تسمح في مجتمع بتسامح لا يسمح به مجتمع آخر . وهذا يفسر اختلاف المعايير والمبادئ الأساسية التي توجه النظام الاجتماعي أو تحدد ايدولوجيته . ولذلك فإن السلوك البورجوازي في المجتمعات الاشتراكية يعتبر انحرافا عن المعايير الاجتماعية ، ومن ثم لا يكون محالا للتسامح .

ب () كلما زاد اللاتجانس في مجتمع كلما زادت حدود التسامح اتساعا ، وهذا راجع الى أن المجتمع المترامي الاطراف تتعدد فيه الثقافات الفرعية وتتوعد فيه الجماعات وتختلف بناء على ذلك أنماط

(6) Ogburn & Nimkoff, A handbook of Sociology, London, 1960, pp. 174-183.

الشخصيات ، الامر الذى يؤدى الى وجود عدد كبير من مستويات السلوك التمايزة . ولهذا لا يجد المجتمع مناسبا من توسيع نطاق التسامح ، والا انقلبت جماعات المجتمع على نفسها وحل الصراع محل التنافس والتعاون . أما لماذا تكون المجتمعات البدائية أو الصغيرة أقل تسامحا ، فان هذا يرجع الى أن المعايير الاجتماعية فيها واحدة تفرض التشابه على أعضاء المجتمع . ومن ثم كل الانحراف أمرا يلاحظه الجميع وتشتد له حساسية المجتمع وغالبا ما يعاقب عليه بصرامة .

ج) كلما زاد التحضر فى المجتمع كلما زادت أهمية مؤسسات الضبط الاجتماعى الرسمية على حساب الوسائل القديمة التى كانت تسندها العادات والعرف . ولذلك نعتبر أن زيادة الالتجاء الى الشرطة والمحاكم فى المجتمع القروى علامة من علامات التغير الاجتماعى فيه ، لأن القاعدة القديمة فيه كانت تمنع الالتجاء الى الغير فى فض النزاع أو مصادرة الانحراف . سواء فى الوحدات الصغيرة المكونة للقرية أو فى مجتمع القرية ككل .

د) يقول بعض علماء الاجتماع أنه كلما زادت مرتبة الفرد الاجتماعية كلما كان أكثر حرية ، أى أنه يكون فى استطاعته الاختلاف مع المعايير الاجتماعية دون أن يتعرض للجزاء الذى يتعرض له من هم أقل منه مرتبة ، ومثال ذلك أن القرويين يكونون أقل حرية بالخروج على المعايير ، وكذلك الطبقات محدودة الدخل أو قليلة الثقافة ، بينما لا يكون الامر على هذا النحو عند الطبقات الأعلى دخلا والأكثر ثقلة .

هـ) مهما زادت حرية الفرد نتيجة للمرتبة الاجتماعية الكبيرة التى يتمتع بها ، فإنه لا يستطيع أن يخالف التوقعات الاجتماعية والمعايير الى أبى حد . فقد يسمح له بمخالفة رأى العام ، أو اعتناق مبادئ تخالف مبادئ غالبية أعضاء المجتمع ، ولكنه لا يسمح له بارتكاب المحرمات التى تعتبر مخالفات خطيرة فى كل المجتمعات .

و) كل سلوك مخالف للعرف غير مقبول فى أى مجتمع . ومثال ذلك

أن الجماعة لا تسمح لاحد في هذه الايام أن ينادى بالعودة الى الرق مثلا . وليس العرف عاملا سلبيا دائما يمنع الفرد من هذا أو ذلك . بل انه يكون عاملا ايجابيا في عدد من الحالات . ومثال ذلك أن العرف كان يفرض على الرجل حماية المرأة . ولازال الرجل، في عدد من المجتمعات مسئولاً عن سلوك زوجته أو أخته . ففي حالات الانحراف عن قواعد السلوك الذي يقبله المجتمع يمكن أن يوقع العقاب الذي قد يصل أحيانا الى درجة القتل .

ميكانيزمات وقف التصدع والتوتر المؤدى الى الانحراف :

إذا ظهر في الموقف الاجتماعى أى علامة على قرب حدوث الانحراف نتيجة لتصدع في مراكز الاغراد أو في أدوارهم ، فانه من الممكن التدخل عن طريق أحد ميكانيزمات الضبط الاجتماعى لتتلافى هذا التصدع وتخفيف التوتر ، والعودة بالموقف الاجتماعى الى وضعه الطبيعى . وهناك ثلاث ميكانيزمات أساسية في هذا المجال نشير اليها على النحو التالى :

١ - العزل : وهو العزل البنائى للمراكز والادوار لمنع التصدع عن طريق فصل المصادر الكامنة للصراع المتضمنة في المركز والدور الذى يقوم به الفرد . والوظيفة الرئيسية لهذا العزل منع الناس من أن يواجهوا توقعات متعارضة في وقت واحد . ويمكن الوصول الى هذا العزل بطرق ثلاث :

أ (قد تقسم الثقلة ألزمن الى فترات مختلفة بالاضافة الى المراكز المختلفة التى تكون للفرد . ولذلك اذا شملت هذه المراكز وقت واحد ، كان احتمال ظهور الصراع عند الفرد كبيرا . ومثال ذلك أن الفرد في المجتمع الحديث قد يكون ابنا وأبا ومديرا وعضوا في ناد وعاملا في جمعية خيرية . ومن الطبيعى أن يقسم وقته للقيام بالادوار التى تصاحب هذه المراكز . فاذا لم يحسن التوقيت لكل مركز وما يصاحبه من دور وقع فريسة الصراع . ومن أجل هذا كان العزل بمعنى عدم خلط الادوار بالمراكز أو العكس مديا الى القضاء على التصدع في مهده .

ب) وكذلك يمكن القضاء على الصراع الكامن أو احتمالاته عن طريق تقسيم المكان • فالانتقال من مجموعة من الاتجاهات والمعتقدات الى مجموعة أخرى يمكن أن تكون عملية سهلة ، اذا أكن عزل مكان كل مجموعة عن الأخرى مع ما يصاحب كل منها من ملابسات وظروف • ومثال ذلك أن الفرد قد يكون متعدد الجوانب ، أى أنه قد يكون كاتباً وفيلسوفاً ومتديناً • ومن غير شك أن لكل حالة ظروفها واتجاهاتها ، وليس على الفرد لكى يتجنب الصراع الا أن يخصص لكل نشاط مكاناً محدداً ، حتى لا يكون «كل نشاطه» فى كل مكان يذهب اليه •

ج) كما أن عزل المتصلين بالدور ، وخصوصاً اذا كانوا مختلفين باختلاف الأدوار ، يمكن أن يقضى على الصراع فى مهده • ومثال ذلك أن الطالب يجب أن يفصل بين شخصيته التى يكون عليها مع من يجب ، وبين شخصيته عندما يكون مع استاذة ، وكذلك شخصيته عندما يكون مع والديه • ذلك لان خلط هذه الشخصيات جميعاً فى كل دور ربما أدى الى صراع يمكن أن يكون طريقاً للانحراف • ومثال آخر على ذلك ، الرجل الذى يتزوج من سيدتين ، يلعب دورين مختلفين ، لاختلاف المتصلين بكل دور • ولذلك فانه يقضى على الصراع بعزل الزوجتين كل فى مسكن مستقل ويقسم وقته بينهما •

ويلاحظ أن العزل البنائى يمكن أن يستخدم كضابط اجتماعى فى مواقف أخرى • ومثال ذلك أنه اذا وجد عدد من الاشخاص يتعرضون فى موقف معين لتصدع واحد ، فان عزل كل منهم عن الآخر ، يقطع عليهم خط الرجعة عن طريق تزويب القوى التى توحد بينهم ، فتريد من دوافع الانحراف •

٢ - المنع : هو أحد الوسائل التى يستعين بها الضبط الاجتماعى على تجنب التصدع والتوتر الذى قد يترتب على عدم الاتساق بين المراكز والأدوار • ويعنى المنع هنا «العزل الرمضى» للزمن والمناسبات أو الشركاء ، ولما كان من الصعب أو المستحيل فى كثير من الأحيان عزل المراكز أو شركاء الدور لكف الصراع ، فانه يلزم فى هذه الحالة الركون

الى ميكانيزم آخر لتقوية المركز السائد في علاقة معينة ، واخضاع كل المراكز الاخرى له . والمنع لا يمنع من التفاعل مثل العزل ، وخاصة بين شركاء الدور الذين يحتل أن يتصارعوا ، وفي الغالب يسمح المنع للمراكز التي يحتل أن تتصارع من أن تقوم بأدوارها في وقت واحد . ومثال ذلك أن الاختلاف بين العزل والمنع يظهر عندما ننظر في قواعد الجنس عند من يرتبطون عن طريق الدم أو الزواج ، ويكون من المعصوم على بعضهم أن يتزوج البعض الآخر ، فإن تنفيذ هذا التحريم يتم عن طريق فصل الرجال عن النساء فيزيائيا ، ولكن هذا الفصل لا يمنع من تفاعلهم واتصالهم على مستويات مختلفة ومتعددة فيما عدا الاتصال الجنسي .

٣ - الاسبقية : ومن الوسائل التي تستخدم في منع التصدع والتوتر ما يقال له «الاسبقية المركز النظامية» ذلك أن التحديد الاجتماعي الواضح لمطالب المركز التي يجب أن يكون لها الارحجية والافضلية ، تخلص الناس من النضال في سبيل الوصول الى قرار . ولهذا يسبب الصراع أقل قدر ممكن من الصعوبات ، لان الناس يستطيعون تقنين بعض مطالبهم على غيرها مستندين في ذلك الى القانون أو الى ما تشير به نظم المجتمع . ومثال ذلك : اذا شاهدت زوجة زوجها يقوم بعمل غير مصرح به ، فهل لها أن تتحرف عن الولاء لزوجها وتشهد ضده ، أم أن عليها أن تبقى صامته ، فتتحرف عن مركزها كمواطنة ... ؟ القانون الانجلوأمريكي يعطى الاسبقية لمركز المرأة كزوجة على مركزها كمواطنة ، ولهذا يعفيها من الشهادة ضد زوجها . واذن كلما كانت المخلاب مرتبة بحسب أهميتها بطريقة مقررة كلما أسيمت في خفض حدة الصراع الذي يمكن أن يثير كوالن الانحراف عند الفرد ، عند الاختيار بين هذا المطلب أو ذاك .

تطويع التصدع او التوتر وسياسته :

عندما يفشل البناء في وقت التصدع أو التوتر ، ويظهر الاحباط والتوتر في الواقع فانه من الممكن منع المنحرف من الاسترسال في الانحراف عن طريق تمكينه من التخلص من التوتر بطرق مقبولة

اجتماعيا • ويتضمن هذا الاجراء ما يطلق عليه اسم «التطبيع التصدع أو التوتر وسياسته» • ويأخذ هذا الاجراء طابعا نظاميا بوساطة طرق متعددة أهمها : السلوك التعويضي وبدائل المركز • ولسوف نعرض لهما في ايجاز على النحو الاتي :

١ - السلوك التعويضي : وهو ذلك السلوك الذى يمكن الناس من التخلص من التوتر ، وهو متعدد الانواع بتعدد درجات القبول الاجتماعى المرتبطة بكل نوع على حدة •

١ () النوع المفضل ثقافيا : وهو الذى يكون فى متناول أكثر الناس • ومثال ذلك ، أن العامل الذى يفشل من حيث مركزه المهنى ، يمكن أن يجد اثباعا تعويضا فى الدور الذى يلعبه فى أسرته • فقد يلجئ التقدير فى قيامه بدوره كزوج وكوالد ، فيعوض بذلك ما شعر به من خيبة وفشل متعلق بانخفاض مركزه فى عمله • وقد يكون العكس صحيحا بالنسبة للرجال ، ومعنى ذلك أن العمل يقوم بالمركز التعويضى ليعطى الأحياط الذى يجده فى دوره فى الأسرة • والمرأة الحديثة تجد تعويضا عن فشلها فى أن تكون زوجة أو أما حقيقية بالانخراط فى النشاط الاجتماعى أو السياسى •

ب) النوع المسموح به ثقافيا : ومعنى ذلك أن هذا النوع ليس مفضلا كالنوع السابق ووظيفة هذا النوع خفض التوتر الفردى دون زيادة انتاجية المركز أو الوظائف الاجتماعية الأخرى • وهنا نلاحظ أن المجتمعات قد تسمح فى وقت ما بسلوك لا تسمح به فى وقت آخر • ولذا كان السلوك التعويضى من النوع المسموح به ثقافيا ، متعلقا بالزمن والمكان • ومن أمثلة السلوك المسموح به ثقافيا ، ذلك النوع الذى يتجه الى اشباع الحاجات والرغبات المحيطة أو الهروب من المطلب المتعارضة عن طريق اطلاق العنان للمتفيل • ويغذى هذا التمثيل وسائل كثيرة ، مثل أحلام اليقظة وقراءة القصص ومشاهدة الصور المتحركة والاستماع المستمر للاذاعة ومشاهدة التليفزيون وغير ذلك • ويتوقف قدر كبير من السماح بمثل هذا السلوك على مضمون هذه الوسائل •

فقد تمنع الثقافة الاستمرار في هذا السلوك اذا كان المضمون ممنوعاً أو غير مرحب به •

ج) النوع المتسامح فيه ثقافياً : وينطوي هذا النوع على عدد من وجوه النشاط متعارضة رسمياً ، ولكن التقييم بها يتسامح فيه ، ويمارس في ظل ظروف ثقافية معينة • ومثل هذا النوع من السلوك يقف على حافة الانحراف ، والتسامح فيه يكون الى الحد الذي لا يظهر أنه أصبح يشكل خطراً على الجماعة أو على الانماط الاجتماعية المقررة • ومن أمثلة هذا النوع من السلوك تناول الخمر والخشونة وبعض الممارسات الجنسية والعريضة •

د) اما النوع الرابع وهو الممنوع ثقافياً : فان الخط الذي يفصله عن النوع السابق دقيق جداً ، لان التحول من المتسامح فيه الى الممنوع سهل جداً • والامثلة على ذلك كثيرة ، فقد يرتكب المأمور جريمة ، وقد ينقلب الهوس بالجنس الى قتل النساء ... وهكذا •

٢ - بدائل المركز : اذا لم يؤدي التعويض الكافي الى بناء مركز أو لا تسمح المراكز الاخرى بتعويض تام ، فان الافراد يمكن أن يسمح لهم بالانسحاب من المركز الذي يؤدي الى التصدع أو التوتر ، وذلك في سبيل نوع آخر من النشاط الامتثالي • ان السماح بالانسحاب من المركز يمكن الفرد من تجنب التوترات التي تترتب عليه ، كما أن ضرورة اتخاذ مركز آخر موافق عليه ثقافياً يضمن الامتثال ويمنع الانحراف • وكلما كان من المتيسر الالتجاء الى المراكز البديلة ممكنًا وفي الوقت نفسه يسمح للأفراد بالتحرك من مركز الى آخر ، فان احتمالات الانحراف تقل الى الدرجة الأدنى •

ويعتبر الانتقال من مركز الى آخر من مميزات النسق المهني المفتوح ، وكذلك المكان الذي يسمح بالتنقل بين أجزائه المختلفة للناس لا يفرض عليهم مراكز معينة أو أدوار معينة مع شركاء لا يستطيعون التعامل معهم أو قد يسببون لهم تصدعات وتوترات تؤدي الى اندهاشهم ، بل ان الناس في الغالب يبحثون دائماً عن المراكز البديلة الى أن يجدوا

واحدا منها يقضى حاجاتهم ، أو يسمح لهم بالتعامل مع شركاء أو رفقاء
يستريحون اليهم •

وهناك ثمة خطر اجتماعى فى اعداد بدائل المراكز ، لان الناس قد
يتحركون من هذا المركز الى ذاك دون أن يكونوا مؤهلين فعلا لاي واحد
منها من أجل القيام بالدور الذى يناط بكل مركز بطريقة حسنة • وينطبق
هذا القول على ذلك العامل الذى ينتقل من عمل الى آخر ، أو الزوج
الذى ينتقل من زوجة الى زوجة ، أو الزوجة التى تغير أزواجها فى
فترات قصيرة المدى ، ويتنبه المجتمع للخطر الذى يترتب على مثل هذه
'الحالات' ، ولذلك يضع عقوبات أو حواجز لهذه الحركة تستند الى
المقومات النظامية فى المجتمع، حتى يكون لمثل هذا التحرك جدية واعتباره
ومثال ذلك أنه اذا ازدادت حالات الطلاق فى مجتمع زيادة يمكن تفسيرها
على أساس عدم حسن استخدام بدائل المراكز ، فان المجتمع يقيم
الحواجز التى تؤدى الى تقليل نسب الطلاق ، وذلك عن طريق تصعيب
انجرائته أو احواله الامر على جهات من وظيفتها أن تفحص الاسباب
الجدية وراء طلب الطلاق ، وتحاول فى نفس الوقت أن تجعل تكاليف
الطلاق باهظة •

ويجب أن نلاحظ هنا أن بدائل المراكز يمكن أن تؤدى الى نفس
التوتر والتصدع التى تؤدى اليه المواقف الاجباطية ، اذا لم يكن عند
الناس مستويات محددة تماما تمكنهم من الحكم على حاجاتهم • ولذلك
يكون الفرد الذى لا يعرف ما يريد واقعا تحت توتر ، لانه فى هذه
الحالة لا يقوم بأى دور يمكن التعرف عليه ، وخلاصة القول أن تعدد
المراكز والادوار فى المجتمع يمكن أن تكون وسيلة من الوسائل التى
تخفف من حدة الانحراف الذى يمكن أن يتسبب عن احساس الفرد
بالعزلة أو بانسداد الطريق أمامه لتغيير الموقف الذى سبب له التوتر
أو التصدع فى بادئ الامر •

ميكانيزمات الحصار والتعويق :

ان الوسائل السابقة التى عرضنا لها ، والتى تعتبر خطوط الدفاع

الاولى لمنع الانحراف أو لكبت مؤثراته ، قد لا تفلح في القضاء عليه .
ولهذا نلجأ الى الوسيلة الثالثة من وسائل الضبط الاجتماعى وهى منع
الانحراف من أن يصبح سلوكا اذا استطعنا أن نجعل مثل هذا السلوك
صعبا أو باهظا .

١ - تعسير الانحراف : ومعناه أنه في سبيل ضمان الامتثال على
الرغم من المؤثرات الانحرافية ، نقيم مواقف تمنع تكيف المنحرف
واستمراره في سلوكه ، لان الامر في هذه الحالة سيكون صعبا . وحتى
اذا ظهر الانحراف في الواقع فانه سيكون عديم التأثير نسبيا . ويكون
الجزء السلبي هنا ، الذى يظهر في عدم الرضا عن الانحراف وامكانية
قهر المنحرف ، من العوامل التى تهيئ الفرصة وتمهد الطريق أمام
الامتثال . ومن نتائج هذه الميكانيزمات أن الناس يمثلون بالرغم من
أنفسهم .

٢ - بهافة الانحراف : ومعناه أن الناس قد يبتعدون عن السلوك
الانحرافى اذا كانت تكاليف الانحراف أعلى من تكاليف الامتثال ، ولذا
هذا هو أحد الاسباب الذى من أجله لا يكون العقاب مناسباً للجريمة في
كل الاحوال ، ويقول جورج هومانز George Homans ان عددا كبيرا من
وسائل الضبط التى تعمل بطريقة غير رسمية في أى جماعة اجتماعية
تعتبر نتيجة لطبيعة تنظيم الحياة الاجتماعية ، ذلك أنه لما كان التضامن
والتبادل متضمنا في تقسيم العمل في الجماعة ، وتجد الحاجات المكملة
وسائل اشباعها عن طريق أنماط التفاعل المقررة ، فان الخروج على مثل
هذه التنظيمات والقواعد يقابل من غير شك بالمقاومة .

وترجع هذه المقاومة الى أن التغير في النمط المقرر حين يتسبب فيه
عضو واحد من أعضاء الجماعة . فان تأثير هذا التغير يسرى الى
الاعضاء الآخرين في تلك الجماعة ، ولذلك فان المنحرف في هذه الحالة
يضطر الى الامتثال لان الجماعة تبادر بصرمانه من مراكزه وأدواره التى
كان يشغلها أو التى كان من المحتمل أن يشغلها في المستقبل .

ولعل اهتمام هومانز بوسائل الضبط غير الرسمية ترجع الى أنه كان يطل جماعات صغيرة بنسيطة التركيب نسبيا ، ولكن المجتمع الحديث لا يمكن أن يكف الانحراف أو أن يمنعه بحرمان المنحرف من السلع والخدمات ، أو بتهديده بخرمانه من مراكزه وأدواره عن طريق الجماعة التي ينتمى اليها نظرا لاتساع نطاق المجتمع الحديث من ناحية ولتعدد أنماط السلوك المقررة من ناحية أخرى . ومن ثم فإن غاعلية عدم الرضا الاجتماعي كوسيلة من وسائل الضبط تثقل بالضرورة ، ونحن هنا لاننكر أهمية عدم الرضا الاجتماعي وإنما ننيط به دورا جزئيا في منع الانحواث .

ويلاحظ أن المجتمعات الحديثة تعتمد اعتمادا متزايدا على وسائل الضبط النظامية التي تظهر في الجيش والمدرسة والمصنع والجماعات المنظمة التي يكون لكل منها وسائلها في الضبط التي تناسب أنماط السلوك فيها والاهداف التي تسعى اليها ، كما أن المجتمع بصفة عامة يعتمد على القانون الذي يضع القواعد العامة لضبط المظاهر العامة من سلوك الافراد بغض النظر عن انتماءاتهم الجماعية ، ولهذا يعبر القانون في المجتمعات الحديثة من أهم وسائل الضبط الاجتماعي وأكثرها عمومية وأشدّها الزاما وأكثرها غاعلية في منع الانحراف وفي الوصول الى السلوك الامتثالي بصفة عامة .

٣ - أهمية القانون : عندما يكون المنحرف من وجهة نظر الرأي العام غير قادر على اظهار انحرافه فإنه مع ذلك يظل متربصا بالانحراف ولذلك يجب أن يبعد عن مسالك الانحراف عن طريق التهديد بالعقاب البدني أو السجن أو النفي أو الاعدام . وتكون مثل هذه الوسائل في الضبط الاجتماعي بين الجماعات الثانوية نظامية ، بمعنى أنها تحدد في شكل ميكانيزم رسمي يسمى القانون . وعندما يصبح القانون منطويا على جميع الميكانيزمات التي تؤهل لمنع الانحراف وعقابه ، فإنه يطوى بالضرورة على مراكز من شأنها التحرر عن المذمومين والحكم عليهم وعقابهم ، وكلما زادت قواعد القانون دقة كلما زادت ضرورة التخصص فيه لمواجهة كل أنواع الانحراف والمنحرفين .

ولما كان القانون ينطوى على العقاب ، فسانه يكون عاملا كافا عن الانحراف وله فاعلية في ذلك أربعة شروط هي :

أ) يجب أن يكون العقاب قاسيا بدرجة كافية ليعيد التوازن بهدف الوصول الى الامتثال .

ب) يجب أن يكون مباشرا وغوريا بدرجة كافية ليربط في الازهان العلاقة الوثيقة بين العقاب والانحراف .

ج) يجب أن يكون واحدا نسبيا ، بمعنى أن يطبق على جميع الأشخاص الذين يرتكبون انحرافا معينا .

د) يجب أن يكون مؤكدا وموثوقا به لتصبح للشروط الأخرى فاعلية محققة .

ولما كانت هذه الشروط متساندة ويتوقف تطبيقها على اعتبارات متعددة يتعلق بعضها بالقيم ، فانه من الصعب أن نحدد الفاعلية النسبية لأي منها أو امكان تطبيقه جميعا الى أقصى درجة من درجات الكفاية .

وخلاصة القول ان الضبط الاجتماعي ضروري لمعالجة الفشل في التنشئة الاجتماعية ، كما أنه من ناحية أخرى يشحذ همم أولئك الذين تعلموا دروس هذه التنشئة جيدا ، ويلاحظ أن العمليات الرئيسية المتضمنة في التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي واحدة تقريبا، وعلى الاخص الشئ واللوم والمكافأة والعقاب على السلوك الذي يحوز الرضى أو لا يحوزه على التوالي .

وكما رأينا في التحليل السابق لميكانيزمات الضبط الاجتماعي ، نستطيع أن نقول ان الجزاءات من ثلاثة أنواع : جزاءات فيزيائية واقتصادية ونفسية اجتماعية ، ويلاحظ أن الانسان يستخدم الجزاءات النفسية الاجتماعية أكثر من استخدامه للجزاءات الفيزيائية لانه حيوان ثقافي في المحل الاول . وتقوم اتصالاته مع الآخرين على الرموز ونحن لا نستطيع أن نفصل هذه الانواع الثلاث من الجزاءات في الواقع ، لانها

مرتبطة بطرق متعددة ، ولهذا قد يحكم القاضى بالغرامة أو قضاء عدة أيام فى السجن ، ومن المسائل الهامة التى يجب ألا تغيب عن بالنا أن الضبط الاجتماعى يستخدم المكافأة كما يستخدم العقاب ، ولكن العقاب يكون أشد وقعا على النفس فى حالة الانحراف من المكافأة فى حالة الامتثال ، ومثال ذلك أن العقاب الفيزيائى لا يمكن مقارنته بالمكافآت المادية . فالشد على اليد أو القبلة أو العناق علامات على الرضى ولا تتضمن مسرة فيزيائية يمكن أن تقارن بالألم الفيزيائى عند العقاب البدنى .

فاعلية الضبط الاجتماعى :

ناقش عدد من المؤلفين موضوع الأثر الذى تتركه وسائل الضبط الاجتماعى فى الحصول على مزيد من الامتثال داخل الجماعة أو المجتمع ، وقد سلكوا فى هذا الصدد أمثلة عديدة تؤيد اتجاهاتهم المختلفة .

ويمكن أن نحصر هذه الاتجاهات فى اتجاهين أساسيين :

الاول - أن فاعلية الضبط الاجتماعى تتوقف على أدواته المختلفة ، أى أنه كلما زادت هذه الأدوات نفذا إلى الأفراد واصطبغت بالطابع المرادع فى أكثر الأحيان ، كلما ظهرت آثار الضبط الاجتماعى فى القليل من نسب الانحراف وخاصة ذلك النوع الذى يكون فيه اعتداه جسيم على المعايير الاجتماعية ذات الطابع العام . ويدعم أنصار هذا الاتجاه موقفهم بقولهم أننا نريد وسائل ضبط فى المجتمع الحديث لها قوة القهر والازام التى كانت للوسائل العرفية فى المجتمعات القديمة أو البسيطة .

وواضح أن هؤلاء يؤكدون على أهمية القانون وضرورة توسيع نطاقه وتحديد قواعده بحيث يكون صالحا لمواجهة أى انحراف مهما صغر فى المجتمع رعاية للنظام والامتثال .

والثانى - ذلك الاتجاه الذى لا ينكر أهمية وسائل الضبط الاجتماعى فى الوصول إلى درجة من الامتثال عالية ، ولكن مؤيديه يرون أن الفاعلية النهائية للضبط الاجتماعى تتوقف على طبيعة الجماعة من ناحية ، وعلى

نمط التنشئة الاجتماعية من ناحية أخرى • ولذلك يحاولون أن يركزوا
أنظارهم على الظروف الجماعية التي قد تؤدي إلى الانحراف أو إلى
الامتثال • ومثال ذلك قولهم :

أنه كلما كانت الجماعة محبة إلى الفرد كلما زادتفاعلية وسائل
الضبط الاجتماعي في رد الفرد إلى طريق الجماعة المرسوم • ومثال ذلك
أن أحد عوامل انحراف الأحداث ترجع إلى أن الحدث لا يتطابق مع
والديه • ومن ثم لا يقدر عضويته في جماعته الأسرية ، ذلك لأن الأب
هو رمز السلطة وعندما يعارض الطفل أباه فإنه غالبا ما يعارض كل
رموز السلطة الأخرى مثل الشرطة والقضاء وحراس السجون ، وربما
كانت معارضة الحدث لوالده طريقا يجعل شعور الطفل يتحول بصفة
عامة إلى نوع من الإحساس بأن المجتمع كله يقف ضده ، ومن ثم تنمو
عنده اتجاهات العصيان ويصبح متأثرا بالرغبة في الانتقام ، كذلك
تتوقففاعلية الضبط الاجتماعي على استقلال الجماعة ، بمعنى أنه كلما
زاد استقلال الجماعة كلما قلت فرص الانحراف ، وكلما زادتفاعلية
الضبط • وقد دلت أنصار هذا الاتجاه على قولهم هذا بدراسات مقارنة
أجريت على عدد كبير من الجماعات والمجتمعات المحلية تمثل ثقافات
مختلفة وتدرج في درجة استقلالها • كما أنهم وجدوا أيضا نتيجة
لدراساتهم لعدة جماعات مختلفة البناء والوظيفة في مجتمع معين ، أن
الأوامر المتعارضة أو التوجيهات غير المتناسقة تؤدي إلى العصيان أو
الاحباط • وفي هذا المقام تبيينوا أن الأوامر ذات الطابع الإيجابي
والمتناقضة في الواقع تؤدي إلى زيادة نسبة العصيان ، كما أن الأوامر
السلبية تؤدي إلى الكبت وإلى المظاهر العصبية •

إن كلا الاتجاهين السابقين لا يصلح كل منهما على حدة لبيان
العوامل الأساسية التي من شأنها أن تؤدي إلىفاعلية أكثر في وسائل
الضبط الاجتماعي ، ذلك لأن الاعتماد على مجرد الوسائل للوصول إلى
الامتثال داخل الجماعة دون معرفة بطبيعتها يؤدي إلى عدم ادراك
الأداة المناسبة لانحراف معين أو لجماعة بعينها •

كما أن الاتجاه الآخر الذى يركز اهتمامه على التنشئة الاجتماعية وطابع الجماعة ينسب شيئا هاما ، وهو أن عمليات التنشئة الاجتماعية نفسها تعكس درجات متفاوتة من الضبط الاجتماعى ، وأن بناء الجماعة ووظيفتها تتضمن بالضرورة طريق الوصول الى أهدافها وأسلوب الدفاع عنها ووسائل تذليل الصعوبات التى تقف فى وجهها ، وهى كلها من غير شك أساليب فى الضبط الاجتماعى •

وحقيقة الامر أن غايلية الضبط الاجتماعى تتوقف على مزج دعاوى الاتجاهين معا ، ويتأيد هذا بوضوح فى المجتمعات الحديثة التى تجعل من القانون الاداة الكبرى فى الضبط الاجتماعى ، ذلك أن ما يلحق قواعد القانون أو نصره من تعديلات إنما يتم لمواجهة التغيرات التى تحدث فى الجماعات المختلفة المكونة للمجتمع • والمشرع الحديث يضع فى اعتباره دائما ضرورة استقرار الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليكون لتشريعته فاعلية • ومن الادلة على ذلك أن كثيرا من التشريعات ولدت ميتة لأنها جاءت غير معبرة عن طبيعة الاحوال الاجتماعية وغير متمشية مع حقيقة الظروف التى وضعت من أجلها •

المتضمنات الاجتماعية للضبط الاجتماعى :

من المناسب هنا كما يقول اجبرن ونيمكوف أن نشير الى بعض النتائج التى تترتب على الضبط الاجتماعى ، لأنها تلقى مزيدا من الضوء على علاقة الجماعة بالفرد من وجهة نظر أدوات الضبط الاجتماعى •

١ — يعطى المنحرفون باهتمام الجماعة أكثر مما يحظى المتثلون • ذلك أن الجماعة تنشغل بمن يعتدى على المعايير أو يتكسب الطريق السليم أكثر من انشغالها بالاشخاص العاديين ، والامثلة على ذلك عديدة فالطفل المشاغب يأخذ من وقت العائلة واهتمامها أكثر من الطفل المتثل ، وكذلك بالنسبة للطالب الذى يحاول الخروج على نظام الجامعة ، ومن يتتبع مناقشة مجالس الكليات أو الجامعات يجد أن جزءا كبيرا من نشاط هذه المجالس يخصص لمعالجة مشاكل الطلاب المتخلفين أو المشكلين •

٢ - يندر أن يرتفع الفرد فوق مستوى جماعته، ومعنى ذلك أن الجماعة تضع الحدود وترسم الاطار الذى يحدد مدى اختلافات السلوك عند أعضائها ، ولهذا يكون السلوك موافقا عليه اذا تم فى أى ناحية من نواحي هذا الاطار . أما اذا خرج عليه فان أعضاء الجماعة يحاولون رده . وقد عبرنا عن هذه النقطة من قبل بقولنا ان الجماعة الانسانية محافظة بطبيعتها، ومع ذلك فان درجة التغير فى السلوك لا تتأثر بالاختلافات فى معايير الجماعة لمصعب ، بل تتأثر بالدرجة التى يطابق الفرد نفسه اليها مع الجماعة ، كما أن درجة التغير هذه تتوقف أيضا على مبلغ القهر الذى تمارسه الجماعة فى سبيل امثال اعضائها لها . وفى المجتمع الحديث قد ينتقل الفرد من جماعة الى أخرى سعيا وراء اطرار أوسع لسلوك اذا تبين أن جماعته المفضلة قد ضاقت به .

٣ - الجماعة أحد الوسائل الفعالة لتغيير سلوك الفرد ، ومعنى ذلك أن الافراد الذين يظهرون حساسية شديدة لاساليب الجماعة فى الضبط الاجتماعى يكونون أكثر استجابة للتغير اذا تم عن طريق هذه الجماعة .

٤ - الجماعة ككل أكثر حثا على النظام وأشد فاعلية فى الوصول اليه من قائد أو زعيم محلى ، ويرجع ذلك الى أن الجماعة أكثر قدرة على فرض الضبط على سلوك أعضائها من فرد يناط به سلطة ويوكل اليه هذا الضبط ، وجريا وراء تطبيق هذه الفكرة عمليا تعمل المدارس على المحافظة على النظام ، عن طريق اعطاء بعض وسائل الضبط لعدد من التلاميذ ليراقبوا سلوك زملائهم ، وقد لوحظ أن التلاميذ يكونون أكثر استجابة لهذه القيادة الجماعية من زملائهم اذا قورنت باستجاباتهم للسلطة المركزية التى قد يمارسها ناظر المدرسة .

الفصل العاشر

أسس التمايز والترتيب الطبقي في المجتمع

أسس التمايز والترتيب الطبقي في المجتمع

من أكثر الموضوعات اثارة للجدل بين المفكرين والعلماء ، الموضوع الذي نعالجه في هذا الفصل ، نظرا لارتباطه ببعض الجوانب السياسية واتصاله الوثيق في بعض الاحيان بالمسائل الايديولوجية ، إن الاختلافات بين الناس كانت ولا تزال موضع النظر والبحث منذ آلاف السنين .

وقد انحصر النقاش في عدد من المسائل ، من أهمها الدخل والمهنة والمستوى الثقافي ومستوى المعيشة وغيرها . ويلاحظ أن علماء الاجتماع اهتموا بالاختلافات في هذه المسائل والتي تظهر بوضوح بين أقسام المجتمع المختلفة ، وربما كان هناك فرق أساسي في معالجة هذه الاختلافات في الماضي وفي وقتنا الحاضر . ويظهر هذا الفرق في أن القدماء ردوا كل تمايز يظهر بين الافراد في المجتمع إلى أسباب وراثية في غالب الامر ، ومن ثم شغلوا أنفسهم بالبحث ، عما إذا كان الذين يشغلون مراكز ممتازة في المجتمع فضلاء في نفس الوقت . ولكن المتعارف عليه الآن أن ينشغل العلماء بدراسة أسباب عدم التساوي بين الناس ، ويكون التركيز على العوامل الملموسة فحسب ، أما المسائل التي يمكن أن تتصل بمواهب الناس وقضائهم ، فلا تكون محل الاهتمام . ومن المناسب هنا أن نعرض في ايجاز لبعض الدراسات والافكار القديمة وتطورها حتى وقتنا الحاضر ، لالقاء مزيد من الضوء على الموقف المعاصر في علم الاجتماع فيما يتصل بموضوع التمايز والترتيب الطبقي :^(١)

(١) من الكتب التي خصصت بأكملها لدراسة موضوع الترتيب الطبقي في المجتمع ، الكتاب الذي ألفه «ايجون ارنت برجل» عام ١٩٦٢ ، حاول فيه أن يعرض لكل الافكار والنظريات المتعلقة بالطبقات والطوائف والتنقل الاجتماعي وعلاقة هذا كله بالانماذج الاجتماعية المختلفة . ونلاحظ أنه يميل الى وجهة النظر الامريكية التقليدية في معالجة هذا الموضوع الهام .

١ - أفلاطون حاول أفلاطون وهو يكتب عن الدولة (المدينة) المثالية ، أن يهيئ على الناس على أساس ما يتمتعون به من قدرات موروثه . فلاحظ أن الناس في المجتمع يتبادلون الخدمات ، لأن العمل بطبيعته ينقسم بينهم أقساماً عديدة ، فيقوم البعض بأعمال معينة يؤدونها على أحسن وجه ، ولكن آخرين قد لا يتمكنون من إنجاز نفس هذه الأعمال لأسباب تتعلق بقدراتهم الموروثة . أى أن كل انسان مهيئ بالوراثة ليقوم بعمل معين يتناسب مع استعداده ، ويؤمله في نهاية الامر الى شغل مرتبة معينة في المجتمع الذي ينتمي اليه . وقد كان أفلاطون يعتقد أن المجتمع والفرد يمكن أن يفيدا كثيرا ، اذا اقتصر كل انسان على عمله ما هو معد وصالح له فقط . ولكن هذا المطلب المثالى لا يمكن أن يتحقق في الواقع . وقد اعتقد أفلاطون أيضا أن نظام التربية في الدولة المثالية يمكن أن يستخرج أحسن ما في الانسان ويسير غور طاقته الحقيقية التي ترتبط بقدراته الموروثة . وعلى ذلك ينقسم السكان الى أقسام متعددة ، القسم الذي يتكون من العمال ، والقسم الذى يتكون من الذين يقومون بأعمال إدارية وتنفيذية ، والقسم الذى يتكون من الذين يقومون بأعمال ذات طبيعة عسكرية ، وأخيرا القسم الذى يتكون من الحكام . ويدافع أفلاطون عن هذه التقسيم ، بقوله ، ان المجتمع المثالى يجب أن يقسم العمل على النوع السابق ، الذى يحقق مصالح الفرد والجماعة العليا ، كما أن الفرد يمكن أن يصل في ظل هذا النظام الى السعادة .

٢ - مكيافيللى لقد وضع مكيافيللى هدفا وحاول أن يستقى العوامل التى يمكن أن تحققه أو تعوقه . وقد كان هدفه الاكبر أن يصل الى وحدة ايطاليا السياسية في الوقت الذى هددها الانحلال السياسى ، وجعل مجرد وجودها موضع خطر داهم . ومن أجل هذا أعاد تحليل التاريخ بصورة مبسطة ليتمكن هو وغيره من مواجهة المشكلة الاساسية . فعندما كانت ايطاليا تعمر الفوضى ، ويدون زعيم ، لم يشغل مكيافيللى نفسه بالبحث في الطبقات المختلفة في المجتمع . ذلك لان أزمة ايطاليا في عصره جعلته يحاول أدراك المجتمع من وجهة نظر الحاكم والمحكومين أو

الامير والشعب • وقد تصور أن مستقبل هذه البلاد يتوقف على حكمة وشجاعة ومكر رجل واحد قادر على قيادة الامة • ويقول مكيفيللي انه من الصعب ، في الوقت الذي يقف فيه الانسان في موقف عدائي من أخيه الانسان ، أن نفكر في العلاقة بين الناس الذين ينتمون الى مراتب مختلفة في المجتمع • واذن يكون الموضوع الاساسي للنظر ، هو البحث عن الرجل القوي الذي يستطيع أن يشق للشعب طريقا للخلاص من هذه الازمات والنكبات التي يتعرض لها المجتمع • وعلى ذلك يكون مكيفيللي قد تصور المجتمع منقسما الى «طبقتين» الحكام والمحكومين •

٣ - ويميل عدد من الباحثين في الطبقات إلى القول بأن الدراسة الحديثة للترتيب الطبقي تمتد جذورها إلى القرن الثامن عشر • ففي هذا الوقت كانت دراسة الطبقات الاجتماعية تعتبر جزءا من التاريخ الطبيعي لبني الانسان • وفي عام ١٧٩٣ نشر جون ميلار John Miller الذي كان استاذا للقانون في جامعة جلاسجو كتابا عنوانه «أصل التمييز في المراتب» أو «بحث في الظروف التي تؤدي إلى ظهور النفوذ والسلطة عند الاعضاء المختلفين في المجتمع» وقد كان ميلار كثيرة من مفاصله متجها الى دراسة صفات وعادات الامم ، من أجل فهم تقدم الجنس الانساني من حالة البربرية الى الوضع الحالي الذي يتميز بوجود الامم المتقدمة • ولذلك كانت دراسة المراتب أو الطبقات المختلفة في المجتمع ، جزءا من التاريخ الطبيعي للجنس البشري ، وهذا يعود الى أن الانسان يعيش دائما في جماعات •

ويقول ميلار أيضا ، أن دراسة الطبقات الاجتماعية في المجتمع يجب أن تبدأ بدراسة البيئة الخارجية ، ثم دراسة اقتصاد البلاد ونوع العمل الذي يقوم به الناس ، والمجتمعات المحلية التي يعيشون فيها والعلاقات الاجتماعية التي يشاركون فيها ، ومثل هذه الدراسات ضرورية لأن هذه الموضوعات الجزئية لابد أن لها تأثيرا كبيرا على عادات الناس واستعداداتهم وطرق تفكيرهم •

وعلى الرغم من أن دراسة الطبقات في أيام ميلار لم تسر في الطريق

الذى رسمه ، الا أن دراسة الطبقات الاجتماعية الحديثة تتجه الى السير في هذا المدخل الذى أشار الى ضرورته ميلار لدراسة الترتيب الطبقي في المجتمع .

٤ - ان هذا المدخل لدراسة الطبقات الاجتماعية ، ليس الا طريقا واحدا من الطرق التى أثر بها تفكير القرن الثامن عشر ، ذلك أنه من المهم أن ندرك أن الحوادث الكبرى التى حدثت في هذا القرن تركت أثارا بالغة الأهمية على هذه الدراسة ، ومن أخصها الثورة الفرنسية والامريكية وقيام الصناعة الحديثة . ويمكن أن نشير في هذا المقام الى تيارين متميزين من الفكر برزا كرد فعل لهذه الأحداث .

أ (لقد تصور «المحافظون» المجتمع على أن الأفراد فيه يولدون في طبقة معينة تحدد حقوقهم وواجباتهم . ولكنهم بدلا من أن يتصوروا أن هذه الحقوق والواجبات تفرض على الأفراد عن طريق التقاليد الخلقية ، زعموا أنها تفرض في ظل التطورات الصناعية الجديدة عن طريق الجزاءات القانونية . ونتيجة لذلك تكون العلاقة بين السيد والخدام مثلا ، علاقة تعاقدية ينظمها القانون ، كما أن أساس التعامل بينهم يكون عن طريق المدفوعات النقدية التى تستبعد كل المعاني الخلقية لهذه العلاقة . واذن تكون الطبقات في المجتمع الصناعي عبارة عن تجمعات من الناس لهم مواضع متشابهة في المجتمع ويجمعهم رابط واحد ، هو المصلحة الاقتصادية . وقد حاول المفكرون المحافظون في القرن التاسع عشر أن يعيدوا تأكيد الروابط الخلقية التى تربط الأفراد بالمجتمع بعيدا عن العلاقات التعاقدية وعن مظاهر التبادل النقدي .

ب) ولكن «الاحرار» استجابوا للتصنيع بطريقة عكسية . ان تجرية الصناعة عندهم تعتبر أزمة للمجتمع الإنسانى ولتاريخه ، ومع ذلك لم ينظروا اليها نظرة يأس ، بل على العكس أكدوا أن الفرصة أصبحت متاحة للتقدم . وهم وان كانوا يتفقون مع المحافظين في

(٢) راجع كتاب بندكس ولييست عن «الطبقة والمركز والقوة» الطبعة الخامسة ، ١٩٦١ .

التحدى الاخلاقى الذى ترتب على التصنيع ، الا أنهم تصوروا أن الصناعة أضافت حملا ثقيلا على كاهل العمال . وأهم ما استقر باهتمام الأحرار في هذه الفترة ذلك الصراع الذى يتزايد في الشدة ، بين العمال وأصحاب رأس المال ، والذى يزداد عنفا كلما زاد التوسع في استخدام الآلات والعناية بانتاجية العامل . وقد كان الاعتقاد السائد أن الغنى يزداد ثراء والفقير يزداد فقرا ، كما أن الرأى كان منصرفا الى أن الزيادات الحتمية في الثراء وفي الفقر ، ستؤدي الى اتجاهات غير أخلاقية عند الفقير والغنى على السواء . وتفسير ذلك أن الغنى يزداد طمعا في مزيد من الثروات ، ويصاحب هذا الطمع عدم تقدير للقيم التنافسية والانسانية ، كما أن الفقير يزداد ازدياء لحياته وعبودية للمال . ولعل هذا التدهور الخلقي وهذا البؤس هو الذى حرك الأحرار لتعجل اليوم الذى يتم فيه القضاء على هذا التدهور ويعاد فيه تنظيم المجتمع .

وواضح أن المحافظين الأحرار اختلفوا في تصور أزمة المدينة الصناعية . فالمشكلة الخلقية عند المحافظين هي في ضعف الروابط بين الفرد والجماعة التى ينتمى اليها . ولذلك تعنى الفردية عندهم ، تدهور المستويات الخلقية التى يستطيع الفرد عن طريقها توجيه سلوكه . أما بالنسبة للأحرار ، فالمشكلة الخلقية . هي في القهر وفي سحق فرص الفرد للنمو والتقدم . ومن الطبيعى أن يتصور كل من الفريقين اصلاح المجتمع من الزاوية التى يعتقد أنها مصدر الشر الذى تمغض عند التصنيع . ولذلك يكون اصلاح المجتمع عند المحافظين ، يتركز حول اعادة تكامل الفرد والجماعة ، أما الأحرار فإن اصلاح المجتمع عندهم لن يتم الا اذا خلقت ظروف اجتماعية جديدة تعيد للإنسان كرامته السليمة وتنسج حاجته في التعبير عن ذاته بحرية دون أن يتعرض للقهر والاستغلال .

• — هذا ويبدو من النظرة الاولى أن الدراسات السوسولوجية المعاصرة للترتيب الطبقى ، لا تتصل بأحد "تجاهين السابقين : المحافظ

والمر ، ولكن الحقيقة أن هذه الدراسة لا تذهب بعيدا ، بل انها تدور حول الاجابة على الاسئلة التي كانت محور الاتجاه المر والاتجاه المحافظ . ومن الواضح أن محافظي القرن التاسع عشر كان لديهم رغبة في الابقاء على الاوضاع الرانة ، أما الاصرار فقد كانوا يأملون في الاصلاح الاجتماعي واعادة تنظيم المجتمع . ومع أن هناك اعترافا يكاد أن يكون عاما ، بأن الدراسات النوسولوجية قد اسقطت عند دراسة الترتيب الطبقي ، المسائل السياسية المتعلقة به ، إلا أنه من الواضح أن تقسيم نواحي الاهتمام عند البحث الى مسائل تتعلق بالاستقرار ، ومسائل تتعلق بالحركة والديناميات لازال أهم ما يميز دراسة هذا الموضوع في علم الاجتماع المعاصر . ونحن نعتقد ، أنه على الرغم من زعم كثير من الباحثين في علم الاجتماع ، أنهم يدرسون الموضوع دراسة محايدة ، فان تحيزهم (السياسي) يظهر في اختيارهم لهذه الناحية أو تلك عند دراسة موضوعات الترتيب الطبقي . ومثال ذلك أن الباحث الذي يفضل دراسة العناصر الدائمة أو الثابتة في الطبقة دون غيرها ، يحدد نفسه فعندئذ يدري في نطاق خاص متصل بالاتجاه المحافظ ، كما أن الباحث الذي يفضل دراسة النواحي المتغيرة في المجتمع فانه يجارى الاتجاه المر دون أن يدري أيضا . ونحن نشك في أن الباحثين حين يعلنون في براءة ، أنهم محايدون عند دراسة موضوعات الترتيب الطبقي ، أنهم محايدون فعلا أو أنهم ينتمون الى اتجاه دون آخر من غير دراية حقيقية .

وبناء على ذلك نستطيع أن نميز الاتجاهين الرئيسيين في دراسة الترتيب الطبقي وما يترتب على كل منهما من نتائج متصلة بطبيعة الدراسة واتجاهاتها والموضوعات الاساسية التي يفضل كل من أنصار هذين الاتجاهين التركيز عليها .

(١) اتجاه التمسك بالتمايز الدائم : ومحصلة هذا الاتجاه تظهر عند أولئك الباحثين الذين يفضلون دراسة الطريقة التي يضع على أساسها الفرد نفسه في سلسلة المراكز في المجتمع الذي ينتمي اليه ، وكذلك الطريقة التي يحافظ بها عن طريق أفعاله ، على وضعه في هذه

السلسلة ، ويظهر اهتمام هؤلاء بالنواحي الدائمة والثابتة في المجتمع ، في تركيز أبحاثهم على نظام مراتب الأفراد ، الذي يعتبر من غير شك جانبا هاما في مسألة الترتيب الطبقي . وعلى ذلك يرتب الافراد على أساس عدد من مقاييس الامتياز والنفوذ والتي يستخدمونها مع غيرهم لتمكنهم من الحكم على الطريقة التي يجب اتباعها عندما يتصلون أحدهم بالآخر . ونتيجة مثل هذه الدراسة وغيرها تعتبر محاولة لتفصيل الاسلوب الذي يحاول على أساسه الترتيب الطبقي الحاضر أن يحافظ على جوهره (٣) .

ب) الاتجاه الجمعي المتغير : ويهدف الى دراسة السلوك الجمعي في تأثيره بالتنظيم الاقتصادي للمجتمع ، ومن أجل ذلك يرتب الباحثون الافراد طبقا لعدد من المقاييس الخارجية ، مثل المهنة والدخل ونمط الاستهلاك والملكية وغير ذلك . وتعتبر التغيرات التي تحدث في الاتجاهات المهنية وفي توزيع الدخل جانبا متكاملا من أبحاث هؤلاء . ولعل هذا هو الذي جعل بعض الكتاب يقولون ان هذه الابحاث المتعلقة بالسلوك الجمعي تركز على المسائل المتعلقة بالتغير الاجتماعي في المحل الاول ، لان أصحابها يقررون ، أن سلوك الجماعة يكون استجابة مباشرة للبيئة المتغيرة . ولهذا كانت كثير من كتابات كارل ماركس ، دراسة للجماعات بهدف تحليل عمليات التغير الاجتماعي . ومع أن هناك عدة اختلافات بين الدراسات التي تدرس نظام المراتب في ضوء اعتبارات اقتصادية ، وبين النظرية الماركسية التي تنسب تغيرات البناء الاجتماعي الى تغيرات سابقة في الظروف المادية للمجتمع ، الا أنهما يشتركان في الاعتقاد بأن سلوك الجماعات يعتمد على التغيرات التي تحدث في التنظيم الاقتصادي والتوجيه السياسي . ومن هذه الزاوية ، يعكس الاتجاه الجمعي المتغير والاتجاه الماركسي الاهتمام المتزايد بالنواحي المتغيرة للمجتمع .

(٣) هذا هو الاتجاه الشائع في علم الاجتماع الأمريكي ، ويحاول بارسونز ومدرسته في هذه الايام تدعيمه بتحليل جديد ومنطقي مختلف عما درج عليه أغلب الكتاب المعاصرين .

أساس التمايز في المجتمع

١ - تختلف مراكز الأفراد ومراتبهم في أغلب المجتمعات والجماعات، وتعكس هذه الاختلافات قيم المجتمع بطريقة يمكن تمييزها وإبرازها للدراسة المقارنة . وقد تقوم اختلافات المركز على أساس السن أو الجنس أو الثروة أو المؤهلات الشخصية . وفي بعض المجتمعات هناك تدرج في المراتب ، بحيث لا نستطيع أن نُصدد مراتب معينة تختلف اختلافا أساسيا عن مراتب أخرى في نفس المجتمع ، بينما نجد الانقسام الطبقي في مجتمعات أخرى واضحة مثل الطوائف في الهند أو الاقطاعيات في مجتمع القرون الوسطى .

٢ - وأول ما يجب أن نلاحظه هو أن الأفراد والجماعات قد تختلف بعضها عن الآخر في صفات معينة ، كالجنس أو المهنة . الأمر الذي يسمح بتصنيف الناس على هذا الأساس ، أو يكون الاختلاف بينهم من طبيعة يمكن قياسها مثل اختلافات الذكاء أو اختلافات العمر . كما أننا نلاحظ أن الأفراد أو الجماعات غير المتجانسة من حيث الجنس أو المهنة أو الصفات الأخرى يقومون بوظائف مختلفة عندما يتفاعلون، مثل الحصول على الطعام أو حمل الأثقال أو القتال ، وعندما تثبت هذه الوظائف المختلفة عن طريق الثقافة في نموذج يحدد الموقف الاجتماعي لشخص معين يشغل هذا الموضع ، فإننا نسمى هذه الوظائف «الأدوار الاجتماعية» . ولما كان المجتمع عبارة عن تنظيم من عدة جماعات تقوم بأنواع مختلفة من النشاط ، فإننا نتوقع نتيجة لهذا أن توجد أدوار اجتماعية كثيرة . فالفرد يقوم بأدوار متعددة بتعدد انتماءاته الاجتماعية . ولذلك نلاحظ أنه في المجتمع البسيط المتجانس ثقافيا والمستقر نسبيا تكون أدوار الناس قليلة . الأمر الذي يترتب عليه ألا نجد تصادما أو نزاعا بين أدوار الناس ، وكل النزاع الذي يحدث يكون نزاعا من النوع الذي خبرته الجماعة لمدة طويلة ووجدت له الحلول السلمية . ولكننا نجد الأمر على عكس ذلك في المجتمعات التي تتغير بسرعة ، حين تتعدد الجماعات المختلفة المقاصد التي ينتمي إليها الفرد ، ولهذا نقول أنه

كلما تعقد المجتمع كلما تعقدت الادوار الاجتماعية وأصبحت الفرصة سائحة للنزاع بينها •

٣ — كل المجتمعات تمايز بين أعضائها على أساس الادوار ، كما أن كل المجتمعات تقيم هذه الادوار بطريقة متميزة • ولذلك تعتبر بعض الادوار أكثر أهمية وأكثر قيمة من أدوار أخرى • وبالتالي يقدر المجتمع أولئك الذين يشغلون أدواراً مهمة من وجهة نظره • وهذا التقدير الاجتماعي المختلف للادوار الاجتماعية التي يقوم بها الافراد هو الذي أدى الى ظهور فكرة المركز ، ولذلك ينظر الى المركز من وجهة نظر علم الاجتماع على أنه المرتبة التي تترنح الجماعة بدور معين أو بمجموعة من الادوار ، ولذلك تسمى العملية التي عن طريقها ترتب الجماعات أو الافراد في سلسلة متدرجة من المراكز «الترتيب الطبقي» Stratification ونحن نستخدم هذه الكلمة في علم الاجتماع لما بين التدرج الاجتماعي وبين ترتيب الصخور القديمة في طبقات داخل القشرة الأرضية من وجه شبه بطريقة ما ، ولكن التدرج الاجتماعي أقل دواماً واستمراراً في الزمن من الطبقات الجيولوجية ، واذاً يوجد الترتيب الطبقي اذا وجدت الجماعات في مواضع مرتبطة بمراتب معينة ولها درجة معينة من الدوام •

٤ — ويكاد علماء الاجتماع يجمعون على أن كل المجتمعات الانسانية المعاصرة والتاريخية تتطوى على نوع معين من الترتيب الطبقي على أساس اختلاف أدوار الناس ومراكزهم في الحياة الاجتماعية • وقد أدى تقسيم العمل في المجتمعات الحديثة الى أنواع لا حصر لها من الاعمال التي تختلف بعضها عن الآخر وما يؤدي اليه هذا الاختلاف من اختلاف الذين يقومون بها • ولهذا فان الحديث عن المساواة المطلقة بين أعضاء المجتمع الواحد في وجود هذا التقسيم المعقد للعمل ، وفي وجود المراكز والادوار غير المتساوية أمر غير منطقي وغير واقعي أيضاً ولكن الترتيب الطبقي قد يتأثر ببعض الايديولوجيات التي قد تقرب الابعاد الاجتماعية بين الناس أو قد تزيدها اتساعاً •

٥ — وعند دراسة الترتيب الطبقي للمجتمع لا يجد الباحث في

المجتمع مفرا من التعرض لموضوع الطبقات الاجتماعية التي تعتبر جرم الترتيب الطبقي في كل مجتمع ، وفي هذا الصدد لا نجد موضوعا مختلف عليه علماء الاجتماع مثل موضوع الطبقة الاجتماعية من حيث طبيعتها وحدودها ومقاييسها •

المركز الاجتماعي :

١ - المركز هو الوضع الاجتماعي الذي يعين لصاحبه بغض النظر عن صفاته الشخصية وخدماته الاجتماعية ، درجة من الاحترام والنفوذ والتأثير ، وعلى الرغم من أن هناك ارتباطا تاريخيا وثيقا بين الطبقة الاجتماعية وبين نوع المهنة ، فانهما لا يمتزجان ، لان الفواصل الطبقيّة لا تقوم أساسا على الوظيفة ، ولكنها تقوم على المركز Status •

٢ - وتختلف ادعاءات التي يستند عليها المركز باختلاف المجتمعات وباختلاف الفترات التاريخية في هذه المجتمعات نفسها • ففي المجتمعات البدائية حيث لا يوجد تمايز طبقي بالمعنى المعروف يقوم المركز على أساس الامكانيات الفردية • لكن المركز يمكن أن يقوم على اختلافات في المولد أو الثروة أو المهنة أو السلطة السياسية أو الجنس أو الامتياز العقلي كما في الصين القديمة • وغالبا ما يتمدد المركز باجتماع أكثر من خاصية من الخواص السابقة • وكلما أصبح لعامل من العوامل السابقة مركز الصدارة بحيث يلتف حوله باقي العوامل ، ويصبح هذا العامل أمرا متعارفا عليه في التراث الاجتماعي كلما مهد السبيل الى قيام طبقة اجتماعية مستندة اليه • وذلك مثل طبقات السن والثروة •

الترتيب الطبقي :

١ - لماذا نصنف الناس ونحب دائما أن ننظر اليهم لا كأفراد ، ولكن كطبقات ؟ الواقع أن مثل هذا النوع من السلوك يؤدي الى اهدار حقوق بعض الافراد على الرغم من أن الاجابة على السؤال السابق قد تكون بطريقة أخرى عندما يذهب البعض الى القول بأنه يجب أن نتصرف حيال كل الافراد طبقا لما هم عليه في واقع الامر ، لا طبقا لانتماءاتهم الطبقيّة • ويتأيد هذا الادعاء على أساس الاختلافات الكبيرة

التي نلاحظها في ذكاء الأفراد وتربيتهم وشخصياتهم ومهاراتهم وطابعهم العامة والخصائص الاخرى التي تزيد من ضرورة معاملة الناس على أساس مؤهلاتهم الشخصية بغض النظر عن الطبقة التي ينتمون اليها . وعلى الرغم من وجهة هذا الزعم ونيل أهدافه الا أنه يتغافل عدة اعتبارات هامة تؤدي الى عدم وجود مثل هذا السلوك في واقع الامر ، ذلك أن مطلب المدنية الحديثة التي تقتضى القرارات السريعة والاستجابات اليومية بالاضافة الى القدرات الانسانية المحددة تجعل الناس يتصرفون بعضهم ازاء البعض الاخر كطبقات أكثر من أفراد سواء أرادوا ذلك أو لم يريدوا .

٢ - ومن السهل في الاسرة أو في الجماعات الصغيرة أن يتصرف الاعضاء بعضهم مع الاخر على أساس كونهم أشخاص ، ولكن اذا اضطرت الاسرة أو الجماعة أن تتعامل مع غرباء غير معروفين بالخصائص فان أعضاءها لا يملكون الا أن ينظروا اليهم نظرة طبقية ، ومعنى هذا أنه نتيجة لاتساع حجم المجتمع وتمايز الناس الشديد وسيادة العلاقات غير المباشرة وانقسام الناس الى جماعات مهنية وتوزعهم في أقسام المجتمع المختلفة ، تصبح النظرة الطبقية محددة لطابع العلاقات الاجتماعية ومسيرة للاستجابات السريعة التي تؤدي الى اعطاء تبرير سريع للسلوك الاجتماعي وتحديد واضح للمواقف الاجتماعية . ويزعم لويدي وورنر أن تقسيم العمل حين يزداد الى جانب تعدد واختلاف الوحدات الاجتماعية تصبح الحاجة الى التأزر والتماسك شديدة جدا ، واذا وصل المجتمع الى هذه الدرجة وأمكن الوصول الى هذا التكامل تكون الفرصة كبيرة أمام المجتمعات الكبرى أن تعيش وأن تنمو ، ولن يتحقق التكامل والتأزر الا بناء على تحديد مراتب الناس وتعيين مواضعهم في النسق الاجتماعي على أساس تدرج معين للموظائف والمراكز وأنواع السلوك المتوقعة والمقررة لكل درجة على حدة .

٣ - وهنا نلاحظ أن الترتيب الطبقي للمجتمع يترتب عليه نتائج كثيرة منها : أنه اذا كان المجتمع محددا للطبقات بطريقة حاسمة فان

فرص الحياة المتنوعة لا تكون سائحة أمام الكثرة من الناس ، بل يحدث في أغلب الأحيان أن يظل الفرد محصورا داخل نطاق طبقة الا في أحوال استثنائية نادرة . ولكن المجتمع الذى يذيب الفوارق بين الطبقات بمعنى الا يغلقها على أعضائها بأن تكون مفتوحة للدخول فيها أو الخروج منها فان أكثر من فرصة تسنح لجميع الافراد أن يغيروا من مواضعهم ومن مرتباتهم ومن أنماط سلوكهم بحسب مؤهلاتهم الشخصية . والفرق بين الطبقة المخلقة والطبقة المفتوحة هو الذى جعل كثيرا من العلماء يصنفون الترتيب الطبقي في المجتمع أصنافا كثيرة ربما خرجت عن الغرض الاساسى من دراسة هذا الموضوع في علم الاجتماع على وجه العموم ، كما أن امكان وجود الطبقات المفتوحة أدى الى وجود فكرة التنقل الاجتماعي التى تميز المجتمعات الحضرية والصناعية الان .

٤ - وليس هناك شك أن انتماء الفرد لطبقة معينة يطبعه بطابع خاص ويحدد أسلوبه في الحياة ونظرته اليها ، حتى أن بعض أفراد طبقة معينة قد يعرفون بملابسهم أو بلهجاتهم أو بما يفضلونه أو يكرهونه وخاصة في المسائل المتعلقة بالذوق العام .

وكذلك يؤثر الانتماء الطبقي على المرتبة الاجتماعية التى تؤثر بدورها على مايمكن أن يحصل عليه الفرد من نفوذ أو من قوة في الوسط الاجتماعي الذى يعيش فيه .

٥ - ومهما كان الرأى في موضوع الطبقات ، فاننا يجب أن ننبه الى أن كثيرا من المادّة الموجودة حولها يرتبط ارتباطا وثيقا بالنواحي الايديولوجية في المجتمعات المختلفة . فالباحث الأمريكى في موضوع الطبقات يرغب قبل كل شئ في التفسير الماركسى للطبقة ويحاول أن يبرز معالم المجتمع الأمريكى من حيث بنائه الاجتماعي ، في تحديد معاني الطبقة المختلفة وفي النظر اليها وفي ادراك علاقة الطبقات بعضها بالآخر . كما قد يميل بعض الباحثين الآخرين الى إبراز التجربة التاريخية لترتيب الناس في المجتمعات المختلفة ، وخاصة في المجتمعات القديمة التى مرت على عدة تطورات هامة وعلى الاخص من ناحية الصراع الذى كان بين

طوائف المجتمع المختلفة حول النفوذ أو القوة أو حول الاستمتاع بالثروة أو طريقة توزيع الدخل • ولهذا كانت أبحاث الطبقة في أوروبا أكثر اهتماما بتاريخ الصراع الطبقي من الأبحاث التي نجدها عند العلماء الأمريكيين •

وليس هناك شك في أن أفكار سان سيمون وسيسموندي وكارل ماركس عن الطبقات قد فتحت مجالا جديدا في العلوم الاجتماعية ووضعت نظريات محددة حول مفهوم الطبقة ووظائفها في المجتمع •

الطبقات الاجتماعية :

إن دراسة ترتيب الناس في المجتمع ، وفحص الاسس التي يقوم عليها عدم التساوي بينهم في المراكز والأدوار وفي فرص الحياة ، تشكل الاهتمام الأول لمن يبحثون موضوع الترتيب الطبقي في المجتمع واننا لا نشك في أن مسألة الطبقات هي نقطة الانطلاق في الدراسة والتحليل ، ولعل علم الاجتماع الأمريكي يميل الى اصطلاح « الترتيب الطبقي Social Stratification » أكثر من ميله الى ابراز اصطلاح « الطبقة Class » لاسباب ايديولوجية أو سياسية ، نظرا للارتباط الوثيق بين الماركسية وتحليل الاساس الطبقي للمجتمعات الرأسمالية •

وكما سبق أن ذكرنا ، يحاول أكثر الباحثين دراسة التفاعل وما يترتب عليه من مراكز أو مراتب مختلفة في المجتمع ، وذلك لوضع الناس في سلسلة متدرجة تنظم على أساس اختلاف هذه المراكز وما ي صاحبها من أدوار في الحياة الاجتماعية • وهم بذلك يطمسون فكرة الانقسام الطبقي الواضح في المجتمع ويقللون من حدة الشعور لهذا الانقسام تمشيا مع ايديولوجية المجتمع ، التي تقوم في أساسها على اعتبار أقسامه ذات طبيعة مرنة تسمح دون عائق بالتنقل الاجتماعي • وبهذا يتصورون القضاء على الأفكار المتعلقة بالتصادم الفعلي الذي يحدث بين المصالح المتعارضة لفئات المجتمع التي تتفاوت في الدخل تفاوتا كبيرا • كما أنهم يحاولون تبرير اتجاههم هذا عن طريق عدد من الأفكار التي يؤكدها دائما مثل ، دوام صورة البناء الاجتماعي ، والثبات النسبي للإنسان

الاجتماعية ، وعند دراسة مسائل التغير الاجتماعى يرجعون عوامله الى كل شئ تقريبا ما عدا العوامل الاقتصادية أو التكنولوجية ، وإذا تعرضوا لها ، يقللون دورها أو يربطونها بعدد لا يحصر له من العوامل الاخرى ، التى قد تكون ذات طبيعة معتمدة أو مصاحبة .

ان الحقائق المتعلقة بالتغير الاجتماعى والثقافى ، ينبغى أن تكون واضحة أمام كل باحث فى الترتيب الطبقي فى المجتمع ، لان الطبقات الاجتماعية ، تتغير كائى قسم من أقسام المجتمع الاخرى ، وكأى ظاهرة من ظواهره ، استجابة لمؤثرات خارجية وداخلية معا ، ولا يقتصر التغير فى الطبقة على الشكل فحسب ، بل ان التغير يمتد الى المضمون أيضا ، ان القضاء على الصراع الطبقي فى المجتمع كما يرى الماركسيون ، لا يتم الا بتغير جذرى يتناول الاساس الاقتصادى الذى يقوم عليه البقاء الاجتماعى ، كما أن تزويب الفوارق بين الطبقات ، لن يتم الا اذا بلغ التغير الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع أهدافه الكبرى .

ومن أجل هذا نقول ، ان البحث فى تزويب الفوارق الطبقيّة فى مجتمعنا ، لابد أن يتم فى ضوء الحقائق المضبوطة عن تغير المجتمع وذلك لان تزويب الفوارق مسألة تغير اجتماعى وثقافى فى المحل الاول . اننا فى المجتمع الاشتراكى نحطم الاسس التى كان يعتمد عليها التقسيم الطبقي ، الذى كان يخلق طبقات متصارعة ، تستغل أحدها الاخرى ، ومن أهم هذه الاسس ، احتكار الارض ورأس المال والتحكم فى المصالح الاقتصادية ، وما يترتب عليها من بناء اجتماعى يحمل طابع التمايز الطبقي الواضح . ان نجاح مجتمعنا فى كسر حدة الانقسام الطبقي تم عن طريق تدمير مقوماته .

ولهذا نقول ان الفوارق الحقيقية قد ذابت فعلا ، ويبقى أن نعثر على الاسلوب الذى يمكننا من رسم خطط التعاون والتنافس فى سبيل المصلحة المشتركة ، وهو فى رأينا يقوم على التغير المخطط الذى يستهدف مصالح الجماعة العليا ، كما يقوم أيضا على إقتلاع جذور الرواسب القديمة التى لا تزال تؤثر فى طبيعة النظرة الى الحياة ، وانتراج الثياب

المضلة الذى يتشقى وراءها من لازال متصلا فكريا بمجتمع تركه التاريخ
وراءه فى تقدمه الحتمى •

ومن أجل توضيح الموقف السابق ، سوف نعرض فيما يلى لعدد من
تعريفات الطبقة الاجتماعية والمقومات التى تستند إليها :

١ — يقول أرنولد جرين Arnold Green ، ان التفاعل الاجتماعى
محكوم الى درجة كبيرة بالترتيب الطبقي • ذلك لان المراتب التى يحتلها
الناس على أساس مراكزهم ، فى ضوء مكان الإقامة والمهنة والجنس
والدين والثروة وأسلوب الحياة ، تشير وتحدد فى نفس الوقت نفوذهم
وقوتهم النسبية • ويلاحظ جرين أن مقومات الترتيب الطبقي هذه تعين
الناس على توقع السلوك فى مواقف متعددة • ولكنه يرى أن فكرة
الطبقة الاجتماعية لا تسمح لنا بإقامة تصنيف طبيعى كما يفعل
البيولوجى فى المملكة الحيوانية ، ويعترف بأن علم الاجتماع الأمريكى
لم يفلح حتى الان فى تعريف الطبقة الاجتماعية تعريفا مرضيا ، وهو
لذلك يقول ، أن البعض يحاول أن يؤكد وجود بناء طبقي قويم ، بينما
يؤكد آخرون وجود بناء طبقي محلى ، أى أن مقاييس الطبقات تتغير
من منطقة الى أخرى فى المجتمع الواحد • ويرى عدد آخر من الباحثين
أن هناك مقاييسا موضوعية كالثروة والمهنة يمكن أن نحدد عن طريقها
الطبقات الاجتماعية •

ولازال هناك من يعتقد أن الحكم على الطبقات لابد أن يكون من
طريق ذاتى يتمركز حول مدى القبول الاجتماعى ومظاهر النفوذ ، التى
تحدد المراتب الطبقيه^(٤) •

ويحدد جرين موقفه من موضوع دراسة الطبقات الاجتماعية ،
فيزعم أن الطبقة لا توجد فى المجتمع الواحد وجودا يتخلل جميع أطرافه
ومناطقه المتعددة ، بل ان الطبقة تكون دائما ذات وجود محلى • ومعنى
هذا أننا نجد بناء طبقيًا مختلفا فى كل منطقة محلية فى المجتمع الواحد •

(٤) Green, A., Sociology, New York, 1960, pp. 173-174.

ويستند جرين الى ظروف المجتمع الاريكى • ويحاول أن يعمم نظريته ، مدلا على ذلك بالظروف المشابهة للمجتمعات الاخرى • كما أنه يجمع بين المقاييس الموضوعية كالثروة والمهنة ، والمقاييس الذاتية كالتقبل الاجتماعي والسمة الاجتماعية ، في تحديد المقومات التي يستند اليها البناء الطبقي^(٥) • وهو بذلك ينظر الى الطبقة نظرة فردية ويضيق نطاقها فيحصرها في منطقة محلية ، حتى لا يعترف بالظروف المتشابهة التي تميز عددا من الجماعات بغض النظر عن مكان اقامتهم ، يمكن أن تجمع بينهم وتمهد الطريق أمامهم للشعور بوحدة المصالح ، وبالتالي تكون الطبقة الاجتماعية حقيقة مجتمعية وليست حقيقة محلية •

٢ — ولا يختلف جونسون Johnson ، كثيرا عن جرين في الخطوط الاساسية ، لانه يركز على المراتب الاجتماعية التي تتصل بخصائص الافراد ومظاهرهم السلوكية•ويقول ، ان اصطلاح «الطبقة الاجتماعية» يعني «شريحة داخلية الزواج ، تتكون من عائلات متساوية النفوذ تقريبا ، مؤهلين للتفاعل الاجتماعي ، كل مع الاخرى ، ويكون ذلك دليلا على المساواة» • والشريحة كمصطلح تشير الى أن الطبقة الاجتماعية جماعة أو أكثر ، يمكن ترتيبها في نسق متكامل نسبيا من مراتب النفوذ • ويدلل جونسون على سلامة هذا التعريف كما يلي :

أ (الاسرة أساس الطبقة ووحدتها ، ومعنى ذلك أن الاختلافات بين أعضاء الاسرة ترجع الى الجنس والسن ، ولكن هذه الاختلافات تهمل عند الترتيب الطبقي ، لان هؤلاء الاعضاء ينظر اليهم على أنهم متساوون طبقيًا •

ب (الطبقات يتم الزواج في كل منها داخليا ، ذلك لان الرجال يميلون الى الزواج من نساء غير مختلفين عنهم في الاصل الاسرى أو القربية •

ج (التفاعل المستمر بين أعضاء عدة جماعات دليل على انتمائهم الى

(5) Ibid., pp. 179-181.

طبقة واحدة • ومن علامات المساواة الطبقيّة أن تتكرّر الأسر وتتبادل المودة والتعاون ، أو أن يشترك أعضاؤها في ناد احد أو جمعية واحدة.

(د) عندما يتشابه أعضاء الجماعات المتفسدة في أسلوب الحياة ، يكون هذا دليلا على انتمائهم الى طبقة واحدة ، وأسلوب الحياة له مظاهر كثيرة ، مثل طريقة الترتين والنظافة والاشارات وطريقة الكلام وشكل الملابس ونموذج مكان الاقامة وموقعه في المجتمع المحلي ... وهكذا^(٦) • وواضح أن جونسون يضيق نطاق الطبقة ويحصرها في مجتمع محلي واحد ، ويؤكد أهمية التفاعل الاجتماعي في تحديد مقومات الطبقة • وهو وان كان يعرض في أثناء مناقشته للطبقات الاجتماعية ، للمهنة والثروة والاسس الاقتصادية الأخرى ، الا أنه يغلب عليها القيم المتضمنة في اتجاهات التفاعل الفردي والاسرى •

٣ - ويعرض جورج لندبرج Lundberg لطبيعة الطبقات الاجتماعية بقوله ، ان أساس العضوية في جماعة ، هو القيام بسلوك معين متوقع من هذه الجماعة • ويسمى نمط السلوك المتوقع بالاضافة الى وظيفة معينة «الدور» ، ويطلق على مبلغ الاهمية المرتبطة بهذا الدور اسم «المركز» • ولهذا يمكن مقارنة مراكز الادوار من حيث علوها أو توسطها أو قلة أهميتها • ويلاحظ أن كلا من الفرد والجماعة لهما مراكز كما أن لهما أدوارا • ولذلك تسمى مثل هذه الجماعة طبقة اجتماعية ، والترتيب الطبقي هو صلة هذه الجماعات (الطبقات الاجتماعية) كل بالآخر • وعلى هذا نجد أن كل مجتمع معقد مرتب ترتيبا طبقياً ، ويتميز مثل هذه المجتمعات بالمساواة التي تترتب على الاختلافات القائمة بين الناس • ويلاحظ أيضا أن الناس يقيمون هذه الاختلافات في ضوء اصطلاحات ما هو أعلى ، وما هو أدنى •

ويقول لندبرج أيضا ، أنه عند مقارنة عدد من المجتمعات المختلفة ، نلاحظ أن أنساق الترتيب الطبقي تختلف من ناحيتين : الأولى من ناحية

(6) Johnson, H., Sociology, London, 1961, pp. 468-510.

وضوح الطبقات الاجتماعية وتميزها والثانية من ناحية مقدار التنقل الذى يحدث بين هذه الطبقات . وعلى ذلك تكون «الحائفة» نوعا من الترتيب الطبقي يتميز بعدم المرونة فيما يتصل بالناحيتين السابقتين . واذن تعرف الطائفة على أنها طبقة اجتماعية غير مرنة يولد فيها الفرد ولا يستطيع أن يخرج عليها الا بصعوبة شديدة . ويعتبر نظام الطوائف فى الهند من خير الامثلة على ذلك^(٧) .

٤ - ويضع وليام أجبرن يده على الصعوبات الكامنة فى تعريف الطبقة ، ويعرض للاتجاهات المختلفة فى هذا الصدد ، ولكنه يقول ان الباحث يستطيع أن يستخدم الطبقة والمركز ، كل مكان الاخر كأنهما يعنيان نفس الشيء ، وهو من أجل هذا ناقش الترتيب الطبقي فى فصل مستقل سماه «المركز والدور» كدليل على اقتناعه بهذه الفكرة . واذن فالطبقة لها ناحيتان ، ناحية ذاتية وهى التسمير الطبقي ، وناحية موضوعية هى الدخل والمهنة ، ولكنه فى نهاية الامر يجد أن تعريف كارل ماركس للطبقة من أحسن التعاريف وأكثرها دقة وتحديدا ، لأنه يقيم الطبقة على أساس مقاييس موضوعية اقتصادية كالثروة والمهنة والدخل^(٨) ولعل أجبرن يختلف فى معالجته لمسألة الطبقات الاجتماعية والترتيب الطبقي عن أغلب علماء الاجتماع الأمريكين . فعلى الرغم من اهتمامه بالمسائل التى تمثل وجهة النظر الأمريكية ، الا أنه يميل فى النهاية الى معالجة الطبقة من وجهة نظر جمعية ، ويعالجه على أنها ظاهرة مجتمعية ، ويحاول أن يكشف عن أثر التفسيرات الاجتماعية والثقافية فى تغير البناء الطبقي وما يترتب عليه من تغيرات واسعة النطاق فى الحياة الاجتماعية . ومن يقف على نظرية أجبرن العامة فى علم الاجتماع يكشف فوراً اعتقاده التام بأن تغير المجتمع يرجع فى المحل الاول الى التغيرات التى تحدث أولا فى الأساس المادى له كالتكنولوجيا والصناعة بوجه عام .

(7) Lundberg & Others, Sociology, New York, 1958, pp. 476-477.

(8) Ogburn & Nimkoff, Sociology, London, 1960, pp. 123-150.

نظرية كارل ماركس :

تمثل نظرية ماركس في الطبقات الاجتماعية نقطة هامة من مجموع دراساته ، وكان لها تأثير كبير على التفكير الاجتماعي الحديث . ومن فحص أعمال كارل ماركس لا يجد جزءا فيها خصص لموضوع الطبقات . ولكن مناقشته جاءت في عدة فقرات متفرقة . ولهذا فإن من يحاول التعرف على هذا الموضوع عليه أن يجمع كل ما كتبه ماركس عن الطبقات في أعماله المتعددة ، ويجتهد في أن يربط الآراء المتجددة في إطار نظري متكامل .

ويقسم ماركس التاريخ إلى مراحل متعددة مثل ، المدينة القديمة والاقطاع والرأسمالية . وتتميز كل من هذه المراحل بنوع خاص من الانتاج ، يترتب عليه بناء طبقي يتكون من الطبقة الحاكمة والطبقة المستتلة والسلوية الحقوق . ويحدد الصراع الذي يقوم بين هاتين الطبقتين ، طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الناس . ويلاحظ أن الطبقة الحاكمة تهيم على الحياة العقلية والخلقية للآخرين ، من خلال سيطرتها على كل وسائل الانتاج ، ولهذا يقول كارل ماركس ، ان القانون والحكومة ، والفن والادب والعلم والفلسفة ، تكون جميعا في خدمة مصالح هذه الطبقة الحاكمة .

ويستطرد ماركس قائلا ، انه في وقت معين تكون كل طبقة ذات طبيعة ثورية ، ولهذا تكون الطبقات «تتقدمية» بضمين : عندما تتطابق مصالح الطبقة الاقتصادية بالتقدم الفني ، وبالتالي يتزايد الرفاهية الانسانية واتساع نطاقها . ولذلك تتجه جهود هذه الطبقة أو تلك نحو متابعة المصالح المرغوبة ، ومن ثم تميل ناحية الابتكار والنظم المتحررة ، بقدر ما تعارض كل ما من شأنه تعطيل التقدم الفني ، وتبويق طريق الرفاهية . ولكن عندما تصعد الطبقة لتحتل مراكز السلطة والحكم مثل الرأسمالية ، فانها حينئذ تلعب دورا مختلفا . ذلك لانها تدرك أن مساندتها للتقدم الفني رعاية لمصالحها الاقتصادية ، وسوف يشكل خطرا عليها ، لأن مزيدا من التغير في هذه الناحية سيفرض سيادتها الاقتصادية للخطر ، وأذن فلا بد أن تقف لتعارض ما ساندته من قبل .

ومعنى هذا أن صعود مثل هذه الطبقة الى مراكز الحكم يحولها من بطة في التقدم ، الى بطة في التعويق ، ولهذا تقاوم باصرار كل المحاولات التي تبذل لتغيير التنظيم الاقتصادي والاجتماعى فى المجتمع . ويترتب على هذا الاصرار فى المعارضة أن تتجمع المصاعب والتوترات والمشاكل ، ويصبح لا مناص من التغيير الثورى للمجتمع لانتهاء الصراع الذى وصل الى نقطة الانفجار .

ولعل النقطة الهامة التى أثارت عددا من الاعتراضات على نظرية كارل ماركس ، هى موضوع الصراع الطبقي والتغير التاريخي ، الذى يصفه النقاد وخصوصا فى الغرب ، بأنه محاولة تمسكية لتفسير مجرى الحوادث الانسانية . وجوهر الاعتراض على نظرية ماركس، أن التصور المادى للتاريخ استخدم بطريقة توحي أن العوامل الفنية والاقتصادية، هى وحدها التى لها وجود حقيقى فى النطاق الاجتماعى والسياسى والعقلى بأكمله ، ويبدو أن هريديك أنجلز ، زميل كارل ماركس ، لم يكن على وفاق تام معه ازاء هذا النوع من التفسير ، ويظهر ذلك فى خطابين أرسلهما أنجلز الى ماركس عام ١٨٩٠ .

ويبدو أن ماركس وأنجلز — مع هذا — قد ذهبا الى أقصى طرف فى تفسيرهما للتاريخ استجابة لمطالب النفسال السياسى والاجتماعى فى عصرهما . ويقول بعض المعلقين على نظرية ماركس ، أنه لسولا هذا التطرف ، لما كان من الممكن أن تصادف نظريته القبول والنجاح الذى لاقته ، ولا تزال تلاقيه حتى الان .

ويعرف كارل ماركس الطبقة الاجتماعية بأنها ، «تجمع من أشخاص يقومون بنفس الوظيفة فى نظام الانتاج» . ولذلك كان الاحرار والعبيد، أو السادة والرقيق أو الخدم وغيرهم على هذا النحو من الثنائية ، هم أسماء الطبقات الاجتماعية فى مختلف فترات التاريخ . وتتميز هذه الطبقات أحدها عن الأخرى ، بمركز كل منها المختلف فى الاقتصاد . وأساس الوجود الطبقي عند ماركس هو الوظيفة التى يقوم بها الاعضاء فى عملية الانتاج . ولذلك تسائل الكثيرون عن السبب الذى من أجله

جعل ماركس تنظيم الانتاج المحدد الاساسى للطبقة الاجتماعية ، وقد أجاب ماركس على هذا التساؤل في كتابته المبكرة في الفلسفة ، وعلى الاخص في نظريته عن تقسيم العمل^(٩) .

ان العمل عند كارل ماركس هو السبيل الوحيد الذى يحقق الانسان به ذاته ، فالانسان لا يستطيع أن يعيش دون أن يعمل ، ولذلك كانت الطريقة التى يعمل بها الانسان في المجتمع هي السبيل الوحيد لفهم الطبيعة الانسانية . وقد شرح ماركس بأسهاب نواحي الانتاج المختلفة التى تفسر حركة التاريخ . ويقول في هذا المقام ، ان جهود الانسان لضمان لقمة العيش هي الاساس الاول لتحليل تغير المجتمع ، مع ملاحظة أن التحسن المستمر في أدوات الانتاج عبر التاريخ كان مرتبطا بتزايد حاجات الانسان . هذا ويكشف التاريخ عن الفترات التى زاد فيها الصراع بين الطبقات حول توزيع نتائج العمل . والصراع عند ماركس أول علامات التناقض الطبقي في المجتمع ، الذى يزداد عن طريق اتصال العاملين في الطبقة الواحدة بطريقة سهلة ، الامر الذى يزيد أو يقوى من شعورهم الطبقي . ويصل هذا الشعور الى نقطة معينة يتجمع عندها التوتر ، الذى يتخذ طريقه الى التنظيم والثورة .

نظرية سوروكين : (١٠)

ناقش سوروكين موضوع الطبقات الاجتماعية في عدد كبير من كتبه ولكنه في كتابه (المجتمع والثقافة الشخصية) الذى أصدره عام ١٩٤٧ ، حاول أن يربط مسألة الترتيب الطبقي بأنواع التجمعات الانسانية الاخرى التى تشكل مجموع السكان . ويجب أن نشير هنا الى أن سوروكين من أكثر المعارضين لنظرية كارل ماركس ، ذلك ، لانه يعتقد اعتقادا جازما بأن المؤثرات الاساسية في العالم الثقافى الاجتماعى

(9) Bendix & Lipset., Class Status and Power : A Reader in Social Stratification, 1961, pp. 26-35.

(١٠) عرض سوروكين نظريته في الطبقات في كتبه المتعددة وعلى الاخص ال Social & Cultural Mobility وفى مجلد علم الاجتماع القانونى والسياسى (١٩٤٧) ص ٢٨ - ٢١ .

لا ترجع الى عوامل اقتصادية أو مادية ، وانما ترجع الى مجموعة من العوامل يكون العامل الاقتصادى واحدا منها فحسب . وهو مع ذلك لا يخفى اهتمامه بالمسائل المتعلقة بالجوانب الايديولوجية والقيم والمعنويات الاخرى فى بناء المجتمع وتغيره . ومن الصعب أن نضع سوروكين ضمن الاتجاه الأمريكى فى هذا المجال ، لانه لم يهتم ، اتفاقا مع هذا الاتجاه بالمسائل المتصلة بمراكز الناس ومراتبهم فى المجتمع اهتماما يجعله ينساق الى ترتيبهم فى نطاقات محلية لتجنب الاعتراف بوجود الطبقة فى المجتمع وجودا عاما .

ويعتقد سوروكين أن الطبقة الاجتماعية ، تتكون من جماعات متعددة الروابط ، ويقول ان الطبقة الاجتماعية ليست الانوعا من التجمعات ، سواء أطلقنا عليها هذا الاسم أو أى اسم آخر . كما يقول أن الطبقة الاجتماعية حقيقة موجودة ، ولا ينبغى أن نناقش أهميتها أو واقعيتها لان ذلك أمر مسلم به . وقد حدد سوروكين خصائص الطبقة بقوله : انها من الناحية القانونية ، مفتوحة لمن يدخل فيها أو يخرج منها ، ولكنها من الناحية الواقعية شبه مغلقة ، وهى طبيعية ومتماكة ، وعدائية لجماعات أخرى (طبقات اجتماعية) لها نفس الطبيعة العامة . ويرى أيضا أن الطبقة الاجتماعية يمكن النظر اليها ، على أنها جماعة منظمة نسبيا ، ولكنها فى الواقع ضعيفة التنظيم ، كما أنها تسعى وحدتها ووجودها فى بعض الأحيان ، وفى أحيان أخرى قد لا تصل الى هذه المرتبة من الوعى والشعور بالوجود . وهى فضلا عن ذلك تعتبر من الخصائص المميزة لأوروبا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والقرن الحالى أيضا . ويضيف سوروكين الى خصائص الطبقة خاصية هامة ، وهى أنها جماعة متعددة الروابط ، أى أنها ترتبط عن طريق رابطتين هامتين هما الرابط المهني ، والرابط الاقتصادى ، وهى من حيث الترتيب الطبقي تتميز بمجموعة من الحقوق والواجبات تختلف عن حقوق وواجبات الطبقات الاخرى التى لها نفس الطبيعة الهامة .

ويزيد سوروكين تعريفه المفصل للطبقة الاجتماعية شرحا على النحو الآتى :

١ — تختلف الطبقة عن الطائفة المتلثة على أسس طبيعتها المفتوحة قانونا وشبه المفتوحة في الواقع . كما أنها تختلف عن الانظمة الاخرى أو الولايات من حيث العدد ونوع الروابط المعقدة التي ترتبط بها . ومن هذه الزاوية تختلف الطبقة أيضا عن الاسرة والقبيلة والامة ، وغير ذلك من أنواع الجماعات المتعددة الروابط .

٢ — تتماصك الطبقة عن طريق مجموع القيم والمعاني والمعايير التي تكمن وراء مركزها القانوني والاقتصادي والمهني . وينبعث عن هذا النوع من التماسك نوع من العداء ينصب على الطبقات الاجتماعية الاخرى المختلفة عنها .

٣ — ان امتزاج الروابط التي تربط الطبقة يعتبر أمرا طبيعيا ، ولذلك يصاب الفقر المهن اليدوية ، كما ينعكس هذا أيضا على العاملين فيها من حيث حقوقهم وامتيازاتهم ، والعكس في هذه الحالة صحيح ، بمعنى أن الثروة تصاحب المهن التي تتميز بالاعمال المبدعة الخلاقة ذات الطابع العقلي ، ويترتب على ذلك أيضا أن يكون للعاملين في مثل هذه المهن مراكز ممتازة من الناحية الواقعية والقانونية .

ان الفراد الذين يتشابهون في مهنتهم ووضعهم الاقتصادي ومركزهم القانوني في مجموعة سكانية واحدة ، ولكنهم غير منتظمين أو شبه منتظمين ، يعتبرون من الناحية الفنية جمعا اسميا ولا يكونون طبقة اجتماعية . ومعنى ذلك أن سوروكين يعتقد أن التنظيم أو شبه التنظيم هو الذي يكون الطبقة الاجتماعية الواعية ، لان التنظيم اذا حدث يمهّد الطريق لما يسمى بانبثاق الشعور الطبقي بين أفراد الجماعة ، كما يؤدي في نفس الوقت الى ظهور معان وقيم ومعايير تسير جنباً الى جنب مع نمو الطبقة ذاتها ، وتبدو هنا معارضة سوروكين للنظرية الماركسية في قوله ، ان الوعي الطبقي لا ينبثق نتيجة لنظرية هذا أو ذاك ، لان مجرد النظرية لا يعتبر دليلا على الوجود الطبيعي للطبقة . وواضح من هذه العبارة أن سوروكين يريد أن يقول ، ان الشعور الطبقي ينبثق تلقائيا داخل الجماعة نتيجة لممارسات تنظيمية جماعية ، ولكنه ينسى أن النظرية

إذا عبرت عن الواقع أو ترجمت عن المذبذبات البعيدة في البناء الاجتماعي، فإنها تعتبر من أعمال الخلق غير المنفصل عن الواقع كثيرا ، ولا يكون انبثاق الشعور للطبقي نتيجة لنظرية ما الا مسألة زمن فقط ، وقد يكون زمنا قصيرا في بعض الحالات . ومثال ذلك أن عددا من المفكرين قبل كارل ماركس أحسوا بالتناقض الذي يزداد ظهورا على مر الايام بين الرأسمالية الصاعدة وبين جماهير العمال الكادحة ، وكان حصل هذا التناقض في رأيهم عبارة عن نظرية جديدة في تذويب الفوارق بين الطبقات واخضاع رأس المال لمطالب التغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي لا مناص منه . وقد أدركنا في مجتمعنا الاشتراكي المعاصر ، أن تحرير المواطن وكنالة الضمانات الحقيقية لحياته ، وحرية في التعبير والحركة ، لن يتم الا بالقضاء على المصادر المباشرة وغير المباشرة التي تدمر فعاليته أو تخدعه عن ادراك مصالحه الحقيقية ، ومن ثم كان لابد من ترويض رأس المال على نحو معين أو القضاء على احتكاره وسوء استغلاله . وليس من شك أن مثل هذا النوع من التفكير يعبر عن نظرية ويترجم في نفس الوقت عن مطالب جوهرية ، ويهدف الى تحقيق مصالح حيوية لمختلف الجماعات التي يتكون منها المجتمع .

٥ - ان اختلاف الطبقات الاجتماعية عن غيرها من أنواع الجماعات في المجتمع يبدو في الروابط الملتزمة التي تربط كل منها ، وأخصها الروابط المهنية والاقتصادية ، الى جانب روابط الانتماء الى نفس الشريحة في المجتمع .

٦ - ان ارتباط الروابط الاقتصادية والمهنية مما يعمل على احداث تأثيرات بالغة القوة على العقل والجسم ، الامر الذي يظهر في طريقة السلوك وفي النظرة الى الحياة عند الفرد . كما أن تأثيرها المشترك يزداد قوة عن طريق المركز المتشابه للأفراد داخل اطار الترتيب الطبقي للمجتمع . ويعتقد سوروكين أن هذا التأثير وذلك التشابه هما اللذان يؤيدان في واقع الامر الى ظهور ما يسمى بالشعور الطبقي .

ويعتقد سوروكين أن تعريفه هذا يغطي فكرة الطبقة الاجتماعية من

جميع جوانبها ، ولا تظهر فيه النقاﺗﺲ التي تظهر في التعريفات الأخرى التي تبرز جوانبها واحداً وتهمل الجوانب الأخرى ، ذلك لأنه أبرز الجانب المهنى والاقتصادي وأكد على أهمية الروابط المتعددة الأخرى التي تسهم في الوجود الطبقي ، وما يترتب عليها من ظهور الشعور الطبقي الذي يعتبر العلامة المميزة للطبقة الاجتماعية .

نظرية لويد وورنر W. Lloyd Warner

من أشهر النظريات الأمريكية في الترتيب الطبقي ، تلك النظرية التي تمخضت عن دراسة لويد وورنر ومعاونيه للطبقات الاجتماعية في أحد المدن الأمريكية الصغيرة التي أطلق عليها اسم "Yankee City" وقد استخدم وورنر في هذه الدراسة «المدخل الانثروبولوجي» الذي درس على أساسه عدداً من القبائل في أستراليا . ويتلخص هذا المدخل الانثروبولوجي في المحاولة التي يبذلها الباحث لربط البناء الاجتماعي والثقافي بالمجتمع بأكمله .

ولقد كانت أولى دراسات وورنر للمجتمعات المحلية الحديثة بالاشتراك من التين مايو Elton Mayo ومعاونيه ، وخاصة في الأبحاث التي أجريت على المصانع والتي كان الهدف منها تمشياً مع الطريقة الانثروبولوجية ، تحديد معالم التنظيم الاجتماعي لمجتمع محلي بأسره، من أجل إدراج المصنع في المضمون الكلي للنسق الاجتماعي^(١١) .

١ - ويحلل وورنر التنظيم الاجتماعي للمجتمع المحلي على أساس إبراز مكوناته من التجمعات الفرعية التي يسمى كل منها ببناء اجتماعي والمجتمع المحلي في رأيه يتكون من عدد من البناءات الاجتماعية هي : الأسرة والنظم الاقتصادية والمنظمات الاختيارية، والطوائف، والمدرسة ومكان العبادة ، والتنظيم السياسي وتجمعات السن والجنس . كما يرى أن كل مجتمع يعطى أولوية واهتماماً خاصاً ببناء واحد يعطى

(١١) اعتمدنا في عرض نظرية وورنر على ما كتبه سوروكين في «المجتمع والثقافة والشخصية» ، روبرجل في «الترتيب الطبقي» ، وعلى ما كتبه روبرت كورنبايسر في «الطبقة والمزج والقوة» وعلى قراءات أخرى مختلفة .

صيغة عامة لباقي المجتمع ، ويربط في تكامل كل البناءات الأخرى لتكوين الوحدة الاجتماعية .

ويلاحظ أن وورنر ولنت Lunt بدءا بأبحاثهما وهما يعتقدان أن الطبقة تحددها العوامل الاقتصادية إلى درجة كبيرة . وقد أيدت مادة الاستبصار التي جمعت أولا هذه النظرة ، ولكنهما اكتشفا عندما تقدم الاستبصار وتطور ، أن «المخبرين Informants» ، وأن كانوا ينظرون إلى النفوذ والمهنة على أن لهما أهمية عظمى في ترتيب الناس في مراتب علوية أو سفلية ، إلا أنهما ليستا العاملين الوحيديين اللذان يمكن استخدامهما في الترتيب ولا تضمن وحدهما لفرد مركزا اجتماعيا معينا . ومن أجل هذا استقطوا «الغرض الاقتصادي البسيط» من حسابهم .

٢ - واذن هوورنر تحول من إبراز العوامل الاقتصادية والمهنية ، إلى تصوير آخر للطبقة يعتبر أن نظره بديلا عن نظرية كارل ماركس . وجوهر هذا التصور يقوم على إبراز جميع العوامل التي يستخدمها أفراد المجتمع ليرتب كل منهم الآخر في نظام تسلسل شامل . ولذلك تكون الطبقة عبارة عن اثنين أو أكثر من الناس يعتقد أنهم في مراتب علوية أو سفلية ، ويرتبهم على هذا النحو أعضاء المجتمع الآخرون .

ويعتقد وورنر أن سلم المراتب المتساوية يخترق المجتمع من أوله إلى آخره ، أي أنه لا يقتصرون على منطقة محلية واحدة ، ولذلك يكون التسلسل الطبقي مؤديا إلى ترتيب أعضاء المجتمع في سلسلة رأسية من السلالم الأفقية . ومثال ذلك أن الأطفال يولدون في نفس الطبقة التي ينتمى إليها الوالدان ، ولكن تنقل Mobility عبر التسلسل الطبقي صعودا أو هبوطا أمر ممكن . والمجتمع الطبقي يوزع الحقوق والامتيازات والواجبات بطريقة غير متساوية بين درجاته العلوية والسفلية .

ويترتب على ذلك ثلاث معالم هامة في نظرية وورنر :

أ () المدخل الذاتي الضروري لدراسة الطبقة . فعلى الرغم من أن وورنر يحاول أن يمزج وأن يعكس ارتباط العوامل الموضوعية والذاتية

في الترتيب الطبقي ، الا أن تعريفه للطبقة يؤكد العوامل الذاتية التي تتصل بالمراتب والدرجات التي يعطيها أعضاء المجتمع كل للاخر .

ومن الواضح أن المراتب أو المعدلات ذاتية لأنها تقوم على القيم والاتجاهات والمعتقدات التي تعدد المراكز التي توصف بأنها مراكز ممتازة في المجتمع . اما اذا استخدم الباحثون المقاييس الموضوعية لتحديد الطبقة ، فإن كل الاشخاص الذين يشغلون نفس المركز في عينة مختارة ، سوف يضمهم هؤلاء الباحثون في نفس المرتبة بغض النظر عن الطريقة التي ينظر بها أعضاء المجتمع لها . وليس المركز الموضوعي مقياسا بالمهنة أو الدخل ، هو الذي يرتب الشخص في طبقة معينة في رأى وورنر ، بل انه ذلك المركز الذي يقيمه أعضاء المجتمع الآخرون هو الذي يضع الشخص في مرتبة معينة داخل طبقة محددة .

ب) ينصب اهتمام وورنر الاول على البعد الامتيازي (مقام الشخص) في الترتيب الطبقي . ونلاحظ هنا أن الدراسات حول طبيعة الطبقة قد سارت في طريقتين ، الاول ، اهتم بالطرق التي يمارسها الاشخاص الذين يشغلون مراكز اجتماعية اقتصادية معينة . لتأكيد قوتهم في النطاق السياسى والاقتصادى اتفاقا مع مصالحهم . والثاني ، اهتم بالطرق التي تنظم نسق مراتب النفوذ . ومن الواضح أن وورنر في دراساته سار في الخط الثاني .

ج) ان طريقة وورنر في تعريف الطبقة وطابع الاجراء الذي استخدمه للوصول الى هذا التصور للطبقة هو الذي قاده الى القول . ان الطبقات التي يصفها موجودات تجريبية قائمة فعلا . ومن ناحية أخرى يعتقد وورنر أن السبب في قيام الطبقة كحقيقة واقعية ، هو أنه يصف الطبقات على أساس الطريقة التي يفكر بها الناس أنفسهم في الطبقة . ومن أجل هذا استطاع أن يكشف طبقات اجتماعية متميزة .

٣ - ومن أجل الوصول الى نظرية في الطبقات ، درس وورنر ويمباونوه البناء الاجتماعى لثلاث مجتمعات محلية هي Yankee City وهي مدينة في نيوانجلند يبلغ سكانها ١٧٠٠٠ نسمة تقريبا ، المدينة

القديمة Old City وهي تقع في جنوب الغرب الأوسط الأمريكية . يبلغ عدد سكانها ١٠,٠٠٠ نسمة تقريبا ، وجونزفيل Jonesville في الغرب الأوسط ، ويبلغ عدد سكانها ٦,٠٠٠ ، (وتسمى هذه المدن في الواقع المتاون Emtown ، وبريري سيتي Prairie ، وهومتاون Hometown) وقد كان في نية وورنر في بداية الامر دراسة منطقة حول شيكاغو يقع فيها مصنع «وسترن الكترنك Western Electric» ولكنه تحول الى دراسة مجتمع محلي له تنظيم اجتماعي نما خلال فترة طويلة من الزمان تحت تأثير جماعة ذات نفوذ وفي ظل تقاليد متماسكة .

وعلى هذا الاساس اختار وورنر المدن السابقة . ولكنه اختار Yankee City بالذات لانها مجتمع عالي التكامل أى أن الصراع داخله في حده الأدنى ، كما أن تنظيمه الاجتماعي ينطوى على علاقات اجتماعية تحدد مكان الشخص بدقة . والمكان (المرتبة) معروف فضلا عن ذلك لكل أعضاء المجتمع . وقد زعم وورنر أن هذه المدن تمثل كل المجتمع الأمريكى .

ولم يظهر في دراسة Yankee City أو Old City الطريقة التي استخدمها وورنر ومعاونوه بالضبط ، ولكن دراسة جونزفيل استخدمت فيها طريقتان هما :

١) طريقة المشاركة المقيمة (E. P.) وتقوم هذه الطريقة على افتراض أن أنواع مشاركات الفرد في الجماعات الرسمية وغير الرسمية أو وجوه النشاط المتعددة معروفة ومقيمة في نفس الوقت من الناس الذين يعرفونه . كما أن هذه الوجوه المتعددة من النشاط والجماعات تخضع هي نفسها لمراتب محددة ويقول وورنر ، ان أعضاء المجتمع المحلى يتبعون بطريقة ظاهرة أو باطنة أسس الترتيب ، كما أنهم يترجمون تقييماتهم لمثل هذه المشاركة الاجتماعية الى نوع من الترتيب الطبقي الاجتماعي بصورة تمكنهم من التعبير عنها للباحثين .

ب) طريقة «قائمة خصائص المركز I. S. C» وتشتمل على عدد

من الوسائل الفنية تستخدم في استتار المسادة التي تجمع عن طريق
المخبرين الذين يزودون الباحث بتقييمات لمشاركات الافراد الآخرين عن
طريق قوائم مرغية للمهنة ومصدر الدخل ونموذج المنزل ومنطقة الإقامة .

٤ - وقد انتهى وورنر من دراسته للطبقات الى تقسيمها على
النحو الآتي :

١ (الطبقة «عالية العليا» وتتكون من ارسقراطيين بالمولد والثروة
وهم في الغالب أبناء الامر القديمة .

ب) الطبقة «سفلية العليا» وهي تشبه الطبقة السابقة الا انها
تختلف عنها في أن أسرها ليست قديمة لا تستطيع أن تبحث عن أصولها
بعيدا في الماضي .

ج) الطبقة «المتوسطة العليا» وتتكون من رجال الأعمال
والمختصين في أعمال معينة ، ويقول وورنر ان هذه الطبقات الثلاث
تشكل ما يصفه بأنه «المستوى الاعلى من الرجل العادي» .

د) الطبقة «المتوسطة السفلى» وتتكون من رجال الأعمال الصغار
والكثبة وبعض العمال المهرة .

هـ) الطبقة «السفلى العليا» وتتكون من العمال المخلصين الامناء
ومن الفقراء الشرفاء .

و) الطبقة «سفلية السفلى» وتتكون من أولئك الذين يكونون في
مستوى أقل من الرجل العادي مثل العمال غير المهرة أو شبه المهرة ،
ويسكنون عادة المناطق المتخلفة .

٥ - ان النقد الذي وجه الى نظرية وورنر كثير ومتعدد الجوانب
ويمكن تلخيصه في النقاط الآتية :

١ (. على الرغم من أن وورنر قد أدخل في تعريف الطبقة عدة
عوامل ، وادعى أن نظريته المترتبة على هذا التعريف ستكون بديلا
لنظرية كارل ماركس ، الا أن المتتبع لأعماله ونتائجها يلحظ من مسوره

أن مسألة «النفوذ» أو «المقام» كانت النقطة الجوهرية لكل استقصاءاته. ولذلك تكون دراسته ، دراسة لظك المسألة وليست دراسة للطبقات الاجتماعية .

ب) أهمل وورنر المدخل التاريخي فأوقعه هذا في أخطاء ، وجعل نتائجها ناقصة الى حد كبير ، كما أغفل قيما عديدة عند حصره للقيم المختلفة في المجتمع ويرجع ذلك الى عدم إبرازه الحقائق المتعلقة بمسائل التغير الاجتماعي . وقد ترتب على ذلك أن وصفت أبحاث وورنر بالاستاتيكية ، وبأنها تعبر عن مجتمع قديم .

ج) نظرا لصغر حجم المدن التي درسها ، فقد غات وورنر أن يبرز مسائل التنقل الاجتماعي وما يتمخض عنه من تغيرات في نظرة الناس وفي مراتبهم في السلم الطبقي .

د) ان اعتماد وورنر على استقصاء «رأى الناس» في الناس كأساس في الدراسة جعل بعض علماء الاجتماع والانثروبولوجيا من أمثال سوروكين وميلز وهاندلين وروبرت ميرتون ، يمتقدون أن وورنر تخلى عن النظرية المتكاملة في سبيل « اتجاهات » مشكوك في صدقها .

هـ) كما أن وورنر تعرض لأقصى أنواع النقص ، عندما زعم أن دراسته للطبقات الاجتماعية في المدن الثلاث يمكن أن تمثل الطبقات في المجتمع الأمريكي بأسره. فقد اتفق أغلب علماء الاجتماع والانثروبولوجيا على القول بأن وورنر لم يدرك الفوارق في البناء والوظيفة الدينامية لمدينة صغيرة ومدينة كبيرة تصل حتى درجة المتروبوليس .

هذا وقد سبق أن ذكرنا ، أن طريقة وورنر ان صلحت لمدينة صغيرة لا يتجاوز عدد سكان كل منها عن ١٧ر٥٠٠ ، وإذا صلحت أيضا لدراسة «مدينة امريكية» . فمن المشكوك أن تكون هذه الطريقة صالحة للتطبيق في مدينة كبرى وفي مجتمع مختلف عن المجتمع الأمريكي ، الا اذا عدلت تعديلا جوهريا .

ذكرنا من قبل أن الترتيب الطبقي أمر موجود في كل المجتمعات؛ ورأينا أن أصول الطبقات ترتد إلى بعض الاختلافات الملموسة بين الناس ، وإلى القيم المرتبطة بهذه الاختلافات ، ولذلك كان أي تغير في ترتيب هذه القيم يؤدي إلى تغير في ترتيب مركز الطبقات المختلفة . ولكننا ذكرنا من قبل أيضا أن الطبقات تسمح في نفس الوقت لكثير من الأفراد ، أما بالدخول فيها أو الخروج منها ، الأمر الذي يترتب عليه حركة اجتماعية ، يغير الناس على أساسها مراكزهم . ويطلق على هذه الحركة اسم «التنقل الاجتماعي» . والدورة الاجتماعية التي تترتب على مثل هذا التنقل توجد في كل مجتمع ، ولكن سرعتها تختلف باختلاف المدى ، ففي المجتمعات البدائية . يتحرك الناس داخل مجتمع صغير ويتحركون داخل مجتمع كبير في المجتمعات المتحضرة والتنقل إما أن يكون أفقيا وهو انتقال الظاهرة الثقافية من الشخص أو الجماعة إلى شخص أو جماعة أخرى متشابهين أو متطابقين ، ورأسيا إذا مرت هذه الظاهرة الثقافية من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى ، وقد يكون هناك تنقل توسطى إذا ظلت مراكز الناس ومواقعهم عند التنقل غير محددة . وبالنسبة للفرد يكون التنقل أفقيا إذا انتقل من جماعة اجتماعية إلى جماعة أخرى لها نفس المستوى ، ورأسيا إذا انتقل من جماعة أدنى إلى جماعة أعلى أو العكس .

وعلى الرغم من أن كثيرا من الباحثين في علم الاجتماع يتفقون في المعاني المرتبطة بالتنقل الأفقى والرأسى في المجتمع ، إلا أنهم يختلفون في سرعة الدورة الاجتماعية في المجتمعات . فالتنقل ومداها يرتبطان بحجم الجماعة التي يشترك فيها الناس بفترة ، والتنقل على هذا قد يتحدد رأسيا عن طريق الحواجز الجغرافية أو صعوبة وسائل المواصلات، وأفقيا عن طريق الطبقة أو الطائفة أو العنصر أو الجنس و السن .

فالزواج مثلا يكمن أن يقارن في مجتمعين إذا كان يتضمن تغيرا مشابها في شدة العلاقات ، وبالتالي لا يقاس التنقل عن طريق البعد

الجغرافى أو الرأسى ، وانما عن طريق حجم الجماعة أفقيا والتي يشترك فيها الناس بصرية *

وإذا خرينا مثالا لذلك بالتغير فى القرية وخاصة بمقارنتها فى فترة كانت مستقرة الى حد ما مع فترة أخرى تتغير فيها بفعل عوامل متعددة من عوامل التغير الاجتماعى ، يمكننا أن نلاحظ أن التنقل الاجتماعى فى فترة الثبات النسبية كان له خاصيتين :

الاولى - أنه كان «محدودا Limited» وهذا راجع الى «التدرج فى الصغر» . فالقرية كمجتمع كانت صغيرة ، ولهذا كان التنقل محدودا من حيث السرعة والمدى ، والعائلة كوحدة من وحدة أكبر هى البدنة ، كانت بالتالى أصغر ، ففى من هذه الزاوية كانت الوحدة الصغرى للحياة الاجتماعية . وبالنظر الى خصائصها العامة نلاحظ مباشرة أن التنقل الاجتماعى داخلها وفى اطراف البدنة كان أكثر «تهديدا» .

والثانية - أنه كان أفقيا Horizontal لان الزواج اذا لم يغير من الوضع الرأسى للفرد ، الذى ينتقل من عائلة لآخرى ، فانه يكون تنقلا أفقيا . هذا لان مدى العلاقات وكثافتها كان محددا فى دائرة البدنة الواحدة ، وقام على أساس النسق القرابى والزواج الداخلى . كما أن المسائل المكونة للبدنة الواحدة كانت متشابهة المركز الاقتصادى والاجتماعى . ولذلك كان انتقال المرأة من عائلة لآخرى هو انتقال أفقى لا رأسى . وأغلب الظن أن هذا النوع من التنقل كان مقصورا على الزواج أو الطلاق ، وكان تنقلا لأشخاص وليس لجماعات .

أما فى الفترة المتغيرة فان التنقل الاجتماعى له عدة خصائص ، فالأسرة أصبحت أساس البناء الاجتماعى . وزادت الصلات المتبادلة بين القرية والعالم الخارجى ، وزادت تبعا لذلك كثافة العلاقات ومداها فى الداخل والخارج معا ، ولهذا فالتنقل :

أولا : «غير محدود Unlimited» لان الحواجز القديمة للعائلة والبدنة ومجتمع القرية ككل لم تعد تمنع امتداد العلاقات فى أى اتجاه . ولذلك زادت سرعة التنقل ومداه .

ثانيا : أفقى لا يقتصر على الزواج ، بل يمتد الى عدد من العلاقات المختلفة بين جميع الافراد من الجنسين من مختلف فئات السن ، ويمتد الى الانتقال على هذا النحو حدود النسق ، ويصبح انتقالا فى دائرة مجتمع القرية .

ثالثا : رأسى وهو ما لم يكن موجودا من قبل .

فالافراد والاسر تنتقل الان من حيث المركز الاقتصادى والاجتماعى نتيجة لتفتيت الملكية أو انعدامها من طبقة أعلى الى طبقة أدنى . كما أن أصحاب المهن الذين كانوا ينتقلون من الناحية الاجتماعية العليا ، أصبحوا الان ينتقلون رأسيا أيضا على أساس ارتفاع مركزهم الاقتصادى والاجتماعى . ويغير بعض القرويين أيضا العمل الزراعى فيشتغلون بالتجارة أو بالمهن والحرف ، فينتقلون رأسيا ، طائفة الى أخرى وهكذا كما أن هجرة القرويين والمتعلمين من القرية الى المدينة تعتبر فى جوهرها تنقلا اجتماعيا رأسيا .

رابعا : توسطى Intermediary أى غير واضح . وذلك لان بعض الافراد ينتقلون من مركز الى آخر غير محدد ، كأن يعمل القروى بالتجارة والزراعة معا . أو يسكن المدينة والقرية فى نفس الوقت . اسباب التنقل الاجتماعى :

ان قيام الطبقات وتطورها يكشف عن حقيقة هامة ، وهى أن قيام طوائف فى المجتمع كنظام مغلق أو كنسق مغلق أمر مستحيل ، ذلك لان الظروف التى تؤدي الى قيام الطبقات سوف تميل الى العمل دائما على قيام ترتيب طبقي جديد ، أما خلال الطوائف القائمة فعلا ، أو بين الطوائف ذاتها . وعلى ذلك فأننا نهتم بإبراز الظروف الاجتماعية التى تؤدى الى تسهيل أو تعريق حركة الافراد من طبقة الى أخرى . ونستطيع أن نحدد هذه الظروف فيما يلى :

١ - التفسير الاجتماعى :

يسهل التغير الاجتماعى الواسع النطاق حركة انتقال الافراد من أدنى السلم الاجتماعى الى أعلاه أو العكس ، ويعمل أيضا على فتح

الطبقات وإزالة التحددات الطبقيّة المضيقة • كما أن الثورات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة تؤدي إلى حركة تنقل اجتماعي واسع النطاق مثل ، ما حدث في كثير من بلاد العالم كروسيا وجمهورية مصر العربيّة ، ولهذا تعد الثورة الاجتماعيّة نوعا من التنقل الاجتماعي المتطرف • وكلما استمرت الثورة الاجتماعيّة كلما استمر التنقل الاجتماعي حتى تستقر الثورة فيستقر الترتيب الطبقي على نحو معين •

٢ - ومائل الاتصال :

كلما زادت وسائل الاتصال بين الناس وبين الجماعات كلما شجع هذا التنقل الاجتماعي • والعكس كلما وضعت المفوقات والحدود أمام سهولة الاتصال ، كلما عوق هذا من غرض التنقل الاجتماعي • ولذلك فإن المجتمع الذي يتميز بكثرة وسائل الاتصال يتميز في نفس الوقت بكثرة التنقل الاجتماعي ، لأن الاتصال في حد ذاته يحطم الحواجز التي تفصل الناس بعضهم عن الآخر •

٣ - تقسيم العمل :

يتأثر مدى التنقل الاجتماعي بين الطبقات المختلفة بدرجة تقسيم العمل • فإذا اتسع نطاق تقسيم العمل وتبوع التخصص إلى درجة معقدة ، فإن ذلك يخلق ظروفًا تعوق الانتقال السهل من طبقة إلى أخرى داخل المجتمع ، وربما كان تقسيم العمل والتخصص أحد العوامل الهامة في المجتمع الحديث التي تؤدي إلى خلق التمايزات بين الناس وتصنيفهم في فئات طبقية •

والمسألة الأساسية في الترتيب الطبقي للمجتمع تنوّه إلى حد كبير على طابع التنظيم الاجتماعي • فإذا كان هذا التنظيم يقوم على تعيين حدود دقيقة بين الأفراد على أساس أدوارهم ومراكزهم وما يرتبط بها من مراتب ظهرت الطبقات واضحة وارتفعت الحواجز بينها وتميز المجتمع في نهاية الأمر بقلّة التنقل الاجتماعي • أما إذا كان التنظيم الاجتماعي يقوم على تعيين حدود دراسته لهذه الأدوار والمراكز فإن الطبقات الاجتماعيّة تكون مرنة إلى حد كبير ويكون التنقل الاجتماعي بينها أمرا ميسورا •

الفصل الحادي عشر

التغير الاجتماعي

التغير الاجتماعى

المجتمع كمجموعة معقدة من العلاقات الاجتماعية لا يبقى كما هو ، انه فى حالة دائمة من الحركة . والتعديل الذى يتم فى طبيعة ومضمون وبناء الجماعات والنظم ، وفى العلاقات بين الناس والجماعات والنظم خلال تتابع الزمن يكون ميدان الدراسة فى التغير الاجتماعى . ولذلك يجب أن نفكر فى هذا التغير على أنه عملية اضطرابية مستمرة . وهذا لا يعنى أن درجة التغير الاجتماعى واحدة دائما ، فقد نلاحظ من دراستنا لتتابع الوقائع التاريخية أن هناك فترات من التاريخ تميزت ببطء التغير الاجتماعى . ولكن مقارنة التغيرات البيولوجية والجيولوجية بالتغير الاجتماعى يكشف عن السرعة الهائلة التى يحدث بها التغير فى المجتمع .

التفسير والتقدم :

١ - لا يجب هنا أن نخلط بين فكرة التغير الاجتماعى Social Change وبين فكرة التقدم الاجتماعى Social Progress . فالفكرة الاولى فى جوهرها تشير الى البحث عن المبادئ التى تحكم الذبذبات الاجتماعية . ولذلك فالتغير الاجتماعى يقوم على تحليل موضوعى لاسباب هذه الذبذبات واتجاهاتها .

ومن ناحية أخرى يتضمن «التقدم الاجتماعى» مدخلا معياريا قيميا للحكم على الاحداث الاجتماعية ، ولذلك يهتم التقدم الاجتماعى بالبحث عن «مجتمع أفضل» بينما يهتم التغير الاجتماعى «بالمجتمع فى الواقع» أو بمعنى آخر يجعل التقدم الاجتماعى فى مضمونه الاساسى «مابينفى أن يكون» بينما يشير التغير الاجتماعى الى «ما هو موجود وما سيوجد» .

٢ - وترجع فكرة التقدم الى أقدم أنواع التفكير الانسانى . وقد كان لوكريتيوس Lucretius أول من استخدم هذه الكلمة فى حوالى ٦٠٠ ق.م . ولكن نظريات التقدم الاجتماعى لم تصبح موضوعا من موضوعات

البحث الا في القرنين السابع عشر والثامن عشر • فقد ذهب كل من
فرنسيس بيكون ورينيه ديكارت إلى أن الانسان يستطيع أن يحقق تقدما
لا حدود له عن طريق مجهوداته الارادية •

٣ - وأول محاولة لاقامة نظرية عن التقدم بصورة متكاملة كانت
على يد فونتنل Fontenelle (١٦٥٧ - ١٧٥٧) وتقوم نظريته على أن
استمرار تجمع المعرفة العلمية يهيئ السبيل أمام التقدم المستمر
المستمر للانسان • وقد جاء بعد فونتل كتاب كثيرون من أمثال آبي
دى سان بيير Abbé de Saint-Pierre وخاصة في كتابه عن «ملاحظات
عن التقدم المستمر للعقل» الذى قال فيه ، ان المذينة وقد ولدت فانها
تتحرك بصفة مستمرة نحو السعادة القصوى لكل سكان الارض ، كذلك
أكد تيرجو Turgot في فرنسا ، أن تطور التاريخ والمدنية مسألة تجمع
وتراكم ، وأن كل تقدم ثقافى يعجل في درجة التقدم • والتقدم
التاريخى عند تيرجو مستمر ومرتبطة عليا ، ذلك لان كل العصور مرتبطة
أحدها بالآخر بسلسلة من الاسباب والنتائج التى توحد الوضع المعاصر
للعالم بالالوضاع التى مرت عليه من قبل • وقد تابع كوندريسيه Condorcet
تيرجو فزعم أن كل مرحلة تاريخية عبارة عن خطوة محددة نحو التكامل
الإعلى لمجتمع الفردوس •

٤ - وقد أصبحت فكرة التقدم في القرن التاسع عشر المحرك
الأول للمفكرين الذين كتبوا عن المجتمع وخاصة في السنين القليلة التى
سبقت مولد علم الاجتماع • فسان سيمون مثالا كان يبشر بالعصر
الذهبى القادم ويقول «ان العصر الذهبى ليس وراءنا ولكنه أمامنا» •
ان أطفالنا سيملون يوما الى هذا العصر ، «وعلينا أن نمهد الطريق لهم»
وقد سار أوجيست كومت وراء سان سيمون عندما أخرج قانون المراحل
الثلاث التى تصور مراحل التقدم العقلى والاجتماعى عند الانسان •
هذا وقد اختلطت فكرة هربزت سبنسر عن التقدم بفكرته عن التطور •
ولذلك جاءت نظريته عن التقدم الاجتماعى متوازية ومنسجمة مع نظرية
التطور الكونى والبيولوجى ، وكان سبنسر يعتقد أن التطور الاجتماعى
جزء من عملية اضطرادية طبيعية خالصة تحدث خلال العالم الكونى ،

يشتمل على حركة تتجه من البسيط الى المركب ومن المتجانس الى اللامتجانس في ضوء عملية مزدوجة من التكامل والتفكك .

هـ - وعندما تطورت مناقشة نظرية التقدم في العصر الحاضر اتجهت اتجاهين : الاول انطوى على احياء النظرية الدورية في التاريخ على يد كل من شبنجلر في كتابه عن «تدهور الغرب» وسوروكين في كتابه عن «الديناميات الاجتماعية والثقافية» والثاني انطوى على طرح اصطلاح التقدم الاجتماعى كلية واجلال اصطلاح التغير الاجتماعى مجتزء . ولعل وليام اجبرن Ogburn الذى يمثل أكثر المتشبعين للنظرية التكنولوجية في التغير الاجتماعى ، هو المسئول عن انتشار الاصطلاح الجديد، عندما نشر كتابه عن «التغير الاجتماعى» لأول مرة عام ١٩٦٢ . وأكثر اهتمام اجبرن ينصب على دراسة العلاقة بين الاختراعات والتغير الاجتماعى . وهو لا ينكر أثر العوامل البيئية والطبيعية والبيولوجية في تنير المجتمع ، ولكنه يشعر أن هذه العوامل ليس لها التأثير الذى للعوامل الثقافية أو الاختراعات في احداث التغيرات الاجتماعية .

ويعنى اجبرن بالاختراع خلق أو اكتشاف عنصر أو سمة ثقافية جديدة ويظهر الاختراع من تركيب جديد للعناصر الثقافية الموجودة فعلا . ويحدث التغير الاجتماعى عند ادخال أو تبني المجتمع لهذا العنصر الجديد . ويعتقد اجبرن أن الحاجة ، والقاعدة الثقافية ، والقدرة العقلية ، والتراث ، عناصر أربعة ضرورية لابد من وجودها يمكن للاختراع أن يظهر . ولهذا فإن أصل الاختراعات ونموها وتأثيراتها مسائل متصلة أئد الاتصال بالتغير الاجتماعى . فالانماط المختلفة للاختراعات تؤدى الى تأثيرات اجتماعية متميزة ، والاختراعات الكبرى اذا قبلها المجتمع تؤدى الى تأثيرات كبرى ، كما أن الاختراعات الصغرى تؤدى الى نتائج قليلة الاهمية . وفى العصر التكنولوجى الذى نعيش فيه تفسر وطأة الاختراعات الآلية والاستعداد المباشر لقبولها للتغيرات الاساسية في حياة الانسان أكثر مما تفسره اختراعات الانسان الاجتماعية والايديولوجية .

ويعتقد أجبرن أن نظريته في التغير الاجتماعي لا تقارن بالنظريات الدورية في التغير الثقافي والاجتماعي . فالاختراعات انثى لها خاصية التجمع والتراكم تؤدي الى النمو الثقافي المتقدم ولا تؤدي الى تصور التغير على أنه تقدم وتراجع كما يتصوره الذين يؤيدون النظريات الدورية .

٦ - ويعتبر سوروكين وشبنجلر وتوينبي من أنصار النظريات الدورية ذات المدى الواسع التي يفسرون بها الذبذبات الكبرى في الثقافة والمجتمع . فقد درس سوروكين في كتابه المشار اليه الثقافتين الاغريقية والرومانية من عام ٦٠٠ ق.م الى وقتنا هذا مع اشارات مختصرة الى الثقافات المصرية والعربية والهندية والصينية والبابلية ، ووجد أن كل هذه الثقافات مرتبطة ارتباطا منطقيا بمعنى معين ، كما أنها مرتبطة ارتباطا وظيفيا عليا . وهو يعني بذلك أن أجزاء أى ثقافة معينة تتناسب بعضها الآخر بطريقة معلومة ومفهومة ، كما أن كل جزء من الثقافة يميل الى أن يكون له تأثير سببي على كل جزء آخر . وذلك مثل تأثير الفلسفة على الفن ، والفن على القانون ، والقانون على السياسة . . . وهكذا . وينسب سوروكين المراحل الثقافية والاجتماعية على ثلاث نماذج سيكولوجية هي الفكرية والحسية والمثالية التي سبق أن عرضنا لها .

٧ - أما توينبي فإنه يحلل في كتابه «دراسة التاريخ» ٢١ مدينة، ويقول ان تاريخ أى أمة معينة مثل انجلترا يفهم على أنه جزء متكامل من التاريخ الكلى للمدينة الغربية . فالامم كاجزاء لا تكون وحدات تاريخية لأن هذه خاصة المدينة وحدها . ذلك لان كل مجموعة من الامم تكون جسما واحدا من المدينة ، وتتطور في التاريخ على هذا الاساس فتنمو وتزدهر وقد تنهار أيضا معا . وحيوية أى مدينة وحياتها نتيجة لاستجابة القوى الداخلية الروحية والتاريخية فى المدينة الى التحدى الذى يواجهها من الطبيعة أولا ومن البشر بعد ذلك . فاذا تغلبت المدينة على معوقات الطبيعة ، توقف نموها بعد ذلك على قادتها العظام الذين يتردد ظهورهم ليمارسوا تأثيراتهم البناءة عليها . ولكن اذا كانت هناك أقلية خالقة فى المدينة فانها تبدأ فى التعتش .

وهكذا نرى كيف تغيرت النظرة خلال تطور التفكير الانساني من النظر الى التقدم الاجتماعى الى دراسة التغير وما ترتب عليه من اتجاهات ، وكيف انتظمت دراسات التغير ووجهت على أساس فهم معين لتطور التاريخ والحوادث الانسانية وفي هذا الصدد يفضل سبروت Sprout أن يصنف نظريات التغير الى نظريات بعيدة المدى كالنظريات السابقة ، والى نظريات قصيرة المدى تعالج موضوع التغير بالنسبة لمجتمعات محدودة أو أنماط معينة فيها أو ظواهر معينة .

افكار ضرورية لفهم التغير الاجتماعى

كان فهم التغير الاجتماعى ولا يزال يمثل جانبا مميزا للانسان . فقد استقصى كل ركن من أركان العالم بحثا عن تفسير مقنع فوجد مثل هذا التفسير تارة فى ارضاء الالهة وتارة أخرى فى ضخامة وتعقد العالم الطبيعى ، أو فى الاسرار التى تكثف عقله وجسده ذاته أو فى العالم الاجتماعى الذى يشترك فيه بقدر . وعلى الرغم مما لدى الانسان الحديث من علم وتكنولوجيا فانه لا زال يواجه بالموضوعات القديمة التى لم يجب عليها الجواب النهائى مثل : لماذا وكيف يتغير المجتمع ؟ ما اتجاه المجتمع الذى يسير فيه والى أين ؟ .

ونحن هنا حين نعرض لاتجاهات التغير الاجتماعى المختلفة انما نحاول أن نجيب على هذه الاسئلة ولنفهم لماذا كانت هذه الاسئلة صعبة بالنسبة لعلماء الاجتماع المحدثين ، وينبغى أن نلقى نظرة مبدئية حول مسألة الملاحظة التى يجب اجراؤها للأنماط المتغيرة للمجتمع محل الدراسة .

التغير الاجتماعى والنظرية الاجتماعية :

١ - يشير التغير الاجتماعى الى نمط من العلاقات الاجتماعية فى وضع اجتماعى معين يظهر عليه التغير خلال فترة محدودة من الزمان . ومن أجل هذا وعلى ضوء التعريف السابق يواجه دارس التغير الاجتماعى عدة صعوبات فى تحديد النمط المتغير . وأول هذه الصعوبات ما تعلق بوضعه هو ، لان الذى يلاحظ المجتمع مثل الذى يلاحظ العالم الطبيعى،

يقف دائما في وضع نسبي من حيث الزمان والمكان • فما يراه غالبا ليس الا جزءا صغيرا من الاطار الكبير الذي يحوى جميع الحقائق التى يرى بعضها • ولذلك تكون تسجيلاته للحقائق مرثوتا بها بالاضافة الى المدى الذى استطاع به أن يختار عينة ممثلة من المجتمع • ومثال ذلك أن أغلب نظريات التغير الاجتماعى عبارة عن تصورات وأفكار مستمدة من العالم الغربى كما أن الدارسين أنفسهم نتاج لتفكير العالم الغربى وثقافته •

وثانى هذه الصعوبات ما تعلق بالزمان ، لان الزمن يمكن أن يخدع الدارس أو يوقعه فى الخطأ ، ومثال ذلك : ما تعريف « الزمن الطويل » (والسريع) ومثل هذه الافكار الخاصة بطول الزمن أو سرعته غالبا ما تظهر أمام دارسى التغير باستمرار • وعندما نقول أن العصر الحديث هو عصر التغير الاجتماعى السريع فإن هذا القول يشير الى أن مجموعة كبيرة من العلاقات الاجتماعية — فى الزمن الجارى — يمكن أن تلاحظ على أنها تتغير بسرعة خصوصا إذا قورنت بمجموعة أخرى من العلاقات استطاع الدارس أن يسجل سرعتها النسبية فى التغير المختلفة عن سرعة المجموعة الاولى • ان ظواهر استغير الاجتماعى يمكن أن تحدث فى لحظة واحدة ويمكن فى نفس الوقت أن تستغرق تاريخ الانسان المتأفى بأسره • ولكن الذى يجب أن نؤكد أنه علماء الاجتماع اهتموا اهتماما بالغا بمسألة التغير الاجتماعى دون أن يفتلوا فى نفس الوقت الأبعاد الزمنية •

وثالث هذه الصعوبات ما تعلق بالصدق والثبات ، ذلك أن ما يراه الملاحظ يتوقف فى بعض نواحيه على الموضع الذى يلاحظ منه ، وفى نواحيه الاخرى على الافكار التى تسيطر أو تواجه اتجاهاته الذهنية ولذلك يجد الباحث الاجتماعى صعوبة كبرى فى تنظيم ملاحظاته وتصنيفها ووضعها فى القوالب المناسبة حتى لا تتدخل أحكامه الشخصية فى الحقائق التى يجمعها أو فى تفسيره لها فلا يجب أن ينسى اذا كان البحث فى المجتمع ينتمى اليه أنه هو نفسه نتاج حى له • ولذلك يجب أن يلاحظ بوضوح الاشياء التى يفضل هو نفسه أن تبقى دون تغيير والاشياء التى يفضل هو نفسه أن تتغير ، وهكذا كانت المعرفة بما هى

الاجزاء التى تتغير فى المجتمع والسرعة التى تتغير بها تتوقف على مدى تمثيل العينة وضبط العامل الزمنى وموضوعية الملاحظ .

٢ - تحديد أنماط التغير الاجتماعى يتضمن قدرة على الفصل بين العلاقات الاجتماعية المتغيرة وبين العلاقات الجأمة أو التى تتغير ببطء شديد ، وليس معنى هذا أن بالمجتمع أجزاء لا تتغير وأجزاء تتغير ، بل الغرض من ذلك تحديد العلاقات من حيث قابلية بعضها للتغير السريع وعدم قابلية البعض الآخر لمثل هذا التغير . فالفكرة الاساسية الآن أن كل شئ فى المجتمع يتغير . ولذلك يمكن أن ندرك المجتمع كمبتوازن دينامى من العلاقات المتغيرة تختلف فى كل يوم عن اليوم السابق وهكذا . وهنا ينبغى أن نميز بين التغير الثقافى ، والتغير الاجتماعى .

الثقللة تعنى التراث الاجتماعى ، أى كل ما خلفه شعب معين أو حفظه ويشمل هذا وسائلهم وعاداتهم ونسقتهم التكنولوجى ونظمهم الاجتماعية والفن والافكار والاسلحة . والصور الثقافية هى فى الغالب صور مرت على تاريخ طويل وتبدى نوعا من الصلابة والاستمرار . وربما أدت الثورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الى تغيرات كبرى فى العلاقات الاجتماعية ولكن الثقافة قد تبقى دون أن تتغير الا قليلا .

وهناك من التغيرات الاجتماعية ما يمكن ملاحظتها فوراً مثل ظهور طبقة مختارة أو تغير الطبقات الاجتماعية أو موت عدد من السكان أو ابادتهم الامر الذى يوجب على الباحث تسجيله بدقة ، ولكنه ينبغى أن يسجل فى نفس الوقت العلاقات الاجتماعية أو الشؤون الاخرى التى أظهرت نوعا من الثبات .

وهناك عدة عوامل فى المجتمع تؤدي الى درجة عالية من الثبات . وأول هذه العوامل دوام حاجات الانسان البيولوجية ، وثانى هذه العوامل ما تعلق بالخواض الاجتماعية مثل الرغبة فى الارتباط والتميز والقبول . فبالناس فى كل مكان جعلوا من رغبتهم نظماً اجتماعية ، مثل تلك التى تعبر عن البحث عن الطعام واشباع الحاجة الجنسية والحاجة الى الرفقة والرغبة فى العبادة والتقديس ، كل هذا الى جانب الحاجة

الى اللعب والراحة • كما أن البيئة قد تبقى لعدة مئات من السنين ثابتة غير متغيرة • وكل هذه الظروف تمثل مسائل لها من الدوام ما يجعل عالم الاجتماع يهتم بها كل الاهتمام • ومن واجباته الاولى أن يحدد الارتباطات العامة في العلاقات الاجتماعية المتغيرة ، فإذا كانت هذه العلاقات في حالة تغير سريع ، فإن مهمته تصبح ضخمة وصعبة في نفس الوقت ، ولا يخفف من الصعوبات التي تقف أمامه إلا أن بعض أنماط العلاقات الاجتماعية تبقى ثابتة نسبياً • وينبغي أن نشير هنا الى أن كثيراً من نظريات التغير الاجتماعي استمدت أصولها من الفلسفة الاجتماعية ، ومن النظر الى المجتمع ككل مترابط الاجزاء ، ومن ثم كان تغير المجتمع فكرة يمكن أن تطبق على نطاق واسع لتشمل الانسانية بأسرها • ولكن الاتجاهات الحديثة في دراسة التغير أخذت تميل الى الاخذ في الاعتبار بأصول البحث الاجتماعي ، وما تقتضيه من انظر في أجزاء محددة من المجتمع لادراك التغير فيها • ولهذا فإن الباحث في التغير الاجتماعي يجد نوعين من النظريات • النظريات بعيدة المدى والنظريات قصيرة المدى على نحو ما سنشير اليه فيما بعد •

٣ - هناك - بصفة عامة - نوعان من العمليات الاطرادية مستمرتان في النسق الاجتماعي • العمليات التي تحفظ أو تميل الى حفظ بناء النسق والعمليات التي تميل الى تغييره • والامثلة على النوع الاول من العمليات : التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي ، والخط الفاصل بين مثل هذه العمليات وعمليات التغير ليس واضحاً ، ومثال ذلك أن الاباء في المجتمع الذي يكون في حالة نمو يعلمون أطفالهم أثناء تنشئتهم بطريقة هادفة قيماً وأنماطاً من السلوك تتجه في أغلب الاحيان الى البناء المستقبلي للمجتمع أكثر من اتجاهها نحو بنائه الحالي - أو على الأقل لا يعلم الاباء أبناءهم كل شيء تعلموه هم من آبائهم • وفي هذه الحالة ينقل الاباء الثقافة أو يحفظونها ، ولكنهم في نفس الوقت يعملون على إعادة تشكيل النسق الاجتماعي ، مع أن عمليات التغير من حيث التعريف تشير الى تغير النسق الاجتماعي إلا أنها يمكن أن تساعد في الحفاظ عليه • ذلك أنه في مواجهة بعض الظروف الجديد قد يحتاج النسق الاجتماعي الى

تكيف بنائه الى حد ما ليتمكن من البقاء ، والتغير في بناء النسق قد يمكنه من الاحتفاظ بتكاملية كنسق متميز لانه اذا احتفظ بنفس البناء لمدة طويلة جدا فقد يفقد تكاملية كنسق كلية . ومن أجل هذا كان أول واجب علينا أن نشرح بمزيد من الاهتمام وبقدر ما نستطيع ماذا نعني « بالتغير الاجتماعي » .

انواع التغير الاجتماعي :

كل نسق اجتماعي يتغير طوال الوقت . وهذا يتأتى على الأقل من أن أعضائه يتقدمون في السن وبالتالي يمرون على تغيرات فسيولوجية يؤثر بعضها على قيامهم بأدوارهم . ولكن التغيرات التي ترجع الى التقدم في السن قد لا تكون غاية في الاهمية في المدى القصير ، وانما يحدث أن تكون هناك تغيرات أخرى قصيرة المدى مستمرة دائما . ومثال ذلك أنه في عملية التفاعل يؤثر أعضاء النسق في اتجاهات بعضهم الآخر بما في ذلك توقعاتهم المتبادلة ، واذا كان النسق الاجتماعي فرعاً من نسق أكبر فإن أعضائه يتأثرون من حيث امكانياتهم واتجاهاتهم عن طريق مشاركتهم في انساق اجتماعية غير نسقهم الاصلى .

وبغض النظر عن مثل هذا التغير المستمر فإننا غالباً ما نميل الى الاشارة الى النسق الاجتماعي على أنه ثابت نسبياً بمعنى أنه غير متغير . ومثل هذه الاحكام تعنى اننا ننظر الى بعض التغيرات على أنها أكثر أهمية من البعض الآخر ، كما انه لاسباب متعددة نهمل تغيرات معينة اهمالاً تاماً . ولسوف نعرض فيما بعد لانواع التغير الاجتماعي والمضامين التي تبدو فيها أهميتها . وقبل أن نمضي في تحليلنا ينبغي أن نحدد مفهومنا للبناء الاجتماعي في نقطتين : الاولى أن البناء شيء ثابت نسبياً الى نقطة أو نقاط ذات أهمية خاصة . ومثال ذلك أن الام تسلك ازاء طفلها سلوكاً يختلف من يوم لآخر ، ومع ذلك تحافظ على نوع من العلاقة بالنسبة للطفل ، فهي تستمر في حمايته وتوجيهه وتشجيعه والعناية به . واذا تفاخسنا عن الاختلافات الصغرى في الطريقة التي تقوم بها بهذه الانواع من النشاط يمكن أن نقول أن دورها كأم يبقى ثابتاً تقريبا وهذا جزء من بناء العلاقة . والثانية اننا نربط البناء

بالوظائف ، ومثال ذلك انه في العائلة (وهي نسق اجتماعي) يكون لدور الام وظائف مثل تنشئة الاطفال والاحتفاظ بالانسجام والخلقيات . ومن أجل هذا نقول ان التغير الاجتماعي عبارة عن تغير في بناء النسق الاجتماعي ، أى يتغير هذا الذى كان ثابتا أو غير متغير نسبيا . وفوق هذا فان أكثر التغيرات أهمية من بين التغيرات البنائية ما له نتائج على طريقة تأدية النسق لوظائفه . وعلى الاخص من حيث بلوغه لاهدافه بكفاءة .

اذن فالتغير الاجتماعي يعنى التغير في البناء الاجتماعي . وسنحاول فيما يلى أن نعرض للتغيرات التى نعتبرها تغيرات بنائية .

١ - التغير في القيم الاجتماعية : أكثر التغيرات البنائية أهمية ذلك التغير في المستويات الشاملة التى نطلق عليها اسم القيم ، والقيم التى نعالجها هنا هي القيم التى تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الادوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعى . ولتقرب الفكرة من الاذهان سنضرب مثلا يدور حول الانتقال من النمط الاقطاعى الى النمط التجارى الصناعى . لأن التغيرات التى تكون في هذا الانتقال لا تحدث خلال فترة وجيزة من الزمان بل قد تستغرق أجيالا بأكملها . ففى المجتمع من النمط الاول كان الفرسان ورجال الدين يمثلون قمة المجتمع والقيم السائدة ترتبط بأخلاقيات هاتين الطبقتين ، ولذلك فسان الوظائف الاقتصادية على الرغم من أهميتها لضرورتها ، لم تكن تحظى بالتقدير الكبير . ولذلك كان المشتغلون بها في مرتبة أقل . والعكس في المجتمع من النمط الثانى ، فالانتاج الاقتصادى يمثل المقام الاول والامتثال به يعتبر أمرا يفخر به المرء ، ولذلك كان القادة في هذا الميدان يحصلون على مراكز سامية .

٢ - تغير النظام ، ونعنى به التغير في البناءات المحددة مثل صور التنظيم والادوار ومضمون الدور . فالتغير من نظام تعدد الزوجات الى نظام وحدانية الزوج والزوجة ومن الملكية المطلقة الى الديمقراطية ، ومن النظام الذى يقوم على المشروعات الخاصة الى الاشتراكية أمثلة

للتغيرات التي تحدث في نظم المجتمع على نطاق واسع • وقد تكون التغيرات التي تحدث في بعض أنظمة المجتمع قليلة نسبياً ، إلا أن انتشارها بعد ذلك يؤدي إلى تغيرات هامة في البناء الاجتماعي بأكمله • ومثال ذلك أن الانتقال من نظم التعدد إلى الوحدانية في الزواج لم يحدث مرة واحدة ، بل ظهر في بعض العائلات ثم انتشر بعد ذلك حتى أصبح النظام الأخير هو السائد ، وأصبحت العائلات التي لازالت تأخذ بنظام التعدد تعتبر شاذة أو منحرفة •

٣ - التغير في مراكز الأشخاص • قد يحدث التغير في أشخاص بالذات يقومون بأدوار في النسق الاجتماعي ، ذلك أنه خلال فترة طويلة من الزمن تصبح مثل هذه التغيرات لا مفر منها ، لأن الناس يتقدمون في السن ويحاولون على المعاش أو يموتون • ولعل أهمية مثل هذه التغيرات تختلف ، ومع ذلك فإنه من المهم أن ندرك الأهمية الدائمة التي تكون للأشخاص الذين يشغلون مراكز اجتماعية معينة ، لأنهم بحكم مراكزهم يستطيعون التأثير على مجريات الأحداث في المجتمع • وبعبارة أخرى قد لا يكون في تعاقب الأشخاص تغير بنائي في حد ذاته ولكنه قد يتسبب في أحداث تغير بنائي في ظل ظروف معينة • وما عكسها عن تغير الأشخاص يمكن أن يطبق على التغير في قدراتهم واتجاهاتهم • فبأنه لا يؤدي إلى تغير بنائي ولكنه قد يكون سبباً مباشراً فيه •

العوامل العليا في التغير :

« لازل موضوع العلية الاجتماعية من أهم الموضوعات التي تشغل علماء الاجتماع وخاصة عند التعرض لدراسة التغير الاجتماعي • فقد جرت عادة بعض الباحثين على إبراز بعض العوامل باعتبارها ضاحية الكلمة الفاصلة في أحداث التغير • ومن دراسة مقارنة لأكثر العوامل تردداً في تفسير التغير تبين أنها يمكن أن تنقسم إلى عوامل جغرافية وبيولوجية وثقافية • وكذلك إذا استعرضنا النظرية الاجتماعية ، وقفنا على نتيجة هامة ، وهي أن أكثر تفسيرات التغير مالت إلى إبراز عامل واحد على أنه السبب الوحيد في التغير الاجتماعي ، ومن أجل هذا نطلق على هذا الاتجاه «المحتمية» في تفسير التغير • وسبب هذه التسمية ،

أن العامل الذى يبرز كمسبب للتغير ينظر اليه على أنه ينطوى على صفة تعمل بناء على قوانين خاصة به ، ومستقلة فى نفس الوقت عن جميع العوامل الأخرى بما فيها إرادة الإنسان ورغباته . ومن المناسب هنا أن نعرض لمصوّر «الحتمية» المختلفة وفروعها المختلفة .

١ - الحتمية الجغرافية ، التى تشرح طابع الحياة الاجتماعية والثقافية فى ضوء اصطلاحات المناخ والتربة والحقائق الجغرافية الأخرى . ويتفرع عن الحتمية الجغرافية الحتمية الفيزيائية التى تشرح الظواهر الاجتماعية فى ضوء اصطلاحات القوى الفيزيائية مثل النجوم والكهرباء والبقع الشمسية والغبار الذرى وهكذا .

٢ - الحتمية البيولوجية - التى ترجع الى الاختلافات الثقافية بين الجماعات الى الاختلافات الوراثية فى الذكاء والقدرات والامكانيات . ومثال ذلك القول بأن الدم العائلى يحدد طابع الإنسان . ويتفرع عن الحتمية البيولوجية ، الحتمية العنصرية التى ترد الاختلافات بين الجماعات الى اختلافهم فى الأصل والسلالة ، والحتمية السيكولوجية التى تشرح الحقيقة الاجتماعية فى ضوء موضوعات مثل الغرائز والدوافع والمزاج والتصرفات . كما يمكن إخراج الدارونية الاجتماعية ضمن الحتمية البيولوجية أيضا ، حين نفسر الحياة الاجتماعية على أنها نتيجة الحركة الدائمة فى سبيل البقاء ، والبقاء للأصلح .

٣ - الحتمية الثقافية - التى تزعم أن المجتمع نتاج اجتماعى أخرجته أجزاء الثقافة المختلفة مثل العادات والتقاليد والمعرف والنظم الاجتماعية ، التى تكون القاعدة الثقافية التى تبقى مع التغير . ويتفرع عن الحتمية الثقافية الحتمية الاقتصادية التى تزعم أن العامل الاقتصادى هو الذى يحدد طابع المجتمع وهو الذى يفسر النظام الاجتماعى ، والحتمية التكنولوجية التى ترى أن المجتمع نتاج للعمليات التكنولوجية وهكذا (١) .

(1) Allen, F. & Others., Technology and Social Change, N. Y., 1957 pp. 77-78.

ولكن عوامل التغير ينظر اليها الان في ضوء فكرة العلاقة الوظيفية التي تتنظر الى أحد العوامل في بعض الاحيان باعتباره «متغيراً معتمداً»، وذلك على أساس الظواهر التي يؤثر فيها ، أو على أساس تأثره نفسه بظواهر أخرى . وبهذه الصورة تبرز العلية النسبية لجميع العوامل في تفسير التغير .

التغير الاجتماعي والتغير الثقافي والتفاعل :

عندما نشير الى التفسير الاجتماعي ، فاننا نعني به التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي ، أى في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة . ولهذا يكون التغير الاجتماعي جزءاً من موضوع أوسع هو التغير الثقافي Cultural Change . والتغير الاخير يشمل كل التغيرات التي تحدث في كل فرع من فروع الثقافة بما في ذلك الفن والعلم والتكنولوجيا والفلسفة ... الخ ، وهذا بالإضافة الى التغيرات التي تحدث في صور وقواعد التنظيم الاجتماعي .

اذن ، موضوع التغير الثقافي أوسع من موضوع التغير الاجتماعي ، ولكن اهتمامنا يتركز أكثر في علم الاجتماع حول الموضوع الضيق ، ولذلك لن نهتم بمسائل معينة مثل تطور الاصوات في اللغة ، أو تاريخ الصور الفنية أو تطور الاساليب الموسيقية أو نمو النظرية الرياضية . وطبيعى اننا يجب أن نفهم دائماً ، أن كل أجزاء الثقافة ترتبط بطريقة ما بالنظام الاجتماعي ، ولكن يجب أن نفهم في نفس الوقت أن بعض التغيرات التي قد تحدث في بعض فروع الثقافة لا نستطيع أن نلاحظ تأثيرها في النسق الاجتماعي . ولهذا نهتم — من الناحية البوسولوجية — بالتغير الثقافي الى المدى الذى ندرك فيه تأثيره في التنظيم الاجتماعي ، أى اننا لا نهتم به منفصلاً عن التغير الاجتماعي .

وفي الفيزياء الذرية لا ينظر الى قضيب من حديد على أنه خامل ، بل ان البروتونات والالكترونات فيه تكون في حالة من النشاط الدائم . ولكن شكل القضيب يظل ثابتاً نسبياً ، ويتغير فقط اذا أذيب أو كسر أو التوى أو علاه الصداً وهكذا . وكذلك يكون الافراد في المجتمع دائماً

التفاعل ، ومع ذلك يظل البناء الذى يستمر فى الزمان • ولذلك يجب ألا نخلط بين «النشاط» وبين تغيرات البناء التى تكون وحدها « التغير الاجتماعى»^(٣) .

وهناك من غير شك صلة بين التفاعل الاجتماعى والتغير الاجتماعى، ذلك أن التغير ذاته يتم من خلال التفاعل • فقد يحدث النمو فى تنظيم العمل نتيجة لمظاهر التوتر فى التفاعل بين أصحاب العمل والعمال فى النظام القديم • وبمعنى آخر يكون التفاعل ممكنا لأن هناك بناء، ويكون التغير ممكنا لأن هناك تفاعلا • وربما يكون التمييز بين التفاعل والتغير مسألة أولية أو بديهية ، ولكن الامر عند التطبيق لا يكون واضحا •

ومثال ذلك : أين تضع الظاهرة التى أطلق عليها فلريدو باريتو «دورة النشأة» • لقد ظهر من تحليل باريتو نفسه أنه كان يعرض هذه الظاهرة وهو يتصور أنه يناقش التغير الاجتماعى ، ولكن اذا ظلت الظروف التى تؤدى الى هذه الدورة واحدة ، فلن يكون هناك تغير ، بل يكون مجرد دورة اجتماعية؛ ولكن اذا كان فى احال طبقة من الخاصة محل طبقة أخرى تغيرا فى البناء الاجتماعى فإن هذا يمكن اعتباره تغييرا اجتماعيا على الرغم من أن هذا الاحال قد يتخذ شكل الدورة •

تفسير التغير الاجتماعى :

العوامل الاساسية :

تميل نواحي النشاط اليومية فى معظم المواقف الاجتماعية الى أن تصبح نمطية • كما أنها تصبح متشعبة مع التنظيمات الثقافية التى تتوافق مع المظاهر الهامة للبيئة الطبيعية والسمات النفسية والفيزيائية للناس ، وبالإضافة الى النماذج السائدة للجماعات • ولذلك فإن التجديدات الاساسية التى تتم فى اطار الحياة الاجتماعية والثقافية على أى مستوى من درجات الاجتماع الانسانى سوف تصيب النمط بالاضطراب كما تصيب توافقه مع الجوانب الأخرى الذى قد يكون

(2) Davis, Human Society, N. Y., 1949, pp. 622-624.

معها في المجتمع أو الجماعة وحدة بنائية ووظيفية متكاملة • ونحن نعلم أن هذا الاضطراب في حد ذاته ، عبارة عن اختلال للتوازن الذي يجعل من أى نظام متوازن قبلا غير قادر على تادية وظائفه • ولهذا فان الاختلال يؤدي الى سلسلة من التغيرات التوافقية (٣) •

وفي أى موقف اجتماعى نستطيع أن نكتشف ثمة أربعة عوامل أو ظروف هامة تعتبر عوامل أساسية في كل تغير اجتماعى وهي : البيئة الطبيعية ، الجماعات الانسانية الموجودة فعلا ، الثقافة السائدة ، والمظاهر البيولوجية والسيكولوجية للناس • ولذلك فان أى تغير في عامل أو أكثر من هذه العوامل سوف يثير تعديلات توافقية في الانساق المترابطة للسلوك الاجتماعى ، ومن ثم تبدأ في الحركة سلسلة مترابطة من التغيرات الاجتماعية • وينبغى أن نضع في الذهن دائما أن واحدا من هذه العوامل لا يستطيع أن يعمل منفردا أو مستقلا عن عمل العوامل الأخرى ، لأن هذه العوامل مرتبطة أحدها بالآخر • وكل منها بالكل بطرق متعددة ومختلفة في نفس الوقت ، ولكننا لغرض التحليل العلمى نحاول أن نصل الى أصول التغير الاجتماعى عن طريق النظر الى كل عامل على حدة كما يلي :

١ - البيئة الطبيعية : وتشمل جميع الظواهر الفيزيائية التى ليست من صنع الانسان ، وهما مصادر الحياة والمناخ والطبوغرافيا والتربة وباطن التربة وما فيه من معادن والنبات والحياة الحيوانية • وأى تغير في أى من ظواهر هذه البيئة الجغرافية قد يكون بفعل عوامل لا انسانية أو طبيعية أو بفعل عوامل ترجع الى نشاط الانسان الاجتماعى • ومثال ذلك ، قد تتور البراكين أو تحدث ذبذبات في المناخ ، أو قد يغير النهر مجراه دون تدخل من الانسان • ولكن الانسان من جهة أخرى قد يستنفذ المعادن التى في باطن الارض أو يزيل غابة بأكملها ، أو قد يصنع بحيرة صناعية •

(٣) التغير التوافقى هو التغير الذى يحدث في نظام استجابة أو تائرا لتغير في نظام آخر •

والتغيرات الاجتماعية التوافقية قد تحدث نتيجة لتعديلات في بعض مظاهر البيئة الطبيعية • ومثال ذلك ما قد يحدث من تغيرات في النشاط الاقتصادي أو طرق الزراعة أو المعدات والتقاليد العائلية نتيجة الاخذ بالزراعة الآلية ، وأبرز الأمثلة على ذلك عندما يغير القروي بيئته ويهاجر الى المدينة ، فان طريقة حياته بأكملها يصيبها التغير الاساسى ، كما أنه في بعض البلاد التي تعمل بعض جماعاتها ، كوحدات في عمليات للتعددين يحدث أن تختفى جماعة من المعدنين أو قد تتجه الى نوع آخر من النشاط الاقتصادي إذا استنفذت كل طاقات المناجم التي كانت تعمل فيها .

وأكثر من هذا قد يؤدي التعديل في الظروف الجغرافية الى غرض تغيرات في أحد العوامل المهمة • ولذلك فان العائلة العاملة في الزراعة إذا هاجرت الى مدينة صناعية ، فان حجمها يصبح أصغر • اذن في مثل هذا المثل وكثير غيره تتسبب التغيرات الاجتماعية والثقافية المتوافقة عن تعديلات في العوامل المرتبطة •

٢ - التعديل الذى يحدث في الجماعات الانسانية ، قد يكون مصدرا آخر من مصادر التغير الاجتماعى ، وهذا ليس راجعا لأن الجماعات تنظم وتفرض أنواع السلوك المتوقع من أعضائها قسب ، بل أيضا لأنها في نفس الوقت عبارة عن وحدات تقوم ببعض الوظائف الاجتماعية الهامة • ولهذا فان التغيرات التي تتم في الجماعات تؤدي وتعكس في نفس الوقت الانساق الخاصة بالسلوك المتوقع والنماذج الاجتماعية السائدة بما تحويه من قواعد ومقاييس •

ونشير هنا الى أن هناك أربع نماذج من التغيرات الجماعية يمكن أن تؤدي الى تغير اجتماعى :

(١) التغير في كثافة السكان •

ب) التعديلات التي تحدث في التكوين الجنسى أو العمرى •

ج) التغيرات التي تحدث في عدد أو أنواع وحدات الجماعة •

د) ظهور نماذج جديدة من الجماعات أو اختفاء نماذج قديمة منها •

مثل هذه التغيرات التي تحدث في الجماعات قد تؤدي الى تغيرات اجتماعية تواظقية عن طريق تغير الحاجات الاجتماعية التي كل السلوك الجماعى يقوم بها . ومثال ذلك أن حاجات الاسرة الصغيرة أو المنعزلة تختلف أساسا عن حاجات الاسرة الكبيرة المكتفية بذاتها . ومن ناحية أخرى نجد أن التغيرات الجماعية سوف تغير امكانيات السلوك الاجتماعى والوظيفة الجمعية ، ذلك أن الاسرة الريفية الكبيرة (العائلة والبدنة) يمكن أن تقوم بعدة وظائف تعجز عنها الاسرة الحضرية ، للزوجية أو الفردية . وبالإضافة الى ذلك تتغير التوقعات الاجتماعية بتغير المدى والنماذج والمجموع وتعد البناء الجماعى .

كما أن التغيرات التي تتم في طابع الجماعة سوف تؤدي الى أحداث تأثيرات واضحة في واحد أو أكثر من العوامل الأساسية الأخرى . فكلما صغر حجم العائلة فإنها تصبح أقل قدرة على مواجهة الظروف الجغرافية المتصلة بعملية الزراعة ، وكذلك كلما صغر حجم العائلة قل الانساق الثقافية للسلوك العائلى تتغير تغيرا أساسيا . أى أننا نرى للتغير في بعض الظواهر أو الملامح المتعلقة بالجماعات الاجتماعية يؤدي الى سلسلة من التغيرات الاجتماعية التواظقية .

٣ — الثقافة التي تعبر عن نسق من العلاقات الاجتماعية التي يكون كل منها نمطا يمكن أن تكون نفسها مصدرا للتغير الاجتماعى ، ذلك لأن الثقافة لها صفة «التكوين التلقائى الذاتى الدينامى» ، فإذا نظرنا الى أى نسق ثقافى خاص ، فإن التجديد قد يأتى من الداخل أى (داخل الثقافة) أو من خارجها . وهناك على ما نعلم ثلاثة مصادر كبرى للعناصر الثقافية الجديدة وهى الاختراع والانتشار والاستمارة ، وكعادة تتغير الثقافة عن طريق تجمع العناصر أو المكونات . وأحيانا وليس كعادة قد تفقد بعض العناصر القديمة أثناء عمليات التغير، ولكن يتكرر بصفة غالبية أن تستمر العناصر القديمة وتعيش جنبا الى جنب مع العناصر الجديدة بصورة تختلف أو تتغير فيها أنماط السيادة أو التساند لاي منهما .

وغنى عن البيان أن التغيرات الثقافية تغير المطلب كما تعدل مدى الامكانيات السلوكية ، ومثال ذلك أن الأسرة العاملة في الزراعة اذ، استخدمت الجرارات والوحدات الكهربائية والغسالة الكهربائية والموقد البترولى أو وحدات التبريد ، فانها تكون بذلك قد استعارت عناصر ثقافية جديدة ولكنها توضع جنباً الى جنب مع العناصر الاخرى التى كانت لها وهى تعيش على امكانيات ثقافتها الاصلية ، ومع ذلك فقد تتسبب فى احداث عدة تغيرات فى طريقة الزراعة أو العمل المنزلى أو النشاط العام لاجزاء العائلة ككل .

٤ - التغيرات التى تحدث فى مجال الشخصية ، تعتبر مصدراً رابعاً من مصادر التغير الاجتماعى ، لان أنساق العلاقات الاجتماعية الموجودة فعلاً تعبر عن الصلاحية الوظيفية بالنظر الى حاجات وامكانيات الناس . ولهذا تكون العلاقة بين الشخصية والكائن الفيزيائى متبادلة ومباشرة فى نفس الوقت ، وكل تغير فى المظاهر السيكولوجية والبيولوجية بالتالى قد يؤدى الى احداث تغيرات اجتماعية توافقية .

وتكون حاجات وبناء وامكانيات الشخصية الانسانية نسقاً دينامياً يقوم بوظائفه من خلال مجموعة من الانساق ، أهمها المجتمع والثقافة والبيئة الطبيعية ، ومع ذلك قد تثير متطلبات وقدرات هذه الشخصيات تغيرات اجتماعية مستقلة عن هذه الانساق الاخرى .

مستويات التفسير :

على الرغم من أن التغير الاجتماعى يعتبر عملية اطرادية معقدة فانه من الممكن بشئ من الحذر أن نصل من دراسته الى تعميمات معينة . فمن ناحية نستطيع القول بأن التغير الاجتماعى عبارة عن التغير الثقافى ومن ناحية اخرى يبدو على أنه اختلافات أو تغيرات فى العلاقات المتبادلة بين الاشخاص والجماعات . وعند التحليل النهائى نجد أن التغير الاجتماعى مع ذلك تغير فى الثقافة والعلاقات الاجتماعية ، لانها ناحيتان لا يفترقان من العملية الاطرادية للتغير .

وكما أشرنا الى ذلك من قبل تتغير الثقافة أساسا عن طريق تجمع العناصر التي تختراع أو تستعار من ثقافات أخرى ، والعناصر الثقافية تدخل النسق الثقافي القائم وقد تستبك مع السمات الثقافية الأخرى في صراع أو قد تتحد معها . ودخول العناصر الجديدة في نسق ثقافي يؤدي الى اضطراب أو انحراف التوافق السائد بين العناصر المرتبطة من قبل وظيفيا . كما أن هذا الاضطراب وهذا التوافق الجديد للعناصر الثقافية هو الذي يكون مضمون التغير الثقافي .

ويمكن أن نميز مراحل أربع في العملية الاطرادية للتغير الثقافي .

الاولى : تنتشر سمة أو عنصر جديد خلال النسق من مركز الأصل سواء كانت هذه السمة أو العنصر اختراع اختراعا داخل الثقافة الواحدة أو استعير من ثقافة أخرى ، وتتدخل عوامل كثيرة في التأثير على معدل اتجاهات الانتشار . وفي أثناء الانتقال خلال النسق قد تتغير السمة أو قد تتحد مع سمات غير مرتبطة . ومثال ذلك أن بعض العناصر الثقافية الحضرية قد تدخل الى العائلة الريفية من مدن قريبة ، وهذه العناصر الثقافية الحضرية قد تتحد مع العناصر القديمة التي كانت موجودة فعلا في العائلة قبل ذلك .

الثانية : في أثناء عملية الانتشار تؤدي العناصر الجديدة الى قلقة المركبات الثقافية القائمة فعلا . ولذلك قد تدخل معا في مناقشة أو صراع في سبيل البقاء ، ومن ناحية أخرى قد تكمل أو تنمي السمات الأخرى الموجودة للنسق الثقافي ، لأنها تعمل على مراجعة كفاءة الوظائف القائمة لعناصر النسق . وفي حالة العائلة قد تدعم العناصر الجديدة العناصر القديمة اذا ارتبطت بوظيفة هامة من الوظائف الهامة للعائلة كالإسناد الاقتصادي .

الثالثة : انتشار العناصر الجديدة يثير تغيرات توافقية في السمات المتصلة ومركبات السمات . فقد يعاد تنظيم مظاهر الثقافة القائمة أحيانا لتتمكن من مواجهة وامتصاص السمة الجديدة ، ومثل هذه الناحية

من العملية الاطرازية يثير مسألة المشابهة بين العنصر الجديد وبين الموجة التي تؤدي الى اثاره أمواج حولها باعتبارها مركز الحركة .

الرابعة : العنصر الجديد يمتص تماما في النسق الثقافي ما لم يكن النسق محل قلقلة مستمرة عن طريق تجديدات تضاف اليه على فترات تطول أو تقصر . ومثال ذلك أن استعمال أدوات معينة مستعارة من المدينة في حالة العائلة الريفية يؤدي الى التآما مع الادوات الاخرى بحيث تأخذ مكانها جنباً الى جنب معها وتصبح من معدات الحياة اليومية فيها . ولكن اذا توالى دخول الادوات (العناصر) الجديدة اتى تكون متناقضة أو متشابهة ، أدى هذا الى قلقلة مستمرة لعدم الاخذ بأداة معينة واستعمالها استعمالا دائما .

من أجل ذلك نعود فنكرر أن التغير الاجتماعي يبدو على أنه تغير في العلاقات التي تقوم متبادلة بين الاشخاص وبين الجماعات . ولغرض التعليل نستطيع أن نميز ثلاثة أنماط من التغيرات في العائلات الاجتماعية .

أ (تحدث تعديلات في الشروط أو الظروف أو المراكز النسبية داخل الرابطة الواحدة .

ومثال ذلك أن التغير الاجتماعي قد يعدل من العلاقات التي تقوم على أساس المركز الاجتماعي أو الاقتصادي بين الافراد أو الجماعات . ولذلك ينتقل المجتمع المتجانس من حالة التشابه أو من الفولك الى حالة اللاتجانس أو المدنية ، أي الى مجتمع يقوم على أساس نظام الطبقات التمايزة ، وقد حدث هذا بصورة متكررة في مبدأ الاخذ بالتصنيع في أوروبا في المجتمعات الجبلية المحلية المنعزلة . كذلك نجد أن عملية التقل الاجتماعي الى أعلى تغير باستمرار المراكز النسبية لكثير من الاشخاص والجماعات في المجتمعات الامريكية .

كذلك يمكن أن يعدل التفسير الاجتماعي من الظروف التي تشكل العلاقات المتبادلة بين الاشخاص والجماعات . وقد كان هذا واضحا في

العائلات التي انتقلت من القرى في كثير من أنحاء العالم واستقرت في المراكز الصناعية أو الحضرية ،

ومثال ذلك أن الظروف التي كانت تجعل من التعاون المتبادل وعلاقات الجوار أساسا هاما في علاقة عائلات القرية حل محلها الآن علاقات المنافسة والتحدى في بعض الأحيان .

(ب) قد تتغير طبيعة العلاقات الاجتماعية من حيث التردد والقرب في مجرى التغير الاجتماعي .

ومثال ذلك أن الأشخاص أو الجماعات الذين كانت لهم علاقات مباشرة طويلة الأمد قد يتفقدون ويفقدون اتصالهم الوثيق أثناء التغير، أو قد يكون فقدانهم لعلاقاتهم الوثيقة أحد النتائج التي يتمخض عنها التغير في المدى القصير أو الطويل . ومن جهة أخرى نجد أن تكلفة العلاقات ومداها داخل الوحدة العائلية يصيبها التغير أيضا ، فهي تميل إلى الانخفاض من حيث الكثافة وإلى الاتساع من حيث المدى .

(ج) يؤدي التغير إلى تغيير صور العلاقات المتبادلة بين الأشخاص والجماعات ، فقد يصبح الاصغاء أهدأ وقد يحل الصراع محل التعاون، وقد يحدث العكس ويتكرر بنفس الدرجة . فقد يصبح المتنافسون شركاء . فالثقافة إذن تتصل على أن تصب العلاقات المتبادلة بين الأشخاص والجماعات في قالب معين كما تعمل على إعطائها تعبيرا خاصا . ولذلك كانت التغيرات التي تحدث في الثقافة والتعديلات التي تحدث في أشكال الظروف التي يتم فيها التفاعل ، ناهيتين متلازمتين من عملية التغير الاجتماعية الانطوائية .

الطابع الدوري للتغير :

التحليل السابق لعوامل التغير الاجتماعي وعملياته المختلفة يكشف إلى درجة كبيرة ، أن اتجاه التغير الاجتماعي يأخذ النمط الدوري . ذلك لأن الحركة أو القلقة التي يتعرض لها أحد العوامل الأساسية قد يبعث الحركة في عوامل أخرى ومن ثم يؤدي إلى سلسلة من التغيرات .

ومثال ذلك أن الاختراع أو استعارة عنصر ثقافي من ثقافة أخرى قد يتسبب في أحداث سلسلة من التغيرات التوافقية المتصلة به • ولهذا فمنه نؤكد دائما أن التغير الاجتماعي يعتبر من هذه الوجهة عملية ارادية مستمرة • ومن أجل هذا نقول بأن عنصرا معيناً يمكن أن ننظر إليه في ضوء نمط معين أو دائرة متكررة •

فالعائلة الريفية الكبيرة ذات البنية المتجانسة عندما تتغير إلى الأسرة الحضرية الصغيرة المنعزلة تكون قد مرت على دورة كاملة من التغير الاجتماعي ، لأن هذا التغير يعتبر انحرافاً من العائلة الثابتة المتوافقة في نظام اجتماعي زراعي إلى نوع من المجتمع الوظيفي الذي يتوافق مع المجتمع الحضري الصناعي المعقد •

ولذلك إذا كان اجتماعنا موجهاً إلى الدلائل الدورية للتغير الاجتماعي فإنه من الممكن أن نرتب الحوادث والحقائق في ترتيب تاريخي معين • وعلى هذا نستطيع أن نميز بين فترات من التاريخ تختلف من حيث سرعة وعقب الاختراعات ، الأمر الذي يمكننا من تعيين اتجاهات التغير الاجتماعي • وهذا من شأنه أن يعيننا على رسم طريق التغير في المستقبل في المواقف المتعددة للحياة الاجتماعية •

ونحن هنا نستطيع أن نميز أربع مراحل على الأقل في دورة واحدة للتغير الاجتماعي •

الاولى : يمكن أن نطلق عليها «نقطة الانطلاق» • وهذه فترة تتميز ببطء التغير الاجتماعي فيها • ونقطة الانطلاق هذه يمكن أن تكون أي وقت أو فترة في تاريخ الجماعة أو النظام أو المجتمع • وعند تحليل التغير الاجتماعي يكون الاهتمام مركزاً بصفة خاصة على الانساق الموجودة فعلاً للعلاقات الثقافية والاجتماعية •

الثانية : يمكن أن نطلق عليها «التجديد» وهي التي تعمل فيها مجموعة من القوى الداخلية والخارجية بالنسبة للوحدة الاجتماعية على أحداث تقلبات في نمط العلاقات الاجتماعية الموجودة فعلاً • ومن

أجل هذا يجب أن نتأكد دائماً أن التغيير الاجتماعى مستمر ويعمىل باستمرار فى كل وحدة اجتماعية • ولكن يجب أن نلاحظ أيضاً أنه فى أوقات متفرقة تكون نسبة التجديدات الهامة أكبر من وقت الى آخر • واصطلاح التجديد يجعلنا ننتبه الى حقيقة هامة وهى عدم استواء التعديلات الثقافية والاجتماعية • وعند هذا المستوى من التطفل يكون الاهتمام مركزاً على المظاهر الجديدة فى الحياة الاجتماعية وعلى العلاقات التى تكون فى حالة من الاضافة •

ومثالاً تطبيقياً على ما نقول ، أن العائلة المتغيرة حينما أدخلت الجزارات وعدداً من معدات الحياة اليومية الحديثة على التراث الثقافى القديم لها ، صاحبها مجموعة من الافكار والقيم وطرق العمل التى تركت آثارها بارزة على نظام العائلة نفسه • ولهذا كان التأثير المتجمع للتجديدات الاجتماعية والثقافية مؤدياً الى نتائج بعيدة المدى فى النسق الاجتماعى والثقافى •

الثالثة : يمكن أن نطلق عليها «التفكك» لانه فى هذه المرحلة يضطرب اطار العلاقات الاجتماعية الذى كان له صفة الثبات النسبية بفعل وطأة انتجديدات المستمرة • ويبدو هذا واضحاً عند مقارنة العلاقات الاجتماعية فى المراحل الاولى قبل التغيير والمراحل اللاحقة لنذكر ما أصابها من اضطراب وغموض وتعتقد فى بعض الاحيان • ولذلك فإن السمات والمركبات الثقافية تتنزع من حالتها الرتيبة وتوافقها المتبادل وتدخل مرحلة جديدة من اعادة التوافق على أساس أن التوافق القديم قد أصيب بالتفكك نتيجة لاستمرار التجديدات •

ومن أبرز النتائج لهذا التفكك ، أن الفرد يصيبه نوع من اللاتثبيت وانعدام الامن خصوصاً فى علاقاته وخبراته اليومية مع أقرانه أو مع الجماعات • ومرد ذلك أن استمرار التجديدات دون أن تكمل توافقها بعضها مع الآخر أو مع العناصر القديمة يؤدى باستمرار فى النسق الاجتماعى الى عدم تكامل الاجزاء ، الامر الذى يؤدى الى حيرة

واضطراب وعدم امكان الافراد داخل الجماعات من رسم أنماط سلوكهم على نموذج معين .

الرابعة : ويمكن أن نطلق عليها «التمسك أو إعادة التنظيم أو التكامل» لانه في هذه المرحلة تنمو وتردهر اطارات جديدة من العلاقات الاجتماعية وتتخذ شكلا معديدا داخل المجتمع ، فتنشأ أنماط من التوافق تضم المظاهر الجديدة للمجتمع المتغير في السلوك العادي . فاذا تناقصت سرعة وعدد التجديدات أو اذا أصبحت أدوات الضبط والتخطيط منظمة، فإن التماسك قد ينقلب الى فترة من الثبات والتأزر الاجتماعي . وقد تصبح هذه الفترة بعد ذلك بمدة طويلة أو قصيرة حسب الظروف ، نقطة انطلاق لدورة جديدة من التغير الاجتماعي . واذا لم يتناقص معدن التجديدات ، واذا لم ينشأ هناك نظام من الضبط والتخطيط ، فإن التماسك قد ينقلب بطريقة أو بأخرى الى نوع من التفكك ، وفي مثل هذا الموقف يماسك المجتمع ويتفكك في نفس الوقت . ولذلك نظن أن جميع مراحل دورة التغير الاجتماعي تتعاقب في الظهور في تداخل واضح بحيث يصعب علينا أن نميز كل مرحلة عن الأخرى تمام التمييز .

نسبية التغير :

التغير الاجتماعي نسبي دائما بالاضافة الى مجموعة من الظروف الاجتماعية والقيم التي تؤدي وظيفة القواعد التي تتحكم في تغيير معدله وعمقه واتجاهه ومعناه ، فأنماط العلاقات الاجتماعية تتخلل عادات الناس وتقاليدهم . ولذلك فإن أى تغير في ظرف اجتماعي أو علاقة اجتماعية يثير حكما من أحكام القيمة . ونتيجة لذلك يرتبط التغير الاجتماعي بالمواقف والظروف الاجتماعية . وتكون عوامل التغير وحقائقه ونتائجه مصدر اهتمام بعض أو كل أعضاء الجماعة التي تتأثر بالتغير . ومن أجل هذا وفي ضوء نسبية التغير الاجتماعي ، فإن له وجوها هامة متعددة .

أولا : قد يكون التغير سريعا أو بطيئا . فمن الممكن أن نقيس معدل التغير في جماعة بشئ من التحديد خلال فترة محددة من الزمان . ولكن

القياس قد يؤثر أو لا يؤثر في أحكام الملاحظين وغير الملاحظين . ولذلك يكون التغير الذى قد يبدو مفاجئاً لشخص أو لجماعة بطيئاً أو متخلفاً لآخرين . ومثال ذلك أن العائلة الريفية التى تستخدم الجرارات ومعدات الحياة اليومية الحديثة قد تنتظر الى التغير على أنه سريع من وجهة نظرها لأنها أدخلت هذه العناصر الثقافية الجديدة في حياتها ، وقد تنظر عائلة أخرى في منطقة بعيدة الى التغير على أنه بطيء أو متخلف إذا لم تأخذ بهذه الأدوات أو كانت في غير متناولها لأسباب مختلفة .

ثانياً : التغير نسبى في عمقه لأنه أحياناً يعيد ترتيب النظام الاساسى وبناء المجتمع ، وأحياناً أخرى قد لا تتأثر الا المظاهر السطحية أو العرضية للنسق الاجتماعى . ومثال ذلك أن إدخال الأدوات الحديثة في العائلة الريفية قد لا يؤثر في نمط حياتها الا قليلاً ، وقد يعيد ترتيب أنماط السلوك كلية .

وفي هذا المقام يجب أن نفرق بين التطور والثورة . فالتطور يشير الى التفسير التدريجى الذى يصيب النظام ، وقد لا يصيب منه الا الاجزاء العرضية أو السطحية أو بمعنى آخر ، التطور الاجتماعى هو التغير الذى لا يغير بصورة أساسية البناء الاجتماعى الرئيسى . أما الثورة فانها تشير الى تغير أساسى يصيب النظام أو النسق الاجتماعى . ومثل هذه التفرقة تخدمنا في محاولتنا قياس عمق التغير الاجتماعى في أى ناحية من نواحي المجتمع .

ثالثاً : تميل النواحي المختلفة للنسق الثقافى أو الاجتماعى الى التغير بمعدلات مختلفة . ومثل هذا رأى قام في أعقاب نظرية وليم أجمبرن عن التخلف الثقافى . ولكن الاعتراضات التى أثارها الكثيرون ، كما سوف نرى فيما بعد ، تجعلنا نقول ، ان هذا الميل الى التغير المتميز في أجزاء المجتمع أو أجزاء الثقافة ليس قاعدة يمكن أن تطبق في جميع الحالات .

الفصل الثاني عشر

التغير والتخطيط والحرية

التغير والتخطيط والحرية

ظاهرة التغير من الحقائق الواقعة في كل المجتمعات على اختلاف أنواعها ، وإن بدت هذه الظاهرة متباعدة الشكل والمضمون ، فهو تباين واختلاف في الدرجة وليس في النوع ، وقد كان للتقدم التكنولوجي الكبير وتعدد وسائل الاتصال الحديثة أثر بعيد في أحداث تغيرات اجتماعية ، لم يقف تأثيرها عند مدى محدود داخل مجتمع معين بل امتد حتى شمل المجتمع الانساني عامة .

وقد تطور التفكير الانساني وانتقل من مستوى الى مستوى آخر حتى وصل الى المستوى الاخير الذي يمشي عصرنا فيه ، وهو «التفكير في مستوى التخطيط» ولذلك لا نستطيع أن نفهم طبيعة العصر الا اذا وضعنا ايدينا على أسس التخطيط ومفاهيمه الاساسية . والتخطيط له صلة وثيقة بالتغير الاجتماعي لانه أداة من أدواته في واقع الامر ، باعتباره محاولة فعالة لضبط الاتجاهات الجارية للتغير وتوجيهها للحصول على الاهداف التي تحقق مصالح الجماعة العليا .

وموضوع التخطيط وفلسفته يعتبران من أكثر الموضوعات استدعاءً للانتباه ومادة للبحث والدراسة . ويقول آرثر لويس بحق «أن السؤال الذي يواجهنا الآن ليس ، هل نخطط ؟ وإنما كيف نخطط ؟» ومعنى هذا أن التخطيط حقيقة واقعة ومستوى من مستويات التفكير الاساسية وأداة جوهرية من أدوات التطبيق ، وهو فلسفة عصرنا وطابعه ، ولذلك فعالم اليوم هو عالم التخطيط .

التخطيط نوع متميز من التفكير :

من أهم المشاكل التي واجهت البشر دائماً ، المشكلة التي تتعلق بنمط التفكير واسلوب العمل لارتباطهما الوثيق ببناء الشخصية ، ذلك لان كل

إضافة أو كل تعديل جوهري يعتبر في واقع الامر تغييرا يقابل دائما بعقبات وصعوبات متعددة . وقد سبق أن ذكرنا أن كل تغيير اجتماعي يواجه باتجاهات مادية يمتنعها أولئك الذين لهم مصلحة في بقاء القديم . ومن أجل هذا كان ادراك الصعوبات والعقبات وتحديددها عاملا هاما في مواجهتها والتغلب عليها .

لقد مر التفكير الانساني على مراحل متعددة ، كان أكثرها أثرا ، نجاحه في تسجيل تراثه ، لانه استطاع بذلك أن يضيف الى تجارب الاجيال السابقة تجارب الاجيال اللاحقة ، الامر الذي جعل ثقافة الانسان تتراكم وتتقدم باستمرار ، وبالتالي استطاع الانسان في مرحلة معينة أن يوجه المعرفة والارادة توجيها في بناء في التاريخ .

ومعنى هذا أن التفكير الانساني وصل في تطوره الى المرحلة التي تخلى فيها عن نزعات الانانية والذاتية المطلقة ، وأصبح مرتبطا بالاعمال التي من شأنها أن تؤدي الى بناء أفضل عن طريق الجهود المشتركة ، بغض النظر عما اذا كانت الفائدة التي ستترتب على هذه الجهود ستعكس مباشرة على القائمين بها أو سيستفيد بها غيرهم في الاجيال القادمة .

ويجب أن نشير هنا الى ارتباط أعمال الانسان وسلوكه بطريقة تفكيره ، فكل عمل يقوم به الانسان يقابله نوع معين من التفكير ، وظيفته أن يفسح الأطار الذي يحدد ميدان النشاط . ولهذا إذا ازداد نشاط الانسان زيادة كبيرة فمعنى هذا أن تفكير الانسان قد ازداد بنفس الدرجة . وفي هذه الحالة تصبح الحاجة الى التنبؤ بالنشاط المستقبل وما يرتبط به من أفكار حاجة ملحة ، لأن عدم ضبط المسائل المتعلقة بالتنظيم في ضوء هذا الاتساع يهدد المواقف الاجتماعية جميعا بالاضطراب ، وهكذا يصبح التخطيط ضرورة لتوجيه التغير السريع في الاتجاهات التي يمكن أن نتوقعها ، ولذلك فإنه يعتبر محاولة لادراك أكثر التغيرات أهمية وأكثرها تأثيرا في العملية الاجتماعية الاضطرابية كلها . ويختلف التخطيط عن التنظيم أو الانشاء ذلك أن التنظيم عبارة

عن ترتيب جديد لاشياء موجودة فعلا في الواقع ، كما أن الانشاء ، وإن كان يشابه الابتكار أو الخلق باعتبار أنه يؤدي إلى إقامة شيء جديد ، إلا أنه يقوم على استخدام مواد موجودة فعلا . ولكن التخطيط في جوهره لا يعتبر عملا من أعمال الخلق والابتكار . ومن أجل هذه الاعتبارات أن يفكر في التخطيط كما يفكر في البناء أو التنظيم ، ويمكن أن نفهم العلاقة بين هذه المفاهيم بطريقة أخرى نقول ، أن البناء الاجتماعي يستلزم من مرحلة التخطيط بعد نجاحه إلى مرحلة من التنظيم تقوم على الانشاءات التي تمت مقامه على تنفيذ التخطيط .

ولهذا يكون التخطيط إعادة بناء مجتمع متقدم تاريخيا نحو وحدة تنظم تنظيمها كاملا عن طريق البشر من مواضع مركزية معينة .

الوسائل الفنية في معالجة مسائل المجتمع :

لقد أحدثت الاختراعات الفنية عيدة تغيرات في مجالات الإنتاج الاقتصادي ، ويشير غالبا إلى الوسائل الفنية (التكنيك) باعتبارها مؤثرا هاما في طبيعة الانتاج الاقتصادي . ومن الواضح أنه قد ترتب على استخدامها تقدما في مجال سيطرة الانسان على الطبيعة ، وتزداد هذه السيطرة كلما تقدمت التكنولوجيا ومعنى هذا أن استخدام الوسائل الفنية يمكن أن يطور الجانب الاقتصادي في حياة المجتمعات . والبيان الذي يتردد في أذهان الباحثين في شؤون المجتمع : ألا يمكن أن تطبق مثل هذه الوسائل الفنية على العلاقات الاجتماعية لنحضر نفس التقدم الذي أحرزته في المجالات الأخرى ؟ والواقع أن تقدم البحث في علم الاجتماع أدى إلى الوقوف على كثير من العقائق التي يمكن استخدامها في بناء مجموعة من الوسائل الفنية لتغيير المجتمع أو إعادة بناءه .

الإجتماعية بصورة تشابه التكنولوجيا في ميدان الإنتاج واستخدام مواد الطبيعة استخداما في سبيل الإنتاج . ولكن نظرا لما يشكك فيه المجتمع من مخاطر ، ونظرا للمصاعب المتعددة والإزمات الاجتماعية التي يمكن أن تترتب على التجريب في هذه الناحية ، فإن تطبيق الوسائل الفنية الاجتماعية لابد أن يكون مظهرًا بقليلة خاصة تحقق الأهداف المحددة التي يصبو إليها المجتمع .

ولذلك يعتبر التخطيط الاجتماعى احد هذه الوسائل
الفنية الفعالة التى توجهها الدولة حسب امكانياتها وفى
اتجاه القيم التى تشكل قاعدة نظامها السياسى .

وعلى الرغم من أن كلمة الوسائل الفنية أو التكنيك استخدمت فى
الاصل للدلالة على الأشياء الملموسة فقط ، مثل الآلات ، فان الراديو
والتليفزيون وكل وسائل الاتصال العقلى ووسائل الانتقال والانتاج
ومعدات الجيش ، تجعل فى الامكان اقامة نظام اجتماعى معين ، لانها
تعمل على مساندة تأثيره واستمرار فاعليته ، وهذا لا يعنى أن هذه
الوسائل الفنية المادية هى التى تعتبر أساس الوسائل الفنية الاجتماعية
لأنها ليست الا عوامل فقط ، ويمكن أن نلخص المقومات التى تستند
اليها الوسائل الفنية الاجتماعية فيما يلى :

١ - معرفة وثيقة بتكوين الجماعات فى المجتمع والوظائف التى
تؤديها ومدى ارتباط كل منها بالآخرى .

٢ - تحديد لدرجة مرونة التنظيمات الاجتماعية بقصد الوصول
الى أفضل الطرق لتغييرها .

٣ - تحديد أهداف السلوك العامة على أساس معرفة وثيقة
بالمبادئ النفسية التى تؤدي الى تكامل الجماعة أو تفككها .

٤ - معرفة بطرق التنظيم وعوامله المساعدة كوسائل الاتصال
العقلى أو المادى .

٥ - ادراك صحيح لكيفية التنسيق بين القوى الاجتماعية المختلفة
التي تعمل فى الموقف الاجتماعى المطلوب توجيهها توجيها خاصا .

٦ - توجيه أكثر الاهتمام للتنظيمات الاجتماعية التى تستغرق
أكثر حياة الافراد وتنظم أكثر أنواع سلوكهم .

ويجب أن تستند هذه المقومات الى مجموعة من المبادئ الهامة التى
تصور وتحل فى نفس الوقت مجرى الحوادث وخلاصتها : أن أغلب
ملاحم عصرنا ترجع الى الانتقال من مبدأ حرية العمل ، الى المجتمع

المخطط ، وكذلك الانتقال من ديمقراطية الاقلية الى المجتمع الكبير (الجماعى) . ومن أجل هذا نؤكد أن الوسائل الفنية المستخدمة فى تحسين أو تعديل أو دراسة المجتمع أو رعاية أفرادها على أى نحو ، لابد أن تسير فى نفس اتجاه هذه المبادئ وبالتطبيق على مجتمعنا نبتين ما يلى :

١ — أن مجتمعنا قد جعل التخطيط القائم على الدراسة والبحث قاعدة للتفكير وأساس العمل ، أو بمعنى آخر أصبح التخطيط سياسة الدولة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها .

٢ — ان مجتمعنا يهدف الى تحقيق رغبة المجموع وبالتالي تصبح الرعاية الاجتماعية ضرورة للوصول الى هذا الهدف .

٣ — ان فلسفة الرعاية (أو الخدمة العامة) تأخذ الطابع الجمعى لا الفردى وتسير فى الاتجاه الاغنى لا الرأى .

٤ — ان ما يصلح لمجتمع يأخذ بمبادئ حرية العمل التى تؤدى فى نهاية الامر الى حرية الرأسماليين وحدهم ، لا يصلح لمجتمع يهدف الى تحقيق حرية الفرد فى المجموع عن طريق التخطيط .

٥ — ان الوسائل الفنية فى معالجة مسائل المجتمع دراسة أو تقويماء التى نبتت فى المجتمعات الرأسمالية (والمعروفة فنيا بالخدمة الاجتماعية) لا تصلح للتطبيق من حيث فلسفتها على مجتمعنا المخطط . كما سيبدو هذا فى الفقرة التالية :

مشكلة الحرية واتصالها بمراحل تطور الوسائل الفنية والاجتماعية

يختلف شكل الحرية كما يختلف قياسها أيضا ، لانه يتغير من وضع اجتماعى لآخر ، فالحرية فى الاسرة شىء وحرية اللعب والحرية الدينية والنياسية شىء آخر . وبالتالي فالضمانات الاجتماعية للحرية لابد أن تختلف من حيث مفاهيمها تبعاً لذلك ، فمعنى الحرية يختلف باختلاف الموقف ، فالحرية فى ظروف نضال الإنسان المباشر مع الطبيعة تختلف

كلية عن الحرية في ظروف فضاله مع الطبيعة الثانية (المجتمع) التي ظهرت في المرحلة الثانية من تطور التكيف الاجتماعي .

ويشير كارل مانهايم إلى أن تلك الاختلافات في مفهوم الحرية ، من الناحية السوسيوولوجية ، تصبح ذات معنى فقط إذا اعتبرنا المشكلة غير متوقفة على علاقاتها بالمجتمعات المختلفة أو الأوضاع السائدة في رأى مجتمع ، وإنما تتوقف من حيث وضعها واتصالها بمراحل تطور الوسائل الفنية الاجتماعية المختلفة ، أى بمرحلة الاكتشاف ثم بمرحلة الاختراع وأخيراً بمرحلة التخطيط .

١ - ففي المرحلة الأولى - مرحلة الاكتشاف عن طريق الصدفة أو مرحلة المحاولة والخطأ ، كانت الحرية تعبر عن نفسها عن طريق الافعال المباشرة والاستجابات المتعددة للمؤثرات المحيطة بالإنسان ، وللشعور بالحرية أو بعدمها كان يتوقف على شعور الإنسان بأن هناك ثمة عوائق تمنعه من تحقيق رغباته . ويرى مانهايم أن حرية هذه المرحلة كانت في مستوى حرية الحيوان . فالإنسان يشعر بتهديد لحيته إذا حظر عليه ألا يتعامل مع الأشياء أو الأفراد كما يريد ، كالحيوان الذى يشعر بالحرية والتوتر عندما يحرم من استعمال جسده كما يريد . فمفهوم الحرية في ذلك العهد هو الذاتية ، وحسنه الذاتية لم تنصير بالضرورة عندما تعلم الإنسان استخدام الأدوات البسيطة ، لأنه عندما تعرفه على هذه الأدوات شعر بخيبة الأمل عندما عجز عن استعمالها وتملكها كما لو كانت أجزاء من جسده وعلى الرغم من أن استخدام الأدوات البسيطة لم ينتشر في هذه المرحلة ، إلا أنها دفعت الإنسان إلى نوع من التقدم ، أى أن عملية التكيف أصبحت أكثر فاعلية .

فالتوازن بين الإنسان ورغباته من جهة ، وبينه وبين البيئة من جهة أخرى ، مهد السبيل إلى تعديل جزء من البيئة ولذلك كانت أى عتبة تقف أمام هذا التعديل تعتبر تهديداً للحرية .

فالإنسان في هذه المرحلة كان حراً : فأن يكيف نفسه مباشرة . مع رأى موقف معين وكان وقوف أى شخص أمامه ، لنه من تنفيذ خيرا

في تعامله مع المواقف المختلفة يعتبر تهديداً لحريته • فمعنى الحرية
للإنسان في هذا الوقت ، هو ألا يكون مهدها في مضالولاته للتكيف •
ومادام الافراد يميلون الى تنفيذ رغباتهم المباشرة ويجهذون في البحث
عن أشكال تلقائية للتعبير الذاتي ، فسوف تبقى الحرية المنبعثة عن هذا
التعبير مهما تعقد البناء الاجتماعي ، ولكن بشكل ومضمون آخر •

٢ - وفي المرحلة الثانية ، مرحلة الاختراع ، استطاع الإنسان
نظراً لمعرفته المتزايدة بالآلات وطريقة استخدامها ، أن يكشف ويختار
غايات ووسائل تتفق موقفاً وسطاً بين نفسه وبين هدفه النهائي يعني
هذه المرحلة تعلم الإنسان أن يتحرر أكثر وأكثر من الاعتماد كلية على
الطبيعة • والحرية في هذه المرحلة تتوقف على تحديد الاهداف الوسيطة
للعمل الجمعي على الرغم من أن الهدف النهائي قد يكون غامضاً • وإذا
كان الإنسان في هذه المرحلة قد تحرر من طغيان الطبيعة وقتل من
اعتماده الكبير عليها وذلك بفضل التكيف الاجتماعي ، إلا أنه في نفس
الوقت ربط مصيره بنفس الدرجة بالزام اجتماعي لا يمكن تجنبه • وقد
تم هذا عندما تحول عن الطبيعة الاولى (البيئة) الى الطبيعة الثانية
(المجتمع) التي لا تقل في درجة تهديدها عن الطبيعة الاولى • فالأمر
لا يخطف اذا مات الإنسان جوعاً أو اثر زلزال ، أو قسحت خباته
وغنيت بالتصدع الاجتماعي الذي يؤدي الى الثورة والحرب • فالنتيجة
واحدة على الرغم من أن الكارثة ترجع الى أسباب طبيعية في الحالة
الاولى أو لاسباب اجتماعية في الحالة الثانية •

فالحرية في هذه المرحلة الثانية تقوم اذن على الرغبة في خلق
الظروف التي تحقق التكيف الاجتماعي بدلا من قبول الامور على علاتها •
فالفرد يشعر بالحرية عندما تصبح لديه القدرة على أن يعمل وأن يقيم
نظماً له أهداف خاصة ومحددة ، أو على الأقل يشترك بنصيب في
ادارته ، وبالاختصار عندما يكون حراً في أن يخترع • وبما أن كل
اختراع ساعد على تغيير البشرية فقد أصبح واضحاً أن عصرنا لم يكن
العصر الاول الذي عدل فيه الإنسان من نفسه عند تعديله وتغييره

لبيئته ، ذلك لان التأثيرات المتزايدة للثقافة لا تغير علاقتنا مع الطبيعة
فحسب بل تعدل أيضا من علاقتنا الشخصية .

٣ - أما الحرية في المرحلة الثالثة - مرحلة التخطيط - فإنها
لا تعنى سيطرة المنظمات الفردية ، لان هذا لا يؤدي مطلقا الى تعاون
تخطيطي . ففى أعلى المراحل يمكن للحرية أن تعيش عندما يضمن
التخطيط وجودها ، ولكن الحرية هنا تتطوى على تقييد سلطات الخطط ،
لان الخطة بالضرورة ، تشتمل على الاشكال الاساسية للحرية ، وكل قيد
يفرض عن طريق سلطات فردية قد يهدم الخطة كلها ، وبالتالي يترد
المجتمع الى المرحلة السابقة وهى مرحلة التنافس والسيطرة . وسواء
كانت السلطة الحاكمة فردا أو جماعة أو مجموعة شعبية فإنها ملزمة
بالسيطرة الديمقراطية لتفصح مجالا كاملا للحرية فى خطتها ، وفى الوقت
الذى تتسق فيه كل وسائل التأثير على السلوك الانسانى يصبح التخطيط
هو الشكل المنطقى للحرية الذى يكتب له البقاء والدوام .

ان المفهوم الحديث للحرية لا يؤدي الى مجرد الرغبة فى السيطرة
على تأثيرات البيئة الاجتماعية ، لان الاساس الذى تستند عليه الحرية،
هو أن التقدم الهائل فى الوسائل الفنية الاجتماعية يسمح لنا بأن
نسيطر ونؤثر على مجرى الحوادث الاجتماعية من مركز رئيسى طبقا
لخطة محددة .

• وفى هذا الصدد يقول كارل مانهايم ، من الان فصاعدا سيعترف
الافراد شكلا رغبيا من الحرية عندما يجدون حياتهم الفردية منظمة
بكفاية وعدل داخل اطار (النظام) الاجتماعى الذى وضعته الجماعة،
بشرط أن يكون هؤلاء الافراد هم الذين اختاروا هذا الاطار ، فالتخطيط
المعادل الديمقراطى لا يقيد ولا يحد من حريتنا ، والمجتمع الرأسمالى
غير المخطط لا يعتبر فى حد ذاته الشكل الاساسى الذى يحتوى على
أرفع مستوى من مستويات الحرية ، فالحرية فى «المجتمع الرأسمالى
الحر» غالبا ما تكون مكبوتة ووقفا على طبقة الاغنياء فقط أى طبقة الذين
يملكون ، أما طبقة الذين لا يملكون فإنهم مضطرون للخضوع الى الضبط

الواقع عليهم • ويقول كارل مانهايم أيضا أن ظهور الحرية المخططة لا يعنى إلغاء كل أشكال الحرية الأخرى التى ظهرت فى مراحل التاريخ أو تطور الحياة الاجتماعية • فإن كل تقدم نحو تحقيق مستوى اجتماعى أفضل لا يعنى منع الاحتفاظ بالأنماط السابقة للعمل والتفكير والحرية • بل على العكس من ذلك فالإبقاء على الحريات السابقة هو خير ضمان ضد التحكم المبالغ فيه فى التخطيط • والمجتمع إذا انتقل لمرحلة جديدة ولتنظيم جديد لمعظم أوجه حياته ، فإن بعض أنماط وسائل التكيف القديمة يمكن أن تبقى وتستمر • وبالتالي تكون أحد الضمانات الهامة للحرية فى المجتمع المخطط هو التمسك والمحافظة على قدرة الفرد على التكيف •

وعلى الرغم من أن كثيرا من المجتمعات على اختلاف ايدولوجياتها قد أخذت بمبدأ التخطيط إلا أن هناك سؤلين يترددان الآن ينبئ أن نجيب عليهما قبل أن نمضى فى التحليل ، والسؤال الاول يقوم على أساس نظرى صرف وخلاصته : هل يمكن للتخطيط الاجتماعى أن يكون ذا أثر ملحوظ على مجرى نمو المجتمع ؟ والسؤال الثانى يقوم على أساس خلقى وخلاصته : هل يميل التخطيط الاجتماعى الى تحديد حرية الفرد وتدميرها ؟

العوامل المؤثرة فى طبيعة التخطيط الاجتماعى ومداه :

من المسائل المعروفة الآن أن طبيعة التخطيط الاجتماعى ومداه الواضحتان فى المجتمعات الحضرية يختلفان اختلافا بينا عما كان عليه الحال فى المجتمعات الاقطاعية القديمة أو المجتمعات التاريخية • ومرد هذه الاختلافات يقع فى التمايز بين أنماط المجتمعات ، ومن بين العوامل المؤدية الى تمايز أنماط هذه المجتمعات نستطيع أن نبرز أربعة منها خصبها تلك التى لها علاقة وثيقة بموضوعنا هى :

١ - حجم القاعدة الثقافية • ٢ - حجم الجماعة •

٣ - تعقد النسق الوظيفى • ٤ - درجة التمدن أو النمو الثقافى •

هذا وقد سبق أن أشرنا أن التخطيط الاجتماعي الناجح يشترط فيه أن يقوم على معلومات موثوق بها • ولهذا فإن التخطيط يقتضى رعايا وهما عميقا بعلاقات العلية التى تحكم المادة الفيزيائية والانسان على السواء • ذلك لانه عندما تحاول الجماعة أن تخطط للمستقبل دون المعرفة الضرورية بعلاقات العلية ، فإن مجهوداتنا يمكن أن يحكم عليها مقدما بالفشل • وغنى عن البيان أن المجتمعات الحضرية الحديثة لديها من الامكانيات الثقافية ومن المعرفة الشاملة لعلاقات العلية ما يمكن أن يجعلنا نأمل في صلاحية الخطط الحديثة وفرص النجاح المتعددة امامها.

فإذا كان الحجم الممتد للقاعدة الثقافية في المجتمعات الحضرية يهيئ «الفرصة» للتخطيط الاجتماعي الناجح ، فإن الحجم الكبير للجماعة الآن مضافا اليه المستوى العالى من التكامل الوظيفي يهيئ «الحاجة» ، ذلك لانه من الحقائق المعروفة في علم الاجتماع أنه عندما تعتمد مجموعات كبيرة من الناس على نسق وظيفي على درجة عالية من التكامل، وخاصة في مصادر الرزق الاساسية ، فإن هؤلاء الناس يكونون معرضين الى ظروف خطيرة قد تنجم عن أى اضطراب في هذا النسق • فالاضطرابات والكوارث الطبيعية والجرائم والصراعات الداخلية في الجماعات تعتبر مصادر تهديد ممكنة لكل عضو من أعضاء الجماعة • ولذلك كانت أى أزمة في أى جزء من أجزاء المجتمع يمكن أن تؤدي الى نتائج تمتد جغرافيا الى مسافات بعيدة ذات صلة وظيفية ، وأن تكن بعيدة عن الازمنة أو الاحداث التى وقعت في هذه الاجزاء •

ومن أجل هذا يميل السكان في المجتمع الحضري الحديث الى الاعتماد على التخطيط درءا لهذه المفاجآت • كما أن ارتباط الناس في أنساق وظيفية كبرى يؤدي الى اندماجهم في تخطيط شامل يتناول النسق بأكمله ، بغض النظر عن كون هذا النسق مجتمعا متروبوليتيا أو أمة بأسرها • وهذا لا يمنع من التخطيط الجزئي الذى يشمل وحدات فرعية داخل هذه الانساق الكبرى •

أما فيما يتعلق بالنمو الثقافي الذى اعتبر أحد العوامل الهامة في

التخطيط الاجتماعى ، فاننا نعتقد أنه من أهمها جميعا ، ذلك لان الاتجاه العام فى المجتمعات الحضرية الحديثة يشجع التناقص المهتم فى العادات التقليدية القديمة ونفسح مكانا متسعا للكفاءة . ويؤكد الانثروبولوجيون هذه الحقيقة من زاوية أخرى ، فقد وجدوا فى بعض المجتمعات البدائية أو ما يسمى Folk Societies عكس هذا الاتجاه ، حين يرفض الناس أدوات أو آلات على درجة كبيرة من الكلفة تصلح لتنمية وسائل السيطرة على الطبيعة ، لمجرد أنها لا تتسجم مع الثقافة التقليدية التى يأخذون بها حياتهم . ولكن الامر ليس على هذا النحو فى المجتمعات الحضرية حيث يقدر الناس الكفاءة من أى طريق يضعونها فى مكان يملو الماديات التقليدية ، وعلى الاخص فى ميدان التكنولوجيا ، فهم لا يقبلون العناصر الثقافية التى تأتيهم عن طريق الاتصال الثقافى بالمجتمعات الحضرية الاخرى فحسب ، بل انهم يبحثون فى ذاب مستمر عن سمات ثقافية جديدة من خلال عمليات البحث والاختراع .

النظرة الحتمية والتخطيط الاجتماعى :

سنجيب الان على السؤالين الذين اثرناهما من قبل وهما : هل يؤثر التخطيط الاجتماعى تأثرا حقيقيا فى مجرى نمو المجتمع ؟ وهل يميل التخطيط الاجتماعى الى وضع القيود وتدمير حرية الفرد فى نهاية الامر ؟ فى خلال الفترة التى سميت فيما بعد بعصر التنوير الفرنسى اعتنى كثيرا من الفلاسفة الاجتماعيين الاتجاه الذى يمكن أن نسميه بالاتجاه الرومانتيكى فى النظر الى التغير الاجتماعى . وكرد فعل للنظرة التى سادت العصر الوسيط والتى مالت الى معالجة النظام الاجتماعى على أنه هو كذلك بالضرورة وأنه من حيث نظامه مظهر لفعل العناية الالهية ، حاول هؤلاء الفلاسفة أن يبرهنوا على أن الانسان حر ، ومظهر حريته ان له أن ينظم بارادته شؤون المجتمع الذى يعيش كما يترأى له وكما يتصور أن مايقرره فى صالحه الاخير . فاذا أراد الانسان بفانه يستطيع أن يبنى نظاما اجتماعيا أفضل يكون متفقا الى حد كبير مع ما يتصوره هو . من مثل . وقد لاقت هذه النظريات ترحيبا كبيرا ، وأسهمت فى الدفعة القوية التى انتهت بالثورة الفرنسية .

ولكن هذه النظرية التى مجدت قدرة الانسان لم يكتب لها التفرد طويلا . خفى الفترة التى صاحبت وأعقبت الثورة الفرنسية ظهرت مجموعة من الفلاسفة الاجتماعيين من أمثال مالتس وهيجل وماركس وسبنر وسمنر ، جاءت بنظرية جديدة ، وهى أن نمو المجتمعات الانسانية محدد الى درجة كبيرة بقوى غير شخصية خذلت دائما التصميم الانسانى ، وتستغل باستمرار تفشل الضبط الانسانى . ويفسر بعض الباحثين هذه النظريات على أنها مجهودات الانسان لتغيير مجرى النمو الاجتماعى سذبه عبثا . فما هو مقدر أن يحدث سيحدث ، ولن تغير رغبات الانسان وآماله فى التدخل فى سير الاحداث شيئا ، ولن تعدل مجرى الحوادث أو تحرفه عن اتجاهه .

وفى السنين الاخيرة وبناء على عدة دراسات مستمرة على المجتمعات الانسانية ، ظهرت مجموعة من علماء الاجتماع رفضوا وجهتى النظر الرومانتيكية والاحتمية على السواء . ذلك أن كل نظرية تتضمن عمقا خاصا ولكن بطريقة فيها مبالغة كبيرة . فالاحتميون على حق حينما قرروا أن الانسان ليس حرا فى تنظيم شئون المجتمع كما يريد ، ذلك لان المجرى الرئيسى لنمو المجتمع يبدو أنه محدد بقوى فوق مقدرة الانسان وفى غير متناوله ، وبالتالى لا يمكن له أن يسيطر عليها ، ولكن فرق بين أن نقول أن مجرى النمو محدد ، وبين أن نقول أن مجرى النمو محتوم بهذه القوى . فمن خلال هذه الحدود التى حددتها هذه القوى يستطيع الناس عن طريق التخطيط الاجتماعى أن يقيموا أنساقا مختلفة للقيم قد تكون لها نتائج مغايرة بالنسبة لعمليات النمو فى المجتمع . أما مدى اتساع هذه الحدود فانه سؤال سيظل من غير تحديد حتى يصل فيه البحث فى المستقبل الى قرار .

وتصور الجوادث فى الاتحاد السوفيتى فى السنين الاخيرة امكانيات التخطيط الاجتماعى وحدوده . ذلك لان التصنيع السريع للمجتمع السوفيتى فى هذه الفترة ، ظهر على أنه يؤيد أن التخطيط المنظم يمكن أن يغير بصورة جوهرية مجرى نمو المجتمع . ومع ذلك فبغير هذا

التخطيط فإن الاحتمال بأن روسيا كانت ستصل الى هذه القوة الصناعية والحربية في منتصف القرن العشرين لازال يستأهل النظر والدراسة . ومن ناحية أخرى فإن اخفاق الاتحاد السوفيتي في تحقيق كثير من أهداف التخطيط بالرغم من الجعود الجبارة التي بذلت يدل دلالة واضحة على أن هناك قوى تتدخل في تسير مجرى نمو المجتمع فوق طاقة الضبط الانساني .

الحرية والتخطيط :

مناقشة هذا الموضوع ترتد دائما الى الاختلافات الايديولوجية بين المجتمعات ، ففى الدول الرأسمالية يزعمون أن التخطيط في المجتمع الشيوعى يلغى حرية الفرد لأن هيئة قليلة تمارسه وتفرض ما تخططه على الغالبية العظمى بالرغم مما يتعرضون له من تقشف ومجاعات ومصائب شتى في حياتهم . بينما يقوم التخطيط عندهم على تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية للغالبية العظمى لأن هذه الغالبية تكون لآرائها وزن عند رسم السياسة التخطيطية ، ولذلك يزعمون أن للتخطيط الاجتماعي في هذه الدول مهم لصحية الفرد ، بينما تزعم الدول الشيوعية أن التخطيط في الدول الرأسمالية جاء تقليدا للتخطيط عندهم ، وهو في النهاية يخدم مصالح الرأسماليين ويدعم الاحتكارات . والتخطيط في المجتمعات الشيوعية يقوم على أساس تحرير الفرد من السيطرة المطلقة لرأس المال في ضوء مبادئ المساواة ، ولهذا يزعمون أن التخطيط هو الوسيلة التي سوف تؤدي في النهاية الى تحرير الفرد من الاستغلال .

التخطيط الاجتماعي والعلوم الاجتماعية :

لاجل أن ندرك العلاقة بين التخطيط الاجتماعي والعلوم الاجتماعية يجب أن نتذكر التبرير الذي كان يسوقه علماء الاجتماع من عهد أوجيست كومت حتى الآن ، وهو أن الغرض الاعلى من علم الاجتماع هو . الاسهام في المحاولات البشرية التي تبذل لتصميم وتخطيط نظام اجتماعي أفضل . وعلى الرغم أنه من الضروري أن نلقى الضوء على الروابط التاريخية بين الدراستين ، فإن هذا لا يغنيانا عن كشف النقاب عن وظيفة كل منهما . ذلك لانه في بعض الاحيان يفتلط على الاذهان

عمل علماء الاجتماع وعمل المخططين الاجتماعيين ، ولعل مرد ذلك أن كثيرا من علماء الاجتماع شغلوا أنفسهم في بعض الاوقات بمسائل السياسة الاجتماعية ، أو كثرت دعوتهم عن طريق الأجهزة الحكومية لبدء أن رأى في موضوع بحينه ، ومع ما بين التخطيط الاجتماعى والعلوم الاجتماعية من روابط متعددة ، إلا أن هدف كل منهما مختلف عن الآخر . فهدف التخطيط الاجتماعى حل المشاكل العملية للمجتمع . أما هدف العلوم الاجتماعية فهو تجميع أكبر قدر ممكن علميا من المعلومات عن المجتمعات الانسانية . وانا نلاحظ من استعراض تاريخ العلوم الاجتماعية أنها كانت قليلة الاهتمام بالمسائل المتعلقة بالسياسة الاجتماعية والتخطيط ، ولكنها بدأت الان تهتم اهتماما متزايدا بهذه الامور ، وقد كان الانتعاش أسرع العلوم الاجتماعية في هذا الاتجاه ويليه علم الاجتماع والانثروبولوجيا وعلم النفس وعلم السياسة . ويخشى كثير من علماء الاجتماع أن يؤدي اهتمامهم بالمسائل العلمية الى فقدان الارض المحايدة التى يقفون عليها والتي منها يستطيعون النظر الى مسائل المجتمع نظرة ناقدة وخاصة الى النظم التي تشرف عليها الأجهزة الحكومية .

التخطيط الاجتماعى غاية كل تخطيط :

جرت العادة على تقسيم التخطيط بتسميات مختلفة ، وأكثر التقسيمات شيوعا الآن التقسيم بالنظر الى المستويات العامة ، فهناك تخطيط عالمي كالذى تقوم به هيئة الأمم المتحدة في مجالات الثقافة والتعليم والزراعة والعمل ، وتخطيط قومي كالذى تقوم به الدول المختلفة لتنمية اقتصادياتها وقدراتها المتعددة للاكتفاء الذاتى ، وتخطيط محلي كالذى تقوم به بعض الدول ذات المساحات المترامية الاطراف لكل ولاية أو منطقة متميزة فيها .

ولكن النوع الاول والثالث من مستويات التخطيط ليس واضحا تماما في حياة المجتمعات المختلفة ، ولذلك كن التركيز اليوم على المستوى الثالث ، ونظرا لان العصر الذى نعيش فيه الان هو عصر

التخطيط فقد أصبح سياسة الدولة مهما اختلف طابعها السياسى أو الاجتماعى ، أو بمعنى آخر أصبح التخطيط الان ضرورة ولا مصل حينئذ لمناقشة أهمية التخطيط ، بل ان المناقشة تدور فى واقع الامر عن كيفية التخطيط . ففى العصر الذى نعيش فيه الان أصبح التخطيط أداة الدولة لضبط امكانياتها وتوجيهها لتحقيق مصالح المجتمع العليا ، وخاصة فى وجه المنافسة المستمرة للدول الاخرى ، وفى ضوء المشاكل المتعددة التى تواجهها أغلب المجتمعات نتيجة لزيادة السكان والرغبة فى الحصول على مستوى أفضل للمعيشة .

ويميل بعض العاملين فى ميادين التخطيط الى تقسيمه فى المجتمع الواحد الى أقسام متعددة ، مثل التخطيط الاقتصادى والثنائى والعلمى والصحى والمعلى والاجتماعى . كما يزداد الميل أيضا الى الاهتمام بالتخطيط الاول وهو التخطيط الاقتصادى ، الامر الذى أدى الى صعوبات كثيرة ومفارقات متعددة .

نحن لا ننكر أهمية التخطيط الاقتصادى والصناعى فى التنمية الاقتصادية والتصنيع وخاصة فى الدول النامية . الا أن غلبته على كل تخطيط آخر واحتكار أجهزته لكل الامكانيات والخبرات يؤدى الى احداث سرعات مختلفة فى التغير ، الامر الذى يقضى بالضرورة الى التخلف فى كثير من أجزاء المجتمع .

ولكننا يجب أن ننبه هنا الى مسألة هامة ، وهى أن كل تخطيط — وخاصة فى مجتمعنا — يهدف فى نهاية الامر الى تحقيق غاية اجتماعية هامة . فالتصنيع وتنمية الموارد الاقتصادية ونشر التعليم والتقدم العلمى والفنى ، كلها وسائل لغاية أكبر ، وهى ضمان تحقيق الرعاية الاجتماعية فى سبيل الوصول الى رفاهية المجتمع التى هى مقابلة الانطلاق وغاية العمل فى المجتمع . ان كل تخطيط يحتاج الى تمويل ، ولذلك يحتاج التخطيط الاجتماعى الى تمويل — من هذه الزاوية — أكثر من الحاجة الى تمويل أى تخطيط آخر . وربما كانت النظرة الجزئية فى التخطيط الاقتصادى وانعزاليته الظاهرة عن كل

تخطيط آخر ، هي التي تؤدي الى تخلف الخطط في الميادين الاخرى .
ويجب أن نضع في الذهن دائماً أن التخطيط في المجتمع كلاً لا يتجزأ ،
واذا كانت التجزئة مفيدة فهي لضمان التخصص وحسن الاستفادة من
الخبرة الفنية في كل مجال على حدة . فالتخطيط في المجتمع يخضع
لجهاز مركزي يتصور عن طريق البحث العلمي كل احتياجات السكان
في ضوء تقديراته المبسوطة للامكانيات المادية والخبرة الفنية والقوة
البشرية في مدى زمني معين .

وفي ضوء تفسيرنا السابق توجه هذا الجهاز أيديولوجية محددة
تعكس الهدف الأكبر وهو رفاهية المجتمع في نهاية الأمر . وعندما تعدد
أجهزة التخطيط في المجتمع الواحد ، فإن تعددها لا ينبغي أن يكون
راجعاً الى تعدد الخطط ، بل الى الحاجة الى تعدد أجهزة التطبيق ، واذن
فالتخطيط العام في المجتمع يقوم على قاعدة اجتماعية واضحة تنفرع
منها شعب مختلفة اقتصادية أو صناعية أو علمية أو صحية ، وتترجم في
كل خطواتها عن غاية المجتمع الأساسية وهي الرفاهية الاجتماعية .

مراجع مختارة

- Bell, N. W. & Vogel, E. E., *A Modern Introduction to the Family*; N. Y., 1962.
- Bendix & Lipset, *Class, Status and Power*, N. Y., 1961.
- Benedict, R., *Patterns of Culture*, London, 1953.
- Bergel, E. E., *Social Stratification*, New York, 1962.
- Bicsanz, J. & Biesanz, *Modern Society-An Introduction to Social Science*, N. Y., 1954.
- Bredemeier & Stephenson, *The Analysis of Social System*; New York, 1962.
- Dodd, S., *Dimensions of Society*, New York, 1940.
- Davis, Kingsley; *Human Society*, New York, 1955.
- Evans-Pritchard; *Social Anthropology*, 1951.
- Green, A., *Sociology : An Analysis of the Life in Modern Society*, N. Y., 1960.
- Handlin, O., *The Uprooted*, Boston, 1951.
- Herskovits N. J., *Acculturation : A Study of Cultural Contact*, New York.
- Hoselits, B. F., (ed.), *A Reader's Guide to the Social Sciences*; New York, 1959.
- Hoselitz, B. F., *Sociological Aspects of Economic Growth*; N. Y., 1960.
- Hughes, E. G., *The Cultural Aspect of Urban Research in : "The State of the Social Sciences"* (ed.), by White, L. D., Chicago, 1956.
- Hunt, E. F., *Social Science : An Introduction to the Study of Society*, New York, 1955.
- Kroeber A. C., *Anthropology*, New York, 1948.
- Lapierre, R. T., *A Theory of Social Control*, N. Y., 1954.
- Loomis, Ch. & Boagle, A; *Rural Social Systems*, New York, 1951.
- Lundberg G., *Foundations of Sociology*, New York, 1939.
- Lundberg, G., & Others; *Sociology*; New York, 1948.
- MacIver, R. and Page, Ch, *Society*, London, 1936.
- Malinowski, B., *Dynamics of Culture Change*. New York, 1936.
- Merton; R., & Others (eds.), *Sociology Today, Problems and Prospects*; New York, 1962.

- Merton, R., *Social Theory and Social Structure*; New York, 1962.
- Ogburn, W., & Nimkoff, *Handbook, of Sociology*, London, 1953.
- Ogburn, W., *Social change*, second printing, New York, 1952.
- Radcliffe-Brown, *Structure & Function in Primitive Society*, London, 1956.
- Redfield, R., *The Folk Culture of Yacatan*, Chicago 1941.
- Redfield, R., *The Folk Society*. *Amer. J. Socio*, L. 11. 4 (January 1947) 293-308.
- Redfield, R., *The Little Community Velowpoinis for the Study of Human Whole*, Chicago, 1956.
- Redfield, R., *Peasant Society and Culture*, Chicago, 1956.
- Redfield, R., *A Village that chose progress. Chan Kom Revisted* Chicago, 1957.
- Raucek, J. S., (ed.), *Contemporary Sociology*, London, 1949.
- Sorokin, P., *Social and Cultural Dynamics* Vols. 4, New York, 1941.
- Sorokin, P., *Society, Culture and Personality*, New York, 1947.
- Sprott; *Sociology*, London, 1957.
- Timacheff, N. S., *Sociological Theory, Its Nature and growth*; N. Y., 1955.
- Wilson, G., and Wilson, N. *The Analysis of Social Change*, 1945.
- Znaniecki; *The Method of Sociology*, New York, 1934.

